



جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة كربلاء / كلية التربية للعلوم الإنسانية

قسم التاريخ

دور مجلس النواب اللبناني في مشاريع الاعمار والإصلاح (1958 - 1975)

رسالة تقدم بها

شهاب احمد راشد المسعودي

الى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية / جامعة كربلاء وهي جزء من

متطلبات نيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث

بإشراف الأستاذ الدكتور

حاتم راهي ناصر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لَنِتَّ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًا غَلِيظَ

الْقَلْبِ لَآنْفَضُوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ

وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ

يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ ﴾

صدق الله العلي العظيم

(إقرار المشرف)

أشهد ان أعداد هذه الرسالة (دور مجلس النواب اللبناني في مشاريع الاعمار والإصلاح 1958-1975) دراسة تاريخية والتي قدمها الطالب (شهاب احمد راشد) ، قد جرت تحت إشرافي في جامعة كربلاء/ كلية التربية للعلوم الإنسانية/ قسم التاريخ الحديث والمعاصر، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر .

الامضاء:

رئيس القسم:

أ.د فلاح حسن كزار

التاريخ: ٢٠٢٥ / ٨ / ٢١

الامضاء:  المشرف:

أ.د حاتم راهي ناصر

التاريخ: 2025 / ٨ / ٢١

قرار لجنة المناقشة

نشهد بأننا أعضاء لجنة المناقشة اطلعنا على هذه الرسالة الموسومة ((دور مجلس النواب اللبناني في مشاريع الاعمار والإصلاح ١٩٥٨ - ١٩٧٥)) وقد ناقشنا الطالب (شهاب احمد راشد عيدان المسعودي) في محتوياتها وفيما لها علاقة بها ونعتقد بأنها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث بتقدير (جيد جداً) .



الاسم : أ.د احمد يونس زويد

الكلية : جامعة بابل / كلية التربية للعلوم الانسانية

عضواً

التاريخ : ٢٠٢٥ / ١٢ / ٢



الاسم : أ.د كاظم حسن جاسم

الكلية : كلية التربية للعلوم الانسانية

رئيساً

التاريخ : ٢٠٢٥ / ١٢ / ٢



الاسم : أ.د حاتم راهي ناصر

الكلية : كلية التربية للعلوم الانسانية

عضواً ومشرفاً

التاريخ : ٢٠٢٥ / ١٢ / ٢



الاسم : أ.م.د علي فاروق محمود

الكلية : كلية التربية للعلوم الانسانية

عضواً

التاريخ : ٢٠٢٥ / ١٢ / ٣

مصادقة مجلس كلية التربية للعلوم الانسانية / جامعة كربلاء



الاستاذ الدكتور : هادي شندوخ حميد السعيدى

عميد كلية التربية للعلوم الإنسانية / جامعة كربلاء

التاريخ : ٢٠٢٥ / ٨ / ٢٢

الاهداء

عندما نكونُ على خُطى الحسينِ (ع)...نَضَعُ الحَقَّ مَوْضِعَهُ

فنقول:

إلى سيد المقاومة وزعيمها الشهيد السيد حسن نصر الله (قُدَّسَ سِرُّهُ)

إلى شهدائها وقادتها...بلا حدودٍ تجمعُهم...إلى من ربياني على مسالك

الحق ومغانمه أبي وامي...إلى مرتكز الفداء كربلاء...سندي

أخي...ومتكني زوجتي وأبنائي...أهدي ثمرة جهدي

الشكر والعرفان

أبدأ بالدعاء وانتهي بالحمد لله لما أنجزته من دراسة اضعتها في محطتها الأخيرة ، متمنيا من الله التوفيق ومتوجها اليه بالدعاء ان أكو ثقة وقدير أساتيد اجلاء كالذين أرى أمامي. كما أتوجه بالشكر والعرفان إلى جامعة كربلاء برئاسة ، وكلية التربية للعلوم الإنسانية بعمادتها ، وقسم التاريخ بأساتذته ورؤسائه ومقرريه منذ كنت طالبا . لما حفت منهم برعاية كريمة . واتقدم بوافر احترامي وتقدير لكل من أفاض عليّ بحسن صنيعهم الخُلقي والمعرفي من الأساتذة في قسمنا مع حفظ المسميات والالقب العلمية في مرحلتي البكالوريوس والماجستير متمنيا لهم دوام التوفيق والسداد.

ويطيب لي أن أتقدم بجزيل الامتنان الى الأستاذ المشرف الدكتور حاتم راهي ناصر والذي تجاوز في تعامله معي حدود المهنية الاكاديمية إلى مساحة الرعاية الابوية . تلك الرعاية التي لامستني وأنا اتعامل مع نصائحه السديدة . كذلك الشكر والامتنان موصول الى الأستاذ الدكتور باسم احمد هاشم الغانمي وما ابداه من ملاحظ سديدة منذ بدايات مشروعي إذ اختيار العنوان . كما أتقدم بالشكر والعرفان الى موظفي جامعة كربلاء وكلية التربية للعلوم الإنسانية لما جملوني بكرم لطفهم المهني بصنعهم بيئة جامعية معطاء .

الشكر موصول إلى الأمانة العامة للعتبة الحسينية والعباسية والى القائمين على مكتبة جامعة كربلاء وجامعة بغداد ، والى مجلس النواب اللبناني ممثلا بأمين عام مجلس النواب اللبناني الأستاذ عدنان محسن ضاهر . وامينة مكتبة مجلس النواب اللبناني الأستاذة امل ترحيني لما قدموه من مساعدة مفتوحة في الحصول على الوثائق والكتب التي اعانتي بكتابة الرسالة . كذلك . والشكر موصول إلى عائلتي أصدقائي وزملائي وكل من قدم دعمه ومساندته ليظهر المنجز الاكاديمي بهذه الهيئة.

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
	الآية القرآنية
	الاهداء
	الشكر والتقدير
6-1	المقدمة وتحليل المصادر
51_7	الفصل الأول قراءة تاريخية موجزة للحياة السياسية والنيابية اللبنانية 1958-1975
25_1	المبحث الاول: إشكاليات التعايش السياسي 1926-1958 وانعكاساتها على العلاقات الاجتماعية اللبنانية.
39_26	المبحث الثاني : قراءة تاريخية موجزة في الحياة النيابية اللبنانية 1958-1975
51_39	المبحث الثالث : الوزن التمثيلي والمهني للنواب في المجالس التنفيذية والنيابية اللبنانية 1958-1975
118_52	الفصل الثاني مشاريع الاعمار والإصلاح الاجتماعية والاقتصادية والسياسية 1958-1975
71_52	المبحث الاول: مشاريع الاعمار والاصلاح الاجتماعي 1958-1975
95_72	المبحث الثاني: مشاريع الاعمار والاصلاح الاقتصادي 1958-1975
118_96	المبحث الثالث : مجلس النواب اللبناني ومشاريع الاصلاح السياسي 1958-1975
172_119	الفصل الثالث المناقشات النيابية لبرامج الاعمار والإصلاح الحكومي 1958-1975
137_119	المبحث الاول : الديمقراطية التوافقية ورؤية المجلس النيابي اللبناني الإصلاحية
156_138	المبحث الثاني: مشاريع الاصلاح والاعمار في البيانات الوزارية للحكومات اللبنانية
172_157	المبحث الثالث : الاتفاقيات الدولية وانعكاساتها على مشاريع الاعمار والإصلاح للمجلس النيابي اللبناني
174_173	الخاتمة
204_175	قائمة المصادر

المقدمة وتحليل المصادر

شكل المجلس النيابي اللبناني واحداً من زوايا ثالوث الحياة الدستورية في لبنان ، لما يتمتع به من تأثير كبير في رسم مسارات مشاريع القوانين التي تُرسلها الحكومة إلى المجلس النيابي بغية مناقشتها وإقرارها أو التعديل عليها في لجانها المتخصصة . أو إرجاعها إلى المؤسسة التنفيذية لغرض عرضها بصيغة دستورية جديدة تتلاءم وتتفق مع رؤية المجلس النيابي التشريعية . خاصة إذا ما علمنا إن العلاقة بين المؤسستين التشريعية والتنفيذية تكون أكثر إيجابية في الأنظمة الملكية الدستورية ، بحكم ما يضمنه الدستور من حقوق وضمانات للملك في تمرير القوانين والمشروعات وفق مسارات ضامنة ومحصنة توفرها حصانة الحكم الملكي . الأمر الذي نجد نظيره المختلف في الأنظمة الجمهورية ومنها النظام السياسي اللبناني الذي لا يبتعد كثيراً عن الأنظمة الجمهورية الأخرى . بحكم توزيع الصلاحيات بين مؤسسات ثلاث : المؤسسة التشريعية والمؤسسة التنفيذية ومؤسسة الرئاسة اللبنانية.

مثّل هذا الخليط الدستوري في لبنان "تفاهات حذرة" لها امتداداتها من التجارب التاريخية الاستعمارية للبنان منذ عهد السيطرة العثمانية (1516-1918) ، و ثم السيطرة الفرنسية (1920-1943) . تفاهات مبنية على صيغ التعايش المشترك للطوائف اللبنانية على مسارات اجتماعية وسياسية خدمت إلى حد كبير قوى السيطرة الاستعمارية . خاصة أن الأخيرة تكيفت في سيطرتها مع البلدان التي تتصف بـ "النوع الاجتماعي المتعدد" ، ومنها لبنان على وجه الخصوص . الأمر الذي أورث البلد مجموعة من الأنظمة السياسية المبنية على تركيبة اجتماعية "غير متوازنة" خلفت نتائج سلبية في صيغ التعايش الاجتماعي اللبناني بدأً بنظام القامقامين (1840-1860) ، ونظام المتصرفية (1861-1918) والذي مثلت نهايته عودة جبل لبنان إلى حكم الاتحاديين المباشر .

وقعت لبنان تحت الانتداب الفرنسي (1920) ليخوض تجربة جديدة لم تختلف عن سابقتها في إدارة نظام سياسي لبناني وفق مسارات رسخت "الطائفية" بشكل كبير عبر تضمينها دستورياً في عام (1926) ، فتحوّلت العلاقة الاجتماعية بين شركاء الوطن من علاقة "طوائفية متماسكة" إلى "علاقة طائفية هشة" . لم تكن منفصلة في طبيعتها عن التأثير والدعم الخارجي "المسيحي - الفرنسي" أو "الإسلامي - العربي" . كل هذه الافرازات مثلت عُقد سياسية داخل النسيج الاجتماعي كـ "الخوف والغبن والحرمان وفقدان العدالة الاجتماعية" ، وغيرها من الهواجس التي باتت حقيقة تؤرقهم مع ظروف انتشارها "دستورياً" في مفاصل الدولة السياسية ومؤسساتها ومنها المجلس النيابي اللبناني . وحتى الميثاق الوطني في عام (1943) مثل ميثاقاً "شفوياً مرحلياً"

لصنع التفاهم الاجتماعي والسياسي اللبناني . وبات التخوف من انعكاساته مرهون بمحطات القلق التي جاءت بواورها الأولى عام (1958) حيث موضوع دراستنا "دور مجلس النواب اللبناني في مشاريع الاعمار والإصلاح 1958-1975". موضوعا وفّر لنا قناعة اختياره لعدم تعرض الباحثين له في الدراسات السابقة من العراقيين والعرب . دراسة تحاكي الدور النيابي في النهوض بلبنان على المستويات كافة. فلم يتسنّ للباحث الوقوف عند أي دراسة تناولت هذا الموضوع . والوقوف على مساحة المناقشات النيابية لتلك المشاريع من وجهات نظر مختلفة ، تبعا لطبيعة التنوع الاجتماعي المتحرك داخل المجلس النيابي حسب الأدوار التشريعية من جهة أخرى . ناهيك عن متابعة طبيعة تلك المشاريع في خضم الحاجة لها مع ارتفاع أهمية لبنان العربية والدولية خاصة ، وان أحداث عام (1958) أعطت زخما معنويا كبيرا له ، ودور جيوسياسي مهم رغم صغر مساحته الجغرافية في أحداث مستقبلية مهمة ارتبطت بالبعد العربي ومنها القضية الفلسطينية ودور لبنان الفاعل فيها.

تكمن أهمية الدراسة في الوقوف على دور المؤسسة التشريعية اللبنانية في متابعة كل ما يتعلق بمشاريع الاعمار والإصلاح وعلى المستويات كافة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، كونها البوابة الرئيسة في نفاذ تلك المشروعات بعد مناقشتها تبعا لأهميتها وقانونيتها والحاجة لها . بما يؤسس إلى تنفيذها على أرض الواقع . هذه الأهمية التي لم تنحصر في واقع محدد خاصة وان المجلس النيابي وجد في مشاريع الإصلاح الاجتماعية بوابة رئيسة لاستقرار مفاصل أخرى في الدولة ، ومنها الاقتصادية والسياسية. وعليه لم يتوان في عرض مشروعات القوانين على اختلاف نوعها من مساحة المناقشة أو المصادقة المباشرة وبمادة وحيدة عندما تأتي من الحكومة على شكل مشروع قانون لتصبح نافذة بحكم القانون .

هذه الأهمية وضعناها أمام مجموعة من الفرضيات جاءت على شكل أسئلة حاولنا الإجابة عليها في ثنايا الدراسة ومنها على سبيل المثال لا الحصر : هل العمق التاريخي للتجربة التمثيلية والنيابية اللبنانية اثرت كثيرا في استقرار القرارات النيابية لصالح مشاريع الاعمار والإصلاح ؟ . وما مدى قدرة المجلس النيابي على تمرير مشاريع الاعمار والإصلاح في ظل وجود طيف اجتماعي متنوع "متخوف من الغبن تارة والحرمان تارة والمكتسبات التاريخية تارة أخرى" ؟. وهل تعامل المجلس النيابي بكافة أطرافه في التصويت على تلك المشاريع بأنها مشاريع استراتيجية "وطنية" او "فئوية" او "مناطقية"؟. وهل أن تمرير تلك المشاريع صاحبته مناقشات ومجادلات نيابية كبيرة شكلت عائقا او تأخيرا في اقراره . أم كانت تمر بأريحية كبيرة من منطلق المصادقة بالأكثرية ؟. وما هي محطات الاطمئنان التي توفرت لدى المجلس النيابي حتى اعطى السلطة التنفيذية

صلاحيات استثنائية مقيدة بالوقت لتنفيذ تلك المشاريع ؟. واسئلة أخرى كثيرة سيجد القارئ اجابتها في ثنايا الدراسة هذه.

جاءت الدراسة بمقدمة وثلاثة فصول وخاتمة . جاء الفصل الأول بعنوان قراءة "تأريخية موجزة للحياة السياسية والنيابية اللبنانية 1958-1975" سلط المبحث الاول الضوء على البواكير التاريخية للمسارات السياسية المرسومة على وفق صيغ التعايش الاجتماعي منذ تأسيسات التجربة البرلمانية الأولى عام (1926) وحتى بداية مدة بحثنا عام (1958) ، فكان عنوانه : إشكاليات التعايش السياسي 1926-1958 وانعكاساتها على العلاقات الاجتماعية اللبنانية. أما المبحث الثاني فوجدنا من المناسب أن نستعرض بشكل سريع التطور التاريخي للحياة النيابية خلال مدة البحث وهي خلاصة لخمس أدوار تشريعية بدأ بالدور التشريعي الخامس (1957-1960) وحتى الدور التشريعي الثالث عشر (1972-1976) والذي جاءت الحرب الاهلية اللبنانية في منتصفه تقريبا ، وبسبب ظروفها استمر بحكم قوانين التمديد حتى عام (1992) فكان بعنوان قراءة تأريخية موجزة في الحياة النيابية اللبنانية 1958-1975. اما المبحث الثالث والأخير من هذا الفصل فتناول احتساب القيمة العددية وما تشكله من نسب مختلفة تبعا للتوزيع الطائفي والمناطقى للنواب ، والتي أقرتها قوانين الانتخابات المعمول فيها وقتئذ . فضلا عن التوزيع نفسه للوزراء داخل الحكومات اللبنانية المشكلة والأدوار التشريعية الخمس. فكان عنوانه الوزن التمثيلي والمهني للنواب في المجالس التنفيذية والنيابية اللبنانية 1958-1975 . وهي مباحث مهمة في رأينا لأنها مثلت حلقة وصل جيدة في ربط طبيعة الحياة السياسية من جهة وطبيعة المؤسسة التشريعية التي ارتكزت على مجموعة التفاهات التاريخية بين إثنيات ومذاهبات المجتمع اللبناني.

شكل الفصل الثاني مرتكزا مهما اخر في الدراسة هذه خاصة وانه استعرض في عنوانه الرئيس "مشاريع الاعمار والإصلاح الاجتماعي والاقتصادي والسياسي 1958-1975" إذ استعرض مبحث الاول الأهمية التاريخية الإصلاح الاجتماعي أولا وتحت عنوان صريح وواضح مشاريع الاعمار والإصلاح الاجتماعي 1958-1975 . اذ استعرضنا بالوثيقة التاريخية التي وفرتها المحاضر النيابية طبيعة النقاشات في اصلاح التعليم بكافة جوانبه . كذلك اصلاح الواقع الصحي والبنى التحتية الخاصة بهما ، فضلا عن إيلاء الأهمية في اصلاح واقع المجتمع من خلال تنظيم مسؤولياته وفق قوانين جاء قانون الأحوال الشخصية في مقدمتها. أما المبحث الثاني من هذا الفصل فاستعرض مشاريع الاعمار والإصلاح للواقع الاقتصادي (1958-1975) ومنها المعالجات النيابية لمحاوّر اقتصادية مهمة منها الجمارك والرسوم والضرائب ، فضلا عن القوانين المتعلقة بذات المضمون ومنها قانون العمل اللبناني . وأخيرا المبحث الثالث الذي تناول مشاريع الاعمار والإصلاح النيابية للواقع السياسي (1958-1975) . والذي تناول مجموعة من

المحطات المهمة منها على سبيل المثال لا الحصر قانون الانتخابات لعام (1960) والمراسيم الاشتراعية التي فُوضت بموجبها الحكومة حق العمل دون الرجوع الى المجلس النيابي . وقانون المطبوعات الذي حدد حرية الرأي وفق خطوات قانونية تعمل على تحسين مسارات الإصلاح . وأخيرا التعديل الدستوري الخاص بانتخاب رئيس الجمهورية اللبنانية .

و حمل الفصل الثالث والأخير عنواناً مهماً عالج قضايا محورية ، فكان بعنوان **المناقشات النيابية لبرامج الاعمار والإصلاح الحكومي 1958-1975** والذي تناول مبحثه الأول مشاريع الإصلاح الحكومي ، خاصة وأن المؤسسة التنفيذية شكلت جزءاً أساسياً من دورة إقرار مشاريع الاعمار والإصلاح ، فعالج المبحث الأول الديمقراطية التوافقية ورؤية المجلس النيابي اللبناني الإصلاحية 1958-1975 . هذه الديمقراطية التي مثلت ركيزة أساسية من ركائز الاتفاق السياسي اللبناني داخل المؤسسات الدستورية . اذا ما علمنا أنّ "الطائفية السياسية" شكلت مفصلاً مهماً من مفاصل العلاقة بين أبناء البلد الواحد ومكنتهم من التعايش ولو "بهشاشة" في مجمل القضايا التي تمس أمن واستقرار البلاد . أمّا المبحث الثاني فكان عنوانه **مشاريع الإصلاح والاعمار في البيانات الوزارية للحكومات اللبنانية 1958-1975** ، وهو عنوانٌ مميزٌ يحاكي الى حد كبير دور المؤسسة التنفيذية (الحكومة) في تصدير مشروعات القوانين الى المجلس النيابي بغية مناقشتها وإقرارها . خاصة أن مجمل تلك القوانين تتشكل من خضم البيانات الوزارية التي اعتادت الحكومات اللبنانية طرحها امام المجلس النيابي عقب كلّ تشكيل حكومي ، أو نتيجة الظروف الداخلية والخارجية التي ترتئي ذلك . أمّا المبحث الثالث والأخير فجاء وفق رؤية مهمة وجدنا من المناسب طرحها خاصة بعد تتبعنا لكم كبير من الرؤى النيابية حيال ربط لبنان بمسارات دولية على كافة الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . فدعت الحاجة الى جمعها في مبحثنا الأخير الذي حمل عنوان **الاتفاقيات الدولية وانعكاساتها على مشاريع الاعمار والإصلاح للمجلس النيابي اللبناني** . هذه الاتفاقيات التي مثلت حلقة وصل بين لبنان ومحيطه الإقليمي والعالمي ، ولا يمكنه البتة الخروج من إطارها لما لها تأثير في خلق مساحة دولية له ضمن المؤسسات الدولية ومنها الأمم المتحدة أو محيطه العربي والإقليمي . أمّا الخاتمة فجاءت باستنتاجات هامة عكست رؤية علمية أكاديمية لما تناولناه في ثنايا هذه الدراسة.

اعتمدت الدراسة على مجموعة من المصادر المهمة جاءت محاضر المجلس النيابي اللبناني في مقدمتها وهي من تصنيف الوثائق المنشورة التي تعاملنا معها بأمانة علمية من خلال

استعراضها الكترونيا على قرص مدمج احتوى على كم كبير من الجلسات التشريعية خلال مدة البحث (1958-1975) .

كما استخدم الباحث مجموعة من الرسائل والاطاريح في ذات التخصص والتي أغنت الرسالة بكم كبير من المعلومات ومنها على سبيل المثال لا الحصر أطروحة الدكتوراه للباحث جاسم محمد خضير الجبوري "مجلس النواب اللبناني 1943-1975 دراسة تأريخية" والتي عالجت المفاصل الحيوية في تطور الحياة النيابية في لبنان منذ التأسيس وحتى الحرب الاهلية اللبنانية (1975) . كذلك أطروحة الدكتوراه للباحث باسم احمد هاشم الغانمي المعنونة "موقف المجلس النيابي اللبناني من الحرب الاهلية اللبنانية (1975-1990) ، والتي تناولت بين طياتها تفصيلا واسعا لألوان الطيف الاجتماعي ودرجة تأثيرهم السياسي في معالجة الازمات اللبنانية حتى نشوب الحرب الاهلية اللبنانية عام (1975) . كذلك رسالة الماجستير للباحث علاء رياض عبد المعنونة "النواب الشيعة في المجلس النيابي اللبناني 1943-1975 دراسة في التمثيل والمواقف" والتي اعانت الدراسة بكم كبير من المعلومات المفصلة عن بنية المجلس النيابي اللبناني وتأثير الطوائف اللبنانية في تركيبة المؤسسة التشريعية اللبنانية . كذلك دراسة الباحث حسن عبد الأمير طلال المعنونة "النواب السنة في المجالس النيابية اللبنانية 1926-1958 دراسة في التمثيل والمواقف" .

كما اعتمدت الدراسة على مجموعة من المصادر العربية ومنها على سبيل المثال لا الحصر حرب لبنان "حرب لبنان 1975-1990 تفكك الدولة وتصعد المجتمع" والذي اعطى تفصيلا دقيقا للعلاقات في البنية الاجتماعية والاقتصادية اللبنانية ، كذلك كتابه "السعودية ولبنان : السياسة والاقتصاد 1943-2011" . وكذلك كتاب عدنان محسن ضاهر ورياض غنام "المعجم النيابي اللبناني 1861-2006" والذي مثل مصدرا مهما تناول حياة النواب ومسيرتهم السياسية والنيابية . وتمكنا من خلاله الوصول الى ارقام دقيقة عن التوزيع المهني والمناطق للنواب خاصة في المبحث الثالث من الفصل الأول. كذلك كتابهم "مجلس النواب في ذاكرة الاستقلال اللبناني" . وكتاب احمد زين " محاضر مناقشات الدستور اللبناني وتعديلاته 1926 - 1990 " . وكتاب بشارة الخوري "حقائق لبنانية" والذي كان مصدرا وصفيا دقيقا لمجمل الاحداث اللبنانية خلال مدة رئاسته وما تلاها من تطورات سياسية دونها بشكل دقيق ووافٍ. فضلا عن استعمال مجموعة من

المجلات وعلى رأسها "مجلة الحياة النيابية" التي يصدرها المجلس النيابي اللبناني والتي تحوي على مجموعة كبيرة من الأبحاث والدراسات النيابية .

واجهت الباحث مجموعة من الصعوبات خلال مدة بحثه ومنها على سبيل المثال لا الحصر التعامل الالكتروني مع محاضر المجلس النيابي ، تلك المحاضر التي مثلت كمًا كبيراً من الفهرسة والتي تجاوزت في أدوارها التشريعية الخمسة قرابة السبع الاف جلسة اعتيادية واستثنائية ، كان لزاماً تدقيقها لفرز مشاريع الاعمار والإصلاح موضوع الدراسة . ناهيك عن السفر الى لبنان لتعزيز مصادر دراستي هذه .

أرجو أن تكون هذه الدراسة غطت بعض الجوانب التي نراها جديرة بالاهتمام لتسليط الضوء على "دور مجلس النواب اللبناني في مشاريع الاعمار والإصلاح 1958-1975" مع التماس العذر حال خطئي او إخفاقي ، ولا أدعي أنني وفيتُ هذا الموضوع حقه إذ ان الدراسات التاريخية مهما ارتفعت وسمت تبقى عرضة للتقصير والنقص والتحليل العلمي المتجدد . وحسبنا اننا بدأنا الخطوة الأولى في البحث العلمي في محاولة متواضعة ولكنها من جانب آخر جادة للوصول الى الحقيقة التاريخية ، وغاية ما نتمناه أن نكون قد وفقنا في أداء ما أوكلت لنا من مهمة لتكون هذه الدراسة صفحة من تأريخ لبنان المعاصر .

الفصل الأول

قراءة تاريخية موجزة للحياة السياسية والنيابية اللبنانية 1975-1958

❖ **المبحث الأول: إشكاليات التعايش السياسي 1958-1926
وانعكاساتها على العلاقات الاجتماعية اللبنانية.**

❖ **المبحث الثاني: قراءة تاريخية موجزة في الحياة النيابية
اللبنانية 1975-1958**

❖ **المبحث الثالث : الوزن التمثيلي والمهني للنواب في
المجالس التنفيذية والنيابية اللبنانية 1975-1958**

الفصل الأول : قراءة تاريخية موجزة للحياة السياسية والنيابية اللبنانية 1958-1975

المبحث الاول: إشكاليات التعايش السياسي 1926-1958 وانعكاساتها على العلاقات الاجتماعية اللبنانية.

ارتكز النظام السياسي في لبنان منذ الانتداب الفرنسي عام 1920 على التوزيع الطائفي غير المتوازن للوظائف ، وهو أمرٌ أفقده أسس العدالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . من مرتكزين اساسيين: جاء الاول عام 1926 من خلال الدستور⁽¹⁾ اللبناني⁽²⁾ الصادر في 23 ايار 1926 ، وتعديله عام 1943 ، ورغم أنَّ الدستور الاول حرص في بعض موادّه الدستورية على العدالة في مختلف انواعها وخاصة ما تضمنته المادة السابعة⁽³⁾ من الفصل الثاني . في حق اللبنانيين بتعدد المذاهب وحرية الاعتقاد ومراعاة خصوصية المجتمع اللبناني وتركيبته الطائفية التي تستمد وجودها من التجارب التاريخية حسب ما جاءت في المادة التاسعة⁽⁴⁾ من الدستور المعدل عام 1943. وهاتان المادتان لم يجد اللبنانيون فيهما أسس العدالة بـ"شكلها العملي" لاسيما وإن التوزيع للمناصب السياسية في لبنان انسحب طرديا وراء التركيبة الطائفية المتنوعة . فهذه الزيجة الاجتماعية دينيا ومذهبيا وقوميا⁽⁵⁾ صار لزاما أمامها الاندراج في سياقات المسؤولية القيادية

(1) الدستور هو القانون الأعلى الذي يحدد القواعد الأساسية لشكل الدولة بسيطة أم مركبة ونظام الحكم ملكي أم جمهوري وشكل الحكومة رئاسية أم برلمانية وينظم السلطات العامة فيها من حيث التكوين والاختصاص والعلاقات بين السلطات وحدود كل سلطة والواجبات والحقوق الأساسية للأفراد والجماعات ويضع الضمانات لها تجاه السلطة . للتفصيل ينظر : زحل محمد الامين ، القانون الدستوري والنظم السياسية ، (بيروت : دار النهضة العربية ، 2011) .

(2) للتفصيل اكثر عن الدستور اللبناني وتعديلاته ينظر : احمد زين ، محاضر مناقشات الدستور اللبناني وتعديلاته 1926-1990 ، (مجلس النواب : المديرية العامة للدراسات والابحاث ، 1993) .

(3) كل اللبنانيين سواء لدى القانون وهم يتمتعون بالسواء في الحقوق المدنية والسياسية ويتحملون الفرائض والواجبات العامة دونما فرق بينهم.

(4) حرية الاعتقاد مطلقة والدولة بتأديتها فروض الاجلال لله تعالى تحترم جميع الاديان والمذاهب وتكفل حرية اقامة الشعائر الدينية تحت حمايتها على أن لا يكون في ذلك اخلال في النظام العام وهي تضمن ايضا لأهالي اختلاف مللهم احترام نظام الاحوال الشخصية والمصالح الدينية.

(5) انضوى داخل المجتمع اللبناني خمسة عشر طائفة توزعت على ثلاث فئات الاولى حسب التقديرات الفرنسية هي الطوائف المسيحية وعددها احدى عشر طائفة والتي تنقسم ايضا الى مجموعتين كبيرتين هما مجموعة الطوائف الشرقية ومنها على سبيل الحصر طائفة الروم الارثوذكس وطائفة الارمن الارثوذكس وطائفة النساطرة الاشوريين وطائفة البروتستانت . أما المجموعة الثانية فهي الطوائف الغربية التي تنتمي الى الكرسي الرسولي في روما ومنها الموارنة والروم الكاثوليك والسريان الكاثوليك والسريان الارثوذكس والارمن الكاثوليك والكلدان الكاثوليك واللاتين . وتحمل كل طائفة منها خصائص تاريخية ووجودية ولها مؤسساتها الدينية الخاصة

، وهو ما افضى الى حقيقة مهمة مفادها أنّ ذلك التنوع على اختلاف تفصيلاته الدقيقة انعكس على رسم "العلاقة الطائفية وحولها الى علاقة طائفية"⁽⁶⁾ لم تؤثر على واقع الشعب فحسب ، بل انعكست على شكل ونظام الدولة اللبنانية والى الآن⁽⁷⁾.

رأت فرنسا أنّ ترسيخ الانتداب الفرنسي لا يمكن نجاحه إلا من خلال مفهوم "الديمقراطية المبطنة بروح السيطرة الاستعمارية" ، فعَمَلَتْ على تسويق مفهوم المشاركة في الحكم وفق آليتي الانتخاب والتعيين تحت مظلة السلطة الفرنسية المعسّرة وسطوة المستشارين الوافدين من الخارج ، وحاولت ضبط هذه المشاركة بآليات وضوابط كان أبرزها المحافظة على مبدأ "التوازنات غير المتناسقة" والوقوف ضد أي محاولة للتكتل والتجمع الوطني المناهضة لمصالحها في المنطقة على وجه العموم ولبنان على وجه الخصوص . ولهذا فهي لم تكن قادرة على الخروج عن أطر المشاركة السياسية المرسومة في جبل لبنان منذ العهد العثماني وخاصة في نظام القائمقاميتين⁽⁸⁾

وزعاماتها وشرائعها واحكامها . أمّا الفئة الثانية هي الطوائف الاسلامية والتي تنقسم الى المسلمين السنة والمسلمين الشيعة والدروز . كما أنّ هناك فئة ثالثة هي الديانة اليهودية والتي لا يكاد يكون تمثيلها واضحا خاصة بعد الهجرة اليهودية الى فلسطين عام 1948 . إذ كانت تسكن وادي جميل وتخضع لإداره حاخام يسكن في بيروت وقتئذ . للتفصيل أكثر عن وضع هذه الطوائف وتوزعهم المكاني ونسبتهم التمثيلية ينظر : باسم احمد هاشم الغانمي ، موقف مجلس النواب اللبناني من الحرب الاهلية اللبنانية 1975-1990 ، "اطروحة دكتوراه" ، (جامعة الكوفة : كلية الآداب ، 2014) ؛ حسان حلاق دراسات في المجتمع اللبناني دراسة سياسية اجتماعية اقتصادية تربوية ديمغرافية ، (بيروت : دار النهضة العربية ، 2001) .

⁽⁶⁾ يتضمن الدستور اللبناني الكثير من المواد الدستورية التي لا زالت مصدر قلق للتعايش الاجتماعي في لبنان نتيجة الاختلاف البيني في تفسيراتها . فمهما كانت النصوص الدستورية شاملة ومتكاملة لكن لا يمكن الوصول الى تفسيرات مقنعة لكل الاشكالات خاصة لتلك الدساتير التي تعالج حالة المجتمعات المتنوعة كالمجتمع اللبناني وعليه كان من الضروري اجراء التعديلات الدستورية بشكل مستمر وحيث الضرورة التاريخية . عصام نعمة اسماعيل ، النظام السياسي والدستوري اللبناني ، (الجامعة اللبنانية : منشورات كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2022) ، ص9.

⁽⁷⁾ لمياء احمد محسن ، لبنان دراسة في الجغرافية السياسية والجيولوجيا ، "رسالة ماجستير غير منشورة" ، (جامعة بغداد : كلية التربية للبنات ، 2004) ، ص12 ؛ لطيف ثجيل لطيف الصافي ، التنوع الطائفي في لبنان واثره على الحياة السياسية (1974-1958) ، "رسالة ماجستير غير منشورة" ، (جامعة ذي قار : كلية التربية للعلوم الانسانية ، 2018) ، ص1.

⁽⁸⁾ نظام القائمقاميتين : هو نظام سياسي عثماني لحكم لبنان كان قائما بين سنة (1843م) و(1861م) إذ قُسم لبنان الى قائمقامية جنوبية يحكمها درزي وقائمقامية شمالية يحكمها ماروني ، وانتهت بقيام نظام المتصرفية عام 1861م اثر المجازر بين الدروز والموارنة. للمزيد من التفصيل ينظر: مجموعة المحررات السياسية والمفاوضات الدولية عن سوريا ولبنان ، ترجمة فريد وفيليب الخازن ، (بيروت : دار الرائد اللبناني ، 1983) ، ص460-ص461 ؛ رياض غنام ، المقاطعات اللبنانية في ظل حكم الامير

او لاحقا نظام المتصرفية⁽⁹⁾ للذين مثلاً أسس التجارب التمثيلية والنيابية في عهد السيطرة الفرنسية لاحقا⁽¹⁰⁾ .

إنّ جميع الاجراءات التي قامت بها السلطات الفرنسية في لبنان لم تؤسس إلا لصناعة نظام سياسي ترسخت فيه مفاهيم الغلبة الفئوية والدينية والمذهبية على حساب مفهوم "الوطنية والمواطنة اللبنانية" . امام المطالب الشعبية التي اتخذت منهج الدفاع عن وجودها التاريخي من خلال طرح الاستحقاقات السياسية التشاركية⁽¹¹⁾ . وفق مساريين رئيسيين: الاول هو مسار الاستحقاق السياسي القائم على مفهوم أن لبنان وطن يحتضن الجميع على اختلاف مللهم ونحلهم ، وهو مسار تبنته الفئة المثقفة اللبنانية التي رأت في الوزن التمثيلي هو خير من يعطي لكل طائفة استحقاقها السياسي ، وهذا ما يمكن تحقيقه من خلال اللجوء الى التعداد السكاني⁽¹²⁾ ، لا الاعتماد على التقديرات التي وصفوها بغير المنطقية . وان المشروع السياسي عندهم هو مشروع وطني عابر لحدود "الطائفية المختلفة" في لبنان بسبب السيطرة الاستعمارية المتعاقبة⁽¹³⁾ .

بشير الشهابي الثاني ونظام القائمقاميتين 1788-1861 ، (بيروت : دار بيسان للنشر والتوزيع والاعلام ، 1998) ، ص 53 و ص 95 ؛ نصري سلهب ، الاسباب التاريخية للإحباط الماروني "المسألة المارونية" ، (بيروت : بيسان للنشر والتوزيع والاعلام ، 2000) ، ص 63 .

⁽⁹⁾ نظام المتصرفية: لتكون هذا النظام من سبع عشرة مادة ، أهمها أن تولى إدارة جبل لبنان الى متصرف مسيحي غير لبناني يعين من الباب العالي لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد لثلاث أخرى ، يسانده في الحكم مجلس إداري ذا صيغة طائفية تمثل فيه الطوائف اللبنانية الست الكبرى بواقع مقعدين لكل من الطائفة المارونية والارثوذكسية والكاثوليكية والدروز والسنة والشيعية ، جرى انتخابهم بالإجماع عن طريق رؤساء طوائفهم . كما انشأ مجلسان آخران هما مجلس وكلاء الطوائف ومجلس المحاكمة الكبير ، وخُول المجلس الإداري صلاحيات استشارية ، مع حق فرض الضرائب والإشراف على جبايتها . محمود صالح سعيد عبد الله ، السياسة العثمانية تجاه متصرفية جبل لبنان 1861-1918 ، "رسالة ماجستير" ، (جامعة الموصل : كلية الآداب ، 2003) ؛ ماجد حمدان بهير ، متصرفية جبل لبنان 1861-1914 ، "رسالة ماجستير" ، (جامعة بغداد : كلية الآداب ، 2006) .

⁽¹⁰⁾ فيغان العلم ، المجالس التمثيلية في دولة لبنان الكبير 1920-1926 ، بحث منشور في كتاب دولة لبنان الكبير 1920-1996 ، (بيروت : منشورات الجامعة اللبنانية ، 1999) ، ص 75.

⁽¹¹⁾ جورج قرم ، لبنان المعاصر تأريخ ومجتمع ، (بيروت : المكتبة الشرقية ، 2004) ، ص 53.

⁽¹²⁾ حول الاحصائيات الرسمية وتحليلاتها في لبنان ينظر : ادمون رباط ، التكوين التاريخي للبنان السياسي والدستوري ، الجزء الاول ، (بيروت : منشورات الجامعة اللبنانية ، 2002) ، ص 20-ص 25.

⁽¹³⁾ عارف العبد ، لبنان والطائف تقاطع تأريخي ومسار غير مكتمل ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2001) ، ص 80.

ونظر المسار الثاني الى الاستحقاق السياسي هو استحقاق قائم على تاريخية التواجد الطائفي في لبنان والذي يجب أن يكون تواجدا مميزا بفعل الدعم والسيطرة الفرنسية التي استغلت الاختلاف الايديولوجي والاجتماعي لبث الفرقة "والتناشز الفكري والثقافي بين ابناء الطيف الاجتماعي المتعايش في لبنان" (14).

يمكننا من خلال ما تقدم أن نرى ألبعاد الطائفية في النظام السياسي اللبناني بشكل اكثر وضوحا عند ترجمته رقميا وبإحصاءات معتمدة بينت الثقل المناطقي للنظام السياسي اللبناني ، وهذا ما يؤسس لنا وبيقين مطلق أن فرنسا اعتمدت في تسيير ذلك النظام لا بالاعتماد على "الطائفة فقط وإنما الاعتماد على المنطقة" خاصة وانها امتلكت احصاءات دقيقة مكنتها من التعامل مع بعض المناطق بما يتلاءم ومصالحها الطائفية كما الحال في التعامل مناطقيا مع الطائفة الاقرب اليها فكريا (الموارنة) وبعض الطوائف الكاثوليكية المسيحية وهذا ما نوضحه في الجدول رقم (1).

جدول رقم (1) يوضح توزيع السلطة مناطقيا 1920 و 1925 (15)

المنطقة	لجنة لبنان الكبير 1920	النسبة المئوية	المجالس التمثيلية 1925-1922	النسبة المئوية
بيروت	3	20%	5	16.66
طرابلس	1	6.66%	1	3.33%
لبنان الشمالي	3	20%	4	13.33%
جبل لبنان	4	26.66%	8	26.66%
لبنان الجنوبي	2	13.33%	6	20%
البقاع	2	13.33%	6	20%

(14) سليمان تقي الدين ، المسألة الطائفية في لبنان : الجذور والتطور التاريخي ، (بيروت : دار ابن خلدون ، 1985) ، ص 305 ؛ عمار خالد رمضان الربيعي ، الانقسام الوطني اللبناني في عهد الانتداب الفرنسي (1920-1943) ، (دراسات تاريخية) ، مجلة ، العدد 16 ، حزيران 2014.

(15) اعتمد الباحث في اعداد هذا الجدول على كتاب بشارة الخوري ، حقائق لبنانية من 10 اب 1890-30 ايلول 1943 ، الجزء الاول ، (بيروت : منشورات اوراق لبنانية د.ت) ص 317 من القرار 336 لمجلس 1920 ولباقي المجالس من الصفحات 321-330.

المجموع	15	%100	30	%100
---------	----	------	----	------

عند تحليلنا للجدول هذا نجد فرنسا ومن خلال هذين التجريبتين حاولت أن تُضفي صفة توزيع السلطة مناطقياً بما يتلاءم ومشروعية رغباتها الاستعمارية التي يجب أن تمرر من خلال القرار السياسي اللبناني الحاكم للمؤسسات السياسية لا زالت تمثيلية . وحاولت أن تؤسس من خلال تلك التجريبتين امتداد لنظام سياسي مبني على أسس طائفية منذ الاحتلال العثماني لبلاد الشام. وهذا ما يؤكد لدينا وبالدليل التاريخي انها اعتمدت سياسة جديدة حاولت من خلالها إعادة النظر كما جاء به مشروع المفوض السامي الفرنسي ساراي¹⁶ عام 1925 عندما قسم لبنان إلى خمسة دوائر وعدد مقاعدها ثلاثون مقعداً كما موضح بالجدول رقم (2) .

جدول رقم (2) يوضح إعادة توزيع السلطة مناطقياً حسب مشروع ساراي 1925⁽¹⁷⁾

الدائرة الانتخابية	عدد المقاعد	النسب المئوية
محافظة طرابلس والبترون	6	%20
محافظة بيروت	6	%20
دائرة كسروان والمتن والشوف ومديرية بحنس	7	%23.33
دائرة محافظات صيدا وصور ومرجعيون	6	%20
دائرة محافظتي زحلة وبعبك	5	%16.66
المجموع	30	%100

إنّ تتبّعنا للأرقام في الجدولين أعلاه ومقارنتها نجد أن إعادة ترتيب النسب المئوية في ثلاث تجارب تمثيلية هي محاولة لترتيب الأوراق الفرنسية في التوزيع السياسي لمناطق مهمة بالنسبة للفرنسيين وهما بيروت وطرابلس ولبنان الشمالي . وفي ذات الوقت قلّصت هوامش الفروقات بالتمثيل وجعلت التمثيل السياسي حسب المناطق أكثر توازناً. وهذا دليل واضح الى سعي سلطة الاحتلال الفرنسي إلى ترسيخ "البعد الطائفي لا الطوائفي" في "صناعة عملية سياسية عرجاء تعتمد على تغليب لون اجتماعي واحد على بقية ألوان الاجتماعية في لبنان نظاماً سياسياً عرجاء متكاملاً على الحاجة الى الفرنسيين من خلال استخدام أساليب التخويف والتخوين وعدم

⁽¹⁶⁾موريس بول ساراي، الذي شغل منصب المفوض السامي في سوريا ولبنان بين عامي 1924 و 1925، وشُهِدَ عهده بالقسوة والعنف الذي أدى إلى اندلاع ثورات وانتفاضات ضد الحكم الفرنسي. وحيدة حميدي السعيد ، سوريا بين المؤتمر السوري والانتداب الفرنسي 1919-1920 المنافذ الثقافية ، (مجلة) ، دمشق ، العدد (48) ، (خريف : 2024) ، ص130.

⁽¹⁷⁾جان شرف ، السلطة والديموغرافيا في دولة لبنان الكبير ، بحث في كتاب دولة لبنان الكبير 1920-1996 ، (بيروت : منشورات الجامعة اللبنانية ، 1996) ، ص170.

الثقة بين الشركاء الاجتماعيين في لبنان" على حد وصف الاكاديمي والباحث في الشأن اللبناني باسم احمد هاشم الغانمي⁽¹⁸⁾.

انسحب الامر في شكل النظام السياسي هذا على شكل الحكومات وتوزيع الحقائق الوزارية فيها خاصة في العهد الجمهوري الاول 1920-1943 الذي اتسم باختصار عدد الوزراء ايمانا بالإصلاح الاداري أولا ، ولمحاولة حصر النفقات المالية ثانيا ومحاولة التقليل من البعد الطائفي في الوظائف الحكومية على مستوى الوزارات ثالثا ، "حلولاً ترقيعية" على حسب وجهة نظر إميل إدّه⁽¹⁹⁾ الذي رأى أن الامر غير مبرر ما دام التمثيل الطائفي موجودا في البرلمان . الامر الذي انعكس على اختلال في التوازن التمثيلي بين المؤسسات التشريعية والتنفيذية التي لم يصل وزراءها في أعلى مستوياتهم إلى عشرة وزراء طيلة عهد الانتداب الفرنسي⁽²⁰⁾.

لم تختلف صورة التدخل الفرنسي في النظام السياسي اللبناني عقب الحرب العالمية الثانية 1939-1945 وما افرزته من انعكاسات دولية لم تؤثر على المستعمرات فحسب بل أثرت بشكل

⁽¹⁸⁾ مقابلة شخصية اجراها الباحث مع الدكتور باسم احمد هاشم الغانمي يوم الاحد 24 تشرين الثاني 2024 الساعة 12:43 مساءً حول مفهوم الطائفية والطوائفية واثرها على صناعة الانظمة السياسية في المجتمعات المتنوعة أثنيا ودينيا .

⁽¹⁹⁾ أميل ابراهيم أده (1884-1949) : ولد في دمشق وانهى دراسته الثانوية في كلية القديس يوسف للآباء اليسوعيين في بيروت عام 1900 ، ودرس الحقوق في فرنسا في جامعة اكس - ان بروفانس وتخرج منها عام 1905 . ثم عاد الى بيروت ليعمل محاميا في القنصلية الفرنسية فيها من عام 1912 وحتى عام 1914 ، حكم عليه بالإعدام غيابيا اثر قيام الحرب العالمية الاولى إذ هرب الى الاسكندرية . اختير عضوا في الوفد اللبناني الاول للمفاوض في مؤتمر الصلح في باريس للمطالبة باستقلال لبنان ، وكذلك في المؤتمر الثاني ، وكان من المساهمين في استقلال لبنان . ساهم في تأسيس جمعية بيروت اللبنانية وفي تأسيس حزب الترقى عام 1920 ، عين عضوا في اللجنة الادارية عام 1920 ثم انتخب نائبا عن بيروت عام 1922 كما عين عضوا في مجلس الشيوخ عام 1926 واصبح عضوا في المجلس النيابي واعيد تعيينه عام 1929 و عام 1934 ، انتخب نائبا عام 1943 شارك خلال نيابته في عدة لجان نيابية ، كما عينه المفوض السامي جان هلولو رئيسا للحكومة في تشرين الثاني 1943 اثناء اعتقال رئيس الجمهورية وبعض الوزراء في قلعة راشيا ، خسر معركة الرئاسة امام بشارة الخوري في معركة الاستقلال واسقط المجلس النيابي نيابته في 31 اذار 1944 . عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، المعجم النيابي اللبناني ، سيرة وتراجم اعضاء المجالس النيابية واعضاء مجالس الادارة في متصرفية جبل لبنان 1861-2006 ، (بيروت : دار بلال للطباعة والنشر ، 2007) ، ص29-ص30.

⁽²⁰⁾ يوسف قزما الخوري ، مشاريع الاصلاح والتسوية في لبنان ، (بيروت : دار الحمراء للطباعة والنشر ، 1989) ، ص22-ص41 ؛ باسم الجسر ، الصراعات اللبنانية والوفاق (1920-1975) ، (بيروت : دار النهار ، 1981) ، ص212-ص213.

أكبر على أوروبا نفسها⁽²¹⁾ ، ومنها فرنسا التي وجدت أنّ تغيير منهاجها الاستعماري مع سوريا ولبنان بات من ضروريات الحرب⁽²²⁾ .

حاولت فرنسا بهذه السياسة استغلال الواقع اللبناني الهش للمحافظة على مصالحها فيه ، لاسيما إنّ التدخل البريطاني⁽²³⁾ بات واضحا في مناطق النفوذ الفرنسي بسوريا ولبنان على حد سواء . وهي تعي في ذات الوقت أنّ الطائفية المتجذرة في هذين البلدين هي عامل مساعد

(21) نهى فوزي عداي شرهان ، الامير فريد شهاب ودوره الامني والسياسي في لبنان حتى عام 1958، "رسالة ماجستير غير منشورة" ، (جامعة بغداد : كلية التربية للبنات ، 2023) ، ص43 ؛ صلاح حسن جانين ، السلطة في لبنان ، (بيروت : مطبعة العطار ، 2016) ، ص123.

(22) ما ان بدأت الحرب العالمية الثانية في ايلول 1939 حتى اعلن المفوض السامي الفرنسي بيو الاحكام العرفية في لبنان واصدر مجموعة من القرارات التي رسخت السيطرة الاستعمارية في البلد . محاولا الرجوع بلبنان الى بدايات الانتداب وما شهدته السياسة الفرنسية من اساليب شديدة ضد الطموحات الوطنية في الاستقلال بحجة ظروف الحرب العالمية الثانية . فأصدر القرار LR/346 الذي تم بموجبه تعطيل الدستور وفرض الاحكام العرفية وحل البرلمان وتحويل كل صلاحيات رئيس الحكومة الى منصب امين سر الدولة الذي يعينه المفوض السامي ومجلس حكومي استشاري من المديرين العامين ، كذلك اصدر المفوض السامي القرار المرقم LR/347 الذي حدد بموجبه الوظائف التي تخول الى رئيس الجمهورية وامين سر الدولة بتعيينها . والقرار المرقم L/R 348 الذي تم بموجبه تعيين عبد الله بهيم امينا لسر الحكومة اللبنانية والقرار LR/349 الذي تم بموجبه تعيين المسيو شوفلر مستشارا فرنسا بصورة مؤقتة لأمين سر الدولة . الجريدة الرسمية ، سنة 79، العدد 3737 في 2 تشرين الثاني 1939 ، ص4241-ص5251.

(23) للمزيد من التفصيل حول التنافس الفرنسي البريطاني في لبنان على وجه الخصوص ينظر: محمد عبد الله حسين خضيرات ، التنافس البريطاني الفرنسي واثره في استقلال دولة لبنان الكبير 1939-1946 ، "رسالة ماجستير غير منشورة" ، الأردن ، (جامعة اليرموك : كلية الآداب ، 1999).

مكن ان يُستغلَّ ضدها من قبل بريطانيا⁽²⁴⁾ نفسها على حسب رأي الجنرال كاترو⁽²⁵⁾ بما اسماه " مشروع الابتلاع الغربي"⁽²⁶⁾.

أضافت السياسة الفرنسية في لبنان ظهور تيارات حزبية وسياسية مختلفة الرؤى والايديولوجيات الفكرية⁽²⁷⁾ وقفت إلى جانب السياسة الفرنسية أو بالضد منها ، ومختلفة في تقدير مسافة التعامل مع الفرنسيين ومنها الكتلة الوطنية⁽²⁸⁾ التي ترأسها اميل إده ، والكتلة الدستورية⁽²⁹⁾

⁽²⁴⁾فهد عباس سلمان السباعوي ، موقف بريطانيا من الازمة السياسية في لبنان 1943 ، "آداب الفراهيدي " ، (مجلة) ، (جامعة كركوك : كلية الآداب) ، المجلد الثاني ، العدد 16 ، ايلول 2013 ، ص424.

⁽²⁵⁾الجنرال كاترو 1877-1969: مواليد ليموج في فرنسا درس العلوم العسكرية وتدرج فيها عمل ضمن القوات الفرنسية في دمشق 1920-1932 وتقلد منصب الملحق العسكري في تركيا 1923-1925 انتقل بعدها الى مراكز لمناهضة ثورة الريف المغربي بزعامة عبد الكريم الخطابي قائد الثورة آنذاك . عين مديرا لمصلحة الاستخبارات الفرنسية في المشرق عام 1926 وعين عام 1939 حاكما عاما للهند الصينية ثم قائدا في قوات فرنسا الحرة عام 1940 وشارك ديغول في قيادة القوات التي دخلت سوريا ولبنان لإنهاء حكم الجنرال دانتز الموالي لحكومة فيشي . عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، معجم الحكام والرؤساء 1842-2012 سيرة وتراجم حكام لبنان ورؤساء الجمهورية والمجالس النيابية والحكومات خلال 170 سنة (بيروت : دار بلال للطباعة والنشر ، 2012) ، ص102-ص104

⁽²⁶⁾جورج قرقم ، المصدر السابق ، ص90-ص92.

⁽²⁷⁾ للمزيد من التفصيل حول التنظيم الحزبي والتيارات الايدولوجية ينظر : نهاد حشيشو ، الاحزاب في لبنان ، (بيروت : مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق ، 1998) ؛ منشورات المؤسسة اللبنانية للسلم الاهلي الدائم ، الاحزاب والقوى السياسية في لبنان : وقائع الندوة الدولية الثانية عشرة في 7-8 اذار 1997 ، اشراف انطوان مسرة ، (بيروت : 1998) ؛ فريد الخازن ، تجربة الاحزاب السياسية في لبنان ، في كتاب انطوان مسرة (ادارة) ، الاحزاب والقوى السياسية في لبنان (التزام واستراتيجية سلام وديمقراطية للمستقبل) (بيروت : المؤسسة اللبنانية للسلم الاهلي الدائم ، 1996) ؛ نقولا ناصيف وروزانا منصف ، المسرح والكواليس ، (بيروت : دار النهار ، 1996) .

⁽²⁸⁾الكتلة الوطنية : حزب سياسي لبناني اسسه السياسي الماروني اميل اده عام 1943 ، تسلم ابنه ريمون اده زعامة الحزب بعد وفاة والده عام 1949 . كان الحزب يمثل القوى السياسية الاساسية في لبنان في الاربعينيات والخمسينيات وشكل الحزب في عام 1968 الحلف الثلاثي مع حزب الكتائب وحزب الوطنيين الاحرار ، وفاز التحالف بـ 30 مقعدا من اصل 99 في الانتخابات النيابية التي نظمت في عام 1972، حصل فيها على 3 مقاعد نيابية شغلها ريمون اده واميل روحانا صقر عن دائرة جبيل ، والبير مخيير عن دائرة المتن ، انحسر التأثير السياسي للحزب بعد نفي زعيمه ريمون اده عام 1977 ، لتكون وفاته عام 2000 سببا اخر في قوقعت نشاطه السياسي . نهاد حشيشو ، المصدر السابق ، ص69.

⁽²⁹⁾الكتلة الدستورية: حزب سياسي بدأ عام 1934 وأصبح حزبا سياسيا في الخمسينيات. من أهم مبادئ الحزب الحفاظ على الميثاق الوطني اللبناني ، والعمل على تنمية الروح الوطنية عند اللبنانيين ، وإلغاء الطائفية ، تدريباً وجعل المهارة أساساً للتوظيف. طالب الحكومة باتباعها في مجالات السياسة ، المالية والاقتصادية

بزعامة بشارة الخوري ، فرغم أن الكتلتين تمثلان تيارين مسيحيين إلاّ أنهما كانتا مختلفتين التوجه والمصالح بين فرنسا حيث ميول وتوجهات الكتلة الوطنية ، وبريطانيا حيث ميول وتوجهات الكتلة الدستورية ، أمرا انعكس بشكل كبير على علاقتهما السياسية الداخلية⁽³⁰⁾ . دفع بالأخيرة الى الذهاب وبشكل واضح نحو المساندة والتدخل البريطاني في الشأن اللبناني ومن خلال الوزير البريطاني المعتمد في بيروت الجنرال ادوارد سبيرز⁽³¹⁾ . والاستعانة بإمكاناته ومركزه الدبلوماسي بغية إعادة العمل بالحياة الدستورية في لبنان ، والعبور بالمشروع السياسي اللبناني حالة الحرب التي اتخذتها فرنسا ذريعة لتعطيل الحياة السياسية في كافة جوانبها التشريعية والتنفيذية والدستورية⁽³²⁾ .

، والأحوال الاجتماعية ، وشؤون التعليم. كما يحدد علاقة المغتربين بوطنهم ، ويخطط لتتميتها وتطويره .وانتهى دوره وفعاليته السياسية ب وفاة مؤسسه في الخمسينيات والمسؤول الحالي للحزب هو الشيخ خليل الخوري . وفي أواخر التسعينات أشتق عن مبادئ الكتلة الدستورية حزب أحفاد البشارة . محمد سكير الشمري ، الحياة النيابية في لبنان 1926-1943 ، (الامانة العامة للاتحاد المؤرخين العرب : معهد التاريخ العربي والتراث العلمي ، 2003) ، ص 109 ؛ رياض غنام ، الكتلة الدستورية بين النشأة والاستقلال صفحة مضيئة في تاريخ البرلمان اللبناني ، الحياة النيابية ، مج 93 ، ايلول 2008 ، ص 19 - ص 28 .⁽³⁰⁾ عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، مجلس النواب في ذاكرة الاستقلال اللبناني (بيروت : د.م. ، 2002) ، ص 171.

⁽³¹⁾ ادوارد سبيرز 1886-1968: سياسي وعسكري بريطاني دخل الجيش عام 1903، اخذ يتدرج في الرتب العسكرية ترأس البعثة العسكرية البريطانية إلى باريس خلال الفترة 1917-1920 ، انتخب عضوا بمجلس العموم البريطاني عام 1922 عين وزيراً مفوضاً لبريطانيا في لبنان خلال شهر شباط 1942.

⁽³²⁾ اختلاف التوجهات السياسية هذه انتج على المستوى القريب شرخا في العلاقة السياسية لا على المستوى المسيحي فحسب بل والوطني اجمع . لكنه من جانب اخر أفاد الوطنيين بأنه كان عامل ضغط كبير على الجنرال كاترو الذي وجد في التصعيد الخارجي انعكاساته على الصعيد في مناطق الانتداب ومنها لبنان ، خاصة اذا ما علمنا ان للبنان خصوصية تأريخية بسبب النوع الاجتماعي الذي يمكن أن يستغل لصالح بريطانيا بسبب الانقسام السياسي الداخلي . ولهذا طلب من ديغول بضرورة في اواخر نيسان 1942 الاستعجال واعادة العمل بالحياة الدستورية والغاء كافة الاحكام والقرارات التي اصدرها الجنرال بيو ومنا إيقاف العمل بالدستور منذ عام 1939 واعادة المجلس النيابي السابق الى العمل كونه هو المجلس الذي صادق على معاهدة 1936 واعادة الرئيس اميل إدة الى سدة الحكم . من جانب اخر فإن بريطانيا لم تمهل كاترو فرصة لتلقي الرد من ديغول على تلك المقترحات فقد ارسلت من جانبها المقيم البريطاني في القاهرة ريتشارد كايسي الى بيروت ليبلغ كاترو بالتزامات بريطانيا إزاء لبنان وخطتها بإعادة الحياة الدستورية الى سوريا ولبنان ومنحهما الاستقلال الذي وعدتهما به بريطانيا واجراء الانتخابات الجديدة في كلا البلدين . للمزيد ينظر : شفيق جحا ، معركة مصير لبنان في عهد الانتداب الفرنسي 1918-1946 ، (بيروت : د.م. ، 1995) ، ص 756-ص 757.

اضطر الجنرال شارل ديغول⁽³³⁾ النزول عند الضغوطات الداخلية والخارجية⁽³⁴⁾ عام 1943. كما شكلت هذه المرحلة من الحراجه الكبيرة لا على المستوى السياسي فحسب بل والعسكري ايضا⁽³⁵⁾ ، خاصة وأن المؤسسة العسكرية حاولت النأي بنفسها خارج أطر الصراعات الدولية بين فرنسا وبريطانيا . والتزام الحياد في القضايا التي تؤثر على موقفها الوطني⁽³⁶⁾. وفي الوقت الذي شكلت تلك الاختلافات في السياسة بين فرنسا وبريطانيا اثرهما الكبير على لبنان كونه بلد عربي يمتلك فكرا تحرريا له ابعاده في الصعد كافة وخاصة السياسية ، فكان للحراك السياسي اللبناني اثره الواضح في رسم منهج الاستقلال للبلاد⁽³⁷⁾ ، لاسيما إن التباين في السياسة اعلاه دفع الى تنشيط حالة الاختلاف الفكري داخل لبنان لدرجة أن افرز بشكل واضح دعاة الاستقلال عن السيطرة الفرنسية من نظرائهم الذين رغبوا باستمرارها⁽³⁸⁾ .

وفي ذات الوقت أدركت بريطانيا أن مسألة حرف المسارات الفرنسية في لبنان أمراً صعباً خاصة ، ومع رفعها سقف الطموحات لأكبر الطوائف اللبنانية (الموارنة) ذات الولاء المطلق لفرنسا. وعليه وجدت بريطانيا أن السبيل الوحيد لتغلغلها وكسر حاجز التأثير الفرنسي داخل لبنان هو المساندة والوقوف إلى جانب الوطنيين الأحرار الذين ينادون بالاستقلال اللبناني من السيطرة الفرنسية⁽³⁹⁾ . وسعت كذلك لتوثيق العلاقات اللبنانية العربية ودعمها لمشاريع وحدوية كجامعة

⁽³³⁾ شارل ديغول 1890-1970: قائد عسكري فرنسي تخرج من المدرسة العسكرية عام 1911 واشترك في الحرب العالمية الأولى 1914-1918 ، حمل لواء المقاومة ضد المانيا بعد سقوط باريس 1940 وبعد تحرر فرنسا أصبح رئيس الحكومة المؤقتة التي استقالت بعد استفتاء الشعب حول شكل الحكم اذ اثر الشعب النظام البرلماني بدلا من الرئاسي . تسلم حكم فرنسا من جديد عام 1958-1969 . عبد الوهاب الكيالي ، الموسوعة السياسية ، ج2 ، ص742-ص743.

⁽³⁴⁾ للتفصيل حول موقف شارل ديغول من تلك التطورات ينظر : يوسف مزهر ، تأريخ لبنان العام ، الجزء 2 ، (د.م : 1947) ، ص 1065-ص1057.

⁽³⁵⁾ بكر عبد الحق رشيد الراوي ، فؤاد شهاب ودوره العسكري والسياسي حتى عام 1964 ، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد : كلية التربية ابن رشد للعلوم الانسانية ، (2012) .

⁽³⁶⁾ اصدقاء اللواء جميل لحود ، جميل لحود ، جندي في خدمة لبنان والديمقراطية نشأته حياته العسكرية حياته السياسية ، (بيروت : د.م ، 1971) ، ص58.

⁽³⁷⁾ جورج قرم المصدر السابق ، ص89.

⁽³⁸⁾ للمزيد من التفصيل عن موقف المؤسسة العسكرية اللبنانية من الاحداث المتصاعدة ينظر : قاسم جباري لطيف المرشدي ، المؤسسة العسكرية اللبنانية وتطور دورها السياسي (1945-1976) ، "اطروحة دكتوراه" غير منشورة ، ، (جامعة ذي قار : كلية الآداب ، 2017).

⁽³⁹⁾ محمد رضىوي فجر الحمداوي ، الازمة السياسية عام 1943 في لبنان والموقف الدولي منها ، رسالة ماجستير غير منشورة (كلية التربية جامعة ذي قار ، 2010) ، ص55.

الدول العربية ، وابرار الدور اللبناني في هكذا مشروع مهم يعطي الريادة للبنان وبالتالي استقطاب التوجهات الفكرية اللبنانية صوب بريطانيا⁽⁴⁰⁾ لتكون من مؤسسيها ، وتعزيز الاوضاع الاقتصادية والثقافية والسياسية ليتسنى ربط نفوذها بشكل أكبر في لبنان . في إطار سياسة اتفقت الى حد كبير وطموحات الاستقلاليين من اللبنانيين المعتدلة . على النقيض من نظراهم صوب السياسة الفرنسية القائمة على التسلط والاستعمار والنظر من جانب واحد إلى التركيبة الطائفية اللبنانية وبالخصوص الى الطائفة المارونية أو نظيراتها المتقاربة معهم عقائديا بإسم الكاثوليكية⁽⁴¹⁾ . فاستغلت فرنسا عنصر الخوف والتخوف والحذر والتحذير لدى الموارنة من اي مشروع وحدوي من شأنه أن "ينسف الوجود التاريخي لهم داخل لبنان"⁽⁴²⁾ .

وجدت تلك الاختلافات الفكرية مساحتها الواسعة في الانتخابات التشريعية للمجلس النيابي اللبناني الخامس 21 ايلول 1943-8 نيسان 1947 . كما لم يخدم التفاعل بين العوامل الدولية والاقليمية على الساحة الانتخابية اللبنانية مصالح الفرنسيين ، وصار همهم هو الحصول على أغلبية برلمانية موائية لهم ولذلك ركزوا على التدخل مباشرة ضد المعارضة اللبنانية خصوصا والقوميين العرب عموما وهم على يقين بضعف الهدف هذا في ظل التقارب البريطاني مع المعارضة اللبنانية نفسها⁽⁴³⁾ . كما أنّ الضغوط التي مارسها الفرنسيين على النخب اللبنانيين افادت بريطانيا كثيرا واعطتها ورقة رابحة لبعض الوقت ، أمرا سمح لوزارة الخارجية البريطانية اعادة ترتيب أولوياتها إزاء مشروع الانتخابات التشريعية في لبنان⁽⁴⁴⁾ . ولو أنّ الصراع بين الفرنسيين والبريطانيين حول السباق الانتخابي في لبنان قد ادى إلى إضعاف الطرفين ، لكنه من جانب آخر وقّر اللبنانيين قدرًا

⁽⁴⁰⁾ للمزيد من التفصيل عن دور لبنان المؤسس لجامعة الدول العربية ينظر: احمد خليل محمودي ، لبنان في جامعة الدول العربية 1945-1958 دراسة تاريخية سياسية ، (بيروت : المركز العربي للأبحاث والتوثيق ، 1994) .

⁽⁴¹⁾ محمد رضوي فجر محمد الحميداوي، الموارنة ودورهم في الحياة السياسية اللبنانية (1919-1958)، اطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة المستنصرية ، 2015.

⁽⁴²⁾ زينب مطشر خضير وفاهم نعمة ادريس الياسري ، دور المسيحيين في نمو التيارات الفكرية والسياسية في الولايات العربية وتأثيرها على العراق ، "دراسات في التأثير والآثار" ، (مجلة) ، جامعة بغداد ، كلية الآداب ، ملحق العدد 75 ، حزيران 2020.

⁽⁴³⁾ للتفصيل أكثر عن مستوى العلاقات الفرنسية اللبنانية ومساعي التغلغل لفرنسي في لبنان في خضم الصراع الدولي ينظر : صالح جعيول جويعد السراي ، فرنسا ولبنان دراسة في تأريخ العلاقات السياسية 1936-1946 ، "اطروحة دكتوراه غير منشورة" ، جامعة البصرة ، كلية الاداب ، 2007) .

⁽⁴⁴⁾ London ,14,17 juny 1943, FO226/240/9/VII,Beirut to London ,16 July 1943.

مناسباً من الحرية في أن يكونوا لاعبين رئيسيين بالمعادلة الدولية التي توسطها لبنان⁽⁴⁵⁾ ، ناهيك عن نجاح الانتخابات السورية في تموز 1943 لصالح الكتلة الوطنية السورية⁽⁴⁶⁾ حفز الوطنيين اللبنانيين للمضي قدماً في مشروع الاستقلال بسبب التناغم الفكري بين الطرفين . كل هذه المتغيرات أضعفت الى حد كبير الموقف الفرنسي الذي لجأ الى تأجيج مشاعر الخوف لدى الموارد من مشروع "الابتلاع العربي"⁽⁴⁷⁾ لهم ومن مشروع القوميين الاخير ضدهم وانهم سيقعون تحت تأثير وسيطرة المسلمين⁽⁴⁸⁾ .

كان من بين الاعتبارات المحلية أن النظام الانتخابي نفسه عام 1943 قسم لبنان إلى خمس دوائر انتخابية⁽⁴⁹⁾ كل دائرة كانت عبارة عن لبنان مصغر مع ملاحظة عدم وجود تجانس

⁽⁴⁵⁾ احمد خليل محمودي ، لبنان في جامعة الدول العربية ، دراسة تاريخية سياسية ، (بيروت : المركز العربي للأبحاث والتوثيق، 1994) ، ص 53 .

⁽⁴⁶⁾ الكتلة الوطنية السورية

⁽⁴⁷⁾ جاء ذلك المصطلح من خلال الرسالة التي أرسلها الجنرال كاترو الذي شغل مندوب فرنسا العام في سوريا ولبنان في الثامن من آذار عام 1943 إلى الجنرال ديغول ، مؤكداً فيها ما نصه : " إن معاهدة فرنسية - لبنانية لن تتحقق إلا باستخدام المشاعر العاطفية التي تربط المسيحيين بفرنسا ، وباستغلال غريزة الدفاع اللبناني حيال مشاريع الابتلاع العربي " . حسان حلاق ، تاريخ لبنان المعاصر 1913-1943، (بيروت : دار النهضة العربية ، 1985) ، ص 193 .

⁽⁴⁸⁾ بشاره الخوري ، المصدر السابق ، ص 255-258.

⁽⁴⁹⁾ من الجدير بالذكر فقد صدرت في الفترة الممتدة 1943-1975 موضوع البحث أربعة قوانين انتخابية من اصل تسعة وصل بموجبها تسع مجالس نيابية هي 1943 و 1947 و 1951 و 1953 و 1957 و 1960 و 1964 و 1968 و 1972 حيث استمر الاخير حتى عام 1990 بحكم قوانين التمديد بسبب ظروف الحرب الاهلية اللبنانية 1975-1990 قوانيناً رافقها اختلاف وتباين في عدد ونسبة النواب طائفيًا ومناطقياً في لبنان . وادناه الجلسات النيابية الخاصة بالمصادقة على هذه القوانين الانتخابية م . م . ن . ل ، الدور التشريعي الخامس، العقد العادي الثاني، الجلسة (1) ، المنعقدة في 19 تشرين الأول 1943 ؛ م.م.ن.ل ، الدور التشريعي السادس، العقد العادي الثاني ، الجلسة (1) المنعقدة في 21 تشرين الأول 1947 ؛ م . م . ن . ل ، الدور التشريعي السابع ، العقد العادي الثاني، الجلسة (1) المنعقدة في 16 تشرين الأول 1951 ، الدور التشريعي الثامن، العقد العادي الثاني ، الجلسة (1) المنعقدة في 20 تشرين الأول 1953 ، الدور التشريعي التاسع ، العقد العادي الثاني ، الجلسة (1) المنعقدة في 22 تشرين الثاني 1957 ؛ الدور التشريعي العاشر، العقد العادي الثاني ، الجلسة (1) المنعقدة في 18 تشرين الأول 1960 ، الدور التشريعي الحادي عشر العقد العادي الأول ، الجلسة (1) المنعقدة في 8 أيار 1964 ، الدور التشريعي الثاني عشر، العقد العادي الأول ، الجلسة (1) المنعقدة في 9 أيار 1968 ؛ م.م.ن.ل ، الدور التشريعي الثالث عشر ، العقد العادي الأول الجلسة (1) المنعقدة في 12 أيار 1972 .

في تلك الدوائر لا من الناحية الطائفية ولا العقائدية رغم تقسيم المقاعد في كل دائرة انتخابية على أسس مذهبية وبهذا كان من الممكن أن يحصل أي مرشح على الدعم المذهبي لكن هذا لا يوفر له فرصة الفوز بمقعد نيابي في البرلمان وعليه كان لزاماً على المرشح أن يحصل على فرصة الدعم من ناخبين ينتمون إلى مذاهب أخرى وبالتالي فإن مشروعه الانتخابي سيتقاطع حتماً مع توجهات الطوائف الأخرى⁽⁵⁰⁾. وقد اشتد الصراع بينهما في تلك الانتخابات حتى وصل إلى مرحلة الصراع المكشوف⁽⁵¹⁾. صراعاً أخرج الموقف الفرنسي لدرجة أن طلبت الأخيرة من الكتلتين التفاوض بينهما وتقسيم الاستحقاقات السياسية قبل الدخول في الانتخابات ، وأشارت لهم بتأليف حلف انتخابي يمكن من خلاله ضرب التوجهات القومية في خطوة أرادت من خلالها فصل انتخاب رئيس الجمهورية بالاتفاق المسبق قبل الدخول في الانتخابات وفرز نتائجها والتي من خلالها يمكن وصول رئيس للجمهورية يعاكس التوجهات الفرنسية⁽⁵²⁾.

أصدرت فرنسا قراراً في الثامن عشر من آذار 1943⁽⁵³⁾ نص على إعادة الحياة الدستورية مشروطاً بإجراء انتخابات جديدة للبلاد وتعديل بعض مواد الدستور الخاصة بالسلطة التشريعية ، فكان الدستور يقضي بتعيين ثلث أعضاء المجلس النيابي أمراً خالفه اللبنانيين الذين طالبوا أن يكون الانتخاب سبيلاً لصعود من يمثلهم في البرلمان اللبناني وعليه تم تعديل الدستور⁽⁵⁴⁾ ، واقتضى ذلك تعديل أربع مواد من الدستور⁽⁵⁵⁾ ليكون دستوراً مطمئناً بشكل أكبر لجميع شرائح المجتمع اللبناني⁽⁵⁶⁾. وكان هذا التعديل هو الثالث من نوعه⁽⁵⁷⁾ إذ صدر بقرار من المندوب العام وليس بقانون من المجلس النيابي⁽⁵⁸⁾. وصدر القرار المرقم 130 الذي أعيد بموجبه العمل

(50) S.Khalaf, changing Froms of political Patronage in Lebanon in E .Gellner and J.Watwrbury, eds. P197-200

(51) كميل شمعون ، مذكراتي ، (بيروت : د.م ، 1969) ، ص 24 .

(52) رغيذ الصلح ، لبنان والعروبة الهوية الوطنية وتكوين الدولة ، (بيروت : دار الساقى ، 2006) ، ص 229 .

(53) رقم القرار 129 ، بموجبه تم إلغاء القرار الذي اتخذته المندوب العام في 21 أيلول 1939 ، الذي عطل الحياة الدستورية في لبنان بحجة قيام الحرب العالمية الثانية . بدر الدين عباس الخصوصي ، القضية اللبنانية في تاريخها الحديث والمعاصر ، مطبعة الهلال ، د.م ، 1978 ، ص 105 .

(54) ملحق النهار ، الانتخابات 50 سنة وسنة ، رأس السنة 1972 ، ص 46 .

(55) والمواد هي (24 ، 30 ، 41 ، 42) ، هناء صوفي عبد الحي ، المصدر السابق ، ص 84 .

(56) إدمون رباط ، الوسيط 000، ص 190 ؛ هدى شحود طيارة ، المصدر السابق ، ص 61 .

(57) جرى التعديل الأول للدستور اللبناني عام 1927 أما التعديل الثاني عام 1929 .

(58) من الجدير بالذكر ان الدستور اللبناني عدل مرات عدة بلغت ثلاث تعديلات زمن الانتداب كان اولها في 17 تشرين الاول 1927 وجاء التعديل الثاني في 8 ايار 1929 أما التعديل الثالث فلم يصدر بقانون وكان على شكل قرارات صدرت في 18 اذار 1943 زمن الجنرال كاترو ، حيث صنفته بعض المراجع مع التعديلات

بالدستور المعطل منذ بداية الحرب العالمية الثانية تبعه صدور القرار المرقم 131 تم بموجبه تعيين ايوب تابت⁽⁵⁹⁾ خلفا للفرد نقاش⁽⁶⁰⁾ رئيسا للدولة والحكومة لحين تعيين رئيسا للحكومة بعد إجراء الانتخابات النيابية⁽⁶¹⁾. وعين في 3 حزيران من ذات العام المفوض السامي جان هلولو خلفا للجنرال كاترو الذي عين حاكما عاما للجزائر تمهيدا لمرحلة جديدة من التوتر في الحياة السياسية اللبنانية⁽⁶²⁾.

السابقة التي طالت الدستور وقد تم بغير قانون دستوري وصحح في تعديل 10 كانون الثاني 1945 . اما مرحلة الاستقلال فقد اصاب الدستور تعديلات اخرى بلغت اربعة تعديلات خلال مدة البحث اختلفت في نوعيتها عن سابقتها كونها جاءت بقرارات نيابية وسمت بالوطنية وبعيدة عن التدخلات الفرنسية نوعا ما . جاء التعديل الاول في مرحلة الاستقلال والرابع على مستوى التعديلات في 9 تشرين الثاني 1943 ، وكان التعديل الخامس في 7 كانون الاول 1943 والتعديل السادس في 21 كانون الثاني 1947 والتعديل السابع في 22 ايار 1948 . م . م . ن . ل ، الدور التشريعي السادس ، العقد العادي الاول ، الجلسة (10) ، المنعقدة في 22 ايار 1948 ، ص1-ص7 ؛ الجريدة الرسمية العدد 2116 في 19 تشرين الاول 1927 والعدد 2234 في 8 ايار 1929 ؛ الدستور اللبناني وتعديلاته ، المصدر السابق ، ص213-ص221 و ص249-ص257 و ص261-275 .

⁽⁵⁹⁾أيوب جرجيس تابت 1874-1947: موالى بحدون ، درس الابتدائية في المدارس المحلية وانتقل الى بيروت للدراسة في المدرسة الانجيلية السورية وتخرج منها طبيا عام 1893 . سافر الى الولايات المتحدة وعمل في احد مستشفيات نيويورك انتمى الى الجمعية الإصلاحية في بيروت ، وعينه حاكم لبنان ترابو عام 1922 عضوا في المجلس التمثيلي الأول عن بيروت ، ثم عضوا في مجلس الشيوخ عام 1926 وعضوا في مجلس النواب عام 1929 ، وفي انتخابات عام 1943 نائبا عن بيروت وهي الانتخابات الأخيرة التي شارك فيها . عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، المعجم النيابي اللبناني ، المصدر السابق ، ص94.

⁽⁶⁰⁾الفرد نقاش 1888-1978: انهى دراسته الثانوية في مدرسة القديس يوسف للآباء اليسوعيين ، سافر الى فرنسا والتحق بجامعة السوربون ونال الحقوق عام 1909 . شغل رئيس محكمة الجنايات 1929 وثم رئيسا للصليب الأحمر عام 1937 ثم عينه المفوض السامي رئيسا للدولة في 1941 . انتخب نائبا عن بيروت عام 1943 وعام 1953 عين وزيرا للخارجية بين عامي 1953 و 1954 . عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، المعجم النيابي اللبناني ، المصدر السابق ، ص518.

⁽⁶¹⁾علاء رياض عبد الغانمي ، النواب الشيعة في المجلس النيابي اللبناني 1943-1975 دراسة في التمثيل والمواقف ، "رسالة ماجستير" ، (جامعة كربلاء : كلية التربية للعلوم الانسانية ، 2018) ، ص32 ؛ حسان حلاق ، دراسات في تاريخ لبنان المعاصر 1918-1943 من جمعية بيروت الإصلاحية الى الميثاق الوطني ، (بيروت : دار النهضة العربية ، 1985) ، ص199 .

⁽⁶²⁾جاسم محمد خضير الجبوري ، الليدي سبيرز ، قصة الاستقلال في سوريا ولبنان ، ترجمة منير البعلبكي ، (بيروت دار العلم للملايين ، 1974) ، ص64.

أصدرت حكومة ايوب تابت في السابع عشر من حزيران عام 1943 وبالاتفاق مع السلطات الفرنسية المرسومين التشريعيين 49 و50⁽⁶³⁾. مرسومين شكلا نقطة تحول في المعارضة الاسلامية بكافة طوائفها إذ شكلوا وفدا من الكتلة الاسلامية⁽⁶⁴⁾ كما عقد المسلمون اجتماعاً اخرًا عرف بمؤتمر الطوائف الاسلامية في الحادي والعشرين من حزيران عام 1943 في مقر جمعية الشبيبة الاسلامية في بيروت. حضره ممثلون عن مختلف الطوائف الإسلامية من مختلف أنحاء لبنان ليكون محطة اعتراض اسلامية اخرى على المرسومين اعلاه⁽⁶⁵⁾، زادوا من خلال هذه المواقف الزخم الشعبي المعبر عن الاعتراض⁽⁶⁶⁾. وفي مواقف اخرى حاول فيها المسلمون بشتى مشاريعهم الفكرية والعقائدية ايصال رسالة مفادها أن اختلال التوازن الاجتماعي في

⁽⁶³⁾تضمن الأول زيادة عدد النواب إلى 54 نائباً بدلاً من 42 نائباً، فيكون للمسيحيين فيه 32 مقعداً مقابل 22 مقعداً للمسلمين، في حين كان المجلس النيابي لعام 1937 يضم 42 نائباً وبواقع 22 للمسيحيين و20 للمسلمين، وبذلك تكون الزيادة الحاصلة 12 مقعداً خصصت 10 مقاعد منها للمسيحيين و2 للمسلمين. اما المرسوم رقم 50 فقضى توزيع عدد المقاعد النيابية حسب المناطق والطوائف فالتوزيع حسب الطوائف كان على النحو التالي 18 للموارنة 6 للروم الأرثوذكس 3 للأرمن الأرثوذكس 3 للروم الكاثوليك 2 للأقليات المسيحية 10 للمسلمين السنة 9 للمسلمين الشيعة 3 للدرز ليكون 32 مقعداً للمسيحيين مقابل 22 للمسلمين ومجموعها 54 مقعداً. أنيس صايغ، المصدر السابق، ص154؛ محمد جميل بيهم، قوافل 000، ج2، ص112؛ بدر الدين الخصوصي، المصدر السابق، ص105. زكي النقاش، لبنان بين الحقيقة والظلال، المكتب التجاري، بيروت، 1965، ص45؛ حسان حلاق، تاريخ لبنان 000، ص200؛ علي محمد الأغا، المصدر السابق، ص93.

⁽⁶⁴⁾الكتلة الإسلامية: دعا محمد جميل بيهم في كانون الثاني عام 1943 إلى اجتماع إسلامي لمختلف الطوائف الإسلامية، تمخض عنه كتلة جديدة عرفت باسم (الكتلة الإسلامية) واتفق المجتمعون على انتخاب محمد جميل بيهم رئيساً لها، لتكون الجهة الداعية الى اظهار حقوق المسلمين في النواحي الحقوقية والسياسية والترىوية وكانت بعضوية (سامي الصلح، علي سلام، إبراهيم الأحذب، عبد الرحمن سحراني، مصطفى الخالدي وآخرون. حسان حلاق، المؤرخ العلامة محمد جميل بيهم 1887-1978، بيروت 1980، ص55.

⁽⁶⁵⁾محمد رضوي فجر الحميداوي، أزمة لبنان 1943 والموقف الدولي منها، المصدر السابق، ص64-ص66.

⁽⁶⁶⁾للمزيد من التفصيل عن التدايعات والانعكاسات التي خلفها هذين المرسومين على العلاقات اللبنانية الطوائفية ينظر: سلام عبد العزيز مهدي، أزمة المرسومين (49) و (50) وتدايعاتهما الطائفية سنة 1943، "صدى العلوم"، (مجلة)، بيروت، السنة الاولى، العدد الثاني، تشرين الاول 2023، ص34-ص58.

مثل هكذا ظروف من شأنه ان يهز النسيج الاجتماعي اللبناني وبالتالي سينعكس سلباً على النظام السياسي برمته⁽⁶⁷⁾.

قابل هذا الموقف الاسلامي الراض للمرسومين موقفاً مسيحياً آخر طالب بواسطة البطريرك الماروني انطوان عريضة⁶⁸ بتثبيت حقوق المسيحيين التاريخية ونتيجة لهذا التصعيد الكبير الذي ينذر بحدوث شرخ اجتماعي كبير بين الطوائف اللبنانية⁽⁶⁹⁾. حددت الحكومة موعداً لإجراء الانتخابات النيابية وعلى مرحلتين الأولى في التاسع والعشرين من آب، والثانية في الخامس من أيلول عام 1943، على أن ينعقد المجلس خلال خمسة عشر يوماً لانتخاب رئيساً له ورئيساً للجمهورية⁽⁷⁰⁾. وفي الحادي والعشرين من أيلول عام 1943 عقد المجلس النيابي الجديد أول وأخطر جلسة كان يتوقف عليها مصير لبنان، وعملاً بالسياقات الدستورية وأولها انتخاب رئيس

⁽⁶⁷⁾المزيد من التفصيل عن الموقف الاسلامي المعارض ينظر : محمد جميل بيهيم ، النزاعات السياسية 000 ، ص59- 73 ؛ حسان حلاق ، تاريخ لبنان 000 ، ص202-203 . ؛ محمد رجائي ريان ، المصدر السابق ، ص80 ؛ محمد جميل بيهيم ، قوافل 000 ، ج2 ، ص114 .
United State , Department of Lebanon in ternaland Foreign affairs , 1940-1944 ,
Telegram the American Legation to the Secretary of State,16 ,August , 1943 ,
. Washington, p.393

⁶⁸ ولد البطريرك أنطون عريضة في 2 آب 1863 في بشري، وهو البطريرك الأول باسم أنطون. التحق سنة 1879 بمدرسة مار يوحنا مارون الاكليريكية في كفرحي حيث تلقى دروسه الأولى، ثم أتم دروسه العالية في اللاهوت والفلسفة في مدرسة سان سوليبس في باريس - فرنسا حيث نال شهادته العليا. سيم كاهناً في فرنسا في 28 أيلول 1890، ولدى عودته الى لبنان، استقدمه البطريرك يوحنا الحاج الى بكركي، وعينه كاتباً لأسرار البطريركية، ومحامياً لدعاوى الزواج وفاحصاً للكهنة. للتفصيل اكثر ينظر : علي حسين نمر و رشا صاحب سفر ، البطريرك أنطون عريضة ودوره في استقلال لبنان عام 1943 ، مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث ، العدد 10 ، مجلد 2 ، 1 تموز 2022.

⁽⁶⁹⁾ولحراجة الموقف رضخت الاطراف السياسية القبول بما جاء في المرسومين 300 ، 301 ، حيث قضى الاول بتأليف حكومة مؤقتة من رئيس للجمهورية يعاونه في مهمته أمين سر للدولة ، وأمين سر معاون للإشراف على الانتخابات النيابية ، في حين جاء في المرسوم الثاني تعيين الأرثوذكسي بترود طراد رئيساً للحكومة يعاونه عبد الله بيهيم أميناً للسر وتوفيق عواد نائباً له . وبناءً على ذلك اصدر الجنرال هيللو في الحادي والثلاثين من تموز عام 1943 المرسوم رقم 312 والذي نصت المادة الأولى منه على إن المجلس النيابي الجديد يتألف من (55) نائب موزعين نسبياً على الطوائف محمد رضوي فخر الحميداوي ، المصدر السابق ، ص68 ؛ بيار زيادة ، التأريخ الدبلوماسي لاستقلال لبنان مع مجموعة من الوثائق ، (بيروت : الدار العربية للنشر ، 1981) ، ص76.

للمجلس وفق احكام المادة 44 من الدستور أنتخب صبري حمادة⁽⁷¹⁾ . تبعتها الخطوة الدستورية الاخرى وهي انتخاب رئيس الجمهورية ووفقاً لأحكام المادة 35⁽⁷²⁾ من الدستور اللبناني جرت انتخابات رئاسة الجمهورية فاز بها بشارة الخوري⁷³ ليكون الرئيس الأول لمشروع الاستقلال اللبناني⁽⁷⁴⁾ . اصدر رئيس الجمهورية في الخامس والعشرين من أيلول عام 1943 مرسوماً بتعيين رياض الصلح⁽⁷⁵⁾ ، رئيساً للوزارة وقد عرفت تلك الوزارة بوزارة الاستقلال الأولى⁽⁷⁶⁾ في السابع من

(71) صبري حمادة : ولد في بعلبك عام 1902 ، ترأس مجلس النواب مرات عديدة ، شغل عدة مناصب وزارية ، عين نائباً لرئيس الوزراء ، ووزير الداخلية في حكومة رياض الصلح عام 1946 ، توفي عام 1972 . عبد الوهاب الكيالي ، المصدر السابق ، ج3 ، ص55 .

(72) المادة (35) وتنص على إن المجلس الملتمم لانتخاب رئيس الجمهورية يعد هيئة انتخابية لا هيئة تشريعية ، ويترتب عليه الشروع حالاً في انتخاب رئيس الدولة دون مناقشة أي عمل آخر . للمزيد ينظر : احمد زين ، المصدر السابق .

⁷³ بشارة الخوري 1890-1964: مواليد قضاء عالية تلقى علومه الأولية في مدرسة بيت الدين ثم في بعيدا وسافر الى باريس عام 1909 لدراسة الحقوق وعاد عام 1912 للعمل في الحقوق ، وشارك في تأسيس حزب التقدم وفي عام 1923 أعاد تأسيس الكتلة الدستورية وعين عضواً في مجلس الشيوخ عام 1926 وفاز بانتخابات عام 1943 . تقلد منصب وزير الداخلية عام 1926 ورئيساً للحكومة 1928 وعام 1929. ترشح لرئاسة الجمهورية عام 1943 . عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، المعجم النيابي اللبناني ، المصدر السابق ، ص 201 .

(74) م . م . ن . ل ، محضر الجلسة الأولى لمجلس النواب اللبناني ، المنعقدة بتاريخ 21 أيلول عام 1943 .

(75) رياض الصلح 1894-1951: مواليد صور تلقى علومه الاولى ما بين لبنان وسوريا وتركيا حيث تنقل والده فيها تبعا لتقلد المناصب التي احتلها . أكمل دراسة الحقوق في الاستانة ونال الاجازة فيها . واشتهر مع والده بالمعارضة لحكم الاتحاديين الذين حكموا عليه بالنفي الى الاناضول ليبقى عامين منذ 1916-1981 ، انتسب الى الجمعية العربية الفتاة السرية ، ورحل الى مصر بعد الاحتلال الفرنسي لسوريا ولبنان عام 1920 وعاد الى بيروت عام 1935 ، انتخب نائبا عن محافظة بيروت للدورات 1943 و 1947 و 1951 تقلد مناصب عدة منها رئيسا لمجلس الوزراء ووزيرا للمالية في ايلول 1943 ورئيسا لمجلس الوزراء ووزيرا للتأمين والداخلية في (تموز 1944) ورئيسا لمجلس الوزراء في كانون الاول 1946 ورئيسا لمجلس الوزراء في حزيران 1948 ورئيسا لمجلس الوزراء ووزيرا للعدلية في تموز 1948 ورئيسا لمجلس الوزراء ووزيرا للتربية الوطنية في تشرين الاول 1949 ثم تولى عن وزارة التربية وتولى الداخلية بموجب التعديل الوزاري الذي جرى بعد اسبوع من تشكيل الحكومة خاض معركة الاستقلال مع بشارة الخوري عام 1943 وساهم في استحصال الجلاء للقوات الفرنسية عام 1946 . عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، المعجم النيابي ، المصدر السابق ، ص312-ص313 ؛ حسان حلاق ، موسوعة العائلات البيروتية الجذور التاريخية للعائلات البيروتية ذات الاصول العربية واللبنانية مع صور ووثائق ومعلومات نادرة ، مج3 ، (بيروت : دار النهضة العربية ، 2012) ، ص288-ص300 .

(76) وزارة الاستقلال الأولى : تألفت من رياض الصلح رئيساً للوزراء ووزيراً للمالية ، وحبيب أبو شهلا نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للعدلية والمعارف ، وسليم تقلا وزيراً للخارجية والأشغال العامة ، وكميل شمعون وزيراً للداخلية

تشرين الاول عام 1943 أذاع رياض الصلح البيان الوزاري على المجلس النيابي لنيل ثقته ، وقد عُرف ذلك البيان بوثيقة الاستقلال⁽⁷⁷⁾ ، فأوضح فيه سياسة الحكومة الداخلية والخارجية ، وأكد على أن الاستقلال الحقيقي والسيادة الوطنية والمحافظة على الكيان اللبناني هي من أهم القضايا التي تواجه حكومته ودخلت عبارة الميثاق الوطني⁽⁷⁸⁾ القاموس السياسي اللبناني ولم يستخدم ذلك المصطلح إلا بعد عام 1943⁽⁷⁹⁾.

اشار تقي الدين الصلح في مداخلة مهمة طرحها في مذكراته أنّ الضغط على فرنسا في كل الاتجاهات بخصوص الاستقلال اللبناني اضطر الجنرال كاترو العمل على تصدير مشروع الاستقلال الذي وعدتنا به فرنسا منذ عام 1920 زمن غورو . لكن رياض الصلح لم يوافق على ذلك رسمياً واصدر بيانا ندد فيه السياسة الفرنسية وقتئذ . الامر الذي اضطرت فرنسا أن تمنع الصحف من نشر ذلك البيان لحراجه موقفها فـ"اشرت على رياض الصلح أن ينشره في مصر وكلفني بالمهمة وبأي ثمن كان ، وفعلنا اخت البيان ووضعته في حزامي وعبرت بالسيارة الى فلسطين وهناك أعطيته الى مراسل جريدة الاهرام في فلسطين حنا عصفور الذي نقله الى الجريدة فنُشر وحدث ضجة كبيرة"⁽⁸⁰⁾

وعقد المجلس النيابي اللبناني جلسته الثالثة يوم الثامن من تشرين الثاني عام 1943 ، بحضور رئيس الوزراء رياض الصلح وأعضاء حكومته لمناقشة تعديل بعض مواد

والبرق والبريد ، ومجيداً ارسلان وزيراً للدفاع والزراعة والصحة ، وعادل عسيران وزيراً للتموين والتجارة والصناعة . د . ك . و ، م/311/2648 ، الانتخابات اللبنانية ، كتاب وزارة الخارجية المرقم ش/8321/8/233/233 ، 1943/9/29 ، و39 ، ص61 . وسيتم اعتماد قاعدة البيانات الخاصة بفهرست الحكومات اللبنانية كافة خلال مدة البحث من موقع مجلس النواب اللبناني على شبكة الانترنت
lp.gov.lb

⁽⁷⁷⁾ رياض الصمد ، الطائفية ولعبة الحكم في لبنان ، (د.م) ، 1977 ، ص 57 .

⁽⁷⁸⁾ قامت تسوية 1943 على مبادئ اربعة اساسية : أن تكون رئاسة الجمهورية للمسيحيين الموارنة ورئاسة مجلس الوزراء للسنة ورئاسة المجلس النيابي للشيعية ، وأن توزع السلطة والمناصب على أساس التناصب العددي بين الطوائف ستة للمسيحيين وخمسة للمسلمين ، والتوافق على صيغة ملتبسة لهوية لبنان لبنان ذو وجه عربي واعتماد الحيادية في سياسة لبنان الخارجية.

⁽⁷⁹⁾ باسم الجسر ، ميثاق 1943 لماذا كان وكيف سقط ، (بيروت : دار النهار ، 2018) ، ص 131 .

⁽⁸⁰⁾ عمر زين ، تقي الدين الصلح سيرة حياة وكفاح ، (بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، 2007) ،

ص178

الدستور⁽⁸¹⁾ فشمّل التعديل المواد التالية : (1 ، 11 ، 52 ، 95 ، 102)⁽⁸²⁾ ، وكذلك تم إلغاء بعض المواد من الدستور اللبناني والتي تتعلق بحقوق فرنسا كدولة منتدبة⁽⁸³⁾ أقرها دستور عام 1926 وهذه المواد : (90 ، 91 ، 93 ، 94)⁽⁸⁴⁾ .

أدى التعديل الدستوري الى تأزم العلاقات بين الحكومة اللبنانية والسلطات الفرنسية إذ عدت الأخيرة أنّ العمل الذي قامت به الحكومة اللبنانية والمجلس النيابي تحدياً لها لذلك قامت فرنسا بالعديد من الاجراءات الانتقامية بدأتها يوم العاشر من تشرين الثاني عام 1943⁽⁸⁵⁾ . ويبدو أنّ السلطات الفرنسية كانت تمهد من خلال قيامها بتلك الاجراءات إلى اعمال أكثر خطورة جاء اولها بقيامها في اليوم التالي باعتقال اعضاء الحكومة اللبنانية ، وبفضل تلك السياسات الخاطئة التي قامت بها سلطات الانتداب الفرنسي في لبنان اندلعت الأزمة السياسية اللبنانية لعام 1943 والتي تعرف بأزمة تشرين الثاني عام 1943 . والتي كانت محطة مهمة من النضال اللبناني تداخلت فيها الوطنية اللبنانية والمصالح الدولية التي استغلت النوع الاجتماعي المتشابك في لبنان ، وبغض النظر عن تفاصيل ردود الفعل السياسي وما تعرض له الوطنيين اللبنانيين من احداث بُحثت في دراسات عدة ومنها على سبيل المثال لا الحصر اعتقال اعضاء الحكومة اللبنانية والموقف الشعبي منه والموقف الرسمي والدستوري من الازمة وتفاصيل التطور السياسي اللبناني وانعكاساته على العلاقة المتوترة مع الفرنسيين من خلال حكومة بشامون⁽⁸⁶⁾ وجهود اللجنة الوطنية الفرنسية في حل

(81) م.م.ن ، الدور التشريعي الخامس العقد العادي ، محضر الجلسة الثالثة والمنعقدة بتاريخ 1943\2\8 والمخصصة لتعديل بعض مواد الدستور .

(82) للمزيد عن التفاصيل ينظر : م.م.ن ، محضر الجلسة الثالثة لمجلس النواب اللبناني ، والمنعقدة بتاريخ 1943\11\8 والمخصصة لتعديل بعض مواد الدستور .

(83) حسن عبد الامير طلال الركابي ، النواب السّنة في المجالس النيابية اللبنانية 1926-1958 ، "رسالة ماجستير غير منشورة " ، (جامعة كربلاء : كلية التربية للعلوم الانسانية ، 2020) ، ص 95.

(84) للمزيد عن مضمون تلك المواد ينظر : م . م . ن . ل ، محضر الجلسة الثالثة لمجلس النواب اللبناني ، والمنعقدة بتاريخ 8 تشرين الثاني 1943 والمخصصة لتعديل بعض مواد الدستور .

(85) للمزيد من التفصيل عن ظروف تلك التحديات وانعكاساتها السياسية ينظر : سامي الصلح ، لبنان العبث السياسي والمصير المجهور ، (بيروت : دار النهار ، 2008).

(86) على أثر اعتقال سلطات الانتداب الفرنسي رئيس الجمهورية اللبنانية الشيخ بشارة الخوري ورئيس الحكومة رياض الصلح، مع عدد من الوزراء وأحد النواب، واحتجازهم في قلعة راشيا، تشكّلت حكومة لبنان الحرّ التي ضمّت: الأمير مجيد أرسلان، رئيس المجلس النيابي صبري حمادة والوزير حبيب أبو شهلا، واتخذت من بلدة بشامون مقراً لها. جاسم محمد خضير الجبوري ، مجلس النواب اللبناني ، المصدر السابق ، ص 34.

الازمة سلميا ومنها جهود كاترو نفسه واخيرا اطلاق سراح المعتقلين⁽⁸⁷⁾ ، وتكفل جهودهم بالاستقلال التام وجلاء القوات الفرنسية عن الاراضي اللبنانية في 31 كانون الاول عام 1946⁽⁸⁸⁾ هذه الانعكاسات التي جاءت مقدماتها من الاتفاق بين بشارة الخوري ورياض الصلح في مدينة عالية اللبنانية عام 1943⁽⁸⁹⁾ ، فمن اتفاق سياسي شفوي كان الميثاق الوطني اللبناني من وجهة نظر بشارة الخوري "بمزيا الصلح الوطنية وبعبوبته في آن واحد معا" بينما رأى رياض الصلح

"ان لبنان يستطيع أن يكون بلداً عربياً بطابع خاص وأنه يضمن انتماء المسلمين الى لبنان شرط أن يرتكز الحكم على العدالة والمساواة في الحقوق والواجبات"⁽⁹⁰⁾. وشكل الميثاق الوطني تسوية بين دعاة الكيان المسيحي الماروني وبين القوى السياسية التي ترى في لبنان جزءاً من سوريا فهي تسوية قائمة على اعتبار الطوائف الركن التأسيسي للدولة والسلطة والنظام السياسي⁽⁹¹⁾.

كما وفرت التسوية اطمئنان مسيحي كبير وخاصة الموارنة كون طائفتهم هي المستفيد الاكبر منه ورأوا انها أمنت لهم الحياة السياسية المستقرة وبالتالي فهي في نظرهم "تسوية مقدسة" لا يجوز المساس بها او تغييرها وهذا ما بدا واضحاً على لسان السياسي اللبناني بيار الجميل عندما اوضح أن ميثاق 1943 هو "ميثاق ابدى" وانه "صيغة تأريخية" مثلت أفضل ما توصل اليه اللبنانيين منذ 400 سنة خلت من العيش في ظل الحكم العثماني ، ورأى أن الميثاق هو الضمانة المهمة بالنسبة للمارونية السياسية كي لا ينحدر مركزها في السلطة وداخل البنية السياسية⁽⁹²⁾.

⁽⁸⁷⁾ للتفصيل عن الاحداث السياسية المتصاعدة ينظر : اللايدى سبيرز ، قصة الاستقلال في سوريا ولبنان ، ترجمة منير البعلبكي ، (بيروت : دار العلم للملايين ، 1947) ؛ بيار زيادة ، تاريخ لبنان الدبلوماسي الاستقلال ، (بيروت : د . م ، 1987) ؛ عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، مجلس النواب في ذاكرة الاستقلال اللبناني ، المصدر السابق .

⁽⁸⁸⁾ عن ظروف الجلاء وانعكاساته على مستقبل لبنان ينظر : الجنرال كاترو ، في معركة المتوسط ، مصر - المشرق - افريقيا الشمالية 1940-1946 شهادات وتعليقات ، (باريس : 1949) .

⁽⁸⁹⁾ بلقيس خليل محسن خطاب ، غسان تويني ودوره الفكري والسياسي في لبنان 1926-1999 ، "رسالة ماجستير غير منشورة" ، (جامعة بغداد : كلية التربية للبنات ، 2024) ، ص 47-ص 48.

⁽⁹⁰⁾ ادمون رباط ، التكوين التاريخي للبنان السياسي والدستوري ، ج 2 ، ترجمة حسن قبيسي ، (بيروت 2002) ، ص 833-ص 837.

⁽⁹¹⁾ عبد الرؤوف سنو ، لبنان الطوائف في دولة ما بعد الطوائف اشكالية التعايش والسيادة وادوار الخارج ، (بيروت : المعهد الالمانى للأبحاث الشرقية ، 2014) ، ص 67.

⁽⁹²⁾ Halim Barakat ,A Secular Vision of Lebanon : transformation from a mosaic to an Integrated Socaity . Washington 1988,P362.

رأى المعارضون على الميثاق في ذات الوقت أنه "حلاً مُسكناً ومؤقتاً" للطائفية إذ يكرسها ويستخدمها بدلاً من أن يتجاوزها ، ويرأيهم إنَّ الميثاق الوطني قسم اللبنانيين الى فريقين متنازعين يحاول الاول التمسك بامتيازاته ومغانمه (المسيحيين) بينما يسعى الاخر الى زيادة المشاركة في السلطة وانتزاع ما يمكن انتزاعه من الفريق الاول⁽⁹³⁾ . هذا الشعور الاخير ولد عند المسلمين ما يسمى بـ "عقدة الغبن" نتيجة اعتقادهم ببداية تحول الديموغرافيا ضدهم واستئثار المسيحيين بالمفاتيح الرئيسية للسلطة والادارة والامن والجيش . الأمر الذي يروونه غير صحيح ويؤدي في نهايته الى "الاحتقان الطائفي" خاصة وبعد زيادة المطالبات الشعبية من قبل المسلمين بالحصول على قدر اكبر من المناصب وزيادة مشاركتهم في السلطة بما يتناسب و"وزنهم التمثيلي لا التقديري غير المبرر قانوناً" . ونادوا بإلغاء الطائفية السياسية واعتماد نظام يؤمن العدالة الاجتماعية والسياسية للجميع . ولهذا السبب سعت الزعامات الاسلامية التقليدية وخاصة السنية منها الى اصلاح مركزها السياسي في ميثاق 1943 من دون الانقلاب عليه ، واتضح ذلك جلياً في 13 اذار 1953 عندما اجتمعت الهيئات والجمعيات والشخصيات الاسلامية في مؤتمر اسلامي ببيروت للمطالبة برفع الغبن عن المسلمين⁽⁹⁴⁾ .

مثلاً كان هناك تفاوت في المواقف إزاء الميثاق الوطني لعام 1943 وما نتج عنه من انعكاسات كبيرة على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والسياسي ، نجد ذلك مرتبطاً تاريخياً بالعلاقة مع الفرنسيين منذ عام 1920 عندما عزف المسلمون عن تولي المناصب الادارية والوظائف العامة بسبب موقفهم السلبي من دولة لبنان الكبير وهو أمرٌ فسح المجال امام المسيحيين لملئ تلك المناصب . وفي عام 1943 كانت نسبة المسيحيين الى المسلمين في وزارات الدولة ودوائرها العامة هي 58,70% مقابل 41,30% للمسلمين بشكل مناقض تماماً لما جاء به الاحصاء العام الرسمي في لبنان عام 1932 . وكانت هناك سيادة واضحة للمسيحيين في وظائف رئاسة مجلس الوزراء ودوائر المراقبة والمساحة والداخلية والدفاع والخارجية والصحة والاسعاف العام ومديرية الموظفين والاشغال والصناعة والتجارة والبريد والقضاء⁽⁹⁵⁾ . وتوزع بين عامي 1946 و

(93) باسم الجسر ، ميثاق 1943 ، المصدر السابق ، ص 383-389.

(94) عبد الرؤوف سنو ، حرب لبنان 1975-1990 تفكك الدولة وتصدع المجتمع ، المجلد الاول ، (بيروت : الدار العربية للعلوم ناشرون ، 2008) ، ص 100. محمد الاغا ، الاتجاهات السياسية في لبنان 1920-1982 ، دراسة علمية موثوقة مع تبيان موقف المسلمين من الكيان اللبناني والمواقف الدولية منه ، (بيروت 1991 ، ص 127-130).

(95) دعد سعد ، التعدد الطائفي والنشاط الاقتصادي في لبنان ، جدارة الجامعة اللبنانية /معهد العلوم الاجتماعية الفرع الثاني 1981-1982 ، ص 89-95.

1958 موظفوا الدرجة الاولى على التوالي على الطائفتين المسيحية والاسلامية بنسبة 61% الى 38%⁽⁹⁶⁾. وتأريخيا ايضا أسفر الموقف السلبي للمسلمين من دولة لبنان الكبير والعزوف عن دخول الإدارة الى تفوق المسيحيين في عدد الجنود والمراتب داخل المؤسسة العسكرية على نظرائهم المسلمين بنسبة 53% الى 47% خلال عهد الاستقلال. وكان تفوق المسيحيين واضح على المسلمين في عدد الضباط في المدة بين عامي 1945 و1958 (65% مقابل 35%) وسببه عدم انتساب المسلمين السنة بكثرة الى المدرسة الحربية وعدم رغبة المسلمين الشيعة أو تمكّنهم من النجاح في امتحان الدخول لأسباب تتعلق بتقشي الامية بينهم⁽⁹⁷⁾. هذه الأمية التي سجلت فوارق واضحة جدا بين عامي 1943 و1962 بين المسيحيين والمسلمين ففي العام الأول كانت نسبة الامية بين المسيحيين حوالي 31,5% بينما سجلت نسبة أعلى بكثير بين المسلمين وبتفصيل أدق عندما عانى السّنة منها بنسبة 47% والشيعة 68% والدروز 35,6% في حين انعدمت الامية نهائيا عند المسيحيين عام 1958 وبعدها بقليل لتسجل عند المسلمين مجتمعين ما نسبته 39% عند الرجال و 69% عند النساء و 28% عند الاولاد و 33% عند البنات⁽⁹⁸⁾.

خلق هذا التفاوت "استقرار اجتماعي وسياسي نسبي قد لا نبالغ ان قلنا مرحلي" بعد عام 1943 ، لنجد اللبنانيين أمام مواجهة سياسية انفصمت خلالها عرى الاتفاق وكادت أن تؤدي بالبلاد الى ازمة خانقة من خلال ما حدث عام 1952 . تجاوزات حرضت عليها اعيان الطوائف السياسية كلها⁽⁹⁹⁾ . فقد تلاعب بانتخابات 1947 النيابية وحيء مجلس مكنه بسهولة من التجديد لولاية رئاسية اخرى بعد انتهاء ولايته في عام 1949 . حدثا توج مجموعة من الاخفاقات المسجلة ضد الرئيس بشارة الخوري على الصعد الاجتماعية والاقتصادية⁽¹⁰⁰⁾ . على الرغم أن الرئيس بشارة

⁽⁹⁶⁾ ثيودور هانف ، لبنان تعايش في زمن الحرب من انهيار الدولة الى انبعاث الامة ، ترجمة مورييس صليبا ، (باريس : مركز الدراسات العربي - الاوربي ، 1993) ، ص124-ص125.

⁽⁹⁷⁾ عبد الرؤوف سنو ، حرب لبنان ، المصدر السابق ، ص114.

⁽⁹⁸⁾ مسعود ظاهر ، مدخل لدراسة تطور التعليم الجامعي في لبنان ، الحلقة الاولى ، جريدة السفير العدد الصادر في 10 شباط 1978 و الحلقة الثانية في ذات الجريدة العدد الصادر في 11 شباط 1978.

⁽⁹⁹⁾ صالح جعبول جويعد السراي و فاطمة عبد الجليل ياسر الغزي ، ريمون إده ودوره السياسي في لبنان 1918-1975 ، مجلة جامعة ذي قار ، المجلد 12 ، العدد 3 ، ايلول 2017 ، ص340.

⁽¹⁰⁰⁾ لم يشهد العقد الاول من الاستقلال تطورا ملحوظا في الحياة العامة ومنها تراجع التعليم الى مستويات اقل نتيجة بقاءه تحت دائرة التعليم الفرنسي ، كذلك النقص الحاد في الجواني الصحة والمشاريع الاستراتيجية والخدمية ، وبرزت ظواهر خطيرة الى المجتمع اللبناني ومنها ظاهرة الاتجار بالأسلحة ادت الى ظهور تكتلات مسلحة خارج اطار الدولة ، وبرزن ايضا ظاهرة التجارة بالمخدرات مع الكيان الصهيوني ، كما اخذ الفقر والتخلف مأخذه من بعض الفئات الاجتماعية كالفلاحين لدرجة ان وصل الحال بهم ان 75% منهم يعملون

الخوري قد اتبع في سني حكمه الاولى مؤشرات لسياسة خارجية غير متزنة عربيا وعالميا . فضلا عن محاولته ورياض الصلح أن يولوا للبنان استقلالته العربية وخاصة مع الجارة سوريا التي كانت جزءا من عنصر القلق الذي يضرب النسيج الاجتماعي اللبناني وهذا ما حدث فعلا عام 1950 عندما قطعت العلاقات الاقتصادية بين البلدين⁽¹⁰¹⁾ . ناهيك عن موقفه من القضية الفلسطينية الذي اتسم بالمهادنة والذهاب صوب الاتفاق مع الصهاينة في إطار تحسين العلاقات اللبنانية الصهيونية⁽¹⁰²⁾ . فضلا عن ربطه البلاد بمجموعة من العلاقات السياسية مع الغرب أملا في أن تكون السبيل لمساندتهم في الحكم لكنها كلفت البلاد الكثير من التدهور الاقتصادي نكاية بمحاولات سياسية داخلية تتجه ببلدان نحو محيطه العربي ومنها على سبيل المثال لا الحصر عام 1948 وقع لبنان مع فرنسا اتفاقية نقدية ربطت الليرة اللبنانية بالفرنك الفرنسي أمراً أحدث خسائر اقتصادية كبيرة قدرت بحوالي مئة مليون ليرة لبنانية من الاحتياطي النقدي اللبناني . كذلك الذهاب بالبلاد مع بداية خمسينات القرن المنصرم الى اتفاقيات اقتصادية مع امريكا لم تجني من الارباح ما يعوض الخسارة السابقة⁽¹⁰³⁾ . وعليه شنت المعارضة الشعبية والنيابية هجوماً كبيراً جراء الاجراءات الاقتصادية هذه⁽¹⁰⁴⁾ ، كذلك انسحب الامر على السلطة التنفيذية التي اتهمت بالمشاركة في ذات الاخفاق⁽¹⁰⁵⁾ حتى أجبر على الاستقالة في السابع عشر من ايلول 1952⁽¹⁰⁶⁾ .

كأجراء ولا يملكون شيئاً ، ولم يكن الموظفين احسن حالا منهم فبرزت الطبقية والتفاوت الاقتصادي اقصى درجاته في عهد بشاره الخوري . للتفصيل اكثر عن هذا الواقع بمختلف جناته ينظر : علاء حسين عبد الامير الرهيمي و عدنان حسن علي ، انتفاضة لبنان عام 1952 قراءة اولية في العوامل المحركة للتطورات السياسية اللبنانية المعاصرة ، مجلة الكلية الاسلامية الجامعة ، العدد الخامس ، السنة الثانية ، 2008 ، ص 62-ص 75.

⁽¹⁰¹⁾ العرفان ، "مجلة" ، (بيروت) ، اب 1950 ، الجزء 8 ، ص 955-960 .
⁽¹⁰²⁾ دار الكتب والوثائق ، الوحدة الوثائقية ، ملفات البلاط الملكي ، تسلسل 4808 ، تقرير للمفوضية الملكية العراقية في بيروت ، ، المرقم 1/10 ، في 6 تشرين الثاني 1948 ، ص 5 .
⁽¹⁰³⁾ للمزيد من التفصيل عن الدور الامريكي والعلاقات الامريكية مع لبنان في هذه المدة ينظر : سامي الصلح ، المصدر السابق ، ص 187 .

⁽¹⁰⁴⁾ علاء حسين عبد الامير الرهيمي ، المصدر السابق ، ص 70 .
⁽¹⁰⁵⁾ تشكلت في عهد الرئيس بشاره الخوري من ايلول 1943 الى ايلول 1952 خمسة عشر وزارة ثمانية منها في مدة رئاسته الاولى والباقي في المدة الرئاسية الثانية . عبدة عويدات ، النظم الدستورية في لبنان والبلاد العربية والعالم ، (بيروت : منشورات عويدات ، 1961) ، ص 66-ص 67 .

⁽¹⁰⁶⁾ للتفصيل اكثر عن تداعيات الازمة السياسية في عهد بشاره الخوري ينظر : خالد عمر محمد حمود ، التحولات الكبرى في عكار 1943-1952 ، المجلة العربية للعلوم الانسانية والاجتماعية ، العدد 26 ، آب 2024 .

لم يختلف الوضع كثيراً عن ما جرى في لبنان من أحداث سياسية خلال رئاسة كميل شمعون⁽¹⁰⁷⁾ على الرغم من التطور الاقتصادي الذي شهده لبنان . فقد واجه ذات العداء من السياسيين لمختلف الطوائف ، وعليه حاول كما فعل سلفه التغلب على تلك الخصومة من خلال تقسيم جديد للمناطق الانتخابية بالشكل الذي يضمن الفوز لمحازبيه في انتخابات 1975 . محاولة اتهم من خلالها بتكرار ما حصل في عهد بشارة الخوري من محاولة لتجديد الولاية⁽¹⁰⁸⁾ . هذه المحاولة اصطدمت بالتأثير المتعاظم للرئيس المصري جمال عبد الناصر وتأثيره على شريحة كبيرة من اللبنانيين القوميين العرب⁽¹⁰⁹⁾ ، فضلاً عن قسم من المسيحيين المناهضين لمشروع ربط لبنان بالتأثير الأمريكي خاصة والغربي عامة الذي يحاول كميل شمعون جر البلاد اليه⁽¹¹⁰⁾ . فخلال الازمة اللبنانية 1956-1958 حصل خرق للميثاق الوطني من قبل الكتلتين الكبيرتين ، فضلاً عن التجاوز في ممارسة السلطة من قبل رئيس الجمهورية ، ناهيك عن الانشطار الاجتماعي بين المسلمين والمسيحيين حيث توجه المسلمون نحو تأييد جمال عبد الناصر وتأييد المسيحيين للمعسكر الغربي ، كما شهدت هذه المرحلة سقوط الملكية في العراق 14 تموز 1958 وهو أمر جعل من لبنان وسط هذه التيارات العربية والدولية بل وفي اتونها عندما اضطرت الولايات المتحدة

⁽¹⁰⁷⁾ للمزيد من التفصيل عن حياته ينظر : باسم احمد هاشم وإيمان عباس حمزة المعموري ، كميل شمعون حياته وبواكير نشأته العلمية والسياسية 1900-1934 ، "الباحث" ، (مجلة) ، جامعة كربلاء ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، المجلد 41 ، العدد الرابع ، الجزء الاول ،

⁽¹⁰⁸⁾ للمزيد من التفصيل عن الاحداث السياسية التي انتابت لبنان خلال مدة رئاسته والتدخلات الخارجية ينظر : عداي ابراهيم مجيد حوران الجنابي ، كميل شمعون ودوره السياسي في لبنان 1900-1987 ، "رسالة ماجستير غير منشورة" ، (جامعة الانبار : كلية الآداب ، 2011) ؛ إيمان عباس حمزة المعموري ، كميل شمعون واعضاء حزب الوطنيين الاحرار في المجلس النيابي اللبناني 1934-1987 ، "رسالة ماجستير غير منشورة" ، (جامعة كربلاء : كلية التربية للعلوم الانسانية ، 2021) .

⁽¹⁰⁹⁾ Foreign Relation of the united states 1958-1960 , volume.XI , lebanonand jorden , Document 327 .

⁽¹¹⁰⁾ جورج قرم ، المصدر السابق ، ص102.

الامريكية الى انزال قواتها على سواحل بيروت⁽¹¹¹⁾ للوقوف الى جانب كميل شمعون في ازمته التي انتهت بثورة لبنانية كادت أن تؤثر على المزيج الاجتماعي اللبناني⁽¹¹²⁾.

إن هذا الاستعراض الافقي لمجمل الاوضاع العامة في لبنان منذ بدايات الانتداب وحتى عام 1958 مثّل قراءة سريعة سلطنا الضوء من خلالها على أحداث سياسية بارزة مثلت الملامح العامة للنظام السياسي اللبناني المتداخل طائفيًا . وهذه الاحداث توازيها في ذات السياق احداثاً اخرى تمثل جزءاً من البناء الدستوري اللبناني ونقصد هنا "المؤسسة التشريعية اللبنانية" التي يمكن وصفها بمطبخ المناقشات السياسية . هذه المؤسسة التي نحاول من خلالها أن نسلط الضوء على مضمون مشروع بحثنا الموسوم دور مجلس النواب اللبناني في مشاريع الاعمار والاصلاح 1958 - 1975. موضوعا اقتضى منا اولاً ان نستعرض وبإيجاز المسؤولية التاريخية للنظام السياسي والوقوف على جزء مهم من ذلك النظام متمثلاً بالمجلس النيابي اللبناني الذي سنحاول أن نتابع تراتبياً وبشكل موجز أيضاً المراحل التاريخية للتجارب البرلمانية الانتخابية خلال مدة البحث 1958-1975 في ثنايا المبحث الثاني من الفصل هذا .

⁽¹¹¹⁾ لمزيد من التفصيل عن التدخل الخارجي الأمريكي في السياسة اللبنانية في عهد كميل شمعون ينظر :شاكر ضيدان جابر السويدي ، السياسة الأمريكية تجاه لبنان 1946-1958 ، "رسالة ماجستير" ، (جامعة بغداد : كلية الآداب ، 2004) ؛ نقولا ناصيف ، كميل شمعون آخر العمالقة ، (بيروت دار النهار ، 1988) ، ص 77 ؛ احمد ملي ، السياسة الأمريكية تجاه لبنان ، الحياة النيابية ، مج91 ، (حزيران 2014) ، ص91-ص122.

⁽¹¹²⁾ عيبر محمود حمادة ، ثورة العام 1958 اسبابها ونتائجها وابعادها اللبنانية والعربية ، "المنافذ الثقافية" ، (مجلة) ، العدد 48 ، خريف 2024 .

المبحث الثاني : قراءة تاريخية موجزة في الحياة النيابية اللبنانية 1958-1975

مثلت الحياة النيابية اللبنانية تجربة رائدة على مستوى الوطن العربي ، لا سيما وإن جذورها الدستورية بدأت منذ العهد العثماني الذي تعامل مع جبل لبنان بصيغ تمثيلية قسمت المسؤولية الادارية بين اطياف والوان المجتمع ، وإن كانت الاستحقاقات غير متوازنة لكنها مثلت بواكير أولى للحياة التمثيلية التي طالما تطورت تبعا للحاجة الاجتماعية والسياسية أو لما تفرضه الظروف الخارجية المتمثلة بمصلحة الاحتلال وخاصة في عهد السيطرة الفرنسية⁽¹¹³⁾.

هذه الريادة في التجربة البرلمانية لم تخلُ من منغصات فكرية على أقل تقدير في طبيعة المسؤولية التاريخية التي تربط الشركاء في الوطن ، هذه المسؤولية التي تباعدت أطرافها خاصة مع الاحتلال الفرنسي للبنان 1920-1939 . وظهور الكيان اللبناني الجديد لتجربة الدستورية الحديثة ، الامر الذي دفع باتجاه بلورة تيارات فكرية مختلفة منها تيار مسيحي ينتقد الانتداب ويطالب بالاستقلال ويرى في التعاون مع المسلمين ضرورة تاريخية . وتيار اسلامي ينظر بواقعية الى التجربة الدستورية في عهد الانتداب بأن مقاطعتها يلحق ابلغ الضرر بالمسلمين . "وهذان التيارين صارعا بمرارة عدم النضج السياسي" التي ابتعدت بسببه بعض التيارات الاسلامية قرابة ستة عشر عاما رافضة الاندماج بالدولة الجديدة ومفضلة الوحدة مع سوريا⁽¹¹⁴⁾. ولم تأتِ أولى بوادر التقارب المسيحي - الاسلامي إلا في العاشر من اذار 1936 حيث مؤتمر الساحل والاقضية الاربعة⁽¹¹⁵⁾ الذي مثل دافعا مهما قَرَّب من مسافة الثقة في خوض الشركاء الاجتماعيين التجربة البرلمانية بعيدا عن عناصر القلق المفتعلة بسبب التأثير الفرنسي⁽¹¹⁶⁾ ، ودلينا في ذلك ما طرحه الكاتب اللبناني سليمان تقي الدين "...إنَّ عنصر الاطمئنان الاسلامي للتعامل مع المسيحيين بات الأقرب لمصلحة لبنان من هواجس الخوف والقلق التي انتابت الطرفين ، فبدأ المسلمين من تلك

⁽¹¹³⁾ للتفصيل عن مأسسة الحياة التمثيلية في ظل الحكم التركي ينظر : تشارلز هنري تشرشل ، بين الدروز والموارنة في ظل الحكم التركي 1840-1860 ، ترجمة افندي الشعار ، (بيروت : دار المروج ، 1984) ؛ دومينيك شوفالبيه ، مجتمع جبل لبنان في عصر الثورة الصناعية في اوربا ، ترجمة منى عبد الله عاقوري ، (بيروت دار النهار ، 1994).

⁽¹¹⁴⁾ باسم الجسر الميثاق الوطني لعام 1943 "مقدماته ، ولادته ، مضمونه ، تطبيقه" في مركز الحرير الثقافي ، ابحاث وتوثيق ، لبنان في تأريخه وتراثه ، المجلد الثاني ، الفصل الثامن عشر ، ص666.

⁽¹¹⁵⁾ للتفصيل عن المؤتمر ومقرراته ينظر : مؤتمر الساحل والاقضية الاربعة ، 1936 : مناقشات جلسة المؤتمر والقرارات ، مع نصوص ووثائق المؤتمرات الودوية منذ عام 1920-1936 ، تقديم ودراسة حسان علي حلاق ، (بيروت :الدار الجامعية ، 1983).

⁽¹¹⁶⁾ عارف العبد ، المصدر السابق ، ص82-ص86.

اللحظة يبتعدون عن المطالبة بالوحدة مع سوريا ، فيما بدأ بعض المسيحيون يطالبون بالاستقلال عن فرنسا...»⁽¹¹⁷⁾.

من خلال قراءتنا التاريخية وما سنخوض في ثناياه من تجارب برلمانية في هذا المبحث إنّ الاختلاف الفكري حالة صحية تُميّز المجتمعات المتنوعة أثنيا ودينيا ومذهبيا ، وبالتالي فإنّ هذا الاختلاف هو انعكاس تأريخي لطبيعة تلك المجتمعات الأمر الذي يُفضي الى صناعة مستقبل سياسي مُميّز على كافة الجوانب وخاصة الدستورية التي تتعاطى مع التجارب البرلمانية في المؤسسات التشريعية ، فلو نظرنا الى حالة لبنان مثلا وقارنا طبيعة الاختلاف الفكري مع طبيعة النوع الاجتماعي المتداخل . وطرحنا تجارب أخرى متناظرة منها التجربة البرلمانية العراقية لوجدنا أنّ التشابه البنيوي والفكري والدستوري والتشريعي هو ذاته في التجربة اللبنانية . مدللين مشيرين في ذلك إلى أنّ تشابه المقدمات يؤدي الى تشابه النتائج خاصة في المجتمعات ذات اللون الطيفي المتداخل. ولهذا ومن رؤيتي الخاصة كباحث أجد رغم الاختلاف ورغم محطات التضاد والتناحر والخوف وعدم الاطمئنان بين النسيج الاجتماعي اللبناني سياسيا إلا أنّ التجربة البرلمانية أفادت كثيرا في تطوير ذاتها سواء كانت تحت وطأت الاحتلال أو في مرحلة الاستقلال والتي سنتناول جزءا منها بين الاعوام 1958-1975 .

أن ما يميز الحياة الدستورية في لبنان انها تُحدّث تجربتها تبعا للظروف الخارجية (عهد الانتداب) أو نظيرتها الداخلية (عهد الاستقلال) ، وهذا التحديث طالما يصيب المحافظة على مرتكزات التوازن الاجتماعي النسبي بين الشركاء ولذلك لم تكن تلك التجارب البرلمانية اللبنانية خلال مدة البحث (1958-1975) تسير وفق قانون انتخابي واحد⁽¹¹⁸⁾ . ذلك لأسباب منها ما يتعلق بتطور الحياة الدستورية نفسها ، أو محاولة رواد السلطة (رئاسة الجمهورية) استمالة المجالس النيابية لمصالحهم من خلال تكتلات حزبية وكارتلات مذهبية ، أو نتيجة تغلّب المصلحة الوطنية من خلال وصول نواب وطنيين يحاولون تعديل المسار الفكري لتلك المجالس على حسب رأي الاكاديمي الباحث والمختص بالشأن اللبناني وعميد كلية الآداب الاسبق بالجامعة اللبنانية عبد الرؤوف سنو⁽¹¹⁹⁾.

⁽¹¹⁷⁾ سليمان تقي الدين ، المصدر السابق ، ص305.

⁽¹¹⁸⁾ اوضحنا مجموع تلك القوانين وسنوات صدورهما في ثنايا المبحث الاول من الفصل هذا .

⁽¹¹⁹⁾ مقابلة الكترونية مع الدكتور عبد الرؤوف سنو للاستفسار عن تعدد القوانين الانتخابية في لبنان . يوم 8 كانون الثاني 2025 الساعة 11:25 .

تبدأ دراستنا في هذا المبحث من خامس القوانين الانتخابية الصادر في الرابع والعشرون من شباط 1957⁽¹²⁰⁾ ، إذ مثل امتداداً لجميع أحكام القانون الانتخابي الرابع الصادر في العاشر من آب 1950 وتعديلاته فتألف من 64 مادة منها ما نظمت طبيعة المراكز الانتخابية ، وآليات الانتخاب ونوع القوائم الانتخابية والأعمال الجارية يوم الانتخاب⁽¹²¹⁾ إذ ارتفع عدد الأعضاء الى (66) عضواً⁽¹²²⁾ .

وزع هذا القانون النواب على المناطق الانتخابية فكانت حصة بيروت 11 نائباً ومحافظة جبل لبنان 20 نائباً ومحافظة لبنان الشمالي 14 نائباً ومحافظة الجنوب 11 نائباً والبقاع 10 نواب ليكون المجموع 66 نائباً مقسمين على الطوائف⁽¹²³⁾ . وبعد شهرين تقريباً من نفاذ هذا التعديل صدر المرسوم المرقم 15735 في 7 ايار 1957 ، الذي نظمت بموجبه آليات تنفيذ قانون الانتخابات لعام 1957 ، إذ وضعت ضوابط يجب مراعاتها عند عقد الاجتماعات التتقيفية بطلب يقدم إلى وزير الداخلية قبل ثلاثة أيام من موعد الاجتماع على الأقل. وأن يكون موقع من أشخاص مرشحين للانتخابات واكتسبوا الصيغة القانونية ، مع إلزام كل مرشح عدم إقامة أي اجتماع انتخابي خارج الدائرة التي ترشح فيها⁽¹²⁴⁾ .

⁽¹²⁰⁾ حول مشروعية القانون ونفاذه تنظر : الجريدة الرسمية للجمهورية اللبنانية ، العدد 18 في 25 نيسان 1957. ⁽¹²¹⁾ خفضت فيه عدد المقاعد النيابية من 77 إلى 44 مقعد . وتم الاعتماد على الدائرة الانتخابية الفردية المصغرة وقُسم لبنان إلى 33 دائرة انتخابية . واعطى للمرأة اللبنانية البالغة من العمر 21 عاماً حق المشاركة في الانتخابات شريطة حصولها على شهادة التعليم الابتدائي أو ما يعادلها . وجعل الانتخاب إجبارياً يقابله غرامة مالية للممتنعين عن الانتخاب . وحافظ القانون على بعض الشروط المتعلقة بسن الناخب وسن المرشح وعدم الجمع بين الوظيفة النيابية والوظائف العامة والدينية . وجعل القانون مقدار الكفالة المالية (التأمينات الانتخابية) من 5 الاف ليرة الى 3 الاف ليرة ولا تعاد إلا إذا نال المرشح 20% من الأصوات على الأقل. للتفصيل أكثر عن طبيعة هذا القانون وحيثياته ينظر : محمد المجذوب ، القانون الدستوري والنظام السياسي في لبنان وأهم النظم الدستورية والسياسية في العالم ، ط4، منشورات الحلبي الحقوقية ، (بيروت، 2002) .

⁽¹²²⁾ عصام نعمان ، الى اين يسير لبنان ، (بيروت : دار الطليعة للنشر، 1979) ، ص45. ⁽¹²³⁾ 41 للسنة و 12 للشيعية و 4 للدروز و 20 للموارنة و 7 للارثوذكس و 4 للكاتوليك و 3 للارمن الارثوذكس و 1 للارمن الكاثوليك و 1 للاقلييات . م . م . ن . ل ، الدور التشريعي الثامن ، العقد العادي الاول ، الجلسة 5 ، في 3 نيسان 1957.

⁽¹²⁴⁾ علاء رياض عبد الغانمي ، المصدر السابق ، ص42.

صدر في عام 1960 وتحديدا في السادس والعشرين من نيسان قانون الانتخابات النيابية السادس⁽¹²⁵⁾ ، وكان قانونا ذا اهمية بالغة لأنه جاء انعكاس لطبيعة المرحلة السياسية التي شهدتها مدة رئاسة كميل شمعون وما اكتنفها من اختلاف سياسي على الصعيد اللبناني والعربي والعالمي . ففي أواخر ولاية مجلس النواب التاسع 1957-1960 أقر المجلس قانون جديد للانتخابات حضي بمباركة المجلس النيابي لأنهم وجدوا أنفسهم بحاجة الى توفير ضمانات أوسع للناخب والمرشح بما يحقق المصلحة اللبنانية التي تتبثق من الرأي العام الطامح في توسيع دائرة الانتخاب والتمثيل⁽¹²⁶⁾ . خاصة وأن تلك الاسباب أيدت من قبل المختصين في "اللجنة الادارة والعدية"⁽¹²⁷⁾ التي رأت في توسيع المشروع الانتخابي إلى 99 بدلا من 66 بما يسهم في تجاوز عقبات ومخاوف جديدة يمكن أن تتكرر لاحقا كالتى دخلها لبنان في عهد الرئاسة السابقة . ولأهميته فقد حضي بتصويت الاكثرية النيابية⁽¹²⁸⁾ وبمادة وحيدة⁽¹²⁹⁾ ! وجرى بموجب هذا القانون

⁽¹²⁵⁾ حددت الدوائر الانتخابية 26 دائرة متوسطة الحجم وعدت بيروت لوحدها ثلاث دوائر ومدينة طرابلس دائرة واحدة ، وكذلك مدينة صيدا وتم دمج قضائي الهرمل وبعلبك في دائرة واحدة وكذلك البقاع ورشيا الغربي وحاصبيا ومرجعيون ، وتم استحداث نظام البطاقة الانتخابية التي علّق العمل بها في الانتخابات الاولى ثم علّق العمل بها الى أجل غير مسمى بموجب قانون 7 شباط 1968 ولا يزال العمل معلقا بها حتى آخر تجربة انتخابية . وأبقى القانون على شروط السن للناخب والمرشح ، ولم يُجز الجمع بين الوظيفة النيابية والوظائف العامة وبقى على شرط انقضاء مدة العشر سنوات للمرشح المتجنس. كذلك على ذات مقدار الكفالة المالية ، وعدّل بشكل طفيف على الأصوات التي يجب أن ينالها المرشح لتعاد إليه الكفالة ، فقد اصبح عليه أن ينال 25% من الأصوات على الأقل . وادخل لأول مرة نظام الاقتراع السري أو الغرفة العازلة المراكز الانتخابية. الجريدة الرسمية للجمهورية اللبنانية العدد 180 في 27 نيسان 1960.

⁽¹²⁶⁾ م . م . ن . ل ، الدور التشريعي التاسع ، العقد العادي الاول ، الجلسة 3 ، المنعقدة 20 نيسان 1960 ، ص 24.

⁽¹²⁷⁾ واعضاءها هم : شفيق مرتضى وجوزف شادر وبشير الاعور وجان عزيز وجورج عقل وخاشتيك بابيكان و كامل الاسعد وناظم القادري ورينيه معوض واميل البستاني واديب الفرزلي ونسيم المجدلاني وبشير النعمان وفوزي الحص ونقولا سالم. عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، اللجان النيابية في لبنان ، (بيروت : دار بلال ، 2001) ، ص 127.

⁽¹²⁸⁾ م . م . ن . ل ، الدور التشريعي التاسع ، العقد العادي الاول ، الجلسة 3 ، 20 نيسان 1960 ، ص 31 و ص 33.

⁽¹²⁹⁾ مادة وحيدة :تنص المادة الوحيدة أنّ للحكومة ولأي من النواب مع تقدم مشروع أو اقتراح قانون أن يطلب بمذكرة معلة مناقشته بصورة الاستعجال المكرر شرط أن يكون مؤلفا من مادة وحيدة . ينظر الموقع الرسمي

لمجلس النواب اللبناني على شبكة الانترنت : www.ip.gov.lb

انتخابات 1960 و 1964 و 1968 و 1972 إذ توزع النواب بموجبه طائفياً⁽¹³⁰⁾ ومناطقياً فكانت حصة محافظة بيروت 16 نائب ومحافظة جبل لبنان 30 نائب ومحافظة لبنان الجنوبي 18 نائب والبقاع 15 نائب ولبنان الشمالي 20 نائب⁽¹³¹⁾.

وهنا السؤال المهم لماذا هذه التعديلات في القوانين الانتخابية والتي تمثل امتداداً للتعديلات الدستورية؟. ولكي نجيب على هذا السؤال علينا أن نحدد البيئة السياسية أولاً والتي تدعو الى اجرائها ليس من باب تطور الحياة التشريعية ، بل بسبب الحاجة الملحة التي توجب ذلك التعديل سواء في الدستور أو في القوانين الانتخابية . وهذه الحالة نجدها متجددة تبعا للظروف العامة التي تربط ابناء البلد او تبعا للضغوط الداخلية التي تؤدي في بعض الاحيان الى العودة لنقطة عدم الاطمئنان السياسي النابع من العلاقة الاجتماعية المستقرة نسبياً في المجتمعات المتنوعة ومنها المجتمع اللبناني . ثانياً هذه التعديلات على طول مسيرتها التاريخية لا تصيب بالمنفعة المساحة الشعبية العريضة في المجتمع او بالأحرى لا تستهدف مصالح المجتمع المتنوع ، بل تستهدف أولاً اصحاب السلطة والنفوذ الحزبي والنيابي ، وعليه فإن تعديلها الغاية منه تغيير الخارطة السياسية لهم لا تغيير الخارطة التمثيلية للمجتمع . كما أننا لو تتبعنا المسيرة التاريخية لكل هذه التعديلات لوجدناها "تعديلات صماء" لم تصب إلا التغيير في عدد النواب ووزنهم التمثيلي والمناطقية وهي تعديلات في جوهرها متفقٌ عليها وليس لمعالجة وضع عام يستهدف مصلحة الدولة .

قرأنا التطبيق العملي لهذه القوانين الانتخابية في تجربتين الاولى القانون الانتخابي الخامس لعام 1957 والذي جرت بموجبه انتخابات المجلس النيابي التاسع 12 آب 1957 - 4 ايار 1960 و ب 66 مقعداً دون الاخذ بملاحظات قادة المعارضة سيما بزيادة عدد اعضاء المجلس النيابي ، عدداً كان الاقرب الى طموحات الرئيس كميل شمعون ، ورقماً قد يوفر له الاطمئنان الكافي للتكهن الايجابي بنتائج الانتخابات لصالحه وفق ما يحقق رغبته في ولاية رئاسية ثانية⁽¹³²⁾.

⁽¹³⁰⁾ توزع النواب طائفياً بواقع 20 نائب للسنة و 19 نائب للشيعية و 6 للدروز و 30 ماروني و 11 ارثوذكس و 6 كاثوليك و 4 ارمن ارثوذكس و 1 لكل من الارمن الكاثوليك والبروتستانت والاقليات . علاء رياض عبد الغانمي ، المصدر السابق ، ص 45.

⁽¹³¹⁾ م . م . ن . ل ، الدور التشريعي التاسع ، العقد العادي الاول ، الجلسة 3 المنعقدة في 20 نيسان 1960 ، ص 28.

⁽¹³²⁾ ضاهر غندور ، النظم الانتخابية ، المركز الوطني للمعلومات والدراسات ، (بيروت، 1992)، ص 397-403.

وأخذت حكومة سامي الصلح⁽¹³³⁾ 18 تشرين الأول 1956- 18 آب 1957⁽¹³⁴⁾ مسؤولية إجراء الانتخابات النيابية للمجلس النيابي التاسع محددةً يوم 11 حزيران 1957 موعداً لها وعلى أربع مراحل ينتهي سقفاً يوم 31 تموز من العام نفسه . حققت الحكومة نصراً كبيراً بعد أن فاز مرشحوها بثلاثي المقاعد بواقع 44 مقعداً من أصل 66 ، بينما لم تصل المعارضة والقوى الوطنية الى أكثر من 8 مقاعد⁽¹³⁵⁾. الامر الذي دعا الى عدم الثقة بنتائجها خاصة من قبل الأطراف الخاسرة لدرجة أن خلفت أزمة حادة بين أطراف السياسة اللبنانية أدخلت البلاد في تصعيد سياسي خطير لم تختف عنه بوادر التدخل الأمريكي في محاولة من شمعون للاستعانة بها بغية تحجيم دور المعارضة والقوى الوطنية المناهضة لسياسته⁽¹³⁶⁾.

⁽¹³³⁾ سامي عبد الرحيم الصلح 1887-1968: سياسي لبناني مواليد مدينة عكا الفلسطينية التابعة لولاية بيروت العثمانية . تلقى علومه الاولى في عكا والثانوية بين بيروت وجانيانا وسالونيكيا وسكوبيا ومقدونيا حيث تعلم اللغة اليونانية الى جانب التركية والفرنسية . اكمل دراسته الجامعية في باريس ونال الاجازتين في الحقوق والاعلى في العلوم السياسية سنة 1912 ، ناهض الاتحاديين الذين حكموا عليه بالنفي الى استانبول ، عاد الى بيروت بع الحرب العالمية الاولى 1918 ودخل السلك القضائي وتدرج فيه حتى اصبح رئيساً لمحكمة الاستئناف والتميز اللبنانية . انتخب نائباً عن بيروت في دورات 1943 و 1947 و 1951 و 1953 و 1957 و 1964 ، شارك في اعمال اللجان النيابية فكان رئيساً للجنة العمل والشؤون الاجتماعية ثم رئيساً للجنة الادارة والعدل عام 1945 وعضو في لجنتي الشؤون الخارجية والدفاع الوطني ، عين رئيساً لمجلس الوزراء عدة مرات بين الاعوام 1942 و 1958 وشغل حقائب وزارية عدة خلال الفترة انفة الذكر . عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، المعجم النيابي اللبناني ، المصدر السابق ، ص314-ص315.

⁽¹³⁴⁾ فوزي أبو ذياب ، لبنان والأمم المتحدة ، (بيروت : دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، 1971) ، ص34.

⁽¹³⁵⁾ تنافس على هذه الانتخابات جبهتين : الاولى موالية للدولة متمثلة بحزب الكتائب والقوميين الاجتماعيين ، والاعلى معارضة متمثلة بالحزب التقدمي الاشتراكي والنجادة وهي ذاتها جبهة الاتحاد الوطني ، لدرجة ان اعتبرتا مسألة الانتخابات مسألة وجود سياسي . فالجبهة الاولى تزعمها كميل شمعون وسامي الصلح وهي تمثل السياسة الغربية ، وجبهة المعارضة التي تنادي بالتعاون العربي واتباع سياسة احياء وعدم الانحياز صوب المعسكرين الاشتراكي او الغربي الرأسمالي . سامي الصلح ، احتكم الى التاريخ (بيروت : دار النهار ، 1970) ، ص155.

⁽¹³⁶⁾ ياسر طالب الخزاعلة ، تأريخ الازمة السياسية في لبنان ، 1957-1958 ، (بيروت : دار الخليج للنشر والتوزيع ، 2017 .

عُقدت في 12 آب 1957 أولى جلسات المجلس النيابي التاسع ، وأُعلن فيها نتائج الانتخابات بشكل رسمي⁽¹³⁷⁾ . إذ استمر المجلس في ذات الجلسة وطبقا للنظام الداخلي انتخاب رئيس المجلس وهيئته⁽¹³⁸⁾ . إذ فاز النائب عادل عسيران⁽¹³⁹⁾ بأغلبية 35 صوت من أصل 66 صوتا⁽¹⁴⁰⁾ . وطبقاً للتعاليم الدستورية استقالت حكومة سامي الصلح في 18 آب 1957 ليكلف بتشكيلها من جديد في اليوم ذاته⁽¹⁴¹⁾ . وبلغ عدد جلسات المجلس خلال الدور التشريعي التاسع 76 جلسة عادية و 46 جلسة استثنائية.

⁽¹³⁷⁾ تمام حمدان ، تأريخ المجلس النيابي ، (بيروت : دار صادر ، 2001) ، ص90-ص92.

⁽¹³⁸⁾ انتخب اديب الفرزلي بمنصب نائب الرئيس بينما انتخب النائب كلوفيس الخازن وناظم القادري بمنصب اميني السر

⁽¹³⁹⁾ عادل عبد الله عسيران 1905-1998: سياسي لبناني مواليد صيدا تلقى علومه الاولى في مدرسة الفريز ، ودخل الجامعة الامريكية عام 1924 لينال الاجازة في العلوم السياسية عام 1929 ، إن له شرف المشاركة مع المعتقلين الذين زج بهم الفرنسيين في قلعة راشيا عام 1943. انتخب نائبا عن الجنوب في دورات 1943 ، 1947 ، 1953. ونائبا عن دائرة الزهراني في انتخابات 1957 ، 1960 ، 1968 ، 1972. واستمر نائبا حتى عام 1992 بحكم قوانين التمديد للمجلس النيابي . كما انتخب رئيسا لمجلس النواب عام 1953 وحتى 1959 وخلال تلك الفترة جُدد انتخابه سبع مرات . ترأس جلسات انتخاب جلسات رئيس المجلس باعتباره رئيسا للسن في عامي 1978 و 1990 شغل عدة حقائب وزارية خلال الفترة 1943-1984 . في عام 1936 أسس حزب الشباب العربي وشارك في مؤتمر الساحل الذي عقد في العام نفسه. خبرته التشريعية جعلته يضع اول برنامج انتخابي مفصل في تاريخ لبنان عام 1937 ، ساهم في تأسيس الجبهة الوطنية التي اطاحت عام 1952 بالرئيس بشارة الخوري ، وعارض نزول قوات المارينز الامريكية في بيروت عام 1958 وشارك في مؤتمر جنيف عام 1983 ولوزان عام 1984 ومؤتمر تونس للسلام في لبنان عام 1989 ومؤتمر الطائف للوفاق الوطني عام 1989. عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، المعجم النيابي اللبناني ، المصدر السابق ، ص358-ص359 ؛ حسين عبد الحسين الزهيري ، عادل عسيران وأثره السياسي في لبنان 1936-1952 ، مجلة جامعة ذي قار العلمية ، مج 10 ، العدد4 ، كانون الاول 2015.

⁽¹⁴⁰⁾ م . م . ن . ل ، الدور التشريعي التاسع ، جلسة اعلان النتائج الانتخابية 1957 ، المنعقدة في (22 آب 1957) ، ص2-4.

⁽¹⁴¹⁾ بموجب المرسوم 17054 في 18 اب 1957 تشكلت الحكومة من سامي الصلح رئيسا لمجلس الوزراء ووزيرا للعدلية والداخلية وجميل مكايي للمالية وشارل مالك للخارجية فريد قوزما للتربية الوطنية والانباء وكاظم الخيل للزراعة والاقتصاد والتصميم وسليم لحود للشغال العامة ومجيد ارسلان وزيرا للدفاع والبرق والبريد والهاتف وجوزيف سكاف للصحة العامة والشؤون الاجتماعية.

حُلَّ المجلس النيابي التاسع بموجب المرسوم الذي أصدره الرئيس فؤاد شهاب⁽¹⁴²⁾ يوم 4 أيار 1960 والذي دعا فيه الى انتخابات نيابية جديدة . كلفت وقتها حكومة احمد الداعوق⁽¹⁴³⁾ 14 ايار 1960-1 اب 1960⁽¹⁴⁴⁾ مهمة التحضير لها واجراءها بشكل يوفر الشفافية والاستقرار المطمئن للشركاء في دخولها . وأعلن يوم 9 حزيران موعداً لإجرائها في كل انحاء الجمهورية اللبنانية⁽¹⁴⁵⁾. **لوصول المجلس النيابي العاشر الثامن عشر من تموز 1960-التاسع عشر من شباط 1964** . وفق قانون الانتخابات الصادر في السادس نيسان 1960 انف الذكر ، وجرت الانتخابات

⁽¹⁴²⁾ فؤاد عبد الله شهاب 1902-1973 : عسكري لبناني درس علومه الاولى في مدرسة الالباء اليسوعيين في غزير ثم مدرسة الاخوة المريمية في جونبة ، تطوع في الجيش الفرنسي عام 1919 لمدة سنة واحدة في وحدة الخيالة السورية في الشرق ، دخل في اواخر 1921 المدرسة الحربية ومقرها في دمشق وتخرج ضابطاً منها في ايلول 1923 ثم تدرج في الرتب العسكرية . وفي تشرين الثاني 1930 تسلّم قيادة مركز راشيا الوادي حتى شباط 1936 . شارك في مهمات عسكرية اثناء الثورة السورية في جبل الدروز ودرعا وحماة وجبل اكروم بين عامي 1925 و 1926 . رَقَّاه قائد قوات فرنسا الحرة الجنرال كاترو الى رتبة عقيد في كانون الثاني 1944 ثم رُقِّي الى رتبة زعيم ، عُيِّن بعد الاستقلال وجلاء الجيوش الفرنسية قائدا لنواة الجيش اللبناني ، فكان له ادوار عسكرية هامة ساهمت الى حد بعيد في ترقية الجيش وتطويره .واكيم بو لحدو ، فؤاد شهاب القائد والرئيس ، (بيروت: دم ، 1966) ، ص55ص74 ، ص154-ص164 . وللمزيد من التفصيل عن شخصية اللواء فؤاد شهاب ودوره العسكري والسياسي في لبنان ينظر : بكر عبد الحق رشيد الراوي ، المصدر السابق .

⁽¹⁴³⁾ احمد الداعوق 1892-1979 : سياسي لبناني تلقى علومه في مدارس بيروت السلطانية التابعة للعثمانيين ، نال شهادة الهندسة من جامعة بيروت عام 1915 وعين خبيراً هندسياً لدى المحاكم المصرية عام 1920 ثم مستشاراً هندسياً لبلدية بيروت عام 1927 ثم وكيلاً لأمانة سر الدولة في حكومة الفرد نقاش عام 1941 وثم رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للمالية عام 1941 وعين سفيراً للبنان خلال الفترة 1944-1958 في فرنسا واسبانيا كما انتخب سفيراً لبعثة الجامعة العربية في ألمانيا وعين رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للدفاع عام 1960 . عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، معجم حكام لبنان والرؤساء ، المصدر السابق .

⁽¹⁴⁴⁾ تشكلت الوزارة من احمد الداعوق رئيساً للوزراء ووزيراً للدفاع الوطني وحسن عوض المقداد وزيراً للصحة العامة وجبران نحاس وزيراً للعدلية والتربية الوطنية والفنون الجميلة وامين بيهم وزيراً للمالية والعمل والشؤون الاجتماعية وفيليب تقلا وزيراً للخارجية والمغتربين والاقتصاد الوطني والسياحة وادمون كسبار وزيراً للداخلية والتصميم العام ، وجورج نقاش وزيراً للاشغال العامة والارشاد والانباء . البيانات الوزارية اللبنانية ومناقشاتها في مجلس النواب 1926-1984، المجلد الأول 1926-1966، (إعداد وتحقيق : يوسف قزما الخوري) ، ط 1 ، مؤسسة الدراسات اللبنانية ، (بيروت ، 1986) . ص241.

⁽¹⁴⁵⁾ فؤاد الخوري ، النيابة في لبنان نشوؤها ، أطوارها ، آثارها ، أعلامها من 1860-1977 ، (بيروت : د. م 1980) ، ص350 ؛ فؤاد بطرس ، المذكرات ، (بيروت : دار النهار ، 2009)، ص67.

الجديدة في موعدها المقرر واستمرت لغاية السادس من تموز من العام نفسه ، وصفها مراقبون بالحياد والتنظيم والشفافية في اختيار المرشحين حتى نالت نتائجها رضا واستحسان الشركاء السياسيين وعامة المشاركين. وأعلنت نتائجها يوم 14 و 21 و 28 من حزيران و 6 تموز 1960 على التوالي . وفي 18 من تموز عقد المجلس النيابي العاشر أولى جلساته جرى خلالها المصادقة على أسماء النواب المنتخبين وانتخاب رئيس المجلس وهيئته⁽¹⁴⁶⁾ إذ فاز صبري حمادة بأغلبية (66) صوت من أصل (99) . لكن هذا المجلس النيابي لم يكمل ولايته الدستورية البالغة أربع سنوات ، فقد تعرض للحل بمرسوم أصدره فؤاد شهاب حمل الرقم 15417 في التاسع عشر من شباط 1964⁽¹⁴⁷⁾.

دعت الهيئات الانتخابية لانتخابات مجلس النواب الحادي عشر 8 أيار 1964 - 28 شباط 1968 بمواعيد متفرقة⁽¹⁴⁸⁾. ونظراً للجهود المبذولة من الرئيس فؤاد شهاب في تثبيت دعائم الحكم في لبنان فقد اكتسبت هذه التجربة الجديدة ثقة تأريخية يمكن أن توفر الاطمئنان الذي وفرته التجربة البرلمانية في المجلس النيابي العاشر خاصة وان المسارات التي اكتسبتها تلك التجربة كانت جزء من الاصلاحات التي تبناها فؤاد شهاب على كافة الصعد⁽¹⁴⁹⁾ . جرت الانتخابات النيابية في المواعيد المحددة أعلاه ، استناداً لقانون الانتخاب لعام 1960، وبإشراف حكومة حسين العويني⁽¹⁵⁰⁾.

⁽¹⁴⁶⁾ فاز النائب فؤاد بطرس بمنصب نائب الرئيس بينما فاز كل من النائب فؤاد نفاع وهاشم الحسيني بمنصب اميني سر المجلس.

⁽¹⁴⁷⁾ البيانات الوزارية ومناقشتها في مجلس النواب ، ج3 ، المصدر السابق ، ص219-220.

⁽¹⁴⁸⁾ دوائر الشمال تبدأ يوم الأحد 5 نيسان 1964، دوائر البقاع تبدأ يوم الأحد 12 نيسان 1964 ودوائر محافظتي بيروت وجبل لبنان تبدأ يوم الأحد 26 نيسان ، دوائر الجنوب تبدأ يوم الأحد 13 أيار 1964 ، الجريدة الرسمية للجمهورية اللبنانية ، العدد 15 في 20 شباط 1964.

⁽¹⁴⁹⁾ جاسم محمد خضير الجبوري ، مجلس النواب اللبناني دراسة تأريخية ، "اطروحة دكتوراه غير منشورة" ، (جامعة الموصل : كلية الآداب ، 2006) ، ص62.

⁽¹⁵⁰⁾ حسين العويني 1900-1971:سياسي لبناني من محافظة بيروت ، انتخب نائباً لأول مرة عام 1947 ، تولى وزارة المالية عامي 1948 و1949، عُيّن رئيساً للوزراء عام 1951، ثم وزيرا للخارجية والعدلية والصحة والإسعاف العام عام 1966، فاز في الانتخابات النيابية التي جرت عام 1968 وتم انتخابه رئيساً لمجلس النواب ، تولى رئاسة الوزراء ووزارة الداخلية والدفاع ثلاث مرات خلال الفترة ما بين 1964-1965 عُيّن وزيرا للخارجية

تألفت حكومة حسين العويني في 20 شباط 1964⁽¹⁵¹⁾. ودخلت كتلته المسماة **كتلة النهج** الانتخابات بشخصيات لها مقبولية كبيرة من رجال الأعمال والوجهاء والموظفين الكبار والإعلاميين⁽¹⁵²⁾. الأمر الذي ميزها في الاستحقاق الانتخابي بأن حصلت على 79 نائب من أصل 99 ونتيجة للإنجازات التي وفرتها رئيس الحكومة في شفافية الانتخابات اتجهت الأنظار نحو تمديد فترة رئاسية ثانية يمكن تمريرها من خلال كتلته النيابية مستثنين على الإنجازات المتحققة في الشارع اللبناني⁽¹⁵³⁾.

عقد المجلس النيابي أولى جلساته في الثامن عشر من أيار 1964 ، وانتخب كامل الأسعد⁽¹⁵⁴⁾ رئيساً للمجلس بـ 52 صوت وحسب السياقات الدستورية شرع بعدها إلى انتخاب هيئة المجلس بعد المصادقة على أسماء النواب

والمغتربين ووزيراً للدفاع الوطني عام 1968. ينظر: احمد زين ، من التاريخ النيابي: النواب والأدوار ، "الحياة النيابية" ، (مجلة) ، مجلس النواب اللبناني ، بيروت ، المجلد الثامن والثلاثون ، آذار ، 2000، ص21.

(151) الجريدة الرسمية للجمهورية اللبنانية ، العدد 17 في السابع والعشرون من شباط 1964؛ عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، حكومات لبنان ، المصدر السابق ، ص224.

(152) عبد العزيز نوار ، الحرب الأهلية وأبعادها الطائفية، السياسة الدولية ، القاهرة (مجلة) ، العدد (43) ، عام (1976) ، ص12.

(153) للمزيد من التفصيل عن إنجازات فؤاد شهاب ، ينظر: بكر عبد الحق رشيد الراوي ، المصدر السابق .
(154) كامل الأسعد 1932-2010 : مواليد بلدة الطيب (قضاء مرجعيون) ، تلقى دراسته الابتدائية والثانوية في مدرسة الحكمة في بيروت ثم نال إجازة في الحقوق والعلوم السياسية في جامعة السوربون في باريس عام 1952، أُنْتُخِبَ نائباً لأول مرة عن دائرة مرجعيون عام (1953) ، وأُعيد انتخابه في الدورات اللاحقة (1957) و (1961) أُنْتُخِبَ رئيساً لمجلس النواب في (8 أيار 1964) وأُعيد انتخابه رئيساً لمجلس النواب في (9 أيار 1968) ، شغل عدة حقائب وزارية بين عامي (1962-1966) وشارك في عدة لجان نيابية وكان مقرراً للجنة الإدارة والعدل ، أسس تكتل الوسط النيابي الذي ضم سليمان فرنجية وصائب سلام ، أسس في حزيران عام (1970) الحزب الديمقراطي الاشتراكي ، حصل على امتياز جريدة الرابطة الشرقية الناطقة باسم حزبه ، حدث هجوم على منزله في بلدة الطيبة عام (1976) وتعرض لمحاولة اغتيال في المنطقة الشرقية عام (1981) فغادر على أثرها إلى فرنسا وأقام في نيس حتى (2 كانون الأول عام 1990) حينها عاد إلى لبنان. ينظر: عدنان ظاهر ورياض غنام ، المصدر السابق ، ص44-ص45.

المنتخبين في الدور نفسه والبالغ عددهم (99) نائباً حسب قانون الانتخاب الصادر في 26 نيسان 1960 (155).

شهدت الدورة الانتخابية هذه حدثاً غاية في الأهمية وهو اختيار الرئيس شارل حلو (156) رئيساً للجمهورية في الثامن عشر من اب 1964 خلفاً للرئيس فؤاد شهاب (157). وطبقاً للنظام الداخلي للمجلس النيابي فقد قدّم رئيس الوزراء حسين العويني استقالته من الحكومة في الثالث والعشرين من ايلول 1964 وقبلها رئيس الجمهورية بعد يومين ليُكلف ثانية بتشكيل الحكومة (158).

أكمل المجلس النيابي الحادي عشر دوره التشريعي بسنواته الاربعة ، ليُكَلّف رئيس الجمهورية شارل الحلو حكومة عبد الله اليافي (159) المُشكلة في 8 شباط

(155) م . م . ن . ل ، الدور التشريعي الحادي عشر ، العقد العادي الأول، الجلسة 1 المنعقد في 8 أيار 1964 ، ص2-ص5 ؛ فؤاد الخوري النيابية في لبنان ، المصدر السابق ، ص367.

(156) شارل حلو 1913-2001: سياسي لبناني مواليد محافظة جبل لبنان عام 1913 . درس الحقوق في باريس ثم انصرف إلى الصحافة وعمل رئيساً لتحرير جريدة لوجور الناطقة بالفرنسية. شارك في تأسيس حزب الكتائب اللبنانية عام 1936 وانظم إلى الكتلة الدستورية وعيّن سفيراً للبنان في الفاتيكان عام 1946 ثم وزيراً للعدلية عام 1949 و ثم انتخب نائباً عام 1951 عن محافظة جبل لبنان ، عيّن وزيراً للخارجية والمغتربين في 1951، ثم عيّن عام 1954 وزيراً للعدلية والصحة والإسعاف العام ، ثم وزيراً للاقتصاد الوطني والأبناء عام 1958، تولى وزارة التربية الوطنية عام 1964، انتخب رئيساً للجمهورية خلال الفترة 1964-1970 ، عيّن وزير دولة في حكومة سليم الحص عام 1979. ينظر: شارل حلو ، حياة في ذكريات ، ط 3 ، دار النهار ، (بيروت، 1997).

(157) م . م . ن . ل ، الدور التشريعي الحادي عشر ، محضر الجلسة المخصصة لانتخاب رئيس الجمهورية المنعقدة في 18 آب 1964، ص1.

(158) م . م . ن . ل ، الدور التشريعي الحادي عشر ، العقد الاستثنائي الأول ، الجلسة 1 المنعقدة في 29 أيلول 1964، ص1 .

(159) عبد الله اليافي 1901-1968 : مواليد بيروت ، تلقى علومه في الكلية العثمانية ثم الالباء اليسوعيين فدرس في معهد الحقوق ثم سافر الى باريس ليدرس في جامعة السوربون الدكتوراه في الحقوق 1926 انتخب لأول مرة نائب عن بيروت في 1937 واعيد انتخابه في 1943 و 1947 و 1951 و 1953 و 1968 . عين رئيساً لمجلس الوزراء 1938 و 1939 و 1951 و 1953 و 1954 و 1956 و 1966 و 1968 فضلاً عن مناصب وزارية متعددة خلال هذه التواريخ الاستيزارية . عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، المعجم النيابي ، المصدر السابق ، ص540.

1968⁽¹⁶⁰⁾ مسؤولية التحضير لانتخابات المجلس النيابي الثاني عشر على وفق المرسوم المرقم 9434 بُغية اجرائها خلال الفترة الممتدة من 24 آذار الى 7 نيسان 1968 ، وفق مراحل ثلاث متفرقة⁽¹⁶¹⁾.

وفعلا جرت الانتخابات لمجلس النواب الثاني عشر 9 أيار 1968 - 3 أيار 1972 خلال ذات المدة اعلاه ، ولم تَسَلَمَ هذه الانتخابات من مشكلة التدخل الحكومي لصالح مرشحي الحكومة ، وأعلنت نتائجها من قبل وزارة الداخلية يوم 12 من ذات الشهر . وياشر المجلس الجديد عقد جلسته الأولى يوم التاسع من أيار 1968 للمصادقة على أسماء النواب المنتخبين والشروع بانتخاب رئيساً له ، إذ حصلت منافسة صعبة بين النائبين صبري حمادة و كامل الأسعد انتهت بفوز الأخير بفارق صوت واحد ، إذ حصل على 50 صوت في حين حصل صبري حمادة على 49 صوت وصار بعدها الى انتخاب هيئة المجلس⁽¹⁶²⁾.

لم يكمل المجلس النيابي الثاني عشر دوره التشريعي حتى انتهاء ولايته الدستورية البالغة أربع سنوات إذ حُل في 3 آذار 1972 ، ولم يمضِ أسبوع على ذلك ، حتى صدر المرسوم المرقم 2909 المؤرخ 8 آذار 1972 ، دعا من خلاله الهيئات الانتخابية الى إجراء الانتخابات النيابية لمجلس النواب الثالث عشر 10 أيار

⁽¹⁶⁰⁾ تشكلت وفق المرسوم 9431 في 8 شباط 1968 من عبد الله اليافي رئيس مجلس الوزراء ووزيرا للمالية والدفاع الوطني وادوار حنين وزيرا للاقتصاد الوطني والعمل والشؤون الاجتماعية وهنري فرعون وزيرا للدولة ورشيد بيبضون وزيرا للعد والبريد والبرق والهاتف وانور الخطيب وزيرا للموارد المائية والكهربائية وخالد جنبلاط زيرا للصحة العامة والزراعة وسليمان فرنجية وزيرا للداخلية وعثمان الدنا وزيرا للأشغال العامة والنقل وفؤاد بطرس نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للخارجية والمغتربين والسياحة وجان عزيز وزيرا للتربية الوطنية والفنون الجميلة والانباء والتصميم العام . البيانات الوزارية ومناقشاتها ، مج2 ، (1966-1974) ، ص874.

⁽¹⁶¹⁾ جرت الانتخابات في دوائر محافظتي بيروت ولبنان الشمالي يوم الأحد 24 آذار ودوائر محافظتي لبنان الجنوبي والبقاع يوم الأحد 31 آذار ودوائر محافظة جبل لبنان تبدأ الأحد 7 نيسان 1968 . الجريدة الرسمية للجمهورية اللبنانية ، العدد 15 في 19 شباط 1968 .

⁽¹⁶²⁾ فاز النائب سليم مجدلاوي بمنصب نائباً الرئيس ، وحضي النائبان عصام حجارة و عبدو صعب بمنصب اميني سر المجلس جاسم محمد خضير الجبوري، المصدر السابق، ص64-65

1972-10 أيار 1976 خلال الفترة الممتدة بين السادس عشر الى الثلاثين من نيسان 1972 في ثلاث دوائر انتخابية وبمواعيد متفرقة⁽¹⁶³⁾.

فجرت تلك الانتخابات تحت رعاية حكومة صائب سلام⁽¹⁶⁴⁾ المشكلة في 13 تشرين الاول 1970-27 ايار 1972⁽¹⁶⁵⁾ ، ووفق قانون الانتخاب للعام 1960 ، واعلن في الثاني من أيار 1972⁽¹⁶⁶⁾ النتائج النهائية للانتخابات⁽¹⁶⁷⁾.

⁽¹⁶³⁾ دوائر محافظتي بيروت ولبنان الشمالي تبدأ يوم الأحد الموافق 16 نيسان ودوائر محافظتي لبنان الجنوبي والبقاع تبدأ الأحد 23 نيسان ودوائر محافظة جبل لبنان تبدأ 30 نيسان 1972 . الجريدة الرسمية للجمهورية اللبنانية، العدد 21 في 13 آذار 1972 .

⁽¹⁶⁴⁾ صائب سليم سلام 1905-2002 : سياسي لبناني مواليد بيروت تلقى علومه الاولى في المقاصد الاسلامية درس الحقوق في الجامعة الامريكية في بيروت وانتخب لأول مرة نائبا عن بيروت في دورة 1943 واعيد انتخابه في دورات 1951 و 1960 و 1964 و 1968 و 1972 واستمر نائبا بحكم قوانين التمديد للمجلس النيابي حتى عام 1992 ، تولى منصب رئاسة مجلس الوزراء 1952 و 1953 و 1960 و 1961 و 1970 و 1972 وشغل مجموعة من الحقايب الوزارية خلال الفترة 1946-1972 . لمزيد من التفصيل عن شخصيته ودوره السياسي ينظر : فاضل حايك كاظم غربي السلطاني ، صائب سلام ودوره السياسي في لبنان حتى عام 2000 ، "رسالة ماجستير" ، (جامعة بابل : كلية التربية للعلوم الانسانية ، 2014) ؛ عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، المعجم النيابي اللبناني ، المصدر السابق ، ص273-ص276.

⁽¹⁶⁵⁾ تمثلت الحكومة بصائب سلام رئيسا لمجلس الوزراء ووزيرا للداخلية وهنري اده وزيرا للأشغال العامة والنقل وغسان تويني نائب رئيس مجلس الوزراء ووزيرا للتربية الوطنية والفنون الجميلة ووزيرا للأبناء وحسن مشرفية وزيرا للتصميم العام وادوار صوما وزيرا للزراعة ووزيرا للدفاع الوطني وصائب جاروي وزيرا للاقتصاد الوطني والسياحة وجميل كبي وزيرا للعدل ووزيرا للعدل والبرق والبريد والهاتف واميل بيطار وزيرا للصحة العامة والياس سابا وزير للمالية وجعفر شرف الدين وزير الموارد المالية والكهربائية ومنير حمدان وزيرا للعمل والشؤون الاجتماعية وخليل ابو حمد وزير للخارجية والمغتربين

⁽¹⁶⁶⁾ احمد زين ، سوابق واجتهادات نيابية ، (بيروت : مجلس النواب المديرية العامة للدراسات والمعلومات ، د.ت) ، ص15.

⁽¹⁶⁷⁾ احمد الزين ، من التاريخ النيابي النواب والأدوار ، المصدر السابق ، ص37-40.

عقد المجلس أولى جلساته في 12 أيار 1972 ، ويؤشّر بانتخاب رئيساً له ، إذ تمكن النائب كامل الأسعد أن يحصد أغلبية أصوات النواب ، إذ حصل على 87 صوتاً من مجموع 99 لياشر بعدها بانتخاب هيئة المجلس⁽¹⁶⁸⁾.

لم يستطع هذا المجلس من الوصول الى المدة المحددة لإنهاء دوره التشريعي في 2 أيار 1976 لأنّ اندلاع الحرب الأهلية اللبنانية في نيسان من ذات العام وقف حائلاً دون اجرائها ، مما اضطرّ الحكومة للجوء الى المجلس بقصد تمديد ولايته سنة واحدة ، وتم لها ذلك في 9 حزيران 1976 ، وقضى المجلس حياته التشريعية خلال فترة الحرب الأهلية 1975-1989 بقوانين التمديد ، التي بلغت 8 قوانين كان آخرها في 7 كانون الأول 1989⁽¹⁶⁹⁾.

استعرضنا في أعلاه قراءة سريعة وموجزة لاهم مفاصل الحياة النيابية خلال خمسة مجالس نيابية بدأت من المجلس النيابي التاسع وانتهاء بمدة بحثنا في المجلس النيابي الثالث عشر والذي تنتهي مدته في عام 1976 . تلك المدة الزمنية التي تداخلت فيها أحداث سياسية هامة في تاريخ لبنان لا على الصعيد الداخلي بل وحتى الخارجي متمثلة بالحرب الاهلية اللبنانية 1975-1990 . تلك الحرب التي اوجبت على الجميع الدخول في اتونها والتي اندلعت لأسباب جلها سياسية قائمة على هشاشة النظام السياسي اللبناني المبني على التركيبة الطائفية غير المتجانسة والحدرة والمتخوفة في ذات الوقت من الشريك الاخر المتعايش على ارض لبنان . هذه التركيبة التي سنجدها متخلخلة لا على مستوى التمثيل والنيابة بل حتى في الوزن التمثيلي والوظيفي للنواب في ذات المجالس الخمسة والتي سنعالجها في ثنايا المبحث الثالث من الفصل هذا .

⁽¹⁶⁸⁾ فاز بمنصب نائب الرئيس النائب ميشال ساسين وفاز بمنصب أمانة سر المجلس النائبان أمين الجميل وهشام الحسني . م . م . ن . ل ، الدور التشريعي الثالث عشر ، العقد العادي الاول ، محضر الجلسة الرابعة ، المنعقدة في 19 ايار 1972 ، ص2-ص3.

⁽¹⁶⁹⁾ جاسم محمد خضير الجبوري ، المصدر السابق ، ص67.

المبحث الثالث : الوزن التمثيلي والمهني للنواب في المجالس التنفيذية والنيابية اللبنانية

1975-1958

إذا ما أردنا إعطاء انطباع جيد عن دور المجلس النيابي اللبناني ومشاريع الإصلاح والاعمار بشكل أكثر موضوعية ، علينا أولاً وقبل كل شيء أن نجد احصائية دقيقة عن الاوزان التمثيلية الاجتماعية والمهنية ليس داخل المجلس فحسب ، بل وفي المؤسسة التنفيذية (الحكومة). ذلك ان الاوزان هذه تمكنا من الوصول بشكل تقريبي الى مستوى الأداء النيابي في تمرير تلك المشاريع بشقيها الاعماري والاصلاح ، وهل إنّ هذه المشاريع تمثل حالة الاستقرار والثقة بين الوان الطيف النيابي ، أو إنّ ذلك الاستقرار والثقة مرهون بمصلحة الطائفة لا مصلحة الوطن اللبناني⁽¹⁷⁰⁾

انتخبت خلال مدة البحث خمس مجالس تشريعية هي المجلس التشريعي التاسع 1957-1960 والمجلس التشريعي العاشر 1960-1964 والمجلس التشريعي الحادي عشر 1964-1968 والمجلس التشريعي الثاني عشر 1968-1972 والمجلس التشريعي الثالث عشر 1972-1976 والذير يعد أهم المجالس النيابية اللبنانية المنتخبة كونه قد واجه مشكلة متفاقمة هي الحرب الاهلية اللبنانية 1975-1990⁽¹⁷¹⁾ . فجاء المجلس التشريعي التاسع بـ 66 نائباً توزعوا طائفاً ومناطقياً حسب الاستحقاق السياسي الذي وفره الميثاق الوطني عام 1943 وطبقه القانون الانتخابي الصادر في 24 شباط 1957⁽¹⁷²⁾ وكما موضح بالجدول رقم (1) ادناه.

⁽¹⁷⁰⁾ ارتأى الدكتور باسم احمد هاشم الاكاديمي والمختص بالشأن النيابي اللبناني اضافة مثل هكذا عنوان مكمل للفصل الاول وذلك من اعتبارات متعددة يروم من خلالها قياس مستوى التأثير النيابي تمرير تلك المشروعات ومدى مرهونيتها الى الوطنية اللبنانية ام مرهونيتها الى المصلحة الطائفية. مقابلة خاصة مع ذات الدكتور يوم 20 كانون الثاني 2025، جامعة بغداد ، كلية التربية للبنات ، قسم التاريخ.

⁽¹⁷¹⁾ استمر هذا المجلس بالعمل لمدة عشرين عام بسبب ظروف الحرب الاهلية اللبنانية والتي اضطررتهم الاستمرار بحكم قوانين التمديد حتى عام 1992 . للمزيد من المعلومات ينظر :الموقع الرسمي لمجلس النواب اللبناني

lp.gov.lb

⁽¹⁷²⁾ الجريدة الرسمية للجمهورية اللبنانية ، العدد 20 ، في 8 ايار 1957.

جدول رقم (1) يوضح التوزيع الطائفي والمناطقى للنواب في المجلس النيابي التاسع⁽¹⁷³⁾

الطائفة	سني	شيوعي	درزي	ماروني	ارثوذكس	كاثوليك	ارمن ارثوذكس	ارمن كاثوليك	اقلية	المجموع
بيروت	4	1	-	1	1	-	2	1	1	11
جبل لبنان	1	1	3	11	2	1	1	-	-	20
الشمال	6	-	-	5	3	-	-	-	-	14
الجنوب	1	7	-	2	-	1	-	-	-	11
البقاع	2	3	1	1	1	2	-	-	-	10
المجموع	14	12	4	20	7	4	3	1	1	66

بينما التحق في المجلس التشريعي العاشر والحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر 99 نائبا لكل دور تشريعي توزعوا طائفيا ومناطقيا حسب القانون الانتخابي الصادر في 26 نيسان 1960 انف الذكر وكما موضح بالجدول رقم (2).

⁽¹⁷³⁾ ماجد خليل ماجد ، الانتخابات النيابية وتطور احكامها 1922-1992 ، الحياة النيابية ، (مجلة) ، بيروت ، المجلد السابع عشر ، كانون الاول ، 1995 ، ص30.

جدول رقم (2) يوضح التوزيع الطائفي والمناطقى للنواب اللبنانيين خلال الادوار التشريعية
العاشر والحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر (174).

الطائفة	سني	شيعي	درزي	ماروني	ارثوذكس	كاثوليك	ارمن	ارمن كاثوليك	انجيلي	اقلية	المجموع
بيروت	5	1	-	1	2	1	3	1	1	1	16
جبل لبنان	2	2	5	17	2	1	1	-	-	-	30
الجنوب	2	11	-	2	1	2	-	-	-	-	18
البقاع	3	5	1	2	2	2	-	-	-	-	15
الشمال	8	-	-	8	4	-	-	-	-	-	20
المجموع	20	19	6	30	11	6	4	1	1	1	99

لتكون حصيلة مجموع النواب خلال مدة البحث في هذه المجالس النيابية الخمس 462 نائباً خلال مدة زمنية مقدارها عشرون عاماً. وخرجت من هذه المجالس الخمس 24 حكومة لبنانية سنورد أولاً تفصيلاتها عبر دراسة احصائية خاصة جمعها الباحث من خلال القوائم الانتخابية المصادق عليها في جلسات التصديق⁽¹⁷⁵⁾.

تشكلت خلال الأدوار التشريعية الخمس قرابة 24 حكومة لبنانية توزعت على خمس حكومات خلال الدور التشريعي التاسع 1957-1960⁽¹⁷⁶⁾ مثلها 40 وزيراً توزعوا بواقع 11

⁽¹⁷⁴⁾ تم اعداد الجدول هذا من قبل الباحث بالاعتماد على محاضر المجلس النيابي .

⁽¹⁷⁵⁾ ستابع جلسات التصديق على نتائج الانتخابات حسب التسلسل التاريخي

⁽¹⁷⁶⁾ هي على التوالي حكومة رقم (26) لسامي الصلح 18 اب 1957-14 اذار 1958 وحكومة رقم (27) لسامي

الصلح 14 اذار 1958-24 ايلول 1958 وحكومة (28) لرشيد كرامي 24 ايلول 1958-14 تشرين الاول

1958 وحكومة رقم (29) لرشيد كرامي الثالثة 14 تشرين الاول 1958-14 ايار 1960 وحكومة رقم (30)

لاحمد الداعوق 14 ايار 1960-1 اب 1960

وزير للمسلمين السنة و 11 للموارنة و 7 للشيعة و 4 للروم الكاثوليك و 4 للمسلمين الدروز و 3 للروم الارثوذكس⁽¹⁷⁷⁾.

جاء الدور التشريعي العاشر 1960-1964 بأربع حكومات لبنانية⁽¹⁷⁸⁾ تمثل فيها 54 وزيرا بواقع 16 وزيراً ماروناً و 12 وزيرا للمسلمين السنة و 7 وزراء لكل من الشيعة والروم الارثوذكس والروم الكاثوليك و 5 للمسلمين الدروز.

كان نصيب الدور التشريعي الحادي عشر 1964-1968 ست حكومات لبنانية⁽¹⁷⁹⁾ تمثل فيها 60 وزيرا من مختلف الطوائف بواقع 22 وزيرا للموارنة و 17 وزيرا للمسلمين السنة و 8 وزراء للمسلمين الشيعة و 6 وزراء للدروز و 5 للروم الارثوذكس و 2 للروم الكاثوليك.

أما الدور التشريعي الثاني عشر 1968 - 1972 فتمثلته تنفيذيا خمس حكومات⁽¹⁸⁰⁾ توزع وزراءها خلال ذات الدور بواقع 13 وزيرا للموارنة و 14 وزيراً للمسلمين السنة و 8 وزراء للمسلمين الشيعة و 5 وزراء لكل من المسلمين الدروز والروم الكاثوليك والروم الارثوذكس و 3 للأرمن الارثوذكس.

واخيرا تنتهي مدة بحثنا بالدور التشريعي الثالث عشر 1972-1976 إذ مثلته اربع حكومات⁽¹⁸¹⁾ بواقع واحد وسبعين وزيرا توزعوا طائفا بواقع 15 وزيرا السنة و 15 الشيعة و 14

⁽¹⁷⁷⁾ جمعت هذه الاحصائية لكل الحكومات في الادوار التشريعية الخمس موضوع البحث بالاعتماد على جهود الباحث من خلال تتبع مسار الحكومات اللبنانية في محاضر مجلس النواب اللبناني .

⁽¹⁷⁸⁾ وهي على التوالي : وحكومة رقم (31) لصائب سلام 1 اب 1960-20 ايار 1961 وحكومة رقم (32) لصائب سلام 20 ايار 1960 - 31 تشرين الاول 1961 وحكومة رقم (33) لرشيد كرامي الرابعة 31 تشرين الاول 1961-20 اذار 1964 وحكومة رقم (34) لحسين العويني الثانية 20 شباط 1964-25 ايلول 1964.

⁽¹⁷⁹⁾ وهي على التوالي : وحكومة رقم (35) لحسين العويني 25 ايلول 1964-18 تشرين الثاني 1964 وحكومة رقم (36) لحسين العويني 18 تشرين الاول 1964-25 تموز 1965 وحكومة رقم (37) رشيد كرامي 25 تموز 1965-9 نيسان 1966 وحكومة رقم (39) لعبد الله اليافي 9 نيسان 1966-8 شباط 1968 وحكومة رقم (40) لعبد الله اليافي 8 شباط 1968-12 تشرين الاول 1968.

⁽¹⁸⁰⁾ وهي على التوالي : حكومة رقم (41) لعبد الله اليافي 12 تشرين الاول 1968-20 تشرين الاول 1968 وحكومة رقم (42) لعبد الله اليافي 20 تشرين الاول 1968-15 كانون الثاني 1969 وحكومة رقم (43) لرشيد كرامي 15 كانون الثاني 1969-25 تشرين الثاني 1969 وحكومة رقم (44) لرشيد كرامي 25 تشرين الثاني 1969-13 تشرين الاول 1970 وحكومة رقم (45) لصائب سلام 13 تشرين الاول 1970-27 ايار 1972.

⁽¹⁸¹⁾ وهي على التوالي : حكومة رقم (46) لصائب سلام 27 ايار 1972-25 نيسان 1973 وحكومة رقم (47) لأمين الحافظ 25 نيسان 1973-8 تموز 1973 وحكومة رقم (48) لتقي الدين الصلح 8 تموز 1973 - 31

وزيرا للموارد و 9 وزراء للمسلمين الدروز و 8 للروم الارثوذكس و 7 للروم الكاثوليك و 3 للارمن الارثوذكس.

لو رجعنا الى الارقام في التمثيل الوزاري الطائفي داخل المؤسسة التنفيذية لشخصنا وخلال الأدوار الخمسة أنّ فارق الصعود في عدد الوزراء جاء تبعا للظروف السياسية التي مرت بها الحكومات اللبنانية الأمر الذي اقتضى تحقيق التوازن التمثيلي للطوائف في المؤسسة التنفيذية (الحكومة) الأمر الذي دفعهم الى زيادة التمثيل الوزاري في كل مرة أملا في خلق مساحة من الاطمئنان السياسي بين أبناء النسيج الاجتماعي المتنوع ، وهذا ما شخصناه بدقة إذ أن هذا الاطمئنان وصل اقصى حدوده من الانفجار عندما ارتفع التمثيل الى الثلث تقريبا بواقع 71 وزيرا في اربع حكومات خلال الدور التشريعي الثالث عشر والذي انفجرت خلاله الحرب الاهلية اللبنانية 1975-1990 .

ومن خلال تتبعنا لحركة تلك الحكومات وتمثيلها الوزاري شخصنا مفارقة جديدة قد لم ينتبه لها غيرنا من الباحثين وهي أنّ 76 وزيرا تم اختيارهم كوزراء من خارج المجلس النيابي⁽¹⁸²⁾ ليشكلوا نسبة 21% من مجموع كل الوزراء البالغ عددهم 364 وزيرا للدوائر الخمسة اعلاه. وهذه المفارقة هي قانونية لاسيما إنها جاءت وفق التعديل الثاني للمادة 28 من الدستور⁽¹⁸³⁾ والتي طالها في التعديل الثاني للدستور في 8 ايار 1929 والذي لا يزال نافذا الى الان . ووفق هذا لتعديل اصبح الجمع بين النيابة و "وظيفة" الوزارة مفتوحا على كل الاحتمالات من دون أي تحديد إذ اصبح نص هذه المادة كالآتي : "يجوز الجمع بين النيابة ووظيفة الوزارة . اما الوزراء فيجوز انتقاءهم من اعضاء المجلس النيابي او من اشخاص خارجين عنه او من كليهما"⁽¹⁸⁴⁾.

ومن خلال تتبعنا للحكومات اللبنانية وجدنا هذه المفارقات الدستورية ونحاول أن ندلل على تلك المفارقات وإن كان جزءا منها خارج مدة البحث لكن للضرورة التاريخية وجب أن نتخذها قرينة

تشرين الاول 1974 وحكومة رقم (49) لرشيد الصلح 31 تشرين الاول 1974-23 ايار 1975 حيث بدأت في عهدها الحرب الاهلية في نيسان 1975

(182) احمد زين ، الحياة النيابية 3 ايار 1972-15 تشرين الاول 1992 ، (بيروت : هادي بريس ، 1994) ، ص166

(183) احمد زين ، الجمع بين النيابة والوزارة في النظرية والتطبيق ، الحياة النيابية ، المجلد 17 كانون الاول 1995 ، ص68.

(184) احمد زين ، محاضرات مناقشات الدستور اللبناني وتعديلاته 1926-1990 ، المصدر السابق ، 39.

موضوعية . وهذا ما وجدناه في حكومة الرئيس تقي الدين الصلح⁽¹⁸⁵⁾ التي مثلت أمام المجلس لنيل الثقة في 25 تموز 1973 كانت حكومة برلمانية في كل اعضاءها باستثناء رئيسها . وحكومة الرئيس سليم الحص⁽¹⁸⁶⁾ التي مثلت أمام المجلس لنيل الثقة في 23 كانون الاول 1976 كانت من خارج المجلس بكل اعضاءها ، أما حكومة رشيد الصلح⁽¹⁸⁷⁾ التي مثلت امام المجلس لنيل الثقة في 21 تشرين الثاني 1974 ، فكانت ذات اكثرية برلمانية (13 من 18 وزير) وحكومة الرئيس شفيق الوزان⁽¹⁸⁸⁾ التي مثلت أمام المجلس في 16 كانون الاول 1980 فكانت ذات اكثرية من خارج المجلس (10 من 22 وزير).

لقد تتبعنا التوزيع المهني للنواب خلال الأدوار التشريعية الخمس موضوع البحث ووجدنا أنّ هناك فوارق متباينة في الفئات المهنية الممثلة لكرسي النيابة ، وهذا ما شخصناه بوضوح من

⁽¹⁸⁵⁾ تقي الدين الصلح 1908-1988: سياسي لبناني من طائفة الروم الكاثوليك ، ولد بمحافظة بيروت عام 1911 ، تولى منصب وزارة المالية، والاقتصاد الوطني والشؤون الاجتماعية عامي 1956 و 1968 ثم عُيّنَ وزيراً للسياحة عام 1969 ، انتخب نائبا عن محافظة بيروت عام 1972 ، تولى وزارة الدفاع الوطني عام 1973 ، أُعيد انتخابه عام 1992، تولى وزارة العدل في عهد الرئيس إلياس الهراوي في نفس العام . عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة ، ج1 (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر) ، ص778-ص779.

⁽¹⁸⁶⁾ سليم الحص 1929-2019: هو شخصية بارزة في الحياة السياسية اللبنانية، وكان له دور محوري في قيادة البلاد خلال فترات حساسة. إليك نظرة عامة على سيرته السياسية رس الاقتصاد وتخرج من الجامعة الأمريكية في بيروت، وأكمل دراساته العليا في الولايات المتحدة الأمريكية. شغل منصب رئيس وزراء لبنان خمس مرات، وكان يعرف بنهجه التوافقي وقدرته على تهدئة التوترات السياسية. تم تعيينه لأول مرة كرئيس وزراء في عام 1976 بعد اغتيال رئيس الوزراء رشيد كرامي، وواجه خلال هذه الفترة تحديات الحرب الأهلية اللبنانية. للتفصيل عن هذه الشخصية ينظر : زينب شاكر عبد الرزاق ، سليم الحص ودوره السياسي في لبنان 1976-1980 ، "رسالة ماجستير غير منشورة" ، (جامعة البصرة : كلية التربية للبنات ، 2013).

⁽¹⁸⁷⁾ رشيد الصلح (1926 - 2014)، سياسي لبناني عُيّن رئيساً للوزراء مرتين. شهدت الفترة الأولى لرئاسته الوزراء والتي كان أيضا يشغل فيها منصب وزير الداخلية بداية الحرب الأهلية اللبنانية في نيسان 1975. وكانت الفترة الثانية بعام 1992 والتي تم فيها تنظيم أول انتخابات نيابية بعد اتفاق الطائف للتفصيل ينظر : حكمة ابو زيد ، رؤساء حكومات لبنان كما عرفتهم ، (بيروت : دار النهار ، 2003).

⁽¹⁸⁸⁾ شفيق الوزان 1925-1999: شغل منصب رئيس وزراء لبنان في فترة صعبة بين 1980 و 1984، خلفاً للرئيس سليم الحص. عُيّن في عهد الرئيس إلياس سركييس واستمر في منصبه خلال جزء من عهد الرئيس أمين الجميل. كانت فترة ولايته في ذروة الحرب الأهلية اللبنانية (1975-1990)، حيث عانى لبنان من الانقسامات الطائفية والسياسية الحادة. شهدت ولايته اجتياح إسرائيل للبنان عام 1982، واحتلال بيروت، وهو حدث أثر بشدة على الوضع السياسي والاقتصادي. شارك في مفاوضات اتفاق 17 أيار 1983 بين لبنان وإسرائيل تحت إشراف الولايات المتحدة، بهدف إنهاء الاحتلال الإسرائيلي. للتفصيل ينظر : صفا رعد فاضل سلطان ، شفيق الوزان ودوره السياسي في لبنان 1925-1999 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، (جامعة واسط : كلية التربية ، 2020) .

خلال تتبع المسيرة الحياتية للنواب بالاعتماد على المعجم النيابي اللبناني⁽¹⁸⁹⁾ لمؤلفيه عدنان محسن ضاهر⁽¹⁹⁰⁾ ومدير عام شؤون الجلسات واللجان النيابية رياض غنام⁽¹⁹¹⁾. ذلك المصدر المهم الذي تتبع حياة النواب وتفاصيل مسيرتهم المهنية الاجتماعية والسياسية والثقافية. ومن خلال تدقيقنا لتلك المسيرة حاولنا ان نخرج بأرقام ونسب حقيقية وموضوعية تحاكي الى حد كبير الواقع

⁽¹⁸⁹⁾ تم استخدام المصدر في ما تقدم وهو عبارة عن فهرسة لمسيرة تأريخية ناهزت القرن والنصف من الزمان (1861-2006) وقد اختار المؤلفين هذا التاريخ لأهميته بدأ من عهد القائمين وإنهاء بالحرب الاسرائيلية على لبنان 2006. تتبع الكتاب وبشكل دقيق وباعتماد على الوثائق الشخصية للنواب والمحفوظة في الامانة العامة للمجلس النيابي مسيرة نواب لبنان خلال القرن والنصف.

⁽¹⁹⁰⁾ عدنان محسن ضاهر 1941... : حاصل على الإجازة في الحقوق من الجامعة العربية في بيروت سنة 1968 والإجازة في القانون اللبناني من الجامعة اللبنانية سنة 1968. عمل أستاذ محاضر في معهد العلوم السياسية في جامعة القديس يوسف. شغل وظائف عدة منها : التحضير للموازنة العامة في وزارة المالية بصفة محرر من سنة 1964 إلى 1988. مراقب النفقات في مجلس النواب اعتباراً من 10 ايلول 1988. ومدير عام الشؤون الإدارية والمالية في مجلس النواب اعتباراً من 24 تموز 1992. وأمين عام مجلس النواب بالوكالة اعتباراً من 30 اذار 1994. وأمين عام مجلس النواب اللبناني بالأصالة اعتباراً من 10 كانون الثاني 2000. وعضو في جمعية الأمناء العامين في الإتحاد البرلماني الدولي. وعضو في اللجنة الاستشارية لكلية الحقوق والعلوم السياسية في جامعة بيروت العربية. وشارك في اعداد النظام الداخلي لمجلس الشعب التونسي. ومراجعة النظام الداخلي لبرلمان كردستان (العراق). وعضو مؤسس لجمعية الأمناء العامين للبرلمانات العربية. وعضو اللجنة التنفيذية لجمعية الأمناء العامين للبرلمانات العربية. وعضو في جمعية الأمناء العامين للفرنكوفونية. وعضو في جمعية الصداقة اللبنانية اللبنانية. ومؤلفاته

قوانين الموازنة العامة في الذاكرة : 1920 حتى 1998، (مجلدان). والموازنة العامة بين الدستور والواقع : 1920 حتى 2001، (20 مجلد). والموازنات العامة في الدول العربية (الإعداد، الإقرار، التنفيذ، مراقبة التنفيذ ، الحساب الختامي). ومجلس النواب في ذاكرة الاستقلال اللبناني طبعة أولى 2002 طبعة ثانية 2009 (مشترك مع الدكتور رياض غنام). والمعجم النيابي اللبناني 1861. 2006 (مشترك مع الدكتور رياض غنام). والمعجم الوزاري اللبناني 1922. 2006 (مشترك مع الدكتور رياض غنام). واللجان النيابية 1922. 2006 (مشترك مع الدكتور رياض غنام). و حقوق النائب وواجباته في المجالس التمثيلية العربية (مقارن) (2006). ومعجم حكام لبنان والرؤساء 1841. 2012 (مشترك مع الدكتور رياض غنام). والرقابة البرلمانية من منظور لبناني عربي ودولي (مشترك مع الدكتور رياض غنام). وفذلكة الموازنة العامة 2013، (7 مجلدات). وتطور الموازنة العامة من 1922 حتى 2012. للمزيد من التفصيل عن هذه الشخصية المهمة ينظر الموقع الرسمي في صفحة مجلس النواب اللبناني على شبكة الانترنت <https://adnandaher.info>

⁽¹⁹¹⁾ لم يتسن للباحث الحصول على ملف تعريفى لصاحب الشخصية سوى التوصيف الوظيفي في اعلاه.

المهني للنواب خلال مدة البحث . وسنطرح تحليلنا الخاص بالفوارق المهنية تبعا للجداول التي صممناها وعدد المهن المؤسسة للخلفية النيابية اللبنانية وهي كالتالي¹⁹²:

32,32	32	محامي
19,19	19	ملاك
14,14	14	رجل اعمال
9,09	9	طبيب
7,07	7	تاجر
4,04	4	مهندس
4,04	4	عسكري سابق
3,03	3	موظف سابق
2,02	2	استاذ جامعي
2,02	2	استاذ مدرسة
1,01	1	صحافي
1,01	1	رجل دين
1,01	1	خبير محاسبة
100	99	المجموع

جدول رقم (4) التوزيع المهني للنواب في الدور
التشريعي العاشر 1964-1960

النسبة المئوية	العدد	المهنة
43,93	29	محامي
30,3	20	ملاك
6,06	4	مهندس
4,55	3	طبيب
4,55	3	رجل اعمال
4,55	3	تاجر
3,03	2	صحافي
1,51	1	استاذ جامعي
1,51	1	عسكري سابق
100	66	المجموع

جدول رقم (3) التوزيع المهني للنواب في المجلس
النيابي التاسع 1957-1960

¹⁹² تم اعداد الجداول 3 - 8 من قبل الباحث بالاعتماد على كتاب عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، المعجم النيابي اللبناني الذي مثل كتابا مهماا للتعريفات الشخصية وتتبع بدقة السيرة المهنية لهم . الامر الذي سمح للباحث بأعداد قائمة بالتصنيفات المهنية قسمها على شكل جداول .

جدول رقم (5) يوضح التوزيع المهني للنواب في المجلس النيابي الحادي عشر 1960-1964

المهنة	المحامى	ملاك	رجل الاعمال	طبيب	تاجر	موظف سابق	استاذ مدرسة	عسكري سابق	مهندس	استاذ جامعي	صحافي	خبير محاسبة	المجموع
العدد	31	28	11	8	5	5	3	3	2	1	1	1	99
النسبة	31,31	28,28	11,01	8,08	5,05	5,05	3,03	3,03	2,02	1,01	1,01	1,01	100

المهنة	العدد	النسبة المئوية
محامي	33	33,33
ملاك	21	21,21
طبيب	15	15,15
رجال اعمال	9	9,09
موظف سابق	5	5,05
تاجر	3	3,03
مهندس	3	3,03
استاذ جامعي	3	3,03
استاذ مدرسة	3	3,03
عسكري سابق	1	1,01
رجل دين	1	1,01
خبير محاسبة	1	1,01
كاتب عدل	1	1,01
المجموع	99	100

جدول رقم (7) يوضح التوزيع المهني للنواب في المجلس النيابي الثاني عشر

1972-1976

المهنة	العدد	النسبة المئوية
محامي	35	35,35
رجل اعمال	17	17,17
ملاك	13	13,13
طبيب	10	10,1
موظف سابق	6	6,06
عسكري سابق	5	5,05
تاجر	4	4,04
مهندس	3	3,03
استاذ مدرسة	2	2,02
استاذ جامعي	1	1,01
رجل دين	1	1,01
خبير محاسبة	1	1,01
كاتب عدل	1	1,01
المجموع	99	100

جدول رقم (6) التوزيع المهني للنواب في المجلس النيابي الثاني عشر

1968-1972

جدول رقم (8) يوضح مجموع المهن موزعة حسب الادوار التشريعية 1957 وحتى 1976

المهنة/الدور	1957 1960	1960 1964	1964 1968	1968 1972	1972 1976	المجموع
محامي	29	31	32	35	33	160
ملاك	20	28	19	13	21	101
رجل اعمال	3	11	14	17	9	54
طبيب	3	8	9	10	15	45
تاجر	3	5	7	4	3	22
مهندس	4	2	4	3	3	16
صحافي	2	1	1	-	-	4
موظف سابق	-	5	3	6	5	19
استاذ مدرسة	-	3	2	2	3	10
عسكري سابق	1	3	4	5	1	14
استاذ جامعي	1	1	2	1	3	8
رجل دين	-	-	1	1	1	3
خبير محاسبة	-	1	1	1	1	4
كاتب عدل	-	-	-	1	1	2
المجموع	99	99	99	99	66	462

قبل تحليل الجداول وتشخيص الفروقات العددية في الفئات المهنية خلال الأدوار الخمسة علينا ان نعرض الى ملاحظات مهمة في اعداد هذه الجداول وهي : أنَّ استقاء تلك الارقام هو حصيلة التتأم المجلس في جلسات المصادقة ، كما أنَّ التوزيع المهني للمُلاك لا يعني ان صاحبها متعلما أم لا ، فهناك ملاكون متعلمون ومهنتهم تختلف عن فرع اختصاصهم ، كما أنَّ عنوان رجل

الاعمال هو ناتج من جمع هذه المهنة لاختصاصات متعددة تشمل اصحاب المؤسسات المصرفية والصناعية والشركات المقاولات وغيرها⁽¹⁹³⁾ .

تصدرت مهنة المحاماة باقي الخلفيات المهنية للنواب خلال ذات الادوار الموضحة في الجداول اعلاه ، لما لها من مكانة مهمة في المجتمع اللبناني والى الوقت الحالي . فحتى الستينات من القرن المنصرم لم تتوفر امكانية دخول المسلمين ذوي الدخل المحدود الى الجامعات الخاصة بسبب وضاعهم الاقتصادية المتردية . فاقترنت دراسة الحقوق بجامعة القديس يوسف حتى عام 1959 وقت افتتحت كلية الحقوق في الجامعة اللبنانية ، ورغم ذلك لم يكن سوى فئة قليلة من أبناء الطبقة البرجوازية الاسلامية قادرة على الولوج في هذا التخصص المهم . ولهذا عند مراجعتنا للأرقام الخاصة بالمحامين الفارق العددي بين الدور لتاسع والدور الثالث عشر هو 6 محامين فقط وهذا ما حافظ إلى حد معين على عددهم ونسبتهم في الصدارة من بين المهن الاخرى بواقع 160 محاميا شغل مقعد نيابي خلال الادوار الخمسة ليشكلوا ما نسبته 34,63% من مجموع عدد النواب الكلي خلال الادوار الخمسة.

أمّا فئة الملاك فجاءت بالمرتبة الثانية بواقع 101 ملاك اي ما نسبته 21,86% وهذا ما يؤكد الخلفيات المهنية لهذه الفئة والتي كانت الى وقتنا الحالي تسيطر على الواقع السياسي اللبناني بحكم الامتيازات الممنوحة لهم منذ العهد العثماني والفرنسي وهي امتيازات اهلته ان يمتلكوا اقطاعات كبيرة من الاراضي ضمنوا خلالها وصولهم الى المجلس النيابي بحكم الترابط المصلحي بين الفلاح ومالك الارض⁽¹⁹⁴⁾ . وبالنظر الى مستوى الملاك نجدهم من بين الفئات الاقل استقرارا في عددهم وهذا مرهون بما يقدمه المالك لاتباعه من جهة وارتفاع المستوى الثقافي للطبقة الفلاحية وعوامل الهجرة من الريف الى المدينة حسب رأينا الخاص.

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية مرورا بالخمسينات واصلت البرجوازيات المسيحية تثبيت مواقعها الاقتصادية مفيدة من التوسع الاقتصادي الغربي في المشرق العربي ، فضلا عن نمو الاقتصاد النفطي العربي ، واستقطاب لبنان إلى البرجوازية الفارة بأموالها من الانظمة الراديكالية

⁽¹⁹³⁾ ميشال مرقص ، الجمهورية قبل ان تنهار ، (بيروت : دار النهار ، 1987) ، ص90 .
⁽¹⁹⁴⁾ غسان سلامة ، المجتمع والدولة في المشرق العربي ، (بيروت ، 1987) ، 137-138 ؛ رشيد شقير ، مفاهيم الدولة والنزاعات (دراسة في ايدولوجيات القوى السياسية اللبنانية ، (بيروت : 1992) ، ص221 .

في البلدان العربية فتحول لبنان الى اقتصاد خدماتي - مالي بسيطرة مسيحية بحوالي 70% من قطاعات التجارة والصناعة والمال ، وان 24 اسرة مسيحية (9 مارونية و 7 كاثوليكية و 4 ارثوذكسية وواحدة لاتينية وواحدة بروتستانتية وواحدة ارمنية) مقابل 6 اسر اسلامية (4 سنية وواحدة شيعية وواحدة درزية) سيطرة بين عامي 1943-1975 على الاقتصادي اللبناني في قطاعات المصارف والتأمين والتجارة والصناعة والسياحة والنقل والمواصلات والمقاولات⁽¹⁹⁵⁾ ، وهذا ما جعل فئة الملاك تأتي بالدرجة الثانية بواقع 54 رجل اعمال وبواقع نسبته 11,68%. جاء الاطباء بالمرتبة الرابعة وبواقع 45 طبيا احتلوا ما نسبته 9,74% والمفارقة في هذه النسبة ان مقدارهم العددي هو الوحيد من بين الفئات الاخرى شهد صعودا الى خمسة اضعاف عددهم في الدور التشريعي التاسع. على العكس من التجار الذين اصابهم وبقيّة الفئات المهنية الاخرى التذبذب الرقمي بحصيلة مقدارها 22 مقعدا ونسبة 4,76% تلتهم فئة الموظفون السابقون بـ19 مقعد وما نسبته 4% ثم المهندسين بواقع 16 مقعد ونسبة 3,46% ثم العسكريون السابقون ونقص المتقاعدين 14 مقعد ونسبة مقدارها 3% ثم الاساتذة المدارس بواقع 10 مقاعد ونسبة 2,16% والأساتذة الجامعيون بـ8 مقاعد ونسبة 1,73% .

إنّ القيمة العددية لهذه الارقام ستجد مكانتها في ثنايا الفصول القادمة من الرسالة ، لاسيما إنّنا سنواجه عددا كبيرا من مشاريع القوانين والتي ستناقش نيابيا لترتقي الى مستوى القوانين التي تترجم مشاريع الاعمار والاصلاح على كافة المستويات . والتي ستكون امام مناقشات نيابية في كثير من الاحيان متخصصة وفق خلفية النائب المهنية أو ربما غير متخصصة وفق خلفية النائب الحزبية أو الطائفية وهذا ما سنعالجه أولا في المبحث القادم من الفصل الثاني بعنوان مشاريع الاعمار والاصلاح في القضايا الاجتماعية.

(195) عبد الرؤوف سنو ، حرب لبنان ، المصدر السابق ، ص128.

الفصل الثاني

مشاريع الاعمار والإصلاح الاجتماعي والاقتصادي والسياسي

1975-1958

❖ المبحث الأول: مشاريع الاعمار والإصلاح الاجتماعي

1975-1958

❖ المبحث الثاني: مشاريع الاعمار والإصلاح الاقتصادي

1975-1958

❖ المبحث الثالث : مجلس النواب اللبناني ومشاريع الإصلاح

السياسي 1975-1958

الفصل الثاني : مشاريع الاعداد والإصلاح الاجتماعي والاقتصادي والسياسي 1958-1975

المبحث الاول: مشاريع الاعداد والإصلاح الاجتماعي 1958-1975

وقف الواقع الاجتماعي في مقدمة نظيراته الاخرى الاقتصادية والسياسي حيال الدراسات التي تستهدف الدراسات التاريخية بمساحتها التخصصية الواسعة ، لأنّ فهم سياق الواقع الاجتماعي يساعدنا في فهم الظروف التي عاش فيها الأفراد والمجتمعات . كما يسهم ذلك في تفسير الأحداث التاريخية بشكل أعمق ، ولأنها لا تحدث في فراغ بل تتأثر بالعوامل الاجتماعية ثم الاقتصادية ثم السياسية. لذا فإنّ تصدير دراسة الواقع الاجتماعي يمكننا في رؤية الترابط بين هذه الأبعاد وتحليل المتغيرات الاجتماعية ويمكننا من تحليل كيفية تغيير المجتمعات عبر الزمن ، والتعرف على العوامل التي أدت إلى هذه التغيرات وتقديم رؤى متعددة تعكس تنوع الثقافات والممارسات⁽¹⁹⁶⁾.

بناء على هذه المرتكزات ارتأينا أن نتبع بالوثيقة التاريخية المعتمدة في محاضر مجلس النواب اللبناني مدة البحث 1958-1975 مشاريع الاعداد والإصلاح الاجتماعي والذي يقسم حسب الاولوية التاريخية إلى مفردات تشكل اللبنة الاساسية له ومنها أولاً: مشاريع الاعداد والإصلاح للواقع التعليمي في لبنان . إذ يمثل القطاع التعليمي في لبنان الصدارة من القطاعات الأكثر تعقيداً لأنّ فيه تتداخل مختلف المسؤوليات⁽¹⁹⁷⁾ . فهو ذو وجه اجتماعي عندما يكون من حق الفرد التعليم واكتساب المعرفة التي كفلتها له الدساتير العالمية⁽¹⁹⁸⁾ ، وكذلك وجه سياسي لما تنضج فيه اتجاهات تشمل مختلف القوى والنزاعات السياسية⁽¹⁹⁹⁾ . ولما يشكل من مساحة واسعة للتوظيف المهني الأمر الذي جعل التعليم من أبرز القضايا الخلافية في الصراع السياسي اللبناني

⁽¹⁹⁶⁾ حول نظريات تصدير الواقع الاجتماعي ينظر: جون ر. سيرل ، بناء الواقع الاجتماعي من الطبيعة الى الثقافة ، ترجمة حسنة عبد السميع ، (القاهرة : المركز القومي للنشر ، 2012).

⁽¹⁹⁷⁾ الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية ، الدولة والتعليم في لبنان ، (بيروت : الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية ، 1997) ، ص27.

⁽¹⁹⁸⁾ عدنان الامين ، التعليم في لبنان زوايا ومشاهد ، (بيروت : دار الجديد ، 1994) ، ص13.

⁽¹⁹⁹⁾ شوقي عطية ، السكان في لبنان من الواقع السياسي الى التحول الاجتماعي ، (بيروت : دار نلسن ، 2014) ، ص111.

. كما هو وجه اقتصادي لما يشكله من رأسمال انساني⁽²⁰⁰⁾ . كذلك وجه ثقافي لما يوفر من مساحة تتفاعل فيها الافكار والقيم والمعارف المختلفة⁽²⁰¹⁾.

بدأت المناقشات النيابية الخاصة بمشاريع الاعمار والاصلاح لقطاع التعليم بأن طور مجلس النواب عدد اعضاء **لجنة التربية الوطنية والفنون الجميلة** ليصل عددهم إلى اثنا عشر⁽²⁰²⁾ عضوا بدلا من سبعة اعضاء عام 1957⁽²⁰³⁾ كجزء من اللجان النيابية البرلمانية اللبنانية ليعطي المجلس مساحة أوسع في الاهتمام بقطاع التعليم بما ينعكس ايجابا على تطويره⁽²⁰⁴⁾.

توافق هذا إلى حد كبير وما طرحه الرئيس سامي الصلح في حكومته (14 اذار 1958- 24 ايلول 1958)⁽²⁰⁵⁾ في برنامج حكومته من مبادئ اساسية تستهدف تطوير مشاريع الاعمار والاصلاح للنهوض بالتربية الوطنية قائلا :

⁽²⁰⁰⁾ للمزيد من التفصيل في العلاقة ينظر : عبد الله ابراهيم سعيد ، العلاقات الاقتصادية والاجتماعية في الارياض اللبنانية 1861-1914 ، (بيروت : دار الفارابي ، 2003).

⁽²⁰¹⁾ وقائع مؤتمر انماء لبنان التربوي ، (29-30 ايار 1992) ، (بيروت : مركز الدراسات في المجلس الاسلامي الاعلى -مركز الدراسات والتوثيق والنشر ، ص51-ص81 ؛ عدنان الامين ، التعليم في لبنان زوايا ومشاهد ، (بيروت : دار الجديد ، 1994) ، ص13.

⁽²⁰²⁾ واعضاءها هم : تقي الدين الصلح ، خاتشيك بابيكان ، اسد الاشقر ، شفيق ناصيف ، محمد الفضل ، جان عزيز ، رؤوف حنا ، هاشم الحسيني ، ادوا حنين ، معروف سعد ، شفيق مرتضى ، ديكران توسباط.

⁽²⁰³⁾ م . م . ن . ل الدور التشريعي التاسع ، العقد العادي الاول ، الجلسة الاولى ، 18 اذار 1958.

⁽²⁰⁴⁾ بدأ العمل باللجان النيابية عام 1922 مع انتخابات المجلس التمثيلي الاول ، واستمرت اللجان تتطور حسب الحياة التشريعية مع بعض الانقطاعات في السنوات التي علق العمل بالدستور فيها او حل المجلس النيابي 1939-1943 . بدأت بأربع لجان اساسية ثم اخذ عددها يزداد ويتطور مع تطور الحياة النيابية وازدياد اختصاصات المجلس ليرسو العدد الى ستة عشر لجنة عام 2003 . اما عدد اللجان خلال مدة البحث فتراوح بين ثمانية لجان عام 1958 الى 13 لجنة عام 1975 . وتمثل اللجان النيابية عين المجلس المتخصصة في المديان التشريعي فهي التي تدرس مشاريع واقتراحات القوانين التي تحال عليها من رئاسة المجلس كما يمكن ان تبدي رأيها في تلك النصوص وعليها تقديم التعديلات والاضافات التي تراها ضرورية على النصوص المحالة اليها ، وفي نهاية المطاف تقدم للهيئة العامة رأيها في التقارير التي تدرسها . للمزيد من التفصيل عن اللجان ودورها ينظر عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، اللجان النيابية في لبنان دراسة توثيقية تتناول تشكيلها وانتخاب اعضاءها وكيفية عملها واهم القوانين التي درستها واقرها المجلس النيابي 1922-2006 ، (بيروت : دار بلال للطباعة والنشر ، 2007) .

⁽²⁰⁵⁾ الحكومة الثانية عشرة في عهد الرئيس كميل شمعون والسابعة والعشرون من بين الحكومات اللبنانية السابقة . كلف الرئيس سامي الصلح بتأليف الحكومة بموجب المرسوم رقم 19141 تاريخ 14 اذار 1958 تشكلت الحكومة بموجب

"...ستعنى الحكومة بتوجيهها التوجيه الوطني السليم هادفة الى تعزيز التعليم في مختلف درجاته ومراحله ورفع مستوى الهيئة التعليمية بما تستحقه برسالتها التربوية على الوجه الصحيح والى تحقيق مجانية التعليم . والحكومة ستتعامل مع التعليم كجزء من مشروعات الاعمار والاصلاح التي تستهدف البنى التحتية من خلال دراسة برامج التعليم عامة دراسة صحيحة تقتضيها الطرق التربوية الحديثة⁽²⁰⁶⁾ ، وستعمل لتوسيع الانشاءات المدرسية والرياضية بما في ذلك تحقيق مشروع دار المعلمين الريفية. هذا بالاضافة الى ما يستدعيه التعليم العالي من بالغ العناية والاهتمام لتعزيز الجامعة اللبنانية..."⁽²⁰⁷⁾.

رأت الحكومة في بيانها الوزاري بخصوص التعليم أن عليها أن تمنحه الاستقلال والاولوية . بينما كان للنائب انور الخطيب⁽²⁰⁸⁾ رأي اخر إذ اعدّ ما اصدرته الحكومة "مرسوما مبطنا قالت فيه انها الحققت كلية الحقوق الفرنسية بالجامعة اللبنانية" وهو خلاف ما موجود. ودعا ان تنصدر مصلحة لبنان كل المشروعات الاصلاحية والبرامج التي تستهدف تطوير قطاع التعليم . ضاربا في ذلك مثلا واضحا عن تجربة مشروع التعليم اللبناني وفاق التعاون اللبناني - الفرنسي في اجازة الحقوق . متهما الحكومة ومن خلال بيانها الـ"مبطن" لما يتمتع به الجانب الفرنسي من استقلال مالي واداري يعطى على كل الاتفاقات⁽²⁰⁹⁾ .

المرسوم رقم 19142 تاريخ 14 اذار 1958 ، نالت الحكومة 38 صوتا ضد 15 صوتا ، استقالت الحكومة بتاريخ 24 ايلول 1958. الموقع الرسمي لمجلس الوزراء اللبناني www.pcm.gov.lb

⁽²⁰⁶⁾ للمزيد عن تلك المسارات التعليمية المستهدفة خارج اطار البيان الوزاري ينظر :جورج فريحة وجورج المر ، مسارات التربية في لبنان ، (بيروت : د.م ، 2009).

⁽²⁰⁷⁾ م . م . ن . ل الدور التشريعي التاسع ، العقد العادي الاول ، الجلسة الثانية ، 25 اذار 1958.

⁽²⁰⁸⁾ انور الخطيب 1910-1970: مواليد بلدة شحيم في اقليم الخروب وتلقى علومه الثانوية في المدرسة البطريركية في بيروت ودرس الحقوق في الجامعة اليسوعية ، وعمل مساعد قاض وفي عام 1943 عين قاضيا في قسم القضاء الجزائي والمدني ثم رئيسا لمحكمة الاستئناف في البقاع عام 1950 . انتخب نائبا لأول مرة عام 1951 عن دائرة الشوف عالية ثم اعيد انتخابه عام 1957 وعام 1964 وعام 1968 وبقي نائبا حتى وفاته . شغل منصب عضوا في لجان النظام الداخلي والادارة والعدل والعرائض والاقتراحات والعمل والشؤون الاجتماعية والشؤون الخارجية والدفاع الوطني والمال والموازنة . عين وزيرا للموارد المالية والكهربائية عام 1968 وكان محاميا قديرا وسياسيا حذقا وعمل الى جانب المحاماة تدريس الحقوق في الجامعة اللبنانية والجامعة العربية . عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، المعجم النيابي اللبناني ، المصدر السابق ، ص189.

⁽²⁰⁹⁾ م . م . ن . ل الدور التشريعي التاسع ، العقد العادي الاول ، الجلسة الثالثة ، 26 اذار 1958.

تابع المجلس مشاريع الاصلاح للواقع التعليمي بدقة لدرجة انه تابع حتى البرقيات الشخصية والرسمية التي تحمل المظلومية والحيث على الكوادر التعليمية وخاصة في المدارس الرسمية ، ومنها على سبيل المثال لا الحصر البرقية التي رفعتها " نقابة المعلمين بالزام المدارس الخاصة تطبيق قانون 15 حزيران سنة 1956⁽²¹⁰⁾ ورفع الرواتب"⁽²¹¹⁾ . واهتماما بالتعليم فقد حرص المجلس النيابي اللبناني على إقرار المشاريع الخاصة بموازنة وزارة التربية الوطنية بمادة وحيدة ، خاصة بما يتعلق بالتخصيصات المالية. وحفاظا على اهمية هذا القطاع الاجتماعي المهم⁽²¹²⁾.

لحظنا عبر متابعتنا لمحاضر الجلسات النيابية أنّ المجلس النيابي اللبناني اهتم بمناقشة الديون المترتبة على وزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة ومحاولة إيجاد الأبواب القانونية لتسديدها ومنها عام 1959 ونود التأكيد أنّ تلك الخطوة هي جزء من مشاريع الاصلاح للمؤسسة التعليمية والتي انفردت بها عن باقي الوزارات اللبنانية⁽²¹³⁾.

واغتنم المجلس فرصة تحسين الواقع التعليمي من خلال متابعة العرائض الواردة من القرى النائية التي لفت فيها سكان تلك القرى الحكومة والمجلس والجهات المختصة بإيلاء العناية بواقعهم التعليمي وشمولهم بالمشاريع التطويرية لقطاع التعليم ورفدهم بالمعلمين والمدرسين وحتى المرشدين الاجتماعيين ، والتعامل مع مدارسهم أسوة بالاهتمام الذي حظيت به المدارس في مراكز المدن⁽²¹⁴⁾.

بحث المجلس النيابي وصادق على المشروع الوارد بالمرسوم رقم 3488 بـ"احياء الصندوق المستقل للأبنية المدرسية" ودفع باتجاه توزيع "اعانات مالية للمدارس الابتدائية المجانية الخاصة في المدن والقرى" كجزء من مشاريع الاعمار والاصلاح للقطاع التعليمي بعيدا

⁽²¹⁰⁾ يُعدّل اقتراح القانون الفقرتين الثانية من المادة 21 من قانون 15 حزيران 1956 بحيث يُصبح غير الداخليين في الملاك أي المتعاقدون مساهمين في صندوق التعويضات عبر الاقتطاع من راتبهم الشهري المستحق بعدما كان الأمر محصورا بالداخليين في الملاك. الجريدة الرسمية اللبنانية ، العدد 26 ، في 27 حزيران 1956 ، ص 539-ص 553.

⁽²¹¹⁾ م . م . ن . ل . الدور التشريعي التاسع ، العقد العادي الاول ، الجلسة السابعة ، 15 نيسان 1958.

⁽²¹²⁾ م . م . ن . ل . الدور التشريعي التاسع ، العقد العادي الثاني ، الجلسة السابعة ، 9 كانون الاول 1958.

⁽²¹³⁾ م . م . ن . ل . الدور التشريعي التاسع ، العقد العادي الاول ، الجلسة الرابعة ، 2 نيسان 1959 . وتم المصادقة على الديون في الجلسة الخامسة . م . م . ن . ل . الدور التشريعي التاسع ، العقد العادي الاول ، الجلسة الخامسة ، 14 نيسان 1959 .

⁽²¹⁴⁾ م . م . ن . ل . الدور التشريعي التاسع ، العقد العادي الثاني ، الجلسة الخامسة ، 12 تشرين الثاني 1959.

المساحة الجغرافية التي تربط تلك المدارس ومركز القرار السياسي والتشريعي ، حسب ما جاء في الاسباب الموجبة لهذا المشروع المهم⁽²¹⁵⁾.

كما اعتمد المجلس في الحرص على تدوير بعض الاعتمادات المالية من موازنة عام 1960 الى موازنة عام 1961 ورصدها كـ "إعانات للمدارس الابتدائية المجانية الخاصة في المدن والقرى و مساعدات الهيئات التي تضطلع بشؤون التعليم"⁽²¹⁶⁾. ويكاد الباحثون في الشأن البرلماني متفقين على أن التعليم مثّل أولوية من أولويات النواب بعامتهم وعلى اختلاف انتماءاتهم الفكرية والمذهبية والسياسية ، وهذا ما نلاحظه في مسيرة المناقشات النيابية التي حرص فيها النواب⁽²¹⁷⁾ على اعطاء أولويات لمشاريع الإعمار والإصلاح في هذا القطاع الحيوي والمهم ، ونشير هنا الى مناكفة نيابية كبيرة حيال مشروع تقدمت به الحكومة لغرض المصادقة على اعتماد مالي بمقدار مليون ليرة لبنانية لغرض بناء الجناح اللبناني في المدينة الجامعية في باريس تغطي نفقاته من المال الاحتياطي في موازنة وزارة التربية . مشروعا وقف بعض النواب بالصد منه بعد أن وصفوه بغير الاستراتيجي ، لاسيما إنهم طرحوا في معرض حديثهم مشاكل هي أولى بالإصلاح الحكومي ومنها على سبيل المثال لا الحصر : نقص المعلمين والمدرسين في مدارس القرى ، وزيادة الطلبة التي لا تتناسب وعدد المعلمين ، وحرمان بعض القرى من المدارس أصلا ، وغيرها الكثير من المشاكل التي أوجبوا على وزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة حلّها قبل الذهاب بهذه الاموال في مشروعات تأتي بالمرتبة الثانية⁽²¹⁸⁾ . الامر الذي دفع بهذه الاعتراضات الى تأجيل المشروع الى عام 1964 وتقليص المبلغ الى خمسمائة الف ليرة لبنانية وتوفير النصف المتبقي لدعم مشاريع الإصلاح والاعمار لقطاع التعليم بكافة تفصيلاته داخل لبنان⁽²¹⁹⁾ .

نالت الجامعة اللبنانية⁽²²⁰⁾ نصيبها من مشاريع الاعمار والإصلاح إذ ناقشت الجلسة المنعقدة في نيسان 1964 تنظيمات اصابت:

(215) م . م . ن . ل الدور التشريعي التاسع ، العقد العادي الاول ، الجلسة الثانية ، 19 نيسان 1960.

(216) م . م . ن . ل الدور التشريعي العاشر ، العقد العادي الاول ، الجلسة السابعة ، 20 نيسان 1961.

(217) وهم كل من النائب بشير الاعور والنائب نهاد بويز والنائب خليل الخوري والنائب شارل سعد والنائب يعقوب الصراف والنائب عدنان الحكيم.

(218) م . م . ن . ل الدور التشريعي العاشر ، العقد العادي الثاني ، الجلسة الثالثة ، 6 تشرين الثاني 1962.

(219) م . م . ن . ل الدور التشريعي الحادي عشر ، العقد العادي الثاني ، الجلسة الثالثة ، 29 تشرين الاول 1964.

(220) للمزيد من التفصيل عن القضايا الإصلاحية للجامعة اللبنانية ينظر : مجموعة مؤلفين ، قضايا الجامعة اللبنانية وإصلاحها ، (بيروت : دار النهار ، 1999).

"تعزيز الملاك الفني وبالتالي ترغيب ذوي الكفاءات ودعوتهم للدخول في الملاك الفني والخدمة في هذا الحقل وتطبيق استقلال الجامعة الاداري والمالي بصورة أكثر فعالية ووضع الملاكات المتلائمة ونمو الجامعة المطرد الملاك الاداري والملاك الفني وتسهيل المعاملات الادارية والمالية وتبسيط مجراها وإحاطة الجامعة بهالة من الحصانة والحرمة يقتضيها جو الجامعة ورسالتها واعطاء الجامعة الامكانيات لاستجابة حاجات البلاد الوظيفية انشاء فروع حيث تدعو الحاجة وايجاد النصوص اللازمة ليأتي تطور الجامعة المستمر في إطار قانوني متناسق"⁽²²¹⁾.

وتابع المجلس دراسة مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم 11547 القاضي بـ"إعطاء تعويض خاص للموظفين وافراد الهيئة التعليمية في المدارس الخاصة" وذهب النواب صوب الموافقة والمصادقة على هذا المشروع لأنه مسّ شريحة واسعة من الطيف التعليمي امرا اسهم الى حد كبير في اجراء تحسينات معيشية لهم ، وأكدّ بعض النواب⁽²²²⁾ ، أنّ لا تؤثر تلك التعويضات في العلاقة بين المدرسة والمواطن . وعلى وزارة التربية مراقبة تلك المدارس الخاصة بالحد الممكن كي لا تعمل على رفع الاجور الدراسية على الطلبة. لاسيما إنّ النواب أنفسهم شخصوا بعض الحالات من هذا القبيل . وقد استغلت المدارس المشار إليها المساحة الزمنية الواسعة والتي ناهزت على العشرة أشهر في مناقشة هذا المشروع وعملت على رفع الأجور الدراسية للطلبة متجاوزة التعليمات التي تحظر على المدارس الخاصة أن تستوفي من الطالب أكثر من 12 بالمئة أي الحد الاقصى لزيادة رواتب المعلمين المنصوص عنها بموجب أحكام هذا القانون⁽²²³⁾.

حرص المجلس النيابي اللبناني على فئة الشباب وتنظيم أمورهم التشريعية ومراقبة أنشطتهم المختلفة وفق ما ترتبط بطبيعة المؤسسات التي يمكن ان تضطلع بهذا الدور . والعمل على إدراج هكذا منجزات في مسارات مشاريع الإعمار والاصلاح الاجتماعي ، وعلى سبيل المثال لا الحصر مناقشة "مشروع القانون المعجل الوارد بالمرسوم رقم 1187 الرامي الى اخضاع جمعيات الشباب والرياضة لرقابة وزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة" . ويقصد بجمعيات الشباب والرياضة في هذا القانون الجمعيات الكشفية وجمعيات المرشديات وحركات الشباب والتربية الشعبية وجمعيات

⁽²²¹⁾ م . م . ن . ل الدور التشريعي الحادي عشر ، العقد العادي الاول ، الجلسة السادسة ، 25 نيسان 1967.

⁽²²²⁾ وهم كل من النائب احمد اسبر والنائب انطوان سعادة والنائب نصري المعروف والنائب يعقوب الصراف والنائب جوزيف مغيب.

⁽²²³⁾ م . م . ن . ل الدور التشريعي الثاني عشر ، العقد العادي الثاني ، الجلسة الرابعة ، 25 نيسان 1969.

ونوادي الشباب والرياضة واتحاداتها ولجان تجمع الاتحاد . وتنشأ جمعيات الشباب والرياضة بترخيص يصدر عن وزير التربية الوطنية والفنون الجميلة بعد موافقة وزير الداخلية ويشترط في المؤسسين وأعضاء الهيئة الادارية أن يكونوا لبنانيين قد أتم كل منهم الثامنة عشرة من عمره ، وان يكونوا متمتعين بحقوقهم المدنية وغير محكومين بجناية أو جنحة شائنة⁽²²⁴⁾.

لحظنا عبر ما تقدم أن اللون الاجتماعي في المجلس النيابي اللبناني ومن خلال تتبعنا للمحاضر النيابية المتخصصة بتطوير مشاريع الاعمار والاصلاح لهذا القطاع المهم كانت مندمجة الى حد كبير وقرارات المصادقة على المشاريع اعلاه ، ونكاد نجزم أن الوان هذا الطيف الاجتماعي لم تنظر بحيادية أو من زاوية طائفية لتلك المشاريع الاصلاحية . بل كانت الغلبة الواضحة للمناقشات الخاصة بقطاع التعليم متفقة إلى حد بعيد ومصلحة الوطن لا مصلحة الطائفة او الحزب السياسي او التوجه الايدلوجي أي كان نوعه.

شكّلت مشاريع الاعمار والاصلاح للقطاع الصحي اولوية أخرى كجزء من الواقع الاجتماعي ومنها مشروع القانون المعجل الوارد بالمرسوم رقم 47 القاضي بفتح اعتماد اضافي قدره 25000 ليرة لبنانية لمساعدة الموظفين الذين يتعرضون للإصابة بالأمراض . فقد أوضحت الاسباب الموجبة للمشروع ما نصه : " ارصد في موازنة سنة 1958 اعتماد قدره خمسون الف ليرة لبنانية لمساعدة الموظفين في حال اصابتهم بمرض او علة غير مسببة عن القيام بالوظيفة او في حال مرض احد افراد عائلاتهم وقد نفذ هذا الاعتماد خلال النصف الاول من السنة الجارية مما اوجب على الحكومة فتح اعتماد اضافي قدره 15000 ليرة لبنانية . بموجب مرسوم بالاستناد الى احكام المادة 85 من الدستور لمنح بعض الموظفين مساعدات مالية مستعجلة استوجبتهما حالتهم المرضية" وقد نال المشروع المصادقة بموافقة الأغلبية النيابية⁽²²⁵⁾.

أولى المجلس اهتمامه بقطاع الصحة كونه الركيزة الاساسية في الواقع الاجتماعي اللبناني⁽²²⁶⁾ ، وعليه فإن هذه الاولوية جاءت من خلال متابعة وقرار كافة المشاريع التي من شأنها أن ترتقي بهذا القطاع المهم . بالشكل الذي يُصلحه ويُطوره ، وعليه فقد جاءت جلسات المجلس متوافقة الى حد كبير وما يُطرح من مشاريع اصلاحية وتطويرية كان في مقدمتها خلال

⁽²²⁴⁾ م . م . ن . ل الدور التشريعي الثالث عشر ، العقد العادي الثاني ، الجلسة الرابعة ، 28 تشرين الثاني 1972.

⁽²²⁵⁾ م . م . ن . ل الدور التشريعي التاسع ، العقد العادي الثاني ، الجلسة الرابعة ، 25 تشرين الثاني 1958.

⁽²²⁶⁾ للمزيد من التفصيل عن النظام الصحي ومؤسساته وطبيعة تنظيماته الادارية ينظر : مجموعة مؤلفين ، قضية النظام الصحي في لبنان ، (بيروت : المركز اللبناني للدراسات السلسلة ، 1998) .

مدة البحث مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم 20272 القاضي بإحداث وسام الاستحقاق الصحي يمنح هذا الوسام إلى الأشخاص الذين يضحون بأنفسهم ويتعرضون للمخاطر في سبيل مكافحة الأمراض والأوبئة على أراضي الجمهورية اللبنانية الذين يتطوعون في خدمة الهيئات الصحية في البلاد ويؤدون لها خدمات فائقة والذين يساهمون مادياً وأدبياً لرفع مستوى الصحة العامة في البلاد. خطوة وقف عندها النائب اديب الفرزلي⁽²²⁷⁾ مذكراً الحكومة بقيمة هذا الاستحقاق المهم وهو من المشاريع الاصلاحية المعنوية لهذا القطاع الحيوي وبغض النظر عن التسمية سواء وسام الاستحقاق الصحي أو الاستحقاق اللبناني ، يجب على الحكومة متابعة توزيع اوسمة والغايات التي تستخدم منها وأن لا تكون هذه المبادرات هي لفرز اجتماعي او سياسي معين ، واكد أن ما يترتب على هذه الاوسمة يخلق تفاوتاً اجتماعياً على الحكومة متابعته بدقة ، وقال في ذلك ما نصه : "... أرجو من الحكومة أن تدخل في برنامج الإصلاح الذي تنفذه، قضية توزيع الأوسمة فلا تمنحها إلا للقلائل الذين يستحقونها وللذين يضحون كثيراً في حقول العلم والصحة والأخلاق والتربية الوطنية، ولتطرح جانباً قضية الجاه." (228).

ورأى المجلس ضرورة أن يؤخذ بنظر الاعتبار الزخم المعنوي للواقع الصحي في البلاد وأن تُرتب الاولويات المعتادة حيال بعض القضايا الصحية الحرجة ومنها "التدرن الرئوي" وغيره من الامراض الخطيرة ، فأوجب المجلس خلال مناقشة تداعيات المرض الخطير هذا ضرورة مناقشة " عريضة مقدمة من أطباء مركز التدرن الرئوي بطلب تعديل المادة الأولى من مشروع قانون الموظفين الموقتين في سبيل الابقاء على موظفي مركز التدرن الرئوي وعدم تعيين سواهم من الموقتين." مشروعاً مهماً لدرجة أن اضطر المجلس إلى الموافقة بالإجماع على مناقشة تلك العريضة واعتبارها جزءاً من معتمدات الحكومة تطوير مشاريع الاصلاح للواقع الصحي اللبناني (229).

(227) اديب ملحم الفرزلي 1909-1993: مواليد بلدة جب جنين البقاع الغربي تلقى علومه في الكلية الوطنية في الشويفات وتابعها في الجامعة الامريكية في بيروت ، سافر الى دمشق لدراسة الحقوق في جامعتها وتخرج منها عام 1930 . ثم عاد الى لبنان وفتح مكتباً للحقوق في زحلة . انتخب نائباً في دورة عام 1943 واعيد انتخابه في عام 1947 و 1953 و 1957 و 1964 . وكان عضواً في لجان المالية ، والادارة والعادلة ، والخارجية ، والدفاع ، والعرائض والاقتراحات ، ومقرراً للجنة النظام الداخلي كما انتخب نائباً لرئيس مجلس النواب لأكثر من عشر سنوات . كان من المعارضين لحكم بشارة الخوري فدفعت ثمن ذلك عضويته في المجلس النيابي عام 1951. عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، المعجم النيابي اللبناني ، المصدر السابق ، ص403.

(228) م . م . ن . ل الدور التشريعي التاسع ، العقد العادي الثاني ، الجلسة الحادية عشر ، 10 كانون الاول 1959.

(229) م . م . ن . ل الدور التشريعي التاسع ، العقد العادي الثاني ، الجلسة الثانية عشر ، 22 كانون الاول 1959.

كما ناقش المجلس ضرورة الاعتماد على الخبرة العلمية للأطباء المتقاعدين خاصة في المراكز البحثية وعدم الاستغناء عنهم كونهم "خزين معرفي ومهني مهم" يمكن الدولة من الاستعانة بخبراتهم الصحية ، وعليه أكدّ المجلس ضرورة أن تكون هذه الخبرات في مجالات صحية مهمة كالأمراض الوبائية التي تنطلق معالجتها من المختبر المركزي للصحة العامة . وحدد المجلس مرتبات هذه الخبرات المهنية بـ 12000 ليرة لبنانية دعماً منه لهذا المشروع الاصلاحى المهم⁽²³⁰⁾.

أكدّ المجلس على الحكومات دعم البرامج التطويرية التي من شأنها الارتقاء بالواقع الصحي وان تجعل نصب أعينها فلسفة "الاصلاح والتطوير بمفهوم انساني لا بالمفهوم السياسي" ، ولهذا ناقش المجلس موضوع تخصيص مبلغ عشرة الاف ليرة لبنانية كمنحة لمبتعري الدم خلال العام 1960 . ومبلغ ثلاثة الاف ليرة لبنانية لتنمية البرامج التثقيفية الصحية التي من شأنها أن ترتقي بالمستوى المعرفي والثقافي للمجتمع اللبناني ، وأكدّ المجلس أن تركز الحكومة على تطوير هذا البرامج في المناطق النائية والريفية وذلك لوجود مسببات جغرافية وثقافية تدعو الضرورة للتركيز عليها⁽²³¹⁾ .

وربطاً بالجانب الانساني الذي اوصى به المجلس النيابي كجزء من منظومة الاعمار والاصلاح دأب في عام 1961 على المصادقة بالأغلبية النيابية على مشروع القانون المعجل الوارد بالمرسوم رقم 5635 الرامي إلى فتح اعتمادات إضافية قدرها 96000 ليرة في موازنة وزارة الصحة العامة لسنة 1960. لدعم المرضى من ذوي الدخل المحدود ايماناً بخلق مساحة من الطمأنينة بين الشعب والمجلس من خلال هكذا مشروعات اصلاحية⁽²³²⁾.

رأى المجلس النيابي أن من اولويات أعماله في الجانب الصحي أن لا يكون لبنان خارج منظومة الصحة العالمية⁽²³³⁾ ، وهذا الالتزام الدولي فرض على جميع الاعضاء في منظمة الصحة العالمية⁽²³⁴⁾ دفع اشتراكات سنوية ومنهم لبنان على وجه الخصوص ولهذا كان المجلس حريص

⁽²³⁰⁾ م . م . ن . ل . الدور التشريعي التاسع ، العقد العادي الثاني ، الجلسة الرابعة عشر ، 28 كانون الاول 1959.

⁽²³¹⁾ م . م . ن . ل . الدور التشريعي العاشر ، العقد العادي الثاني ، الجلسة الثامنة ، 29 تشرين الثاني 1960.

⁽²³²⁾ م . م . ن . ل . الدور التشريعي العاشر ، العقد العادي الاول ، الجلسة الثامنة ، 24 نيسان 1961.

⁽²³³⁾ للمزيد من التفصيل حول اليات الانتماء وسبل التشريع للدول الاعضاء في منظمة الصحة العالمية ينظر : خالد سعد وانصاري يوسف ، الوظيفة التشريعية لمنظمة الصحة العالمية ، (بيروت : دار الجامعة الجديدة ، 2012).

⁽²³⁴⁾ منظمة الصحة العالمية : تأسست في 7 نيسان 1948 كواحدة من تشكيلات الامم المتحدة بقصد تمكين الشعوب للوصول الى اعلى مستوى من الصحة ويعرف دستور المنظمة الصحة بأنها حالة رفاهية كاملة بدنية ونفسية واجتماعية وليست مجرد انعدام المرض او الضعف . ولتحقيق هذا الغرض تقوم المنظمة بأوجه النشاط المختلفة منها توجيه

على تسديد هذه الاشتراكات إيماناً منه بضرورة مواكبة لبنان نظرائه في العالم لتطوير هذا القطاع المهم ومسايرتهم في كل المشاريع التطويرية التي تطرح عالمياً⁽²³⁵⁾ . فطُرحت الاسباب الموجبة لمشروع الاصلاح هذا بما نصه :

" لما كان لبنان عضواً في منظمة الصحة العالمية فإنه يدفع اشتراكاً سنوياً قدره 8132 دولاراً للمنظمة الدولية المذكورة وذلك من الاعتماد المرصد لهذه الغاية في موازنة وزارة الخارجية والمغتربين. وفي سنة 1959 أرصد في موازنة وزارة الصحة العامة اعتماد لهذا الاشتراك قدرة 12800 ليرة. ولما كان الاعتماد المذكور لم يكف لتسديد قيمة الاشتراك المشار إليه، فقد بقي هذا الاشتراك بدون تسديد مما أوجب فتح اعتماد خاص في موازنة سنة 1960 بمبلغ 18000 ليرة لبنانية. وقد وضعت الحكومة بذلك مشروع القانون المرفق وهي تعرضه على السلطة التشريعية راجية الموافقة."

وهو مشروعٌ وجده النواب بعامتهم وعلى اختلاف انتماءاتهم ومشاربهم الفكرية والطوائفية ضرورياً بشكل يعزز مكانة لبنان الصحية لا على المستوى المحلي بل والعالمي . ورأت الرئاسة أنّ طرح المجلس لهذا المشروع المهم يُعد أولوية انسانية مهمة يجب الوقوف عليها والمصادقة على التخصيص المالي بواقع الاكثرية النيابية⁽²³⁶⁾.

يبدو أنّ الواقع الصحي في لبنان اعتمد في اولوياته على القطاع الخاص أكثر من اعتماده على القطاع الصحي العام ، وهذا ما لمسناه من كلام النائب البير مخيبر⁽²³⁷⁾ ، الذي أوضح تلك

العمل الصحي الدولي وتنسيقه ومعاونة الحكومات في دعم الاعمال الصحية وتقديم المعونة في حالة الطوارئ تشجيع القضاء على الامراض المعدية تحسين مستويات التدريس والتدريب الصحي . وتتكون المنظمة من الجمعية العامة والمجلس التنفيذي ثم الامانة العامة . ومقر المنظمة في جنيف بسويسرا.

⁽²³⁵⁾ للتفصيل عن النظام الصحي اللبناني وطبيعة مقارنته مع الانظمة العربية والعالمية ينظر : ابراهيم جميل بدران ، نحو منظومة صحية ربية متكاملة ، (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، 2008) ؛ نادين كاظم نور الدين ، السياسة الصحية في لبنان مقارنة مع بعض الانظمة الصحية العربية والعالمية ، (بيروت : رشاد بريس ، 2013) ⁽²³⁶⁾ م . م . ن . ل الدور التشريعي العاشر ، العقد العادي الاول ، الجلسة الخامسة ، 28 تشرين الثاني 1961.

⁽²³⁷⁾ البير مخيبر 1912-2002 : مواليد بيت مري تلقى علومه بمختلف مراحلها في مدرسة اليسيه في بيروت ، ثم سافر الى لوزان لدراسة الطب . عاد الى لبنان ليعمل طبيباً في بلدته وبعض المستشفيات في بيروت ، وانتخب نائباً عن جبل لبنان عام 1957 واعيد انتخابه في دورات 1960 و 1964 و 1972 واستمر نائباً بحكم قوانين التمديد التي فرضتها الحرب الاهلية الى عام 1992. عمل وزيراً للصحة عام 1958 ونائباً لرئيس مجلس الوزراء عام 1972 في

الحقيقة عن نفسه عندما تعرّض المجلس للمصادقة على منح اعتماد مالي إضافي لنهاية عام 1963 بقيمة 215000 ليرة لبنانية من موازنة وزارة الصحة اللبنانية للمعالجة في المستشفيات الخاصة . وشخّص النائب نفسه مساوئ المستشفيات والمراكز الصحية الحكومية من نقص في التجهيزات الطبية والانسانية وانقطاع الكهرباء ونقص الموظفين والمعاملة السيئة ونقص الادوية وحذر في نهاية كلمته من :

"... إنني أحذر الحكومة من مغبة إهمالها للمرضى فإن مغبة إهمال وزارة الصحة العامة بأرواح الناس والاستخفاف بهم لمما يثير في الأوساط الشعبية ويثير عند العمال وعند الفقراء ثورة نفسية لن تتمكن لا هذه الحكومة ولا غيرها على كبحها. لهذا أطلب من الحكومة أن تحيل كل مسؤول في وزارة الصحة إلى المحاكمة ولا أقول للتفتيش لأن أمر وزارة الصحة وموظفيها أصبح مفضوحاً في البلد."

وتابع بعض النواب⁽²³⁸⁾ مناقشاتهم لذات المشاكل في الوضع الصحي وطالبوا بمعالجات حقيقية له من خلال مشروعات اصلاحية وإعمارية للبنى التحتية لهذا القطاع الحيوي ، وطالبوا في ذات الوقت بجلسة استجواب علنية لشخص الوزير ومدراء الدوائر المعنية للوقوف على هكذا حالات لا تتناسب وسمعة لبنان العربية⁽²³⁹⁾.

ناقش المجلس مشروع القانون المعجل الوارد بالمرسوم رقم 15149 المتعلق بإجازة إبرام الاتفاقية الوحيدة للمخدرات⁽²⁴⁰⁾ وأجيز للحكومة اللبنانية إبرام الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة

حكومة صائب سلام ووزيرا للدولة عام 1973 في حكومة تقي الدين الصلح. عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، المعجم النيابي اللبناني ، المصدر السابق ، ص462.

⁽²³⁸⁾ وهم كل من النائب احمد اسبر والنائب جعفر شرف الدين والنائب مرتضى شفيق والنائب هاشم الحسيني.
⁽²³⁹⁾ م . م . ن . ل الدور التشريعي العاشر ، العقد العادي الثاني ، الجلسة الخامسة ، 19 تشرين الثاني 1963.

⁽²⁴⁰⁾ عقدت الأمم المتحدة مؤتمراً في مقرها في نيويورك من 24 كانون الثاني إلى 25 آذار سنة 1961، فأقرت اتفاقية وحيدة للمخدرات، وقع عليها مندوب لبنان بتاريخ 30 آذار 1961. اشترك في المؤتمر ممثلون عن ثلاث وسبعين دولة، كما اشترك فيها ممثلون عن وكالات متخصصة وهيئات دولية ومنظمات غير حكومية وقرروا سعيّاً وراء تخفيف أخطار زراعة المخدرات والاتجار غير المشروع بها، وفي سبيل تعاون مجد لمكافحة المخدرات استبدال المعاهدات المتعددة الأطراف بوثيقة وحيدة للمخدرات هي الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961. إن التعاون مع المختصين بالمراقبة الدولية على مكافحة المخدرات هو من أنجع الوسائل للحد من هذا الاتجار. فالعمل المشترك على أساس المواثيق الدولية يؤمن الوصول بطريقة أسرع وأضمن إلى الهدف المرجو في مكافحة زراعة المخدرات والاتجار بها.

1961 الموقعة في نيويورك من مندوب لبنان لدى الأمم المتحدة بتاريخ 30 آذار 1961. ولكونها اتفاقية دولية ومهمة عدها المجلس واحدة من متبنياته الرئيسية . ومشروعا لا يستهدف نشاط الدولة فحسب ، بل يستهدف الصحة العامة للبنانيين وما تتركه المخدرات من آثار سيئة⁽²⁴¹⁾ يجب التصدي لها لا على المستوى الداخلي فحسب بل والخارجي ايضا. الأمر الذي استدعى من مجلس النواب اللبناني أن يدعم المشروع لا من باب تخصص وزارة الصحة فحسب . بل ووزارة الخارجية ايضا ، عندما أدلى وزير الخارجية فؤاد عمون في حكومة الرئيس حسين العويني⁽²⁴²⁾ (25 ايلول 1964-18 تشرين الثاني 1964)⁽²⁴³⁾ بذات الجلسة عن التكهّنات التي تُطلق هنا وهناك حول مصير اشتراك لبنان بهذه الاتفاقية وما ستؤول اليه العلاقة بين أعضائها خاصة مع اشتراك الكيان الصهيوني عضوا فيها ، وأوضح الوزير أنّ الموضوع قد حسمته جامعة الدول العربية التي أجازت الى اعضاءها الاشتراك في المعاهدات الدولية التي تبرمها الامم المتحدة مع الدول الاعضاء وإنّ كانت اسرائيل عضوا فيها ، الأمر الذي لا يمكن بدونه أن نحقق التواصل العالمي على كافة المستويات ولا يمكن مواجهة هكذا اخطار تضرب العالم كالمخدرات ، وأوضح أنّ الرأي واضح في

وقد عرضت هذه الاتفاقية على الوزارات والإدارات المختصة وهي وزارة العدل ووزارة الصحة العامة والمديرية العامة لقوى الأمن الداخلي، والمديرية العامة للجمارك فلم ترّ جميعها ما يحول دون إبرامها. وعليه إذ تتقدم الحكومة من المجلس النيابي الكريم بمشروع قانون معجل بإجازة إبرام الاتفاقية المنوه عنها، ترجو إقراره. حسب ما جاء في نص الاسباب الموجبة لهذا المشروع.

(²⁴¹) لمخاطر المخدرات على المجتمع ينظر : مصطفى سويف ، المخدرات والمجتمع ، (الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، 1998).

(²⁴²) حسين احمد العويني 1900-1971: مواليد بيروت تلقى دروسه الابتدائية والتكميلية في مدرسة مار يوسف الظهور والمدرسة البطريركية ، توقف عن متابعة دروسه بسبب ظروف الحرب العالمية الاولى ليعود اليها خصوصا ثم انصرف الى النضال ضد الانتداب الفرنسي عمل في التجارة خارج لبنان حتى الاستقلال ليُمثّل المملكة العربية السعودية في لبنان وقت لم يكن لها سفارة . انتخب نائبا عن بيروت في دورة 1947 وعين وزيرا للمالية عام 1948 ووزيرا للمالية عام 1949 ورئيسا للحكومة عام 1951 ووزيرا للخارجية عام 1958 ورئيسا للوزراء عام 1964 ووزيرا للخارجية عام 1968 . عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، المعجم النيابي اللبناني ، المصدر السابق ، ص379. (²⁴³) الحكومة الاولى في عهد الرئيس شارل حلو والخامسة والثلاثين من بين الحكومات اللبنانية . إذ كُلف الرئيس حسين العويني بتأليف الحكومة بموجب المرسوم رقم 2 تاريخ 25 ايلول 1964 وتشكلت الحكومة بموجب المرسوم رقم 3 بنفس التاريخ اعلاه . نالت الحكومة 54 صوت ضد 33 صوتا وامتناع 1 ، و استقالت الحكومة بتاريخ 18 تشرين الثاني 1964 . الموقع الرسمي لمجلس الوزراء اللبناني. www.pcm.gov.lb

تلك المخاوف على المستوى الاقليمي الذي يضع امامنا محاذير التوقيع كون الكيان الصهيوني بات جزء من المنظومة الاقليمية⁽²⁴⁴⁾.

واستكمالاً لاهتمام المجلس في الواقع الصحي عمل على تحسين النظم الادارية للأطباء في مشروعات اصلاحية عديدة تصب في مصلحة الواقع اولا وتتلاءم والمساحة البشرية داخل لبنان ، ولهذا ومن باب التشريع النيابي أجاز النواب بالاتفاق الجمعي على سبيل المثال لا الحصر ، اجازة مشروع تطويري بإنشاء نقابتين للأطباء واحدة في طرابلس يسجل فيها أطباء الاسنان في لبنان الشمالي وعددهم خمسون طبيباً وأخرى في بيروت يسجل فيها باقي الاطباء اللبنانيين . ويكون للنقابتين مجلس اتحادي يتألف من النقيبين وعضوين من نقابة بيروت وعضو واحد من نقابة طرابلس ويرأس هذا المجلس نقيب اطباء الاسنان في بيروت. ينظر في القضايا الطبية الخارجية وينسق بين اعمال النقابتين⁽²⁴⁵⁾.

ناقش المجلس مشروعاً آخر يصيب مشاريع الاصلاح للواقع الصحي اللبناني إذ فوّض المجلس النيابي الصيدالة ببيع الادوية بسعر أقل من التسعيرة دون أن يتعرض للعقوبات القانونية ومنها غلق الصيدلية . مشروعاً داخل فيه النائب بيار الجميل من وجهة نظر مهنية قائلاً : " إن هذا القانون، ليس في مصلحة الصيدلي، ولا في مصلحة المريض، ولا في مصلحة الفقير. إنه من الجريمة أن نخلق مضاربة بين الصيدالة على بيع الادوية، كان من الأفضل، وهذا من رأيي أن تخفضوا سعر الدواء ولا تجعلوا مجالا للمضاربة بدواء الفقير." وسجل النائب اعتراضاً اخر مع بعض رفاقه⁽²⁴⁶⁾ على قراءة القانون بطريقة سريعة ، طالبا من الرئاسة أن يدرس جيداً ويعرض على الخبراء والمختصين قبل إقراره لان "الصيدلي ليس صاحب دكان" على حد وصفه ولأن القانون هذا يمس حياة المواطن اللبناني ويتوافق مع المعالجات النيابية في تصديق المشروعات الاصلاحية فقد صدّق بمادة وحيدة ونال تأييد الاغلبية النيابية⁽²⁴⁷⁾ .

دأب المجلس الى تنظيم الواقع الصحي إدارياً من خلال تنظيم العمل النقابي للأطباء ، إذ ناقش مشروع قانون تعديل المادة 14 من قانون 31 كانون الاول 1956⁽²⁴⁸⁾ المتعلق بإنشاء

(244) م . م . ن . ل الدور التشريعي الحادي عشر ، العقد العادي الثاني ، الجلسة الرابعة ، 3 تشرين الثاني 1964.

(245) م . م . ن . ل الدور التشريعي الحادي عشر ، العقد العادي الثاني ، الجلسة السادسة ، 11 تشرين الثاني 1965.

(246) وهم كل من جوزف شادر، راشد الخوري، موريس الجميل، ناظم القادري

(247) م . م . ن . ل الدور التشريعي الحادي عشر ، العقد الاستثنائي الاول ، الجلسة الثالثة ، 25 كانون الثاني 1968.

(248) مادة 14: لا ينتخب لعضوية مجلس النقابة الا الطبيب الذي زال المهنة في لبنان خمس عشرة سنة . الجريدة الرسمية

، العدد 5 ، 18 كانون الاول 1946 ، ص 1341-1345.

نقابتين للأطباء في لبنان بحيث يصبح التعديل بالتالي: "يحق لكل لبناني مسجل في النقابة وممارس المهنة مدة 3 سنوات على الأقل، على الأراضي اللبنانية، ان ينتخب لعضوية مجلس نقابة الاطباء ويحق للطبيب اللبناني الذي مارس المهنة مدة عشرة سنوات على الأقل ان ينتخب نقيباً". مشروعاً صادقته المجلس بعد أن سجل النائب بشير الأعور⁽²⁴⁹⁾ ملاحظته عليه بأن يكون الطبيب قد خدم داخل لبنان لا خارجه ، مبيناً أن أغلب الأطباء يحصلون على الانتماء ثم يسافرون الى خارج البلاد لممارسة المهنة ، الأمر الذي يفقد البلاد من طاقاته الطبية ويؤخر المشاريع الإصلاحية في هذا القطاع الحيوي⁽²⁵⁰⁾.

شكلت المعالجات النيابية لقوانين الأحوال الشخصية جزءاً من مشاريع الإصلاح للواقع الاجتماعي ، لاسيما إننا ذكرنا في المبحث الأول من الفصل الأول طبيعة المجتمعات المتعددة انثيا وطوائفياً . وهذا ما استدعى تنظيم تلك الأحوال وبشكل مستمر يتناسب وطبيعة المرحلة ، ولنا في ذلك امثلة سنتطرق في أولها وحسب مرحلة البحث الى ما تناولته جلسة 28 ايار 1958 من جدول اعمال تصدره مشروع قانون تعديل بعض مواد قانون الأحوال الشخصية للطائفة الدرزية⁽²⁵¹⁾ . فناقش بعض النواب مشروع قانون التعديل آنف الذكر من وجهة نظر علمية قانونية حول نقطة خلافية . تمحورت حول الصلاحيات التي يجب أن تعطى إلى شيخ العقل في الطائفة الدرزية حق الانابة بعقد الزواج حال تعذر الامر على قاضي المذهب حسب وجهة نظر النائب أنور الخطيب الذي اوجز النقاش ببضع كلمات قال فيها "...لأن مشيخة العقل هي مرجع استئنافي لأحكام قاضي المذهب..." في حين كان للنائب هنري طرابلسي⁽²⁵²⁾ رأي آخر إذ اعتبر التعديل "تشابك

⁽²⁴⁹⁾ بشير الأعور (1909-1989): مواليد قرنايل قضاء بعيدا تلقى علومه في الجامعة الوطنية في عالية ، وانتسب في شبابه الى السلك العسكرية . تخرج مجازاً في الحقوق من الجامعة اليسوعية عام 1932 وتحول الى وزارة العدل عام 1942 . انتخب نائباً عن قضاء بعيدا في دورات 1951 و 1953 و 1957 و 1960 و 1968 و 1972 . تقلد مناصب وزارية بين عام 1951 و 1973 منها الصحة والاسعاف والاشغال العامة والعدلية والداخلية . عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، المعجم النيابي اللبناني ، المصدر السابق ، ص51.

⁽²⁵⁰⁾ م . م . ن . ل الدور التشريعي الثاني عشر ، العقد العادي الثاني ، الجلسة الثالثة ، 16 تشرين الثاني 1971 .
⁽²⁵¹⁾ يتكون هذا القانون من 172 مادة موزعة على تسعة عشر فصلاً تتعلق بكل مسارات الأحوال الشخصية من الزواج والارث والوصاية والنسب والاقواف وغيرها . وللتفصيل ينظر : الجريدة الرسمية ، قانون رقم (0) في 24 شباط 1948 ، العدد 9 ، في 3 اذار 1948 . الجامعة اللبنانية ، مركز المعلوماتية القانونية على شبكة الانترنت .

⁽²⁵²⁾ هنري اسكندر طرابلسي 1906-1992: مواليد دير القمر تلقى علومه في مدرسة الفرير بيروت ونال شهادة الحقوق عام 1934 . عمل في بداية حياته بقسم الترجمة في رئاسة الحكومة وعرف ب صداقته الى الرئيس كميل شمعون . انتخب نائباً لأول مرة في دورة 1957 وعضواً في لجان نيابية عديدة منها النظام الداخلي والادارة والعدل والمالية

للصلاحيات" حسب وجهة نظره القانونية ايضا والتي فسر فيها نص الاختلاف⁽²⁵³⁾ في "القوانين السابقة كانت تهدف إلى تكريس وضع شيخي العقل". وعد أن تلك المناكفات هي ضجة أثيرت حول هذا المشروع وهي "زوبعة في فنان". ولذلك اقترح على الرئاسة الاكتفاء بالبحث وإجراء التصويت اذ صدق المجلس على التعديل بالأكثرية⁽²⁵⁴⁾.

قدّم مجموعة من النواب الشيعة⁽²⁵⁵⁾ طلباً تعلق بتنظيم الطائفة الإسلامية الشيعية في لبنان. من خلال مشروع قانون من اثنان وثلاثون مادة نظمت تلك المواد طبيعة الوجود التاريخي للطائفة في لبنان واحقيتها في تنظيم نفسها من خلال مجلس طوائفي اطلق عليه (المجلس الاسلامي الشيعي الاعلى في لبنان) فجاءت اسبابه الموجبة بما نصّه :

" حباً في توحيد الجهود الخيرة وتجنيد القوى والطاقات الإنسانية لرفع مستوى الطائفة الإسلامية الشيعية في لبنان خلقياً واجتماعياً وثقافياً، ورغبة في تركيز الروح الديني...وبث روح التعاون الأخوي الصادق بين الطائفة وشقيقاتها الطوائف الأخرى،...وسعياً وراء رعاية العدل وإحقاق الحق، ورفع التمييز بين الطوائف والظلمات عن جميع المغبونين من المواطنين. وتدعيماً لوحدة الوطن، وتقوية كيانه... طلباً لرفع مستوى الطائفة الإسلامية الشيعية التي تعد دعامة كبرى في كيان لبنان، وتعزيز معنوياتها.تنادي جماعات كثيرة ومن مختلف الأوساط من أبناء الطائفة، وأظهروا رغبتهم الصادقة لإنشاء المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى لتحقيق هذه الأهداف."

والموازنة وريسا للجنة النظام الداخلي . عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، المعجم النيابي ، المصدر السابق ، ص328.

⁽²⁵³⁾ بصورة مؤقتة وإلى أن يوضع قانون تنظيم المحاكم المذهبية الدرزية تستأنف الأحكام الصادرة عن قضاة المذهب إلى هيئة عليا مؤلفة من شيخي العقل ومن قاض مدني من الطائفة الدرزية من الفئة الثانية على الأقل. تجتمع الهيئة بدعوة من شيخ العقل الأقدم انتخاباً. وإذا تعذر ذلك في مدة شهر من تاريخ الاستئناف فللشيخ الثاني أن يقوم بدعوة الهيئة. وإذا تعذر تشكيل الهيئة على الوجه المبين أعلاه بسبب تخلف أحد شيخي العقل فعلى وزير العدلية أن ينتدب قاضياً مدنياً آخر من الطائفة الدرزية لإكمال الهيئة ويعين في قراره مركز ووقت اجتماع المحكمة

⁽²⁵⁴⁾ م . م . ن . ل الدور التشريعي التاسع ، العقد العادي الاول ، الجلسة الرابعة عشر ، 28 ايار 1959.

⁽²⁵⁵⁾ وهم كل من محمد صفي الدين، علي عرب، حسين منصور، محمد ياغي، فضل الله دندش، نايف المصري، محمود عمار، جعفر شرف الدين، علي الحسيني

ونظرا لأهمية هذا المشروع وحيويته شخصنا من خلال مبحثنا هذا ومتابعتنا لمناقشاته التي انتهت بأن قدّم مجموعة من النواب⁽²⁵⁶⁾ ومن مختلف الطوائف اللبنانية طلباً إلى رئيس المجلس النيابي يرومون فيه طرح المشروع والموافقة عليه بمادة وحيدة⁽²⁵⁷⁾.

كان قانون العقوبات اللبناني⁽²⁵⁸⁾ من ضمن أولويات المجلس النيابي الذي رأى وجوب تعديل بعض مواد القانون بما يتناسب والمرحلة التاريخية الاجتماعية التي يمر بها لبنان ، فكان للمجلس رؤيته حيال التعديل لقانون العقوبات اللبناني هذا الذي اصاب المادتين 457⁽²⁵⁹⁾ 458⁽²⁶⁰⁾ .

⁽²⁵⁶⁾ وهم كل من النائب أمين الحافظ والنائب ألبير مخيبر والنائب جوزف مغبغب والنائب رشيد الصلح والنائب محمد صفي الدين والنائب محمود عمار والنائب عبد الله غطيمي والنائب حسين منصور والنائب رينه معوض والنائب فضل الله دندش .

⁽²⁵⁷⁾ م . م . ن . ل الدور التشريعي الحادي عشر ، العقد العادي الاول ، الجلسة العاشرة ، 16 ايار 1967 .
⁽²⁵⁸⁾ للمزيد من التفصيل عن قانون العقوبات في لبنان ينظر : عارف زيد الدين ، قوانين ونصوص العقوبات في لبنان ، (بيروت : منشورات الحلبي ، 2004).
⁽²⁵⁹⁾ عُمل بهذه المادة من تاريخ 1 اذار 1943-7 ايار 2014 ونصت : من قتل انسانا قصدا عوقب بالاشغال الشاقة من خمس عشرة سنة الى عشرين سنة . الجريدة الرسمية ، العدد 4104 في 27 تشرين الاول 1943 ، ص1-ص78.

Quiconque aura intentionnellement donne la mort a autrui sera puni des travaux forces de quinze a vingt ans

⁽²⁶⁰⁾ عُمل بهذا القانون من 1 اذار 1943-24 ايار 1949 وتنص المادة : يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة على القتل قصدا اذا ارتكب لسبب سافل او تمهيدا لجنحة او تسهيلا او تنفيذا لها او تسهيلا لفرار المحرضين على تلك الجنحة او فاعليها او المتدخلين فيها او للحيلولة بينهم وبين العقاب او للحصول على المنفعة الناتجة عن الجنحة او على موظف في اثناء ممارسته وظيفته او في معرض ممارسته لها او على حدث دون الخامسة عشرة من العمر او على شخصين او اكثر في حالة اقدام المجرم على اعمال التعذيب او الشراسة نحو الاشخاص . الجريدة الرسمية ، العدد 4104 في 27 تشرين الاول 1943 ، ص1-ص78.

Pour preparer, faciliter ou executer un delit, ou pour favoriser la fuite ou assurer l'impunite des insti- gateurs, auteurs ou complices de ce delit;

فقدّم النائب كامل الاسعد⁽²⁶¹⁾ بمقتراح قانون يطالب فيه اعادة العمل بهاتين المادتين⁽²⁶²⁾ . فلخصت الاسباب الموجبة الحاجة من التعديل :

بـ "... ولما كنا في بلد لا يؤمن بالنظم الاجتماعية القائلة بتضحية الفرد بحجة اصلاح المجتمع بل يؤمن على العكس بأن المجتمع لا يمكن أن يتقدم ويزدهر على حساب حرية الفرد والعدالة الاجتماعية وأن الحرية والعدالة هاتين وحدة لا تتجزأ، فإن هي لم تتوفر للفرد في المجتمع والمجتمع مؤلف من أفراد . لا يمكن بالتالي أن يصيب منها هذا المجتمع شيئاً. ولما كان الظرف الاستثنائي الذي استند إليه المشرع بوضعه هذا القانون الاستثنائي..."

مشروعاً إصلاحياً مهما وجد فيه النائب نديم الجسر⁽²⁶³⁾ فرصة مناسبة لطرحه بصفة الاستعجال المكرر لكي لا يسمح للتأويل أو البلبلة في دوائر القضاء حال تأخره . وصادق المجلس على طلب النائب الاخير لتمريضه كمشروع اصلاحي بصفة الاستعجال المكرر⁽²⁶⁴⁾.

⁽²⁶¹⁾ كامل احمد الاسعد 1932-2010: مواليد بلدة الطيبة انهى دراسته الاولى والثانوية في مدرسة الحكمة ببيروت ثم التحق بمعهد الحقوق كما اكمل دراسة الحقوق في فرنسا عام 1952 ثم عاد الى لبنان ليمارس المحاماة انتخب نائبا عن الجنوب عام 1953 واعيد انتخابه عام 1957 وانتخب بالتركيز خلفا لوالده الذي توفي عام 1961 ثم انتخب في دورات 1964 و 1968 و 1972 واستمر حتى عام 1992 تقلد مناصب وزارية عدة بين عامي 1962 و 1966 ثم انتخب رئيسا للمجلس النيابي عام 1964 لسنة واحدة ثم انتخب رئيسا للمجلس عام 1970 واستمر الى عام 1984. عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، المعجم النيابي اللبناني ، المصدر السابق ، ص44.

⁽²⁶²⁾ عمل بهذا القانون من 24 ايار 1959 - 3 حزيران 1977 : يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة على القتل قصدا اذا ارتكب : لسبب سافل والغيت بموجب قانون 1949 المادة 2 او للحصول على المنفعة الناتجة عن الجنحة او على موظف في اثناء ممارسته وظيفته او في معرض ممارسته لها او على حدث دون الخامسة عشرة من العمر او على شخصين او اكثر والغيت بموجب قانون 1949 المادة 20. الجريدة الرسمية ، العدد 4104 في 27 تشرين الاول 1943 ، ص1-ص78.

⁽²⁶³⁾ نديم حسين الجسر 1894-1980: مواليد طرابلس تلقى علومه الاولى في المدرسة السلطانية ، سافر الى استانبول وحصل على الحقوق ، عين قاضيا في زغرتا بعد الحرب العالمية الاولى . انتخب نائبا عن طرابلس عام 1957 وكان عضوا في لجان نيابية مختلفة منها الادارة والعدل والصحة العامة والاقتصاد الوطني والمال والموازنة . له مؤلفات عديدة منها شرح قانون الجزاء العثماني . عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، المعجم النيابي اللبناني ، المصدر السابق ، ص 117.

⁽²⁶⁴⁾ م . م . ن . ل الدور التشريعي التاسع ، العقد العادي الثاني ، الجلسة الثامنة ، 1 كانون الاول 1959.

ومع تصاعد الاحداث السياسية التي اندرت بانطلاق الحرب الاهلية اللبنانية في 13 نيسان 1975 ، وتصاعد المناوشات المسلحة بين أبناء الطيف الاجتماعي اللبناني والتي تطورت الى مظاهر مسلحة بينهم . مظاهرا لم تكن على المستوى الداخلي فحسب بل والخارجي أيضا حتى صار لبنان ساحة لتصفية الحسابات الاقليمية والدولية ، ونتيجة للأضرار التي لحقت بالجنوب اللبناني المواجه لإسرائيل . قرر المجلس النيابي ومن باب الوقوف الى جانب اللبنانيين في الجنوب اللبناني طرح المجلس مشروع تخصيص مبلغ عشرة مليون ليرة لبنانية للجنوب اللبناني جراء الأضرار التي لحقت به من الاعتداءات الاسرائيلية كما جاء في نص الاسباب الموجبة :

" تمكينا لمجلس الجنوب من مواجهة الاعباء المترتبة عليه من جراء الاعتداءات الاسرائيلية الأخيرة ومن متابعة أعماله بتحقيق الخدمات والمشاريع العامة. وبما أن تقديرات النفقات تستوجب تأمين اعتماد إضافي لمجلس الجنوب ليتمكن من الاستمرار في تأدية المهام المناطة به. اعدت الحكومة مشروع القانون المعجل مكرر المرفق الرامي إلى تخصيص مجلس الجنوب بعشرة ملايين ليرة. وهي إذ تتقدم به من المجلس النيابي الكريم ترجو اقراره".

وعبر النائب رشيد كرامي⁽²⁶⁵⁾ عن ارتياحه لهذا اجراءات مالية من شأنها أن تردم الهوة بين أبناء الشعب اللبناني وعدّ المشروع تطويرا ومهما لاسيما إن "ما يصيب ابناءنا في الجنوب هو اصابة لكل النسيج الاجتماعي والجغرافي اللبناني... وختم كلامه ان يكون كل لبنان جنوبا وكله شمالا وكله بيروتا لمواجهة الخطر المحدق بالبلاد". وشخص الباحث في هذه الجلسة تحديدا مناكفة نيابية كان لها رأيين مختلفين ، حمل الرأي الاول المطروح من قبل النائب ميخائيل الزاهر⁽²⁶⁶⁾ في أن يخضع التخصيص إلى مراقبة وزارة التصميم لضمان الشفافية في توزيع الاموال وقد سقط

(265) رشيد عبد الحميد كرامي 1921-1987: مواليد طرابلس تلقى علومه في مدارس الفرير وكلية التربية والتعليم في طرابلس ، درس الحقوق في مصر عام 1948 . انتخب نائبا عن طرابلس في دورات 1951 و 1953 و 1957 و 1960 و 1968 و 1972 . تقلد وزارات متعددة بين عامي 1951 و 1954 وصار رئيسا لمجلس الوزراء لعشر مرات متفرقة بين عامي 1955 و 1984. عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، المعجم النيابي اللبناني ، المصدر السابق ، ص 431.

(266) ميخائيل انطونيوس الضاهر 1928-1994: مواليد القبيات في عكار تلقى علومه الابتدائية والتكميلية والثانوية في مدارس الفرير في طرابلس نال الحقوق عام 1954 من فرنسا ومن لبنان 1955 انتخب نائبا عن بيروت عام 1972 واستمر بحكم قوانين التمديد حتى عام 1992 . عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، المعجم النيابي ، المصدر السابق ، ص 320.

الاقتراح بالتصويت . ومقترح اخر قدمه النائب البير⁽²⁶⁷⁾ منصور بأن تخضع الاموال لرقابة هيئة التفتيش المركزي وسقط ايضا بالتصويت . إلا أنّ المشروع نال تأييد الاكثرية ومرر كجزء من المشاريع التطويرية في تلك المدة الحرجة من تأريخ لبنان المعاصر⁽²⁶⁸⁾.

سارع المجلس النيابي بمحاولة تصديق مشروع القانون المعجل المكرر الوارد بالمرسوم رقم 10540 بإجازة الحكومة اعطاء الهيئة الوطنية لقبول التبرعات⁽²⁶⁹⁾ سلفة قدرها عشرة ملايين ليرة. أمرا أثار اعتراض النواب على موقف الحكومة بتخصيص هذا المبلغ غير مناسب وحجم الاضرار التي لحقت بالطوائف اللبنانية . لاسيما إن الحكومة قد خصصت المبلغ وقابلته في زيادة للضريبة بمقدار 5% من مجلس الجنوب فقط . وانتقد النائب نديم نعيم هذا الاجراء بشدة معتبرا اياه من الاجراءات "غير المنطقية" خاصة وان الاضرار التي لحقت بالشعب اللبناني تحتاج الى ملياري ليرة لبنانية وهذا الاعتماد لا يغطي تلك الاضرار . وانتقد بشدة الاجراءات الحكومية في تخصيص مبلغ 30 مليون ليرة لبنانية و 40 مليون ليرة لبنانية للمصرف الصناعي والزراعي ويقابله 10 مليون ليرة لبنانية لتعويض المتضررين . وانتقد النائب البير مخيير الحكومة في أنّ تجعل بينها وبين الشعب وسيطا خاصة وان هذا الوسيط (الهيئة) هو وسيط مفوض بقبول التبرعات والهبات من الاهالي وليس من الواجب على الحكومة منحها هذا المبلغ ، وتساءل في ذات الوقت عن مدى الاجراءات التي اتبعتها الحكومة في اصلاح الاضرار والياتها في ذلك من أجل اعطاء انطباع ايجابي عن لبنان خاصة امام السياح الاجانب . وبعد مناقشات مطولة قرر المجلس المصادقة على رفع سقف الرصيد الى 21 مليون ليرة لبنانية لتغطية جزء من الاضرار وخاصة المهمة التي تمس سمعة لبنان الاقتصادية والاجتماعية⁽²⁷⁰⁾.

تبين لنا من خلال متابعة محاضر المجلس النيابي اللبناني تقصيا وراء مشاريع الاعمار والاصلاح النيابية للواقع الاجتماعي أنها تميزت بقلتها وأنها استهدفت الواقع التعليمي والصحي بشكل مركز ، حاولت "الالتفاف على مشاريع اخرى جُلها اجتماعية" لكن بصبغة ربما تكون

(267) البير سليم مخيير 1912-2002: مواليد بيت مري تلقى علومه بمختلف مراحلها في مدرسة اليسيه ثم سافر الى بلوزان لدراسة الطب انتخب نائبا عن جبل لبنان عام 1957 وعام 1960 و 1964 و 1972 واستمر نائبا الى عام

1992 . عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، المعجم النيابي اللبناني ، المصدر السابق ، ص462.

(268) م . م . ن . ل الدور التشريعي الثالث عشر ، العقد الاستثنائي الاول ، الجلسة الاولى ، 18 حزيران 1975.

(269) انشأت الهيئة الوطنية لقبول التبرعات المنشأة بموجب المرسوم رقم 1507 تاريخ 16 تموز 1975

(270) م . م . ن . ل الدور التشريعي الثالث عشر ، العقد الاستثنائي الرابع ، الجلسة الثانية ، 12 اب 1975.

اقتصادية رصدناها في ثنايا المبحث الثاني من هذا الفصل ، والذي سيكون بعنوان "مشاريع الاعمار والاصلاح في الواقع الاقتصادي" .

ثانيا ومن خلال ملاحظتنا لتلك المشروعات وجدنا انها شكلت "مصدر اجماع نيابي" حال التصديق عليها ، بل لحظنا أنّ مستوى المناقشات فيها هو أقل بكثير من مستوى المناقشات في مشاريع الاعمار والاصلاح للواقع السياسي. ونُعلل ذلك أنها مشروعات اصلاحية وإعماريه تمس جميع ألوان الطيف الاجتماعي اللبناني ، وأن مستوى الاعتراض او المناقشة البسيطة وجدناه من باب "تقويمها لا من باب الاعتراض عليها وضربها" ، وهذا ما يؤكد لدينا بالدليل التاريخي أن اللون الاجتماعي للنواب والذي جاء على اساس التمثيل الاجتماعي هو انعكاس إيجابي للمصادقة على هذه المشروعات المهمة .

الأمر الثالث وعبرَ متابعتنا الدقيقة لكل المحاضر النيابية وكل الجلسات الاعتيادية والاستثنائية ان مستوى تلك المشروعات في الواقع الاجتماعي هي أقل بكثير من الواقع الاقتصادي وهذا امر طبيعي خاصة مع بنية لبنان الاقتصادية الرأسمالية التي تحتاج إلى كم كبير من التشريع لديمومة الاقتصاد المعتمد على السياحة بشكل كبير جدا . وهذا ما سنتابعه بدقة وموضوعية في ثنايا المبحث الثاني من هذا الفصل والذي سيكون بعنوان "مشاريع الاعمار والاصلاح في الواقع الاقتصادي".

المبحث الثاني: مشاريع الاعمار والاصلاح الاقتصادي 1958-1975:

شكلت مشاريع الاعمار والاصلاح الاقتصادي الركيزة الثانية والاھم من بين نظيراتها الاجتماعية والسياسية ، ذلك لان طبيعة الاقتصاد والمرحلة التاريخية جعلت لبنان في مراتب اقتصادية متقدمة على المستوى العربي . وهذا ما حتم على المؤسسة التشريعية اللبنانية ان تخوض في مناقشة مشروعات إعمارية واصلاحية جمة حاولت النهوض من خلالها بالواقع الاقتصادي للبلاد .

مثلت واردات الجمارك أهمية كبيرة بالنسبة للمجلس النيابي باعتبارها بابا من ابواب المشاريع الاقتصادية والتي تفرض على المؤسسات التشريعية والتنفيذية متابعة الاموال المستحصلة منها كونها بالنتيجة واحدة من ابواب الموازنة العامة للدولة ، فمنح المجلس النيابي الحكومة لمدة سنة اعتبارا من اول نيسان سنة 1958 حق التشريع في الحقل الجمركي بمراسيم تتخذ بمجلس الوزراء . وللحكومة أن تمارس هذا الحق مباشرة أو أن تتيب المجلس الاعلى للجمارك⁽²⁷¹⁾ لممارسته فيما يتعلق بالتعريفات الجمركية⁽²⁷²⁾ . ثم عاد المجلس بعد عام تقريبا لمناقشة مشروع القانون المعجل الوارد بالمرسوم رقم 868 لنفس الغرض في أعلاه ولمدة سنة اعتباراً من أول نيسان 1959 ، فبينت الحكومة اسبابها في اتخاذ هكذا صلاحيات بأن الرسم الجمركي هو ضريبة من نوع خاص تخضع للضرورات الاقتصادية وتحتاج الى الخبرة والمهنية الدقيقة ، وأن هذه التدابير في الحقل الجمركي تحتاج السرعة والمبادرة بالشكل الذي يخرجها من الاصول البرلمانية . وأن التشريع الجمركي يحتاج من السرية الكبيرة التي توجب اخراجه من المناقشات العلنية . وأن هذا التحويل البرلماني للحكومة هو أمر سائد في كل دول العالم⁽²⁷³⁾ . واستمرت الأسباب ذاتها في منح الصلاحيات حتى في عام 1960 وحتى عام 1962⁽²⁷⁴⁾ . ثم عادت في عام 1965 وكررت نفس المضمون بموجب مشروع القانون الوارد بالمرسوم 1327 ولذات الاسباب . لأنه من المشاريع الاصلاحية الهامة التي تعود على الدولة بمردودات اقتصادية يجب مراعاتها بدقة من خلال هذا

⁽²⁷¹⁾ هي إدارة عامة مسؤولة عن استيفاء الرسوم الجمركية وسائر الرسوم والضرائب التي يناط بها أمر تحصيلها على البضائع المستوردة إلى لبنان، وذلك ضمن الأحكام التي يحددها قانون الجمارك أو أي قانون آخر أو الاتفاقيات التي يكون لبنان طرفاً فيها، ويكون الأمر كذلك فيما يتعلق برسوم الإخراج التي قد تفرض على بعض الصادرات customs.gov.lb

⁽²⁷²⁾ م . م . ن . ل . الدور التشريعي التاسع ، العقد العادي الاول ، الجلسة الرابعة ، 1 نيسان 1958 .
⁽²⁷³⁾ م . م . ن . ل . الدور التشريعي التاسع ، العقد العادي الاول ، الجلسة الرابعة عشر ، 28 ايار 1959 .
⁽²⁷⁴⁾ م . م . ن . ل . الدور التشريعي التاسع ، العقد العادي الاول ، الجلسة الثالثة ، 20 نيسان 1960 . الدور العاشر ، العقد العادي الاول ، الجلسة 9 ، 8 ايار 1962 .

التفويض⁽²⁷⁵⁾ . كذلك فرض رسوم على المغادرين من لبنان والذين يحملون جنسيات مختلفة ، لأن البلد أمن لهم خدمات مختلفة وفي مقدمتها الامنية كونهم لا يتحملون أي أعباء مالية إزاء تلك الخدمات وبالتالي تنوع مصادر الدخل للخزينة اللبنانية⁽²⁷⁶⁾.

كان للمشروع المرقم 14835 القاضي بتعديل سعر البرقيات البريدية العابرة عن طريق لبنان الى دول الشرق الاوسط أهمية كبيرة . كونه أحد المشاريع المالية التي ترفد الخزينة اللبنانية ، ومنها على سبيل المثال لا الحصر البرقيات المارة الى طهران والتي يستوفى منها 350 قرشا على كل خمس كلمات بمعدل 70 قرشا عن الكلمة الواحدة . وحدد المجلس النيابي أن يتوافق لبنان والظروف الدولية ، الامر الذي جعل منه ممرا اقتصاديا امنا . لاسيما إن المجلس النيابي لاحظ زيادة في تلك الرسوم بمعدل 185% . كون تغطيتها جاء على اساس الفرنك الذهبي الفرنسي مما ولد فرق بين العملتين . امرا وجد المجلس امامه ضرورة تخفيض تلك الرسوم الى ما نسبته 50% ليكون المبلغ بمقدار 175 قرشا للخمس كلمات . ايمانا منه ان هذا الاستيفاء يقف امامه ديمومة استمرار العمل الاقتصادي ومصلحة لبنان الدولية⁽²⁷⁷⁾. وفي ذات الاهتمام رصدنا انّ المُشرع اللبناني حرص على الحفاظ وقيمة لبنان الاقتصادية داخليا وخارجيا من خلال متابعة مشاريع الاصلاح والاعمار لكافة القطاعات الاقتصادية ومنها السياحية . فهذه المرة حاول أن يُشخص الاحداث الدولية ومؤثراتها على الاقتصاد اللبناني وقيمة النقد العربي الداخل الى لبنان من خلال قناة السياحة وتأثره بتداعيات الحرب العربية الاسرائيلية عام 1956 . وحتى لا يخسر لبنان قيمته الاقتصادية ارتضى المُشرع اللبناني أن يضع الحلول التي تضمن ربط البلاد كواجهة سياحية لكل البلدان العربية والعالمية ومنها مصر⁽²⁷⁸⁾. وما دما في المشروعات الاصلاحية التي تهم الواقع السياحي فقد ناقش المجلس النيابي مشروع قانون وارد بالمرسوم 9820 خصص من خلاله خمسة ملايين ليرة لبنانية للمشاريع الفندقية في مناطق الاصطياف لذوي الدخل المحدود من اللبنانيين . مشروعا اتفق واياه النائب بشير الأعور الذي عده من المشروعات الاستراتيجية في

(275) م . م . ن . ل . الدور التشريعي الحادي عشر ، العقد العادي الاول ، الجلسة السادسة ، 29 نيسان 1965.

(276) م . م . ن . ل . الدور التشريعي الحادي عشر ، العقد العادي الاول ، الجلسة الخامسة ، 18 نيسان 1967.

(277) م . م . ن . ل . الدور التشريعي التاسع ، العقد العادي الاول ، الجلسة التاسعة ، 2 ايار 1958.

(278) لكون لبنان وجهة سياحية مهمة اتفق الجانبان المصري واللبناني على تبادل العملية المصرية بقيمة ثمانية ونصف ليرة لبنانية لكل جنيه مصري ، وبسبب ظروف العدوان الثلاثي على مصر في 29 تشرين الاول عام 1956 وتأثر الاقتصاد المصري الى درجة ان بلغت الخسارة اللبنانية اكثر من 60 مليون ليرة خلال عامين . لذا اتجه المشرع اللبناني فتح اعتماد اضافي بمثل القيمة المتوجبة لتسديد هذا الحساب لغاية سنة 1957 القيمة المتوجبة لتسديد هذا الحساب لغاية سنة 1957. م . م . ن . ل . الدور التشريعي التاسع ، العقد العادي الثاني ، الجلسة الرابعة ، 25 تشرين الثاني 1958.

لبنان ، لاسيما البلد "اصبح متخوما من فنادق الدرجة الاولى" التي يرتادها أصحاب الاموال او يستثمر بها المال السياحي . وأكد أنّ الاستثمار في هكذا فنادق يحقق الطمأنينة والسلام والرفاهية لذوي الدخل المحدود بما ينعش الاقتصاد اللبناني . ولفت النائب خاتشيك بابيكان⁽²⁷⁹⁾ المجلس أنّ إنشاء هذه الفنادق في مناطق الاصطياف البعيدة ضروري لتأمين حركة الاقتصاد في المناطق النائية قبلها ، لاسيما إنّ هناك مشروعات اقتصادية اخرى مرتبطة به ومنها شبكة الطرق والمواصلات التي تزيد من اهمية هذه المناطق اقتصادياً⁽²⁸⁰⁾.

بالمقابل تابع المجلس النيابي تطور حركة الصناعات اللبنانية وفك ارتباط لبنان بشكل تدريجي واتفاقيات التبادل التجاري العربي وما يُفرض عليه من رسوم إزاء هذا التبادل . وعليه شرع إلى إلغاء بعضها ومنها على سبيل المثال لا الحصر "ضريبة الملح" بعد أن أصبح الانتاج اللبناني يضاهي الانتاج العربي المحكوم باتفاقيات التبادل آفة الذكر⁽²⁸¹⁾ .

ناقش المجلس مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم 13797 الرامي الى تعديل بعض مواد من **قانون المحاسبة العمومية**. فموازنة النفقات العامة للدولة اللبنانية تتكون من ثلاثة أجزاء هي : النفقات الادارية ونفقات التجهيز والانشاء والنفقات العسكرية ، وأضيف بموجب المشروع أعلاه جزء رابع هو نفقات المشاريع الانشائية. التي يقرر تنفيذها بقوانين خاصة ، بأن يُفرد في قسم الواردات جزء خاص لتغطية نفقات المشاريع الانشائية وتتألف وارداته من مال الاحتياط ومن الواردات او الرسوم التي تقضي القوانين الخاصة بأحداثها. ولأهمية هذا التعديل فقد كان لوزارة التصميم اللبنانية تأييدها المحترم من قبل المجلس لدرجة أنّ رأت "إنّ هذا المشروع درس درسا وافيا وهو يقضي بإحداث جزء رابع في الموازنة المؤلفة حتى الان من ثلاثة اجزاء. وقد احدث الجزء الرابع خصيصا للمشاريع الانشائية لیتاح ضبط هذه المشاريع وتدوير الاعتمادات المخصصة لها من سنة الى اخرى في حالة عدم صرفها" . رأيا اضطر امامه المجلس الى المصادقة بالأكثرية النيابية ، كونها الجهة المخططة لتنمية واردات الدولة الاقتصادية⁽²⁸²⁾.

⁽²⁷⁹⁾خاتشيك بابيكان 1922-1999: مواليد لارنكا القبرصية تلقى علومه الابتدائية والثانوية في بيروت وحصل على الحقوق من الجامعة اليسوعية وحصل على شهادة الاقتصاد في القانون الدولي . اجاد التكلم بسبع لغات انتخب نائبا عن بيروت في عام 1957 و عام 1960 و عام 1964 و عام 1968 و عام 1972 وشغل عضوا فيلجان نيابية عدة . شغل حقائب وزارية متعددة بين عامي 1960 و 1973. عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، المعجم النيابي اللبناني ، المصدر السابق ، ص58.

⁽²⁸⁰⁾م . م . ن . ل . الدور التشريعي العاشر ، العقد الاستثنائي الثالث ، الجلسة الثانية ، 14 اب 1962.

⁽²⁸¹⁾م . م . ن . ل . الدور التشريعي العاشر ، العقد العادي الاول ، الجلسة السادسة عشر ، 31 ايار 1961 .

⁽²⁸²⁾م . م . ن . ل . الدور التشريعي التاسع ، العقد العادي الاول ، الجلسة العاشرة ، 7 ايار 1958.

لم تخل الجلسات النيابية خلال مدة البحث من مناقشة القطاعات الاقتصادية التي تُعظم واردات الدولة ومنها الرسوم المالية التي تؤخذ من المفاصل ذات العلاقة بالجانب الاقتصادي ومنها على سبيل المثال لا الحصر رسوم المنائر المفروضة على السفن البحرية . جاء ذلك التعديل بغية استمرار الاعمال التجارية في الموانئ على مدار 24 ساعة ، وبما إن موظفي هذه الدائرة يقومون بأعمال اضافية خارج اوقات الدوام وذلك بناء على طلب ونفقة اصحاب العلاقة على إعطاء موظفي دائرة المنائر الذين يقومون بأعمال خارج اوقات الدوام أسوة بباقي موظفي الدولة تعويضا قدره 175 قرشا عن كل ساعة عمل في النهار و 250 قرشا عن كل ساعة عمل في الليل⁽²⁸³⁾. كما اسهمت المؤسسة التشريعية بسياسة تشجيع شركات الطيران من خلال المصادقة على مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم 20564 المتضمن إعفاء قطع تبديل الطائرات من رسوم المرفأ . وبالنظر للخدمات التي تؤديها للجمهور وللسياحة والاقتصاد الوطني. وتماشياً مع هذه السياسة قدم المجلس النيابي مشروعاً إعمارياً وإصلاحياً لشركات الطيران وهو إعفاء المواد الملتهبة التي تستهلكها طائراتها من الرسوم ، إعفاء طائراتها وقطع التبديل من الرسوم الجمركية في التعرفة العادية ، إعفاء وارداتها من ضريبة الدخل . مشروعاً نال مصادقة النواب بأجمعهم عادين ذلك من الخطى المهمة التي تربط السياسة الاقتصادية اللبنانية بالسياسة الاقتصادية العالمية . وما دمننا في موضوع ضريبة الدخل فقد حرص المجلس النيابي اللبناني في موازنة المعادلة النسبية المستخدمة بين ما يفرض على المواطن اللبناني من ضريبة الدخل وما يتناسب والمستوى المعاشي المتصاعد الذي أوجب ولمرات عدة اصدار قوانين لتحسين معيشته وما ارتبط بها من انخفاض في قيمة الليرة اللبنانية⁽²⁸⁴⁾. وعليه اقتضى من المجلس بذل الجهود المزدوجة على الصعيدين الداخلي والخارجي لتأمين الثقة العالمية بلبنان من قبيل إنه من البلدان الحرة اقتصادياً وهو مشروع عده بعض النواب مزدوج الأهمية خاصة وأنه يصيب الواقع السياحي والاقتصادي اللبناني⁽²⁸⁵⁾. ناهيك عن سعي المجلس في المصادقة على كل المشاريع التطويرية التي تصيب مطار بيروت ، خاصة مع تطور حركة النقل الجوي للمسافرين والبضائع والترانزيت عبر لبنان⁽²⁸⁶⁾ . وحرص المجلس على ديمومة المشروعات الاقتصادية الإصلاحيّة التي من شأنها أن ترفد مكانة لبنان الدولية خاصة في مستواها السياحي . وهنا شرع المجلس للمصادقة على مشروع قانون إعفاء نوادي الطيران من رسوم المطارات . بعد قراءة الأسباب الموجبة له والتي نصّت على " لما كانت أندية الطيران، مؤسسات غير تجارية ذات أهداف رياضية بحتة، وتساهم مساهمة فعالة في تعريف الشباب

⁽²⁸³⁾المصدر نفسه.

⁽²⁸⁴⁾م . م . ن . ل ، الدور التشريعي الثالث عشر ، العقد العادي الاول ، الجلسة الثانية ، 29 اذار 1973.

⁽²⁸⁵⁾م . م . ن . ل . الدور التشريعي التاسع ، العقد العادي الثاني ، الجلسة السادسة ، 21 نيسان 1959.

⁽²⁸⁶⁾م . م . ن . ل . الدور التشريعي التاسع ، العقد العادي الاول ، الجلسة الرابعة ، 28 نيسان 1960.

البناني على رياضة وفنون الطيران وتساعد على انتشار ازدهار الطيران في لبنان. وحيث إن بلاداً عديدة قد درجت على إعفاء طائرات نوادي الطيران فيها من رسوم المطارات. وبما أن هذا الإعفاء قد يساهم في تشجيع المؤسسة المذكورة ومن ورائها ازدهار وانتشار رياضة الطيران في لبنان⁽²⁸⁷⁾.

وما دام الحديث عن المرفأ فان المجلس دأب على معالجة قضية في غاية الاهمية تخص تنظيم عقود عمل قديمة زمن الدولة العثمانية عام 1887 عرف بإمتياز مرفأ بيروت⁽²⁸⁸⁾، ذلك الامتياز القديم الذي نُظم عبر العلاقة بين الدولة والشركة. امتياز حمل الكثير من المشاكل اضطر المجلس النيابي أن يكون جزءا من الحل بأن صادق على شراء الامتياز مقابل 10 مليون ليرة لبنانية، وان تتعهد الشركة بإدارة المرفأ حتى عام 1990 وتحول الى شركة لبنانية مقرها بيروت. وان يتحول الامتياز الى استثمار تستحصل من خلاله الشركة 5% من واردات المرفأ لقاء الخدمات التي تقدمها، على أن يتحول المرفأ الى ملكية الدولة. مشروعا عدّه النواب من المشاريع الاستراتيجية المهمة التي من شأنها أن يكون مقدمة لمشاريع عالقة أخرى مع شركات ذات امتيازات قديمة. وناقش المجلس في جلسته المطولة كافة التفاصيل التنظيمية مع الشركة وصادق على المشروع جملة واحدة لما يحققه من دعم للاقتصاد اللبناني⁽²⁸⁹⁾. وقدم مجموعة من النواب⁽²⁹⁰⁾ في جلسة لاحقة تمنيا الى الحكومة بما اسموه "لبننة المرفأ" بطلب نصي "إن مجلس النواب يتمنى على الحكومة لبننة المرفأ لأنه لا يجوز أن تضع يدها على مقدرات هذا المرفأ أياد غير لبنانية"⁽²⁹¹⁾. بل وعمل على رفع الرسوم المتوجبة على الملاحة والمرافئ والبحارة والعمال التي

⁽²⁸⁷⁾ م . م . ن . ل . الدور التشريعي العاشر ، العقد العادي الثاني ، الجلسة السابعة ، 5 كانون الاول 1961.
⁽²⁸⁸⁾ في التاسع عشر من حزيران عام 1887 صدر فرمان عثماني منح بموجبه امتياز انشاء مرفأ الى شركة عثمانية تحت اسم شركة مرفأ وارصفة وحواصل بيروت وتبع هذا الامتياز موافقة ادارة الجمارك على منح هذه الشركة جميع الحقوق الحصرية المتعلقة بتخزين ونقل البضائع المارة عبرها. وبعد الانتهاء من الاشغال البحرية جرى الافتتاح الرسمي للمرفأ بنهاية عام 1894 حيث امتدت احواضه آنذاك من رأس الشامية حتى رأس المدور. في العشرين من أيار عام 1925 اكتسبت "شركة مرفأ وارصفة وحواصل بيروت" الجنسية الفرنسية . وفي الثالث عشر من نيسان عام 1960 جرى استرداد الامتياز الممنوح للشركة الفرنسية وأعطى لشركة لبنانية تحت أسم شركة ادارة واستثمار مرفأ بيروت . للتفصيل ينظر موقع اتحاد الموانئ البحرية العربية على شبكة الانترنت aspf.org.eg

⁽²⁸⁹⁾ م . م . ن . ل . الدور التشريعي التاسع ، العقد العادي الاول ، الجلسة الرابعة ، 28 نيسان 1960.
⁽²⁹⁰⁾ محمود عمار، شفيق مرتضى، قحطان حمادة، أديب الفرزلي، والأمير مجيد ارسلان.
⁽²⁹¹⁾ م . م . ن . ل . الدور التشريعي التاسع ، العقد الاستثنائي الثاني ، الجلسة السادسة ، 25 كانون الثاني 1960.

تعود الى 20 كانون الثاني 1939 والمعدلة عام بموجب القرار 148 في 25 اذار 1943 . جاء هذا المشروع الاصلاحى المهم من باب تعظيم موارد الخزينة اللبنانية خاصة وارتفاع حركة الملاحة في مرفأ بيروت الذي صاحب عملية الاستقرار السياسى بين منتصف الخمسينات ومنتصف الستينات⁽²⁹²⁾. ويبدو ان المجلس النيابى اللبنانى قد عدها امتيازات مهمة وضرورية فى أن تُنهى متعلقاتها وتُحلّق بالدولة اللبنانية . وهذا ما نجده فى اتفاقية استرداد امتياز شركة سكك الحديد⁽²⁹³⁾

كذلك حافظ المشرع اللبنانى على متابعة تفاصيل **غطاء العملة اللبنانية من الذهب** فبموجب القانون الصادر بتاريخ 20 اذار سنة 1953 أنشئ فى وزارة الاقتصاد الوطنى دائرة خاصة مهمتها رسم ومراقبة المصوغات الذهبية والفضية والبلاتينية . ولهذا وجد المجلس النيابى وبالإجماع ضرورة الحفاظ على تلك القيمة من خلال تدوير الاعتمادات المالية غير المستخدمة فى موازنة عام 1957 الى موازنة 1958 . وذلك لأنه من المشروعات المهمة التى تصيب الحفاظ على غطاء الذهب فى الخزينة اللبنانية⁽²⁹⁴⁾ .

تُعد **الزراعة** واحدة من أبواب الاقتصاد اللبنانى التى حرص المجلس النيابى بمتابعة مشاريع اصلاح واعمار واقعها ، ورصدنا خلال بحثنا أن أُجيز للحكومة أن توزع البذار المؤصل من الحنطة على المزارعين لموسم 1959 . 1960 على أن يُعيد المزارعون ما استلفوه من البذار فى نهاية الموسم كيلو لقاء كيلو ويحق للحكومة أن تأخذ من المزارعين الضمانات اللازمة لتأمين إعادة البذار الموزع. مشروعا تداخل لصالحه النائب عبد الكريم قدورة عندما انتقد الحكومة فى محاولتها استيفاء مبالغ البذار نقدا . معتبرا ذلك "تحايل على ارزاق الفلاحين" . وأوجب على الحكومة أن تتنبه فى مشروعاتها التنفيذية الى اصلاح واقع الزراعة اللبنانية ، وان تعامل الواقع الزراعى والفلاحين اسوة بالتسهيلات التى تمنحها للقطاعات الاقتصادية الاخرى . أمراً ردّ قبالة وزير الاقتصاد الوطنى أن

⁽²⁹²⁾ م . م . ن . ل . الدور التشريعى الحادى عشر ، العقد العادى الثانى ، الجلسة الخامسة ، 9 تشرين الثانى 1965.

⁽²⁹³⁾ نص الاتفاق فيما بين الدولة اللبنانية وبين شركة سكة حديد الشام - حماه وتمديداتها (ش . ح . ت) الممثلة بالسيدى اندريه دي بيدرمان نائب رئيس الشركة والتير الفترىادس مدير الاستثمار المفوضين حسب الاصول بقرار مجلس الادارة فى 25 شباط سنة 1957، والمسماة فيما يلى "الشركة" فريقا ثانيا بناء على قرارات مجلس الوزراء بتاريخ 29 اذار سنة 1955 و 20 شباط و 15 نيسان سنة 1957 وبناء على الاتفاق المعقود بين لبنان وسوريا فى 7 تموز 1954 ودخوله حيز التنفيذ عقب تسليم الحكومة السورية الخطوط الواقعة فى اراضيها . للتفصيل عن نص الاتفاقية ومصادقتها ينظر : الجريدة الرسمية اللبنانية ، العدد 46 ، ايار 1960 ، ص 1490-ص 1491.

⁽²⁹⁴⁾ م . م . ن . ل . الدور التشريعى التاسع ، العقد العادى الثانى ، الجلسة السابعة ، 9 كانون الاول 1958.

هذا الاجراء ضروري وهو من ضمن مشاريع الإصلاح للقطاع الزراعي . خاصة وأن استرجاع البذار بات مستحيلا من الفلاحين ، وطرح هذا المشروع من باب مساعدة الفلاحين عندما تستورد الدولة بـ 63 قرشا للكيلو الواحد من الحنطة وتبيعه للفلاح بـ 28 قرشا . وبذلك يكون قد كسب الفلاح 35 قرشا من حساب الدولة . وطرح الوزير ذاته حلاً للسلف التي لم تستوفَ من الفلاح خلال الأعوام التي استلم فيها البذار بأن الدولة عازمة على تقسيط المبالغ عينيا على مدى خمس سنوات قادمة⁽²⁹⁵⁾. ولذلك صادق المجلس على مشروع القانون المعجل الوارد بالمرسوم رقم 376 الرامي إلى فتح اعتماد خاص في موازنة مكتب القمح قدره 400.000 ليرة لبنانية كمبلغ خدمات تفريغ شحنة الحنطة التي قدمتها حكومة الولايات المتحدة الأميركية إلى لبنان بواقع 65000 طن من القمح لإغاثة المتضررين والمحتاجين بسبب الجفاف والحوادث الأخيرة على أن يجري الاستلام والتسليم في عنابر البواخر الشاحنة⁽²⁹⁶⁾. ورغم كل هذه التسهيلات الحكومية إلا إن قمح البذار ومشكلة تسديده باتت متوارثة إلى أن اضطر المجلس النيابي اللبناني في عام 1963 أن يصادق على مشروع قانون استيفاء الاموال نقدا بدل من الاستيفاء العيني انف الذكر⁽²⁹⁷⁾. ديونا شكلت مصدر احراج للحكومة والفلاحين على حد سواء بسبب تداخل المشكلة ، وعليه قرر المجلس النيابي الأخذ بالمقترح المقدم من قبل مجموعة من النواب⁽²⁹⁸⁾ الذين طالبوا بالكف نهائيا عن ملاحقة سلفة البذار انفة الذكر⁽²⁹⁹⁾.

دأب المجلس النيابي إلى تشجيع المشاريع الزراعية وحاول في جانب آخر تعزيز القيمة المعنوية لدى رواد هذا القطاع الاقتصادي المهم ، خاصة إذا ما علمنا انه استحدث وسام الاستحقاق

⁽²⁹⁵⁾ م . م . ن . ل . الدور التشريعي التاسع ، العقد العادي الثاني ، الجلسة الرابعة ، 5 تشرين الثاني 1959.

⁽²⁹⁶⁾ المصدر نفسه ، الجلسة السادسة ، 21 نيسان 1959.

⁽²⁹⁷⁾ م . م . ن . ل . الدور التشريعي العاشر ، العقد العادي الثاني ، الجلسة التاسعة ، 23 كانون الاول 1963.

⁽²⁹⁸⁾ وهم كل من النائب : رفعت قزوعن، بهيج القدور، حسين منصور، جوزف سكاف وآخرون.

⁽²⁹⁹⁾ م . م . ن . ل . الدور التشريعي الحادي عشر ، العقد العادي الاول ، الجلسة الثامنة ، 13 ايار 1965.

المصدر نفسه ، الجلسة الخامسة ، 18 نيسان 1967.

الزراعي⁽³⁰⁰⁾ بقانون تشريعي من 8 مواد استهدفت اشخاص بعينهم لهم اهتماماتهم الاقتصادية من خلال تطوير الواقع الزراعي⁽³⁰¹⁾.

كان للمجلس النيابي موقفه الخاص من قانون سرية المصارف⁽³⁰²⁾ المطروح للمناقشة بموجب مشروع القانون الصادر في 3 أيلول 1956 لكونه له منافع كثيرة على اقتصاديات البلاد منها توفير الثقة عن طريقه لإيداع الرساميل الاجنبية في المصارف اللبنانية . ولما كان المجلس النيابي حريصاً بحق على استمرار هذا القانون بدليل أنه بعد صدور المرسوم الاشتراعي رقم 146 تاريخ 12 حزيران 1959 ، المتعلق بفرض رسم الانتقال على الاموال المنقولة وغير المنقولة⁽³⁰³⁾ جاء ليؤكد سرية المصارف . مشروعا كان للنائب بشير الأعور⁽³⁰⁴⁾ رأيه الخاص به عندما وجد انه من القوانين التي انحرفت عن صيغتها الوطنية وراحت تستهدف اشخاص وفئات معينة من الاثرياء فقال : "... فيتخلصوا من دفع الضرائب على ثرواتهم في حالة الانتقال بالإرث ... وأعتقد أنه ليس من مصلحة لبنان في شيء أن يتملص أثرياءه من دفع ضريبة الانتقال". . واتفق النائب سالم

⁽³⁰⁰⁾ اصاب هذا الوسام كل من الاشخاص: الذين يقدمون للزراعة اللبنانية خدمات ممتازة تساعد على تعزيزها ورفع مستواها و الاشخاص الذين يساهمون بإنتاج اراضيهم او بمجهودهم الشخصي على توسيع مدى العمل الزراعي و الاشخاص الذين يعملون في الدوائر الفنية والادارية ويساهمون مساهمة فعالة في توجيه الدروس والمشاريع الزراعي و الاشخاص الذين يساعدون ماديا وادبيا على نشر الفكرة التعاونية توصلنا الى توحيد الجهود في سبيل تعزيز الزراعة والاشخاص الذين يساهمون ماديا وادبيا في نشر التعليم الزراعي العملي والاشخاص الذين يتبرعون في سبيل ارسال بعثات لخارج لبنان للدراسة او للتخصص في الحقلين الزراعي والبيطري و الاشخاص الذين يساهمون مساهمة فعالة في سبيل تحسين النسل الحيواني وتشجيع انتاجه وتعزيزه⁽³⁰¹⁾ عدد الجريدة الرسمية ، 66 في 19 كانون الاول 1959 ص 1826 - ص 1828.

⁽³⁰²⁾ بتاريخ 3 ايلول 1956 صدر قانون سرية المصارف لتوفير الملاذ الآمن للأموال الآتية الى المصارف اللبنانية والاجنبية العاملة في لبنان وتأمين حرية تداولها وتحويلها، فشكل ميزة اساسية للبنان وحافزاً لجلب الاموال الى صناديق المصارف على امتداد ستة عقود ونيف. قبل ان يعدل في تشرين الاول 2022 ، ويتكون القانون من 10 مواد فصلت الاسباب الموجبة واليات التحكم في السرية على الاموال المودعة في المصارف اللبنانية . واستثنت منه مصرف التسليف الزراعي والصناعي والعقاري اللبناني. الموقع الرسمي لمصرف لبنان . bdl.gov.lb

⁽³⁰³⁾ عدد الجريدة الرسمية ، العدد 43 في 29 تموز 1959 ، ص 1419 .

⁽³⁰⁴⁾ بشير محمود الاعور 1909-1989: مواليد بعد تلقى علومه الجامعية في الجامعة الوطنية في عالية ، تخرج من دراسة الحقوق من الجامعة اليسوعية وانتخب نائبا عن قضاء بعثا في دورات 1951 و 1953 و 1957 و 1960 و 1968 و 1972 . ترأس مجموعة من اللجان النيابية وعين وزيرا بين عامي 1951 و 1973 لوزارات الصحة والاشغال العامة والعدلية والداخلية . عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، المعجم النيابي اللبناني ، المصدر السابق ، ص 51.

عبد النور الى ما ذهب اليه زميله الاعور انفا بأن السرية تستهدف الاموال المودعة في البنوك وهي لا تستهدف الاموال المودعة في الخزائن الشخصية والتي هي خارج معلومات البنوك . اختلافا لم يفسد التصويت عليه بصفة الاستعجال المكرر بالأكثرية مع تسجيل معارضة⁽³⁰⁵⁾ نيابية رسمية إزاءه⁽³⁰⁶⁾ .

ولأهمية الضرائب في دعم الاقتصاد فقد تابعت الحكومة مع المجلس النيابي استيفاءها بدقة كبيرة ولاسيما على الأبنية غير المسجلة والتي وصفوها بـ"الأبنية المكتومة" التي تهرب اصحابها من دفع الضرائب لعدم تسجيلها ، وعليه شكلت لجان خاصة بتسجيلها وتخمين ضريبة سكن المالك ومعاملة المستأجر تماما للاستفادة من أحكام القوانين الاستثنائية التي تصيب المستأجر واعفائهم من ضريبة الضعف⁽³⁰⁷⁾ .

كان للمجلس نظرتة المركزة حول أهم آليات ادارة الاقتصاد اللبناني الحر محددا أولويات في تلك الادارة تبدأ بالاستثمار الصحيح للموارد البشرية ، وهنا وجد المجلس ومن أولويات عمله الاصلاحى هو الاهتمام بالجوانب المعنوية من خلال مناقشة مشروع القانون المعجل المكرر إلوارد بالمرسوم رقم 1113 القاضي بجعل أول أيار عيداً رسمياً . هذا المشروع الذي أصاب في اهدافه بأن:

" وتعطل فيه دوائر الدولة الرسمية والمؤسسات العامة والمؤسسات التجارية والصناعية الخاصة باستثناء من تضطره طبيعة عمله على الاستمرار فيه. لا يجوز لأرباب العمل تخفيض رواتب أجور موظفيهم وأجرائهم بسبب هذا التعطيل وعليهم إذا كانت الأجور تحسب على أساس الساعة أو الإنتاج أن يدفعوا للأجراء المذكورين تعويضاً عن ذلك اليوم يساوي متوسط الأجر اليومي في الثلاثة الأشهر الأخيرة. للأجراء الذين يضطرهم عملهم على العمل في أول أيار الحق بأن يتقاضوا علاوة على رواتبهم وأجورهم العادية تعويضاً يعادل هذه الرواتب والأجور عن ذلك اليوم. للمؤسسات التي تعطل في أول أيار الحق بتشغيل عمالها عوضاً عن الساعات التي عطلتها على أن تراعى في

⁽³⁰⁵⁾ عارضه كل من النائب بشير الاعور والنائب سالم عبد للنور والنائب انور الخطيب .

⁽³⁰⁶⁾ م . م . ن . ل . الدور التشريعي التاسع ، العقد العادي الثاني ، الجلسة السابعة ، 24 تشرين الثاني 1959 ؛ المصدر نفسه ، الدور التشريعي العاشر ، العقد العادي الاول ، الجلسة السادسة عشر ، 31 ايار 1961 .

⁽³⁰⁷⁾ م . م . ن . ل . الدور التشريعي العاشر ، العقد العادي الاول ، الجلسة السابعة ، 20 نيسان 1961 .

ذلك الأصول المفروضة في القوانين المرعية الإجراء، وعلى أن تدفع للعمال والموظفين عن هذه الساعات تعويضاً يساوي الأجر العادي عنها ولا يطبق على هذا الأجر نظام الساعات الإضافية.⁽³⁰⁸⁾

عدّ النواب هذا المشروع مشروعاً وطنياً يستهدف شريحة واسعة من الطيف الاجتماعي اللبناني ، وهو مدعاة للموافقة النيابية تثميناً لجهود العمال في إدارة أهم حلقات الاقتصاد اللبناني ، لا على المستوى المهني فحسب بل والوظيفي ايضاً⁽³⁰⁹⁾. كما اهتم المجلس بقضية جوهرية أخرى لها علاقة بالانتماء البشرية الاقتصادية خاصة وأنه ناقش في الجلسة العاشرة من ذات العقد العادي الأول مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم 13070 المتعلق بإنشاء وسام استحقاق العمل وحدد الفئات التي تستحقه⁽³¹⁰⁾. فجاء نص الاسباب الموجبة: " يقوم العمال والمستخدمون بتقديم خدمات جلى في الحقل العمالي والاجتماعي. ولما كان من الواجب تقدير هذه الخدمات ومكافأة أصحابها بما يستحقون ، تقديراً لهم على جهودهم وإخلاصهم ، والعامل يعتبر دعامة قوية من دعائم الإنتاج القومي"⁽³¹¹⁾. لقد كان العمال محطّ اهتمام المجلس النيابي الذي لم يتوان في رفع مستواهم الاقتصادي باعتبارهم الطاقة البشرية لدعم كافة مفاصل الواقع الاقتصادي فجاء هذه المرة بمشروع قانون رفع الحد الأدنى للاجور من 25 و 94 الى 125 ليرة لبنانية شهرياً بغية توفير المستوى الاقتصادي اللائق بالعمال وتحقيق العدالة الاجتماعية . كما وصادق على ما نسبته 15% زيادة في اجور غلاء المعيشة التي كان يتقاضاها العامل في عام 1955 على أن تطبق اعتباراً من عام 1961 . وطالب النائب فريد جبران⁽³¹²⁾ أن تكون الزيادة في غلاء المعيشة اعتباراً

⁽³⁰⁸⁾ م . م . ن . ل . الدور التشريعي التاسع ، العقد العادي الاول ، الجلسة الثامنة ، 28 نيسان 1959.

⁽³⁰⁹⁾ م . م . ن . ل . الدور التشريعي التاسع ، العقد العادي الاول ، الجلسة التاسعة ، 30 نيسان 1959.

⁽³¹⁰⁾ وهم كل من: الأشخاص الذين يقومون في الحقلين الصناعي والتجاري بخدمات ممتازة تساعد على تعزيز الصناعة والتجارة في لبنان ورفع مستواها وزيادة الإنتاج. و الأشخاص الذين يساهمون بإنتاجهم الخاص وبجهودهم الشخصي على توسيع مدى العمل. و الأشخاص الذين يعملون في الدوائر الفنية والإدارية والذين يساهمون مساهمة فعالة في توجيه الدروس الفنية و الأشخاص الذين يستشهدون أثناء قيامهم بأعباء أعمالهم أو يضحون بحياتهم في سبيل واجبهام المهني. و النقابيون الذين يساهمون مادياً وأدبياً في رفع مستوى أعضاء نقابتهم وفي سبيل تنظيم الحركة النقابية وتعزيز شأنها.

⁽³¹¹⁾ م . م . ن . ل . الدور التشريعي التاسع ، العقد العادي الاول ، الجلسة العاشرة ، 5 ايار 1959.

⁽³¹²⁾ فريد جبران 1912-1995: ولد في جزيرة قبرص وتلقى علومه الأولية في مدارس الفريز في الإسكندرية ثم مدرسة الفريز في بيروت وحصل على الدبلوم في الحقوق . انتخب نائباً عن بيروت في دورات 1960 و 1964

من كانون الثاني 1961 ، وأن تكون الزيادة شاملة كل فئات العمال دون استثناء . فيما عدّ النائب لويس أبو شرف المشروع بـ"انه ثورة وطنية" . وعده النائب جان حرب⁽³¹³⁾ "الخطوة الوطنية الاصح في ميدان تحقيق العدالة الاجتماعية ، والنهوض بالبرامج الحكومية الاصلاحية"⁽³¹⁴⁾ .

كما عالج المجلس في مساعيه الاصلاحية والاعمارية متابعة قوانين العمل وتحديثها وفق ما تفرضه بيئة العمل من تطورات . وبان ذلك واضحاً في مشروع القانون المعجل الوارد بالمرسوم رقم 8896 القاضي بتعديل المادتين 107 و 108 من قانون العمل الصادر بتاريخ 23 أيلول 1946⁽³¹⁵⁾ . لدرجة تحديد الحد الأدنى للعقوبات ورفع الحد الأقصى ، لأنّ قانون العمل حتى تاريخ الجلسة هذه لم يحدد الحد الأدنى وتركه لتقدير القاضي الذي كان يحكم في غالب الأحيان بخمس ليرات لبنانية على المخالفة سواء عظمت هذه المخالفة أم وهنت . و تضمّن المشروع نصّاً يقضي بإعطاء المدير العام لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية الحق بتوقيف المؤسسات التي تتماذى في غيها وترفض التقيد بالإنذارات التي تتعلق بمخالفات الأنظمة المتعلقة بالوقاية الصحية وسلامة العمل⁽³¹⁶⁾ . بل وفي ذات الدور التشريعي العاشر حاول المجلس النيابي إعطاء هذا القانون أهمية كبيرة كونه الرابط الذي ينظم أصول العلاقة بين اصحاب العمل والعمال ويمنع محطات التماس بين العامل وجد أنه من القوانين المهمة والتي يجب أن تتوسع فيها الصلاحيات لمستوى المراقبة من قبل المحافظ كونه المسؤول عن مجمل الدوائر التنفيذية القطاعية في المحافظة⁽³¹⁷⁾ . ولأهمية هذا القانون ومكانته في استقرار الطبقة العمالية وجد المجلس النيابي بعد ستة سنوات تقريباً بأنّ

و 1968 و 1972 وكان عضواً في لجان المال والموازنة والصحة العامة والبريد والاعلام والتصميم والاعمار والصناعة والنفط . عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، المعجم النيابي اللبناني ، المصدر السابق، ص112 .⁽³¹³⁾ جان بطرس حرب 1903-1971: مواليد البترون تلقى علومه الأولية فيها انتخب نائباً عن البترون في دورات 1953 و 1957 و 1960 و 1964 وشارك في اعمال اللجان النيابية منها الاشغال العامة والاقتصاد والسياحة والمال والموازنة والدفاع الوطني . عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، المعجم النيابي اللبناني، المصدر السابق ، ص148 .

⁽³¹⁴⁾ م . م . ن . ل . الدور التشريعي العاشر ، العقد العادي الاول ، الجلسة الخامسة ، 13 نيسان 1961 ؛ الجلسة السادسة ، 14 نيسان 1961 .

⁽³¹⁵⁾ للتفصيل عن قانون العمل اللبناني ينظر : الجريدة الرسمية للجمهورية اللبنانية ، العدد 40 ، 2 تشرين الاول 1946 ، ص1-ص13 .

⁽³¹⁶⁾ م . م . ن . ل . الدور التشريعي العاشر ، العقد العادي الاول ، الجلسة التاسعة ، 8 ايار 1962 .

⁽³¹⁷⁾ م . م . ن . ل . الدور التشريعي العاشر ، العقد الاستثنائي الرابع ، الجلسة الاولى ، 28 اب 1962 .

الحاجة باتت ضرورية في تشريع قانون مهم يخفف الضغط عن هذه الطبقة من خلال منح عفو عام عن المخالفات والعقوبات الناتجة عن تطبيق قانون الضمان الاجتماعي وقانون العمل⁽³¹⁸⁾.

كما دعم المجلس النيابي المواطن اللبناني من الناحية الاقتصادية خاصة النهوض بالمستوى الاقتصادي للعاملين في هذا القطاع الحيوي ، فشرّع قانون معجل وارد بالمرسوم رقم 3022 يقضي بتحديد مهلة استيفاء الديون الزراعية والصناعية والفندقية. بفائدة مقدارها 5% وعلى عشر سنوات ابتداءً من عام 1955. وهي مبادرة رفعتها الحكومة تقديراً منها لتلك الظروف القاهرة ورغبة في إتاحة فرصة جديدة للمدينين من ذوي النية الحسنة لتسديد ديونهم للخزينة سواء كانت دفعة واحدة أو أقساطاً واستعادة عقاراتهم، دون اللجوء إلى تحصيل أموال الخزينة بالطرق القانونية . ولكونه مشروعاً يمس الصالح العام فقد صادق المجلس عليه بالأكثرية⁽³¹⁹⁾. ثم عاد النائب ناظم القادري⁽³²⁰⁾ بعد ثلاث سنوات ونيف بمشروع قانون طالب فيه المجلس النيابي بتمديد المهل القانونية لاستيفاء الخزينة الديون الناتجة عن القروض الزراعية والصناعية والفندقية وبنفس الفائدة البالغة 5%⁽³²¹⁾. ناهيك عن مشاريع تقويمية حاول المجلس استخدام صلاحياته فيها خاصة في حالات تأخر الموازنة المالية للدولة⁽³²²⁾ فلجأ المجلس استناداً الى الصلاحيات المخولة لديه الى اعتماد فتح ابواب الصرف على أساس القاعدة الأثني عشرية⁽³²³⁾ تسهيلاً لتمير المشاريع

⁽³¹⁸⁾ م . م . ن . ل . الدور التشريعي الثاني عشر ، العقد العادي الثاني ، الجلسة الرابعة ، 19 تشرين الثاني 1968.

⁽³¹⁹⁾ م . م . ن . ل . الدور التشريعي التاسع ، العقد العادي الاول ، الجلسة الثانية ، 19 نيسان 1960.

⁽³²⁰⁾ ناظم عبد القادر القادري 1914 – 1989: مواليد قضاء راشيلا درس الابتدائية والثانوية في دمشق حيث حصل على الاجازة في الحقوق عام 1936 . انتخب نائب عن البقاع في دورات 1951 و 1953 و 1957 و 1960 و 1964 و 1968 و 1972 . شغل عضوية مجالس نيابية عدة منها الإدارة والعدل والمال والموازنة والشؤون الخارجية والإدارة والعدل . عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، المعجم النيابي اللبناني ، المصدر السابق ، ص418.

⁽³²¹⁾ م . م . ن . ل . الدور التشريعي العاشر ، العقد العادي الثاني ، الجلسة التاسعة ، 23 كانون الاول 1963.

⁽³²²⁾ يتم إعداد مشروع الموازنة بانتظام من قبل وزارة المالية ويعرضه وزير المال على مجلس الوزراء الذي يقره بصيغته ثم يودعه المجلس النيابي ضمن المهلة المحددة في الدستور. يقدم وزير المالية إلى السلطة التشريعية، قبل أول تشرين الثاني. تقريراً مفصلاً عن الحالة الاقتصادية والمالية في البلاد وعن المبادئ التي اعتمدتها الحكومة في مشروع الموازنة، على خط مواز يفترض أن تقوم وزارة المال بإعداد قطع الحساب العام السابق وترسله إلى ديوان المحاسبة مرفقاً بحسابات المهمة المستندات التي تثبت كل الأموال الداخلة والخارجة لتجري مطابقتها والتدقيق على أساس كل مستند مرفق. ثم يرسل ديوان المحاسبة قطع الحساب مرفقاً برأيه إلى البرلمان لإقراره قبل النظر بموازنة العام التالي. وتصبح نافذة المفعول بعد نشرها في الجريدة الرسمية .

⁽³²³⁾ يعتمد على اساس احتساب قطع الحساب الشهري للموازنة العامة للدولة .

الاقتصادية لحين اقرار الموازنة العامة للدولة⁽³²⁴⁾. وحفاظا على توازنها وخاصة في باب النفقات عمد المجلس في تعيين مراقبين لهذا الباب من الموازنة لا على مستواها الاجمالي وإنما مراقبة الانفاق على مستوى الوزارات وهي سابقة نيابية مهمة هدفت الى تحقيق النسب الاقتصادية المستقرة بين الواردات والنفقات وحدد شروطا دقيقة في اختيار المراقبين ، في خطوة مهمة لإصلاح الواقع المالي في البلاد⁽³²⁵⁾.

شملت مشاريع الاعمار والاصلاح النيابية المساس بإعادة النظر بمشاريع حيوية كبيرة تتعلق بتعديل ظروف العمل في بعض الوزارات المهمة ومنها وزارة التصميم اللبنانية⁽³²⁶⁾. فأنشئت بموجب المشروع مديرية للدراسات والتخطيط ، وجعلت فيها ست مصالح تتيح لكل منها الاضطلاع بأعمال تكفيها من الإسهام في تحضير التصاميم الفرعية والبرامج التي يتكون منها التصميم العام الشامل. وعلى صعيد المناطق فسيكون للوزارة مندوبون في المحافظات وفرق متعددة النشاطات لمعاونة المحافظين والقائمقامين في الأمور العائدة لتنمية تلك المناطق والاشتراك في وضع التصاميم الفرعية المتعلقة بها. كما وبموجب المشروع فقد أدخل تعديل على الوحدات الإدارية التي تتألف منها مديرية الإحصاء المركزي فأصبحت مصالح بعد أن كانت دوائر. ويبرر ذلك أهمية الأعمال المنوطة بهذه المديرية والدور الذي ستلعبه في تزويد مديرية الدراسات والتخطيط بالمعطيات

(324) م . م . ن . ل . الدور التشريعي التاسع ، العقد الاستثنائي الثاني ، الجلسة السادسة ، 25 كانون الثاني 1960.

(325) م . م . ن . ل . الدور التشريعي العاشر ، العقد العادي الاول ، الجلسة السادسة ، 30 تشرين الثاني 1961.

(326) في 16 أيلول 1954، صدر المرسوم الرقم 6393 بإنشاء وزارة جديدة باسم وزارة التصميم العام وتولى الوزارة رئيس مجلس الوزراء حينها سامي الصلح . وحدد مرسوم تنظيم وزارة التصميم العام مهامها بتوجيه سياسة لبنان الإنمائية وتنسيقها وجمع الإحصاءات التي تؤدي إلى تعزيز الثروة الوطنية وزيادة الدخل القومي ورفع مستوى الحياة. وأنتجت الوزارة عدداً من التقارير والأبحاث منها الخطة الخماسية لمشاريع الري. كما أصدرت عدداً من الإحصاءات كاستمارة لدراسة التنظيم المدني في القرى في العام 1968 ودراسة حول إنشاء مساكن شعبية 1968. وعملت وزارة التصميم العام على وضع تصميم عام شامل ينسجم والحاجات يتضمن التصميم العام الشامل برامج فرعية اما بالنسبة لهيكلية الوزارة، فقد اشتملت وزارة التصميم العام على مجلس التصميم والإنماء من جهة ، والمديرية العامة للتصميم العام من جهة ثانية . وتضم هذه الأخيرة، الديوان ، مصلحة الإحصاء المركزي والتي كان لها دور أساسي في توفير الإحصاءات وإجراء المسوحات الأساسية، ومصلحة البرامج والتنسيق.

الإحصائية عن مختلف النشاطات ونشر هذه المعطيات حتى تستفيد منها مختلف دوائر الدولة والمؤسسات الخاصة والأفراد⁽³²⁷⁾.

كان المجلس النيابي حريصاً كل الحرص في المصادقة على مشروعات القوانين التي تصيب المشاريع الإصلاحية في لبنان ونخص بالذكر في ذلك المشاريع المائية التي لا تتجاوز كلفتها المائة ألف ليرة لبنانية ، وخوّل بموجب مشروع القانون الوارد بالمرسوم الاشتراعي 117 في 12 حزيران 1959 صلاحية الصرف في تلك المشاريع إلى وزير المالية دون الحاجة إلى عرضها في المجلس النيابي⁽³²⁸⁾ . حتى شبكات الطرق شملت مشاريع الاعمار لارتباط الاقتصاد بها مباشرة فهي بمثابة شرايين نقل حيوية تستهدف كافة الأوضاع العامة في البلاد ولذا أدرج المجلس النيابي ضمن أولوياته ترتيب المشاريع الإصلاحية لتلك الطرق خاصة وأنها صُنفت بين طرق رئيسية ، وصممت على أساس التوسع العمراني المستقبلي . وطرق أخرى وصفها الأسباب الموجبة بالطرق التاريخية التي ترتفع قيمتها المادية كونها تمثل حلقات وصل في المدن والحارات التاريخية. وعليه دأبت السلطة التنفيذية حال تنفيذ مشاريع التوسعة في تلك الطرقات الرجوع إلى الاستملاكات على جانبي الطرق التاريخية وهو أمرٌ تراه مكلف . فصار لزاماً عليها الرجوع إلى المجلس النيابي لاستحصال المراسيم النيابية لإجازة مسافة التجاوزات حسب الكثافة السكانية وأهمية الطرقات الحيوية⁽³²⁹⁾ . بل والرجوع إلى المجلس النيابي في كل مفصل من شأنه أن يعيق مشاريع الاعمار والإصلاح ، لاسيما إن تلك الاستملاكات قد حددها نص الدستور بوضوح من خلال المادة 15⁽³³⁰⁾ . هذه المادة التي تتعارض إلى حد كبير وقيمة التعويض المنصوص عليها بموجب قانون الاستملاك . ويتضح جلياً أنّ هناك تناقضاً بين نص الدستور الذي يوجب تعويضاً عادلاً لمن نزع عنه ملكه وبين نص قانون الاستملاك المذكور أعلاه في الفترة الثانية عشرة من مادته العاشرة الذي يمنع على اللجنة الاستثنائية أن تزيد المبلغ المحدد بداية إلا بمقدار نصفه فقط . فعليه، وحيال هذه التناقض وجد المجلس النيابي أنه لا يجوز أن تحدد قيمة الاستملاك بخمسين بالمائة

⁽³²⁷⁾ م . م . ن . ل . الدور التشريعي العاشر ، العقد العادي الأول ، الجلسة الحادية عشر ، 28 أيار 1962

⁽³²⁸⁾ م . م . ن . ل . الدور التشريعي العاشر ، العقد العادي الثاني ، الجلسة السادسة ، 27 تشرين الثاني 1962

⁽³²⁹⁾ م . م . ن . ل . الدور التشريعي العاشر ، العقد العادي الثاني ، الجلسة السادسة ، 27 تشرين الثاني 1962 .

⁽³³⁰⁾ الملكية في حمى القانون، فلا يجوز أن ينزع عن أحد ملكه إلا لأسباب المنفعة العامة وفي الأحوال المنصوص عليها في القانون وبعد تعويضه عنه تعويضاً عادلاً.

من المبلغ المحدد بداية طالما أن الدستور نص على التعويض العادل دون أن يرسم لهذا التعويض مقاييس محددة⁽³³¹⁾.

حدد المجلس النيابي في جلسته المنعقدة بتاريخ 28 حزيران 1962 مناقشة مشروع القانون الوارد بالمرسوم 7643 الرامي الى انشاء مؤسسة المواصفات والمقاييس و لأهميتها فقد حددت المادة الاولى من القانون ان تكون مؤسسة مستقلة بشكلها الاداري الخاص ، وتُشكل من اعضاء صفتهم الوظيفية اقتصادية بحتة⁽³³²⁾. وبما ان الإنماء الاقتصادي بجميع مجالاته يتأثر إلى حد كبير بأنظمة المواصفات والمقاييس في شقه التجهيزي يحتاج إلى استيراد ضخّم للآلات الفنية الثقيلة و هذا الاستيراد يجب أن يكون بحسب قواعد دولية بحيث لا يُبذر رأس المال الوطني في هذه المجالات ولا يعرقل المجهود الانتاجي الوطني. وبما إنّ لبنان يسعى لإنماء اقتصاده ولإعطاء انتاجه طابعاً دولياً ليكسب ثقة الأسواق العالمية ولا يتم ذلك الا بالانتساب إلى مؤسسة المقاييس والمواصفات الدولية. مشروعا عده النواب بالمتأخر رغم أهميته الاقتصادية التي تحاكي وضع لبنان الاقتصادي المتنامي على كافة الصعد ، الامر الذي دفع النواب بمجموعهم المصادقة بالأكثرية المطلقة على هذا المشروع المهم⁽³³³⁾ بمواده السبعة والعشرون⁽³³⁴⁾. ولأهمية هذه المؤسسة وجد المجلس النيابي أنّ من ضروريات التشريع في مشاريع الاعمار والاصلاح تضمين الاستقلالية لهذه المؤسسة واعفاءها من احكام النظام العام الذي يحكم المؤسسات العامة والمصالح المستقلة⁽³³⁵⁾

⁽³³¹⁾ م . م . ن . ل . الدور التشريعي الثالث عشر ، العقد العادي الثاني ، الجلسة الثالثة ، 16 تشرين الثاني 1972 ؛ المصدر نفسه ، الجلسة الرابعة ، 28 تشرين الثاني 1972

⁽³³²⁾ يرأسها نقيب المهندسين في لبنان وعضوية رئيس مصلحة حماية المستهلك في وزارة الاقتصاد الوطني ورئيس الدائرة الفنية في وزارة الاقتصاد الوطني والسياحة ومندوب عن معهد الأبحاث العلمية الزراعية في وزارة الزراعة ومندوب عن وزارة الصحة ومندوب عن غرف التجارة والصناعة في لبنان ومندوب عن اتحاد نقابتي المهندسين في لبنان ومندوب عن جمعية الصناعيين اللبنانيين ومندوب عن معهد البحوث الصناعية .

⁽³³³⁾ م . م . ن . ل . الدور التشريعي العاشر ، العقد الاستثنائي الثاني ، الجلسة الخامسة ، 28 حزيران 1962

⁽³³⁴⁾ للتفصيل حول القانون ومواده السبعة والعشرون ينظر : الجريدة الرسمية اللبنانية ، العدد 31 ، 1 اب 1962 ، ص 1233-ص 1237.

⁽³³⁵⁾ م . م . ن . ل . الدور التشريعي الثاني عشر ، العقد العادي الثاني ، الجلسة السادسة ، 3 كانون الاول 1968.

في اليوم السابع من شهر آب سنة 1962 عُقد الاتفاق في بيروت بين حكومة الجمهورية اللبنانية ممثلة بشخص رشيد كرامي رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية وشركة خط الانابيب عبر البلاد العربية وهي شركة قائمة في ولاية ديلاوير الولايات المتحدة الاميركية، ممثلة بشخص جون نوبل رئيس الشركة المذكورة وهو "الاتفاق المتمم"⁽³³⁶⁾ لـ "اتفاقية تنظيم مرور الزيوت المعدنية في أراضي الجمهورية اللبنانية بواسطة شركة خط الانابيب عبر البلاد العربية" التي وقعت سابقا بين الطرفين في 10 اب 1946 وعُمل فيها في 3 اذار 1947⁽³³⁷⁾. اتفاقا حمل إزاهه النائب محسن سليم⁽³³⁸⁾ الحكومة مسؤولية ابرامه بالطريقة الصحيحة والتي تقضي إلى تعزيز الاقتصاد اللبناني . وقال انه من الاتفاقات الجمة التي يتحد فيها المجلس النيابي للتصويت بالإجماع كونه من المشروعات "السيادية" ، وطالب ان يكون المفاوضات اللبناني على قدر المسؤولية التاريخية في تمرير هذا الاتفاق ومصلحة لبنان الاقتصادية . وشاطره الرأي النائب جوزيف شادر⁽³³⁹⁾ الذي وجد في المشروع ضمانا حقيقية لسيادة لبنان الاقتصادية واعتبره مسؤولية وطنية تحتّم على كل اللون الطوائفي اللبناني السير في اتجاه تمريره . فيما طمأن النائب ريمون إدّه⁽³⁴⁰⁾ الحكومة في تمرير

⁽³³⁶⁾ م . م . ن . ل . الدور التشريعي العاشر ، العقد الاستثنائي الرابع ، الجلسة الاولى ، 28 اب 1962 .
⁽³³⁷⁾ للمزيد من التفصيل عن الاتفاقية وموادها وبنودها ينظر : الجريدة الرسمية اللبنانية ، العدد 50 ، في 10 كانون الاول 1952 ، ص1051-ص1068.

⁽³³⁸⁾ محسن محمد سليم 1918-2000:مواليدحارة حريك تلقى تعليمه في مدارس الفريز ودخل معهد الحقوق في الجامعة اليسوعية . انتخب نائبا عن بيروت عام 1960 وعمل عضوا في لجان نيابية عدة منها منها لجنة الشؤون الخارجية ولجنة الإدارة ولجنة العدلية . عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، المعجم النيابي ، المصدر السابق ، ص276.

⁽³³⁹⁾ جوزيف زكي شادر 1907-1977: مواليد بيروت تلقى تعليمه في معهد الفريز ببيروت ودخل الى معهد الحقوق عام 1925 حاصلا على الاجازة في الحقوق . انتخب نائبا عن بيروت في دورات 1951 و 1953 و 1957 و 1960 و 1964 و 1968 و 1973 . شارك في لجان نيابية عدة منها الإدارة والعدلية والشؤون الخارجية والدفاع الوطني والتصميم . عين وزيرا للتصميم عام 1958 ووزيرا للدولة عام 1973 . عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، المعجم النيابي اللبناني ، المصدر السابق ، ص 283.

⁽³⁴⁰⁾ ريمون اميل إدّه 1913-2000: مواليد الإسكندرية في مصر تلقى علومه الأولية والثانوية في مدرسة الإباء اليسوعيين في الإسكندرية عاد الى بيروت عام 1931 ونال الاجازة في الحقوق عام 1934 من جامعة القديس يوسف . انتخب نائبا عام 1953 و 1957 و 1960 و 1968 و 1972 . عين وزيرا للداخلية والاشغال العامة بين عامي 1958 و 1969 . عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، المعجم النيابي اللبناني ، المصدر السابق ، ص31.

هذا المشروع رغم وجود معارضة نيابية متمثلة بالكتلة الوطنية إلا أنّ معارضتها ستكون معارضة بناءً وهي تحمل الكثير من الثقة بنجاحه⁽³⁴¹⁾.

ناقش المجلس النيابي في جلسته الرابعة من العقد العادي الاول 1965 موضوع في غاية الاهمية تعلق بمشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم 1326 القاضي بمنع التداول بأسهم شركة إنماء الأراضي والمياه⁽³⁴²⁾. وهي احدى شركات مجلس الانماء والاعمار اللبناني ، عندما رأت الحكومة أنه وبسبب الوضع المالي الذي آلت إليه شركة إنماء الأراضي والمياه لا سيما بعد أن وافق معظم دائنيها على تحويل ديونهم إلى أسهم فيها ، بعد ان عمد دائنيها الى التداول بأسهم هذه الشركة كافة امرا أحدث خلا في وضعها المالي . فرأى النائب اديب الفرزلي⁽³⁴³⁾ أنه مشروع مالي صُرف فيه الكثير من الملابسات . وانتقد الحكومة في رفع مثل هكذا مشروع خاص بشركة واحدة ، متسائلا عن الوضع القانوني للشركات الاخرى المشابهة . ووجب على الحكومة عرض الموضوع على اللجنة المالية كونها الجهة النيابية الوحيدة التي تختص بالأمر المالية . بينما كان للنائب جان حرب رأي إذ حيث اكد إن القضية هي قضية إزالة ضغط مالي عن شركة ، وليس في القضية تجارة أو مداولة أسهم . إنما القضية تنحصر في أن مصرفاً أفلس (المصرف العقاري) بسبب تصرفات هذه الشركة . فأرادت الحكومة تجميد أسهم هذه الشركة لكي تؤمن الأموال الواجب دفعها إلى دائني البنك . مشكلة دفعت بالنواب الى حماية اسهم الشركة ومنعت بقرار اجمعوا فيه منع التداول بأسهم شركة إنماء الأراضي والمياه في بورصة بيروت أو الإشهار عن أسعارها⁽³⁴⁴⁾. كما عمد المجلس في جزء من خطته الاعمارية الى مناقشة مشروع القانون الوارد بالمرسوم 1181 المتعلق بتطبيق تعليق ضريبة الاراضي لمدة خمس سنوات ابتداء من عام 1974 . هذا المشروع المهم الذي تعود أسبابه الى التشجيع في استصلاح الاراضي ومنع الفلاحين من الهجرة خاصة تلك الاراضي الزراعية التي تقع في جنوب لبنان ، فضلا عن الظروف الاقتصادية التي يعاني

⁽³⁴¹⁾ للتفصيل عن هذا الاتفاق وبنوده باللغتين العربية والانكليزية ينظر : الجريدة الرسمية اللبنانية ، نوع المصادقة "دولية" ، العدد بلا ، العدد الصادر في 4 ايلول 1962.

⁽³⁴²⁾ للتفصيل عن هذه الشركة وقانون انشاءها ومستوى اعمالها والاسهم المتداولة فيها ينظر : نص قانون رقم 6517 تاريخ : 20 نيسان 1965 ، الجريدة الرسمية اللبنانية ، العدد 34 ، في 29 نيسان 1965.

⁽³⁴³⁾ اديب الفرزلي 1909 - 1993: مواليد البقاع الغربي تلقى علومه بكل مراحلها في الكلية الوطنية في الشويفات وتابعها في الجامعة الامريكية في بيروت سافر الى دمشق لدراسة الحقوق وانتخب نائبا عن البقاع في دورة 1943 و 1947 و 1953 و 1957 و 1964 وكان عضوا فيلجان المالية والإدارة والعديلية والخارجية والدفاع والعرائض والاقتراحات . عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، المعجم النيابي اللبناني ، المصدر السابق ، ص403.

⁽³⁴⁴⁾ م . م . ن . ل . الدور التشريعي الحادي عشر ، العقد العادي الاول ، الجلسة الرابعة ، 1 نيسان 1965.

منها البلد بسبب تدهور حال الزراعة . مشروعاُ نال موافقة الاغلبية النيابية لما له من اثر كبير في تنمية الاقتصاد اللبناني⁽³⁴⁵⁾. فضلا عن ذلك ومن اجل تثبيت السكان في الجنوب ومنع الهجرة الاجبارية بسبب ظروف العدوان الاسرائيلي على الجنوب اللبناني أو الطوعية بسبب تدهور حال الفلاح اللبناني عمد المجلس النيابي الى تخصيص مبلغ 191 مليون ليرة (مائة وواحد وتسعون مليون ليرة لبنانية) لإقامة مشروعات ري في الجنوب⁽³⁴⁶⁾.

كان المجلس يرى في متابعة مشروعات القوانين التي تعظم واردات الدولة أمرا مهما ، مستفيدا من المكانة الاقتصادية التي يحتلها لبنان عربيا ودوليا . الأمر الذي مكّنه في جلسات نيابية أخرى ان يصادق على تنفيذ مشروعات مهمة بقيمة مالية عالية بلغت 272 مليون ليرة لبنانية وبواسطة شركات اجنبية استهدفت العمل في تنفيذ مشروعات بقطاع الصحة والتعليم والبنى التحتية للطاقة وغيرها . وهي سابقة تاريخية مهمة اهتم بها المجلس النيابي بالشكل الذي جعله يصادق على مثل هكذا مشروعات بـ"ارحية نيابية وبصيغة وطنية بحثة"⁽³⁴⁷⁾. لاسيما إنّ الحكومة قدّمت في جلسة لاحقة مشروع قانون يروم به تخصيص ما قيمته 1061600 مليون وواحد وستون ألف وستمائة ليرة لبنانية لتعميم الكهرباء الى القرى اللبنانية النائية كافة⁽³⁴⁸⁾. إنّ السيولة المادية في الخزينة اللبنانية دفعت بالحكومة الى تقديم مشاريع حاولت من خلالها تعديل نصوص قانونية خدمانية منها على سبيل المثال لا الحصر : مشروع قانون الوارد بالمرسوم رقم 2087 المتعلق بتعديل بعض أحكام قانون اسكان المعوزين وذوي الدخل المتواضع وذوي الدخل المحدود⁽³⁴⁹⁾ .

الغاية من هذا القانون تسهيل اسكان اللبنانيين المعوزين وذوي الدخل المتواضع وذوي الدخل المحدود في مساكن ملائمة في المدن والقرى وتأمين بناء هذه المساكن وتمكين المستفيدين من شرائها بالتقسيط لآجال متوسطة وطويلة وتقديم مساعدات وتسهيلات لتحويل المساكن القائمة، أو

⁽³⁴⁵⁾ م . م . ن . ل . الدور التشريعي الثالث عشر ، العقد الاستثنائي الاول ، الجلسة الاولى ، 18 حزيران 1974.

⁽³⁴⁶⁾ المصدر نفسه.

⁽³⁴⁷⁾ م . م . ن . ل . الدور التشريعي الحادي عشر ، العقد العادي الثاني ، الجلسة السادسة ، 11 تشرين الثاني 1965 ؛ المصدر نفسه ، الجلسة السابعة ، 15 تشرين الثاني 1965.

⁽³⁴⁸⁾ المصدر نفسه ، الجلسة التاسعة ، 18 تشرين الثاني 1965.

⁽³⁴⁹⁾ اصاب التعديل المواد الغيت المواد 1 و 2 و 3 و 4 و 5 و 6 و 7 و 8 و 9 و 10 و 11 و 12 و 13 و 14 و 15 و 16 و 17 و 18 و 19 من القانون الصادر بتاريخ 17 ايلول 1962 والمتعلق بتسهيل اسكان المعوزين وذوي الدخل المتواضع وذوي الدخل المحدود من اللبنانيين قانون رقم 58 في 8 كانون الاول 1965 . الجريدة الرسمية اللبنانية ، العدد 98 ، 9 كانون الاول 1965 ، ص1594-ص1599.

توسيعها، أو تحسينها أو ترميمها . أثار النائب سمعان الدويهي⁽³⁵⁰⁾ ضرورة أن يكون هناك احصاء حكومي رسمي لأعداد المستهدفين من هذا التعديل⁽³⁵¹⁾. فيما وصف النائب كمال جنبلاط⁽³⁵²⁾ المشروع بـ"الخطير والمتأخر" وبالغ الأهمية وهو من حقوق هذه الفئات والواجب على المجلس تمريره كونه من المشاريع إلعامرية المهمة التي يجب الانتباه إليها . وأكد من جانبه على متابعة القوانين التي تجلب الرساميل المالية للدولة ومنها قانون ضريبة الدخل اللبناني⁽³⁵³⁾ . هذه الضريبة التي تسهم في انعاش الاقتصاد وبالتالي انعاش المشاريع التي وصفها بالحيوية كالمشروع المهم انفا⁽³⁵⁴⁾ . هذه المشروعات المهمة دفعت بالمجلس النيابي الى **تعيين الحد الأدنى للأجور المستخدمين والعمال ومعدل تعويض غلاء المعيشة**⁽³⁵⁵⁾ بزيادة قدرها 145 ليرة لبنانية في الحد الأدنى للأجور⁽³⁵⁶⁾ . بل وجاء المجلس النيابي في عام 1967 بمشروع آخر استهدف ذات السياق

⁽³⁵⁰⁾ سمعان الدويهي 1921-1988: مواليد زغرتا تلقى تعليمه الرهبنة الانطونية وتخرج من جامعة الإباء اليسوعيين الكهنوتية عام 1941 . شغل رئاسة عدة اديرة ثم انفصل عن الرهبنة عام 1957 انتخب نائبا عن محافظة الشمال في دورة 1964 و 1968 و 1972 . عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، المعجم النيابي اللبناني ، المصدر السابق ، ص227.

⁽³⁵¹⁾ للمزيد من المعلومات في التعديل : م . م . ن . ل . الدور التشريعي الحادي عشر ، العقد العادي الثاني ، الجلسة العاشرة ، 25 تشرين الثاني 1965.

⁽³⁵²⁾ كمال جنبلاط 1917-1977: مواليد قضاء الشوف تلقى دروسه بمختلف مراحلها في مدارس عينطورة حصل على شهادتين في علم الاجتماع وعلم النفس التربوي وحصل على الحقوق عام 1939 . اعيد انتخابه عام 1947 و 1951 و 1960 و 1964 و 1968 و 1972 عين وزيرا للاقتصاد الوطني والتربية الوطنية والاشغال العامة والدولة والداخلية بين عامي 1946 و 1969 . عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، المعجم النيابي اللبناني ، المصدر السابق ، ص125.

⁽³⁵³⁾ جاء قانون ضريبة الدخل بـ 122 مادة قانونية فصلت الجوانب المختلفة التي يصيبها هذا القانون المهم الذي نشر بالمرسوم الاشتراعي 144 في 12 حزيران 1959 وللتفصيل ينظر : الجريدة الرسمية اللبنانية ، العدد 35 ، في 4 تموز 1959 ، ص925-ص988م . م . ن . ل . الدور التشريعي الحادي عشر ، العقد العادي الثاني ، الجلسة العاشرة ، 25 تشرين الثاني 1965.

⁽³⁵⁴⁾ م . م . ن . ل . الدور التشريعي الحادي عشر ، العقد العادي الثاني ، الجلسة العاشرة ، 25 تشرين الثاني 1965.

⁽³⁵⁵⁾ تابعا عن كذب هذا التعديل في قانون الاجور حسب مدة البحث فهو التعديل الثالث بعد التعديلين اعلاه في عام 1955 وعام 1961 والاخير عام 1965 . وهذا يعني ان المجلس يتابع عن كذب مستوى المعيشة للعمال والاجراء في لبنان كل خمس سنوات تقريبا.

⁽³⁵⁶⁾ م . م . ن . ل . الدور التشريعي الحادي عشر ، العقد الاستثنائي الاول ، الجلسة الخامسة عشر ، 30 كانون الثاني 1965.

بأن اعدّ لا تمييز في رفع الاجور بين الجنسين ما دام هناك تساوي في قيمة العمل وناتجه⁽³⁵⁷⁾ .
ليعود المجلس بعد أربع سنوات لمتابعة الوضع الاقتصادي للمواطنين وتعديل بدل غلاء المعيشة
نتيجة الدراسات التي وضعتها وزارة التصميم العام واستناداً إلى جداول تقلبات أسعار مختلف السلع
لذا قرر المجلس المصادقة على مشروع الحكومة في زيادة بدل غلاء المعيشة بنسبة خمسة
بالمئة على الرواتب والأجور والمباشرة بتطبيق هذه الزيادة اعتباراً من 1 ايار 1971 فيما يتعلق
بالقطاع الخاص وبعض مؤسسات القطاع العام الخاضعة لقانون العمل⁽³⁵⁸⁾ .

يبدو مما تقدم من مشاريع اصلاحية أنّ انعكاسات التوازن الاقتصادي باتت واضحة في
مشروعات خدمية مهمة ارتقى من خلالها المجلس النيابي الى إقرار مشروعات خدمية واضحة
تمس حياة المواطن وتحسن من مستواه المعاشي ووضعه الاقتصادي على حد سواء . ولهذا نجد
أنّ المجلس النيابي اللبناني استحدث ضرائب اخرى من شأنها أن تعزز القيمة المالية للخزينة
اللبنانية ومنها "ضريبة الملاهي"⁽³⁵⁹⁾ كونه من البلدان السياحية التي تعد السياحة ركن أساسي من
اركان الاقتصاد اللبناني⁽³⁶⁰⁾ .

هذا المشروع تبعته مشروعات انمائية أخرى منها على سبيل المثال لا الحصر مشروع
اضافة علاوات مؤقتة على رسوم السير اصابته هذه العلاوات رسوم التسجيل للمركبات ورسوم
لوحات التسجيل ورسوم رخص السير ورسوم السير . مشروعا عكس وجهة نظر نيابية واسعة لما
له مردودات اقتصادية اوجبوا أن تراعي الوضع المعاشي للبنانيين ، في حين طالب نواب اخرون
أن يشمل كافة المحافظات ولا يقتصر على بيروت كونها العاصمة الادارية والسياسية للبنان⁽³⁶¹⁾ .
بل والاكثر من ذلك فقد شرع المجلس النيابي الى المصادقة على مجموعة مشروعات منها تحديث
رسوم الاعلانات بين البائع والمستهلك والتي تُنظّم علاقة البائع بالمستهلك على أساس فرض

(357) م . م . ن . ل . الدور التشريعي الثاني عشر ، العقد العادي الثاني ، الجلسة الثانية ، 4 تشرين الثاني
1971 .

(358) م . م . ن . ل . الدور التشريعي الحادي عشر ، العقد الاستثنائي الثاني ، الجلسة الثانية ، 17 اب 1965 .
(359) حول مرسوم اقرار ضريبة الملاهي ينظر : المرسوم رقم 66 في 5 اب 1967 المنشور في الجريدة الرسمية ذي
العدد 65 ، في 14 اب 1967 ، ص1318-ص1324 .

(360) م . م . ن . ل . الدور التشريعي الحادي عشر ، العقد الاستثنائي الثاني ، الجلسة الثانية ، 17 اب 1965 .
(361) م . م . ن . ل . الدور التشريعي الحادي عشر ، العقد العادي الاول ، الجلسة السادسة ، 10 ايار 1966 ؛
المصدر نفسه ، الجلسة السابعة ، 12 ايار 1966 .

الإعلان عن الأسعار من قبل البائع والتقيد بقرارات التسعيرة الصادرة عن وزارة الاقتصاد الوطني⁽³⁶²⁾.

ولكي يُضبط الميزان الاقتصادي في لبنان بين صادراته ووارداته لاسيما أنّ الاولى وحتى عام 1966 بلغ أكثر من 100 مليون ليرة لبنانية فقط من المنتجات الحيوانية . الامر الذي يستنزف العملة اللبنانية إلى الخارج فناقش المجلس النيابي إنشاء مكتب خاص مستقل يعني بشؤون الإنتاج الحيواني على غرار مكتب الفاكهة اللبنانية أو مكتب القمح أو مكتب الحرير، إملا في فسخ المجال أمام أجهزة جديدة تحرر من قيود الجمود الإدارية ولإظهار طاقات إنتاجية عظيمة والتخفيف عن كاهل البلاد من أعباء الاستيراد الدائم والعيش تحت رحمة قرار الغير بالسماح بالتصدير أو بمنعه كيفما يشاء . ويوضع هذا المكتب تحت تصرف وزارة الزراعة اللبنانية وينسق مع الوزارة المذكورة أسعار المواد المستوردة ويشرف على كافة الأنشطة الاقتصادية المتعلقة بالتصنيع والحفظ والتسويق⁽³⁶³⁾ . كما عمد المجلس في المصادقة على مشروع قانون يفوض وزير العمل والشؤون الاجتماعية تحديد مواقيت العمل والفتح والإقفال في المؤسسات والأعمال والمهن الواحدة والمتشابهة التي تتعاطاها مجموعة من الأشخاص الحقيقيين والمعنويين بناء لطلب 60% من أعضاء هذه المجموعة في نطاق المحافظة أو المدينة أو القائمية أو في نطاق منطقة معينة، قرية أو حياً من الأحياء من أجل ضبط ساعات العمل ومراقبة نسب الانجاز الاقتصادي لهذه المؤسسات وبالتالي تحديد مقدار الجدوى الاقتصادية من الاستمرار في انتاجها أو الإقرار بغلقها⁽³⁶⁴⁾.

لم تكن مشاريع التسليف المالي متوسطة وبعيدة المدى غائبة عن منهاج المجلس النيابي اللبناني في مشاريع الاعمار والاصلاح ، ذلك أنّ المصارف المعنية بالتسليف كالمصرف الزراعي والصناعي والعقاري قصيرة المدى وتعتمد في نظامها المالي على الودائع ذات الاجل القصير . الامر الذي يعرضها للاحراج حال منحها قروضا متوسطة الاجل ، خاصة اذا ما علمنا أنّ قطاعات التنمية الاقتصادية تحتاج الى مدد زمنية كبيرة من اجل نجاح مشروعاتها وخاصة في القطاع السياحي . امرا اتفق معه نواب كُثُر وعلى رأسهم النائب البير مخيبر⁽³⁶⁵⁾ الذي اوضح ضرورة أن

⁽³⁶²⁾ م . م . ن . ل . الدور التشريعي الحادي عشر ، العقد العادي الاول ، الجلسة التاسعة ، 26 ايار 1966

⁽³⁶³⁾ م . م . ن . ل . الدور التشريعي الحادي عشر ، العقد الاستثنائي الاول ، الجلسة الخامسة ، 28 تموز 1966

⁽³⁶⁴⁾ المصدر نفسه .

⁽³⁶⁵⁾ البير سليم مخيبر 1912-2002: مواليد بيروت تلقى علومه بكل مراحلها في مدرسة اليسيه في بيروت ودرس الطب في لوزان وانتخب نائبا عن جبل لبنان في دورة 1957 و 1960 و 1964 و 1972 . عين وزيرا للصحة

تلقت الحكومة الى أهمية تحديد المهل قبل تأمين الودائع التي تمول هكذا مشروعات حيوية ، طرحا اتفق معه النائب خاتشيك بابيكان والذي ناقش قضية في غاية الاهمية مفادها أنه على الحكومة ان تهتم في تأمين الودائع في المصارف المنتخبة لهذه الغاية في مدة لا تقل عن سنتين . طروحات مختلفة تتبعها الباحث بدقة كبيرة لم تخرج من اطار ما طرحه النائبين في اعلاه . إلا ان النائب مانوئيل يونس⁽³⁶⁶⁾ خالفهم بفكرة لقيت استحسان أغلب النواب عندما قال ما نصه:

"...أن المصارف التجارية في لبنان إذا فرض عليها أن تودع في المصرف المركزي عشرة بالمئة من ودائعها المجمدة ويدفع المصرف عليها فائدة 2 بالمئة. ثم يستعمل المصرف المركزي هذه المبالغ ويسلفها لهذه المصارف التي يذكرها هذا القانون بفائدة 3 بالمئة أي بفرق واحد بالمئة مقابل مصاريف هذه العمليات عندئذ يستطيع المصرف المركزي ايجاد المصدر اللازم لتمويل هذه المصارف دون أن يحصل من جراء ذلك ما يتنافى مع مصلحة هذا البلد ومع تشريعاته المصرفية الأخرى..."

وهو أمر اقنع النواب الى حد كبير وذهبوا باتجاه تصديق مشروع القانون الوارد بالمرسوم 6716 في 21 شباط 1967⁽³⁶⁷⁾. وللمحافظة على الودائع في هذه المصارف ، فناقش المجلس النيابي مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم 6973 المتعلق بتعديل وإكمال التشريع المتعلق بالمصارف وإنشاء مؤسسة مختلطة لضمان الودائع المصرفية . هذا المشروع المهم الذي جاء بتسع واربعون مادة قانونية مختلفة صبت في آليات وسبل ضمان الودائع المصرفية بالشكل الذي يخلق الطمأنينة امام المودعين من جهة وضمان عمليات سلسلة في التسليف متوسط وبعيد المدى⁽³⁶⁸⁾ . بل وعمد المجلس من باب المصادقة على مشاريع الإعمار والاصلاح للقطاع المصرفي المهم ، إلى اجراء تعديلات مهمة في قوانين هذه المصارف من قبيل تخفيض الفائدة على قيمة القروض الممنوحة

1958 ونائبا لرئيس مجلس الوزراء ووزيرا للدولة عام 1972 . عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، المعجم النيابي ، المصدر السابق ، ص462.

⁽³⁶⁶⁾مانوئيل جورج يونس 1920-: مواليد قضاء البترون درس الاقتصاد في الجامعة الامريكية في بيروت . وحصل على الدكتوراه في الفلسفة من جامعة فانزويلا وانتخب نائبا عن الشمال عام 1964 وعمل في لجان التربية الوطنية والاقتصاد والشؤون الخارجية . عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، المعجم النيابي ، المصدر السابق ، ص545.

⁽³⁶⁷⁾م . م . ن . ل . الدور التشريعي الحادي عشر ، العقد العادي الاول ، الجلسة الثانية ، 6 نيسان 1967.

⁽³⁶⁸⁾م . م . ن . ل . الدور التشريعي الحادي عشر ، العقد العادي الاول ، الجلسة السابعة ، 5 ايار 1967 ؛

المصدر نفسه ، الجلسة الثامنة ، 8 ايار 1967 ؛ الجلسة التاسعة بعد الظهر ، 8 ايار 1967

لتحقيق امور عدة اهمها زيادة الاقبال على هذه القروض وبالتالي انعاش الاقتصادي بمدد زمنية محسوبة وكذلك تمكين المقترضين من تسديد ما بذمهم من مستحقات مالية متأخرة⁽³⁶⁹⁾.

ولأهمية مشروعات الاعمار والاصلاح لم يتوان المجلس النيابي اللبناني بمناقشة مشروع القانون المعجل المكرر الوارد بالمرسوم رقم 10568 الرامي الى إعطاء الحكومة صلاحية اصدار المراسيم الاشتراعية⁽³⁷⁰⁾ حق وضع أو تعديل أو اكمال التشريعات المتعلقة ببعض الحقول بمراسيم تتخذ في مجلس الوزراء. اصابت هذ المراسيم القطاع الاقتصادي بالدرجة الاولى من قبيل التشريع المالي والمصرفي والضرائبي والتشريع الاداري⁽³⁷¹⁾.

تبين لنا ومن خلال متابعتنا الدقيقة لمشاريع الاعمار والاصلاح لمجلس النواب اللبناني تسجيل مجموعة من الملاحظات المهمة منها على سبيل المثال لا الحصر ان تلك المشروعات اتخذت في أعماها الاغلب صيغة المصادقة المباشرة دون أن تحصل على اعتراض نيابي بل كانت في أعماها الاغلب تُحال الى المجلس ليصوت عليها بمادة واحدة ، وهذا حسب رأيي كباحث دلالة على التنسيق المسبق بين الحكومات اللبنانية والمجالس النيابية بدوراتها التشريعية في تمرير هكذا مشروعات حيوية تصيب الاقتصاد اللبناني . ذلك الاقتصاد الذي عانى والى الآن من الهشاشة والضعف رغم نوعه الرأسمالي والخدماتي الذي يعتمد على السياحة بنسبة 70% . ناهيك أن الاحداث السياسية اثرت بشكل مباشر على عدم استقرار ذلك الاقتصاد فتقلبات السياسة أثرت في تقلبات الاقتصاد . وهناك مسألة في غاية الاهمية يمكن أن نُضيف مسارها ان الدول المصطنعة كلبنان والتي لا تمتلك من الجذور التاريخية ما يكفي لبناء نظام سياسي تاريخي تبقى رهينة هذه الظروف والتقلبات وبالتالي سيتأثر الاقتصاد قبل غيره في تلك التقلبات . كما لحظنا من خلال تتبعنا للمحاضر النيابية أن مشروعات الاعمار والاصلاح في مستواها الاقتصادي قد انخفضت مع عقد السبعينات من القرن المنصرم ذلك بسبب الأحداث السياسية الخارجية ومسألة العلاقة

⁽³⁶⁹⁾ م . م . ن . ل . الدور التشريعي الثالث عشر ، العقد العادي الاول ، الجلسة السادسة ، 16 ايار 1974.

⁽³⁷⁰⁾ رغم عدم وجود نص دستوري يجيز للبرلمان تفويض الحكومة حق التشريع. إلا أن غياب النص لم يمنع من تمرير بعض المراسيم الاشتراعية. فمنذ عام 1930 كان المجلس النيابي يقوم بتفويض الحكومة وإعطائها حق التشريع عن طريق اتخاذ مراسيم في مجلس الوزراء لها قوة القانون، على أن تصدر هذه المراسيم في المدة المحددة في قانون التفويض وضمن نطاق المواضيع المحددة فيه. وبلغ عدد المراسيم الاشتراعية الصادرة في لبنان، حوالى 382 مرسوماً اشتراعياً، صدر معظمها في عهد الرئيسين فؤاد شهاب وأمين الجميل

⁽³⁷¹⁾ م . م . ن . ل . الدور التشريعي الثاني عشر ، العقد الاستثنائي الثاني ، الجلسة الاولى ، 6 اب 1968.

الجيوسياسية مع الكيان الصهيوني. وهذا ما يفتح لنا بابا مهما لمعالجة مشاريع الاعمار والإصلاح
النيابية في الواقع السياسي اللبناني.

المبحث الثالث : مجلس النواب اللبناني ومشاريع الاصلاح السياسي 1958-1975

شكلت تلك المشاريع جنبه مهمة من جنبات الاصلاح للواقع اللبناني بكافة تفاصيله السابقة ، ذلك ان كل التطورات التي تشهدها الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية لا يمكن ان تتحقق او تستقر بدون الاستقرار السياسي الذي يضفي بدوره الشرعية القانونية لكل مراحل تلك المشاريع على مختلف مستوياتها⁽³⁷²⁾ . وعليه فأن العمل على اصلاح الواقع السياسي لا في لبنان فحسب هو ضرورة تأريخية من خلال ايجاد مفاصل حيوية تسهم في ايجاد الحلول المستقبلية للمحطات المرحلية التي سبقت في بناء النظام السياسي . واذا ما اردنا ان نجعل من النظام السياسي في لبنان هو المستهدف ، فنجد ان حتمية ايجاد او تطوير المشاريع السياسية بوجهيها الاعمارية والاصلاحية هي حتمية مرهونة ببعض المعوقات التي تحتاج الى الاتفاق السياسي قبل تمريرها لتكون مصلحة وطنية ، وهذا ما عانى منه لبنان بحكم النسيج الاجتماعي المتنوع والمتداخل تاريخيا . ذلك النسيج الذي انعكست مطامحه داخل قبة البرلمان اللبناني ، فكانت بحق المساحة التي تجرى من خلالها المناكفات او حتى الاتفاقات السياسية لمشاريع الاعمار والاصلاح التي تصيب المصلحة الوطنية تارة ، وتقف ضدها تارة اخرى املا في تمرير مشروعات فئوية وحزبية تحت جلبابها تارة اخرى⁽³⁷³⁾.

جاء "قانون الانتخابات لعام 1960" المحطة الاولى لمشاريع الاصلاح السياسي خلال مدة البحث⁽³⁷⁴⁾ . وهو قانون لم يؤسس للانتخابات التشريعية بين عامي (1960-1972) وما تلاها من تمديدات تشريعية للمجلس النيابي استمرت حتى عام (1992) فحسب ، بل شكّل مرتكزا توافقيا جلب الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي طيلة تلك السنوات . وحاول التجاوب مع المتغيرات الداخلية ، وفي ذات الوقت مثل حلّا مهما للمتطلبات اللبنانية التي كانت انعكاس لأحداث لبنان عام (1958) آنفة الذكر . فبظله وصلت الى قبة البرلمان أربعة مجالس تشريعية ، وحسب الاتفاق السياسي قسّم

⁽³⁷²⁾ (ليزابيث بيكارد، وألكسندر رامسبوتاهم ، المصالحة والمصالح والصمود: سلام إيجابي من أجل لبنان : (المجلة الدولية لمبادرات السلام) ، لندن ، العدد (24) ، (2012) ، ص37 ؛ صمويل هنتجتون ، النظم السياسية في مجتمعات متغيرة ، ترجمة: حسام نايل ، (بيروت: دار التنوير ، 2017) ، ص72.

⁽³⁷³⁾ (مبروك ساحلي، الديمقراطية التوافقية كآلية لحل النزاعات الداخلية: لبنان أنموذجا مجلة البحوث والدراسات، (الجزائر) ، المجلد (16) ، العدد (2) ، صيف (2019).

⁽³⁷⁴⁾ تطرقنا في ثنايا المبحث الثاني من الفصل الاول الى جزء من اهمية هذا القانون املا في تفصيل اكثر خلال هذا المبحث .

لبنان إلى (26) دائرة انتخابية بواقع خمس دوائر انتخابية لكل محافظة من المحافظات الخمس. وأبقى على شرط السن للناخب والمرشح ، وأوجب عدم الجمع بين الوظيفة النيابية والوظائف العامة ، والزم على المرشح انقضاء مدة العشر سنوات كشرط اساسي لخوض الانتخابات. والإبقاء على مقدار الكفالة المالية التي سُنت في قانون عام (1957) ، وأن لا تعاد هذه الكفالة الى المرشح إلا بعد ان ينال عددا معينا من الاصوات والبالغ نسبتها (25%) من الأصوات على الأقل ، وإدخال نظام الانتخاب بـ"البطاقة الانتخابية" كمشروع اصلاحي جديد للنظم الانتخابية في لبنان⁽³⁷⁵⁾ ، وادخل نظام الاقتراع السري أو ما يسمى بالغرفة العازلة في كل مركز انتخابي ، وتطبيق نظام الدورة الانتخابية الواحدة على الأسس ذاتها التي حددها القانون السابق⁽³⁷⁶⁾ ، وعدّل القانون عدد أقلام الانتخاب⁽³⁷⁷⁾ في القرى والمدن لدرجة تكون حصة كل قرية يبلغ عدد ناخبها منها (100) ناخب قلم انتخاب واحد على الأقل . أما القرى والمدن التي يزيد عدد ناخبها عن الـ (100) ناخب ، فيكون بواقع قلم انتخاب واحد لكل (400) ناخب على الأقل⁽³⁷⁸⁾ ، وأجاز القانون للمرشح أن يُنتدب لدخول كل قلم انتخاب أحد ناخبي الدائرة ولدخول جميع الأقلام في الدائرة عدداً من ناخبها بنسبة مندوب واحد لكل قلمي اقتراع في القرى وبنسبة مندوب واحد لكل خمسة أقلام انتخاب في المدن بموافقة المحافظ أو القائمقام⁽³⁷⁹⁾.

وهنا لا بد من ان نطرح رؤيتنا وتقييمنا حول أهمية هذا القانون وما قدمه من مساحة اصلاحية للواقع السياسي اللبناني ، فرغم إنه من القوانين المهمة في تلك المرحلة التاريخية وقدم مسارات توافقية بين ألوان الطيف الاجتماعي والسياسي اللبناني ألا أنه كان مشروعاً اصلاحياً حاول أن يعكس وجهة نظر السلطة التي تحاول دائماً المحافظة أولاً على خارطة السياسية وثانياً على الوزن

(375) المادة (49) من قانون الانتخاب لعام 1960.

(376) جاسم محمد خضير الجبوري ، المجلس النيابي اللبناني ، المصدر السابق ، ص42.

(377) يقصد بقلم الانتخاب : المركز الانتخابي والذي يعينه المحافظ ، ويتألف من رئيس وكاتب أو أكثر قبل الشروع في الانتخاب بـ (5) أيام ، ويساعد الرئيس أربعة معاونين يختار رئيس القلم نصفهم ، ويُختار النصف الآخر من بين الحاضرين عند افتتاح القلم من الذين يجيدون القراءة والكتابة ، ويجب ان يكون رئيس القلم ونصف عدد معاونين على الأقل حاضرين طوال مدة الانتخاب . المادة (24) من قانون الانتخاب لعام 1960.

(378) الفقرة الثانية من المادة (93) من قانون الانتخاب لعام 1960 .

(379) المادة (42) من قانون الانتخاب لعام 1960.

التمثيلي . من جانب اخر اعطى "مساحة اوسع في التمثيل وفضاء اشمل" لإتاحة الفرص امام فئات سياسية غير تلك التقليدية التي اعتاد عليها المجلس النيابي . كما أن كل القوانين الانتخابية السابقة واورها عام (1960) اتسمت بالجمود والثبات في المحافظة على الوزن الانتخابي وكأنا هي خوارزمية عددية غير قابلة للتفاوض . ذلك أن النظام السياسي اتخذ من "الطائفية السياسية" معيارا توافقيا غير رسميا في الوصول الى السلطة التشريعية.

عُدَّ قانون الانتخابات الاخير لعام (1960) حلقة مهمة من حلقات الاصلاح السياسي الذي مُررت عن طريقه مجموعة من المجالس النيابية كما اسلفنا ، وحي بني ان نذكر في هذا المبحث مساحة المناقشات النيابية التي طُرحت بخصوص تمرير هذا القانون بعد ان تم تدارسه من حيث الأسباب والموجبات لطرحه في ما تقدم وبين ثنايا المبحث الثاني من الفصل الاول وكما ذكرنا في اعلاه . ففي جلسة المجلس النيابي الثانية من العقد العادي الاول طرح مجيد ارسلان⁽³⁸⁰⁾ موضوع قانون الانتخابات انف الذكر ، مبينا في كلمته المقتضية امام المجلس ما نصه: "لقد أتينا إلى هذه الجلسة لكي ندرس تعديل قانون الانتخاب، وأريد أن أنبه إلى أنه إذا تأخر المجلس في تصديقه فإن في يد الحكومة سلاحاً يمكنها في نشره بمرسوم ، ونكون نحن بسبب تأخرنا قد سببنا نشره بهذه الطريقة"⁽³⁸¹⁾. وفُرِّت الأسباب الموجبة لهذا القانون من ضمن تقرير لجنة الادارية والعديلية والمالية فجاء فيها ما نصه : "رأت الحكومة في سياق اعادة النظر بالأنظمة والقوانين بصورة عامة، إنَّ قانون انتخاب أعضاء المجلس النيابي الحالي بحاجة إلى اعادة نظر شاملة لتنسيق مواده وتبويبها بحسب موضوعها، وإيجاد ضمانات أوسع تتناول الناخب والمنتخب ولتحقيق المصلحة اللبنانية العليا وتجاوباً مع رغبة الرأي العام في توسيع التمثيل النيابي، هذه الرغبة التي عبر عنها في أكثر من مناسبة. وبما أن التعديل تناول معظم مواد القانون الحالي، رأي من الانسب أن يوضع قانون جديد يحل محل القانون الحالي"⁽³⁸²⁾. وجاء في التقرير أنه مطلب شعبي يهيئ البلاد نحو الاستقرار السياسي ، "الناشئ من التوافق والتعايش

⁽³⁸⁰⁾ مجيد توفيق ارسلان 1911-1983: مواليد الشويفات تلقى علومه الابتدائية فيها ثم مدرسة الفرير في بيروت ثم المدرسة العلمانية الفرنسية في بيروت. انتخب نائبا عن جبل لبنان عام 1931 خلفا لوالده وتكرر انتخابه في دورات 1934 و 1937 و 1943 و 1947 و 1951 و 1953 و 1957 و 1960 و 1964 و 1968 و 1972 . عين وزيرا للزراعة والدفاع الوطني والدولة والصحة العامة بين عامي 1937 و 1975 . . عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، المعجم النيابي ، المصدر السابق ، ص37.

⁽³⁸¹⁾ م . م . ن . ل ، الدور التشريعي التاسع ، العقد العادي الاول ، الجلسة 3 ، المنعقدة 20 نيسان 1960 ، ص1.

⁽³⁸²⁾ المصدر نفسه ، ص24.

والانسجام الاجتماعي". تم اعداد هذا القانون من قبل لجنة متخصصة مكونة من (15) عضوا
اضافة الى عضو اجنبي لم يسمه التقرير . وتابع التقرير أنّ القانون أُحيل الى مجلس النواب يوم
(5 اذار 1960) مبينا أن أهم مشروع اصلاحي يحققه القانون الانتخابي الجديد هو:

أولاً : يحدث المشروع وللمرة الأولى في لبنان المعزل الذي يخلو فيه الناخب لاختيار مرشحيه
فيحررهم من الاكراه المعنوي والضغط المادي، ويمكنهم من اختيار الذين يعتقدونهم الاكفاء لأداء
رسالة النيابة المقدسة.

ثانياً : وسعّ المشروع التمثيل فزاد عدد النواب من 66 إلى 99 محققاً ارادة عامة عبرت عنها
البلاد. وفي هذا التوسيع الضروري ما يساعد الناخبين على التغلب على العقبات والصعوبات
السياسية والاجتماعية ويمكنهم من إرسال وجوه جديدة تمثل مختلف نواحي الحياة السياسية
والاجتماعية اللبنانية في البلاد، فيتعاون الجميع داخل الندوة على توطيد وترسيخ الهدوء والاستقرار.

ثالثاً: هناك خطوة جديدة ايجابية لتحرير النائب من كل ارتباط فيتفرغ للواجب الذي تضعه على
عاتقه وكالته عن ناخبيه. وهذه الخطوة الايجابية الجديدة قائمة في عدم جواز الجمع بين عضوية
مجلس النواب ورئاسة أو عضوية مجلس ادارة مؤسسة عامة أو وظيفة أخرى في المؤسسات العامة
والشركات ذات الامتياز الخ... وقد تعمد المشروع تحديد وتوضيح الهدف فجاءت المادة صريحة
واضحة شاملة لتحرر النائب من جميع العوامل والمؤثرات التي تحوله عن التفرغ للواجب الذي
تضعه على عاتقه وكالته عن ناخبيه.

رابعاً : إنّ اللجنة ألغت بعض الفقرات الخاصة بإعطاء الناخبين الساكنين في بيروت وضواحيها
حق الاقتراع في غير الدائرة المسجلين فيها في أقلام اقتراع خاصة معدة لهذه الغاية بناء لطلبهم
ضمن شروط مذكورة في فقرات المادة⁽³⁸³⁾.

رأى النائب اميل البستاني⁽³⁸⁴⁾ أنّ هذا القانون هو خير من القانون السابق ، وطالب
ب"...إزالة كل كلمة ترمز إلى الطائفية فليلي إنّ هذا غير دستوري ، إنما أعتقد أن أصل البلاء

(383) م . م . ن . ل ، الدور التشريعي التاسع ، العقد العادي الاول ، الجلسة 3 ، المنعقدة 20 نيسان 1960
، ص25.

(384) اميل مرشد البستاني 1907 - 1963:مواليد إقليم الخروب تلقى علومه الأولية في احد ميّاتم صيدا ثم مدرسة الفنون
الامريكية في صيدا ثم الجامعة الوطنية في عالية وحصل على شهادة الهندسة والماجستير في علوم البيئة . انتخب
نائبا عن الشوف وعالية في دورة 1951 و 1953 و 1957 و 1960 وشارك في اعمال لجان عدة منها الدفاع

في هذا البلد وأن الحديد الذي يكبل تقدمنا هو اتباع النظام الذي يقول بالطائفية السياسية...".
بينما كان للنائب هنري طرابلسي⁽³⁸⁵⁾ كلام آخر حيال القانون الانتخابي موضحا ضرورة أن يكون الانسجام واضحا بين المؤسسات التشريعية والتنفيذية حيال هكذا قوانين مهمة يجب الوقوف عندها ودراستها قانونيا قبل تمريرها نتيجة التوافق السياسي الذي يرسمه "بعض الساسة" بالاتفاق مع الحكومة التي تمارس صلاحياتها من خلال المراسيم الاشتراعية . طرحا اضطر رئيس المجلس ان يطلب من النائب عدم كيل الاتهامات دون مبرر رداً على الطرح القاسي الذي قال فيه النائب هنري فرعون ما نصه: "... هذا المجلس لم يمارس في بعض الأوقات سلطاته التشريعية ممارسة حرة مطلقة. بعض القوانين بل أكثرها وهي التي كانت أكثر أهمية بالنسبة لحياة البلاد أرسلت إلى المجلس وأذيع ونشر في الرأي العام بأن هذه القوانين سوف لا يمكن تعديلها عند التصويت عليها ولا يمكن لأحد انكار حصول هذا الأمر...". في اتهام واضح إن ما يسري على قانون الانتخابات من توافق يجب ان يسري على قوانين ومشاريع الإصلاح السياسي الاخرى التي لم تتل الموافقة بسبب اختلاف التوجهات الطائفية والاجتماعية داخل المجلس على حد وصفه⁽³⁸⁶⁾ .

طرحا وافقه النائب اديب الفرزلي مؤكدا وبصراحة كبيرة أن المجلس لم يمارس دوره التشريعي في احلك المواقف ومنها الثقة على حكومات لم يسمها النائب نفسه ، موجها الاتهام الى التوافق السياسي الذي يتم اعداده خلف كواليس وعلم بعض النواب وخاصة المستقلين . وانتقد النائب نفسه عملية تمرير هكذا مشاريع اصلاحية مهمة تمس الواقع السياسي دون الوقوف على اصولها التوافقية داخل المؤسسة التشريعية ويقصد هنا النواب المستقلين داخل قبة البرلمان⁽³⁸⁷⁾ . وبعد مساحة من المناكفات البرلمانية بين مؤيد للقانون ومعارض هدد رئيس المجلس النيابي بما نصه : "... وإني أقول بصراحة إن هناك نية مبيتة لعرقلة القانون وإني أترك للرأي العام أن يحكم بيننا." تهديدا

والمالية والإدارة والعدلية والشؤون الخارجية ووزيرا للاشغال عام 1956 . عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، المعجم النيابي اللبناني ، المصدر السابق ، ص74.

⁽³⁸⁵⁾ هنري إسكندر طرابلسي 1906-1992: مواليد دير القمر تلقى علومه في مدرسة الفرير ببيروت ونال الحقوق من جامعة القديس يوسف عام 1934 . انتخب نائبا عن جبل لبنان في دورة عام 1957 وانتخب في لجان نيابية متعددة منها النظام الداخلي والإدارة والمال . عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، المعجم النيابي اللبناني ، المصدر السابق ، ص328.

⁽³⁸⁶⁾ م . م . ن . ل ، الدور التشريعي التاسع ، العقد العادي الاول ، الجلسة 3 ، المنعقدة 20 نيسان 1960 ، ص30.

⁽³⁸⁷⁾ م . م . ن . ل ، الدور التشريعي التاسع ، العقد العادي الاول ، الجلسة 3 ، المنعقدة 20 نيسان 1960 ، ص33.

علنيا بعد ان طالب النائب كاظم الخليل⁽³⁸⁸⁾ ان يكون عدد النواب وفق القانون الانتخابي الجديد هو (155) نائبا بدلا من (99) نائبا .متسائلا عن سبب اختيار هذا الرقم والاصرار عليه ؟ . واخيرا بالكاد تمكن رئيس المجلس تمرير القانون نتيجة وجود معارضة نيابية ضده ، اختلفت رؤاها بين خروج المجلس عن نظامه الداخلي وقضايا أخرى تتعلق بالاستحقاقات والضمانات التي يوفرها القانون بغية تحقيق مشروع العدالة الاجتماعية والسياسية بعد التصويت عليه واعتباره نافذا⁽³⁸⁹⁾. رأى المجلس ان من دواعي مشاريع الاصلاح السياسي وبعد ثلاث سنوات تقريبا تابع مناقشة مشروع القانون الورد بالمرسوم رقم (12164) بهدف "تعليق العمل بالبطاقة الانتخابية" طيلة سنتي (1963 و 1964)⁽³⁹⁰⁾. هذا المشروع واجه مناكفة كبيرة بين النواب تمحورت في مسارين كانت الكفة الراجحة بينهما هو اشباع المشروع درسا من قبل المختصين والنواب قبل القرار بتعليق العمل به من عدمه . لاسيما إن المسار الثاني كان واضحا في طرحه و استمرار العمل بها يمكن الناخبين من الادلاء بأصواتهم في أي مركز انتخابي خارج مناطق سكنهم او حتى خارج البلاد . مشروعا وجد المجلس أنّ المصادقة عليه أمرا ضروريا فناقش ذلك ملياً في الجلسة السادسة من ذات الدور التشريعي العاشر بغية اعطاء الحكومة فرصة مناسبة للتهيئة لاستخدام البطاقة الانتخابية في مناسبات تشريعية قادمة ⁽³⁹¹⁾.

مثلت "المراسيم الاشتراعية"⁽³⁹²⁾ حلقة مهمة من حلقات الاصلاح السياسي اللبناني⁽³⁹³⁾ خاصة وان المدة الزمنية للبحث كانت كفيلة باستخدام هذا التفويض السياسي المهم ، فالمراسيم

⁽³⁸⁸⁾كاظم إسماعيل الخليل 1902-1990: مواليد صور تلقى تعليمه في مدرسة الفير في صيدا وعلومه في الجامعة الامريكية في بيروت ونال الاجازة في الحقوق من دمشق . انتخب نائبا في دورات 1937 و 1943 و 1953 و 1957 و 1972 . انتخب عضوا في لجان المالية والموازنة والتربية الوطنية والاقتصاد والزراعة والسياحة . عين وزيرا للزراعة والصحة العامة والبريد والاقتصاد والعمل والعدل بين عامي 1953 و 1973 . عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، المعجم النيابي ، المصدر السابق ، ص197.

⁽³⁸⁹⁾م . م . ن . ل ، الدور التشريعي التاسع ، العقد العادي الاول ، الجلسة 3 ، المنعقدة 20 نيسان 1960 ، ص40.

⁽³⁹⁰⁾م . م . ن . ل ، الدور التشريعي العاشر ، العقد العادي الاول ، الجلسة (5) ، المنعقدة (9 نيسان 1963).

⁽³⁹¹⁾م . م . ن . ل ، الدور التشريعي العاشر ، العقد العادي الاول ، الجلسة (6) ، (18 نيسان 1963).

⁽³⁹²⁾للمزيد من التفصيل عن تأريخية المراسيم الاشتراعية اللبنانية ينظر: عبد يوسف صادر ، مجموعة المراسيم الاشتراعية والمراسيم التنظيمية ، (بيروت : مطبعة صادر ، 1961) .

⁽³⁹³⁾سبق وان صدرت مجموعة من المراسيم الاشتراعية بخصوص الاصلاح السياسي خاصة في جانب النظم الانتخابية ومنها : المرسوم الاشتراعي المؤرخ في (17 حزيران 1943) الذي صدر بموجبه أول مجلسين نيابيين في عهد الاستقلال (1943و 1947) و المرسوم الاشتراعي رقم (6) المؤرخ في (4 تشرين الثاني 1952) الخاص بتعديل بعض مواد قانون الانتخاب لعام (1950) ، والرسوم رقم (7) والمؤرخ في (12 تشرين الثاني 1952) والذي جرت بموجبه الانتخابات النيابية لعام (1953) ، والرسوم الاشتراعي رقم (37) والصادر في (18 شباط 1953) الذي ألغى اشتراط

الاشتراعية لا "نص دستوري لها في لبنان" أو حيث دعت الحاجة لاستخدامها في الانظمة الديمقراطية المشابهة للنظام السياسي اللبناني . بل هي عُرف يفوض مجلس النواب من خلاله الحكومة حق التشريع في بعض الصلاحيات التي يكون لها قوة القانون . وهي صلاحيات اجرائية تنفيذية لها مدة محددة ومواضيع معينة ينص عليها قانون التفويض الذي يحدده المجلس النيابي⁽³⁹⁴⁾

بدأت الحكومات في لبنان تلجأ الى التشريع بواسطة المراسيم الاشتراعية منذ العام (1930) ويمكن القول أنّ أهم التشريعات التي صدرت في لبنان هي تلك الصادرة من خلال المراسيم الاشتراعية ، ويتم اللجوء الى المراسيم الاشتراعية لأنها تعتبر الطريقة الأسرع والأقل تعقيدا لإنجاز القوانين اللازمة . نظرا لمحدودية المواضيع التي تتألف منها المراسيم ، وبنفس الوقت للسرعة القياسية في صدور القوانين. سيما وان لا هذا السبب ولا ذاك يؤدي الى احباط رقابة مجلس النواب على عملية التشريع ، لأن المرسوم الاشتراعي لا يصبح نافذا ومعمولا به كقانون الا بعد عرضه على مجلس النواب واخذ موافقته عليه ، وعندما تطلب الحكومة صلاحيات تشريع استثنائية فهذا مؤشر على نيتها الإصلاحية وعلى جديتها في العملية الإصلاحية وبنفس الوقت ومن خلال المواضيع التي تعرضها الحكومة نستطيع ان نستشف حجم الرؤية لدى الحكومة وبعد نظرها حيال العملية الإصلاحية برمتها⁽³⁹⁵⁾ .

حدث ذلك عام (1958) عندما طلبت الحكومة من المجلس النيابي التفويض في اصدار المراسيم الاشتراعية لمدة ستة اشهر على أن تُعرض هذه المراسيم على المجلس النيابي لغرض المصادقة عليها ومنها : التشريع المالي والاقتصادي ، والموازنة العامة للدولة ، والمحكمة الادارية العليا ، والأمن العام والسلامة العامة ، والتنظيم الاداري ، وتنظيم الإدارات ، وانظمة الموظفين⁽³⁹⁶⁾.

حيازة الشهادة للمرأة ، ومنح المرأة حق الانتخاب والترشيح ، و المرسوم الاشتراعي المرقم (37) والمؤرخ في (8 شباط 1953) المتضمن تخفيض عدد النواب إلى (44) عضواً وتقسيم لبنان إلى (33) دائرة انتخابية. للمزيد من التفصيل عن هذه المراسيم الاشتراعية ينظر : جاسم محمد خضير الجبوري ، المصدر السابق ، ص37-ص55.

⁽³⁹⁴⁾زهير شكر ، الوسيط في القانون الدستوري اللبناني نشأة ومسار النظام السياسي والدستوري ، المؤسسات الدستورية ، (بيروت : دار بلال ، 2001) ، ص732-ص740.

⁽³⁹⁵⁾جورج نقاش ، الشهابية ، (بيروت : منشورات الندوة اللبنانية ، 1960) ، ص26 ؛ قولا ناصيف ، جمهورية فؤاد شهاب ، (بيروت : دار النهار ، 2008) ، ص266.

⁽³⁹⁶⁾عبدة عويدات ، النظم الدستورية في لبنان و البلاد العربية ، (بيروت : منشورات عويدات ، 1961) ، ص530.

واستمر المجلس النيابي بمنح التفويض للحكومات اللبنانية في اصدار المراسيم الاشتراعية حتى عام (1967)⁽³⁹⁷⁾ .

كان لزاما اعطاء امثلة توضيحية عن تلك المراسيم الاشتراعية التي مثلت جزءا من مشاريع الاصلاح السياسي لاسيما إنّ بناء بيئة سياسية مستقرة كانت هدفا واضحا لدى الكتل السياسية المشاركة في النظام السياسي برمته . فجاء تفويض الحكومة في تمديد انتخابات المجالس البلدية بالمرسوم المرقم (18492) . مبينة ذلك بالأسباب الموجبة التي نصها:

" وقد رأت الحكومة لأسباب تعلق بعضها بالأمن المحلي والمنازعات التي يسفر عنها كل انتخاب والبعض الآخر بالمصارفات الضخمة التي تتطلبها الاعمال الانتخابية، رأت الحكومة بالتقدم بمشروع القانون المعجل المرفق وهو يقضي بتأجيل موعد انتخاب المختارين واعضاء المجالس الاختيارية سنة واحدة اعتبارا من انتهاء مدة ولايتهم."

دعت الحاجة لذلك عندما واجهت البلاد اوضاع استثنائية اهمها ما يتعلق باستتباب الأمن ، أنّ موعد اجراء الانتخابات البلدية العامة قد حان وفق احكام القانون الصادر بتاريخ (9 تشرين الثاني سنة 1956) ، والقاضي بتمديد ولاية المجالس البلدية سنتين اعتبارا من تاريخ (7 كانون الاول سنة 1956) والتي تنتهي في شهر (نيسان 1958) . ناقش المجلس مرسوما اصلاحيا فوض الحكومة تهيئة الظروف المناسبة للانتخابات او إستمرار في تأجيلها بعد الاحداث التي شهدتها في ذلك العام . مرسوما وجده النائب هنري طرابلسي ضروريا بغية عبور الازمة السياسية التي يشهدها لبنان من جهة ، ولتوحيد الانتخابات البلدية مع انتخابات المختارين في عملية انتخابية واحدة⁽³⁹⁸⁾ . خاصة اذا ما علمنا أنّ سياسة التأجيل لتلك الانتخابات كانت مرهونة بعملية عدم التوافق السياسي لأجرائها ، فوجد المجلس أنّ التأجيل لها هو أفضل من اثارها والعمل على خلق مساحة من الاختلاف . وعليه وجدنا ان ذلك التأجيل امتد بذات السياق حتى عام (1973)⁽³⁹⁹⁾ . ذلك العام الذي مثل منعطفا كبيرا في الاختلافات السياسية اللبنانية ، واستمرت تلك العملية وصولا الى عام (1974) الذي مثل البدايات الحساسة لانطلاق الحرب الاهلية اللبنانية⁽⁴⁰⁰⁾ .

⁽³⁹⁷⁾ انور الخطيب ، الاصول البرلمانية في لبنان وسائر البلاد العربية ، (بيروت : مؤسسة عاصي للاعلام والتوزيع ، 1970) ، ص 265-272

⁽³⁹⁸⁾ م . م . ن . ل ، الدور التشريعي التاسع ، العقد العادي الاول ، الجلسة الرابعة ، (1 نيسان 1958).

⁽³⁹⁹⁾ م . م . ن . ل ، الدور التشريعي الثالث عشر ، العقد العادي الثاني ، الجلسة الثالثة ، (16 تشرين الثاني 1973).

⁽⁴⁰⁰⁾ م . م . ن . ل ، الدور التشريعي الثالث عشر ، العقد العادي الاول ، الجلسة الثانية ، (26 اذار 1974).

وفي مرسوم اصلاحي مشابه ناقش المجلس النيابي موضوع تفويض الحكومة مدة سنة اعتبارا من (اول نيسان 1958) حق التشريع في الحقل الجمركي بمراسيم تتخذ بمجلس الوزراء . وللحكومة أن تمارس هذا الحق مباشرة أو أن تنيب المجلس الاعلى للجمارك لممارسته فيما يتعلق بالتعريفات الجمركية. مرسوما حصل على تأييد الاكثية النيابية ومُررَ دون اعتراض⁽⁴⁰¹⁾

إنّ تحديد المدة والموضوع كشرط اساسي لمنح التفويض الحكومي في اصدار المراسيم الاشتراعية ناتج عن محاولة المجلس النيابي الحفاظ على صفته التشريعية . فلا يجوز له منح الحكومة التفويض المطلق لأنه يعني دستوريا تنازله عن صلاحياته التشريعية ، وهو امر يخالف توزيع الصلاحيات والاختصاصات التي ضمنها الدستور اللبناني⁽⁴⁰²⁾ ، وهذا ما نوّكه في حادثة تاريخية أثبت فيها المجلس النيابي امكانيته الدستورية في تشذيب المسارات التي تذهب فيها الحكومة خارج مسارات التفويض . عندما الغى في (15 حزيران 1959) المرسوم رقم (112) والمتعلق برواتب القضاة لأنه كانت متجاوز للحدود المُرخص فيها للحكومة . او في مثال دستوري اخر عندما مُنعت الحكومة من عدم استعمال الحق الممنوح لها بموجب الدستور لجهة نشر هذه المشاريع بمراسيم إلا في الحالات الاستثنائية الطارئة⁽⁴⁰³⁾.

كما أنّ التفويض في بعض الاحيان القليلة يتخذ مداه الواسع تبعا للظروف السياسية وهذا ما رأيناه في عام (1967) عندما انطلق العدوان الصهيوني على فلسطين ، فقد اضطر المجلس النيابي منح صلاحيات اوسع للحكومة في اصدار المراسيم الاشتراعية بشكل اكثر مرونة واتخاذ قرارات سياسية خطيرة على حد وصف ادمون رباط الباحث والمختص في القانون الدستوري⁽⁴⁰⁴⁾. الامر الذي أعطى مساحة كبيرة للحكومة في امكانية عدم التقيد بقوانين التفويض واحالتها الى المجلس النيابي كما حدث في القانون المرقم (1967/41) الصادر في (3 حزيران 1967) والقانون (1967/45) الصادر في (5 حزيران 1967) . بعدما اصبح عُرفا سياسيا لم يتمكن المجلس من تلافيه إلاّ عام (1976) مع بدايات الحرب الاهلية اللبنانية⁽⁴⁰⁵⁾.

هذه المراسيم الاشتراعية التي عُمل فيها خلال الحياة السياسية اللبنانية لم تخلُ من رصد مالي مخصص في الموازنة خاصة في الباب التاسع عشر (نفقات طارئة) والتي تؤخذ من المال

⁽⁴⁰¹⁾ م . م . ن . ل ، الدور التشريعي الثالث عشر، العقد العادي الاول ، الجلسة الخامسة ، (3 نيسان 1958).

⁽⁴⁰²⁾ زهير شكر ، النظرية العامة للقضاء الدستوري ، (بيروت : دار بلال ، 2014) ، ص446.

⁽⁴⁰³⁾ م . م . ن . ل ، الدور التشريعي العاشر ، العقد العادي الثاني ، الجلسة الرابعة ، (23 تشرين الثاني 1961).

⁽⁴⁰⁴⁾ ادمون رباط ، الوسيط في القانون الدستوري ، (بيروت : دار العلم للملايين ، 1970) ، ص773-ص780.

⁽⁴⁰⁵⁾ محي الدين القيسي ، القانون الاداري العام ، (بيروت : منشورات الحلبي الحقوقية 1990) ، ص90.

الاحتياط في الموازنة بقيمة ثلاثة ملايين ونصف المليون ليرة لبنانية رصدنا تخصيصها خلال عام (1960)⁽⁴⁰⁶⁾.

يبدو من خلال ما تقدم أنّ المراسيم الاشتراعية هي محطات "قانونية غير دستورية" اعتمدتها مساحة التوافق السياسي بين المؤسسات التشريعية والتنفيذية ، ويمكن اعتبارها مساحة من اهم مساحات "الاصلاح السياسي" ، خاصة فيما يصيب المشاريع التي تحتاج حيزا زمنيا كبيرا لنضوجه كمشروع قانون وبالتالي التصويت عليها كقانون نافذ من خلال المجلس النيابي . ويرى الباحث ان وجود مثل هكذا مساحة من التوافق السياسي هو جزء مهم من تركيبة مشاريع الاصلاح السياسي التي تبناها المجلس النيابي اللبناني ، ما دام أنّ مرهونية تلك المراسيم وقانونيتها مرتبط الى حد كبير بمصادقة المجلس النيابي . تلك المصادقة التي مثلت "حيز الاطمئنان في بقاء المجلس النيابي ممارسا لصلاحياته" من جهة . و"تفويض حيز الغلو التنفيذي في التمادي بالصلاحيات خارج الاطر الدستورية" ، وما لحضناه في اعلاه دليل على دستورية التوافق هذا . مع العلم انني كباحث ومن خلال تتبعي لمحاضر جلسات المجلس النيابي اللبناني الكثيرة . وجدت ان التوافق على اعطاء صلاحيات التشريع للحكومات يأتي في اطار المناقشات السياسية خارج أطر المؤسسة التشريعية ليتم في ثناياها التصويت على منح الثقة للحكومة بهذه المراسيم.

لم تخل مواقف المجلس النيابي اللبناني من متابعة كل مفاصل الامن والاستقرار في البلاد خاصة وان هذين المصطلحين قد ارتبطا حتميا باستقرار الواقع السياسي ، وعليه رصدنا خلال متابعتنا للمحاضر النيابية ان غالبية النواب "راهنوا على مفهوم الاصلاح السياسي اللبناني ومدى مرهونيته بكافة المشروعات الاجتماعية والاقتصادية" على حد وصف رئيس المجلس النيابي خلال الاحداث

(406) م . م . ن . ل ، الدور التشريعي العاشر العقد العادي الثاني ، الجلسة (15) ، (22 كانون الاول 1960) ؛ العقد الاستثنائي الاول ، الجلسة (6) ، (13 ايلول 1960) و الجلسة (7) ، (14 ايلول 1960) .

التي حملها عام (1961) وما قام الحزب القومي السوري الاجتماعي⁽⁴⁰⁷⁾ في (31 كانون الاول 1961) من محاولة انقلابية في لبنان⁽⁴⁰⁸⁾.

نظر المجلس النيابي لهذه الحركة الانقلابية الفاشلة على أنها محطة سلبية من الممكن ان تضرب العملية السياسية برمتها ، فشجبها بالاستنكار في جلسة (2 كانون الثاني 1962) مؤكداً رفضه وتنديده بأي محاولة مماثلة تهدف النيل من أمن البلاد وسلامتها . وأعرب النواب عن استنكارهم الشديد للانقلاب ، وطالبوا الحكومة اللبنانية إنزال اشد العقوبات بمرتكبي الانقلاب . خاصة بعد ان اوضح رئيس الحكومة رشيد كرامي في بداية الجلسة اعلاه تفاصيل الحادث مبيناً ان هكذا عملية او نظيراتها التآمر الاخرى على امن وسلامة لبنان من الممكن ان تضرب كل الانجازات اللبنانية على كافة الاصعدة . فضلاً عن انعكاساتها السلبية على واقع الاعداد والاصلاح الذي "يجب ان يكون متوافقاً ومبدأ احتواء المشاكل لا القفز عليها بطرق عسكرية مسلحة" ووصف هذا العمل بـ "الطائش والجبان " الذي يستهدف أمن البلاد واستقرارها . وشدد على المجلس النيابي ان يتخذ موقفه إزاء هذه الاعمال العدوانية التي تستهدف العملية السياسية برمتها ، و"اصدار القوانين والتشريعات التي تعاقب العناصر التي تقوم بها" . واستنكر النائب أمين الحافظ الانقلاب الذي وصفه بـ " ...الإجرامي والذي لا يمت الى الاسس الديمقراطية التي

⁽⁴⁰⁷⁾ الحزب القومي السوري الاجتماعي: حركة سياسية قومية تأسست في عام 1932 على يد أنطون سعادة وتتادي بفكرة سوريا الكبرى التي تضم بلاد الشام والعراق. يركز الحزب على مفهوم وحدة المصير والتاريخ للسوريين عبر الطوائف والأعراق المختلفة . لعب الحزب دوراً في السياسة اللبنانية والسورية ، وشارك في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، وتعرض للقمع في فترات مختلفة قبل أن يتم إضفاء الشرعية عليه في سوريا عام 2005. للتفصيل عنه ينظر : أنطوان سعادة ، مبادئ الحزب القومي السوري الاجتماعي وغاياته ، (بيروت : دار الفكر للأبحاث والنشر ، 2016).

⁽⁴⁰⁸⁾ قام بالانقلاب العسكري ضباط في الجيش اللبناني بقيادة النقيب فؤاد عوض والمقدم شوقي خير الله . بعد ان توجهوا إلى بيروت بقوة مدرعة تساندها كتيبة من الجيش بقيادة النقيب فؤاد عوض . وقاموا بتطويق وزارة الدفاع اللبنانية ، واحتلوا وزارة الدفاع وسيطروا على المكتب الثاني المتخصص بالمعلومات الاستخباراتية كما اعتقلوا رئيس أركان الجيش ومساعدته وبعد مواجهة بين الطرفين اضطر الانقلابيين الى الفرار وفشل محالتهم الانقلابية بعد معركة بين الطرفين استسلم على أثرها الجنود ومدرعاتهم وتمكن فؤاد عوض وشوقي خير الله من الفرار أثناء المعركة لتبدأ صفحة التطهير والبحث عن اعضاء الحزب القومي السوري المعارض داخل المؤسسة العسكرية . للمزيد من التفصيل عن الانقلاب ينظر : علي شخبر نفل العتيبي ، الحركة الوطنية في لبنان من عام 1943-1961، رسالة ماجستير ، ، (بغداد : معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا ، 2003) ؛ جريدة المستقبل ، العدد (343) في (4 كانون الثاني 1962).

تبناها لبنان كجزء من منظومته السياسية ، وهو محاولة لضرب مشروعه الاصلاحى الذي تطور بفعل التجربة السياسية التاريخية التي انفرد بها عن بقية دول المنطقة... " رافضا مع كافة اللبنانيين عملية "فرض الانظمة بالقوة" ، وطالب الحكومة الضرب بيد من حديد على المتآمرين كي لا تتكرر مثل هذه العملية . اما النائب نهاد بويز (409) فقد كان له رأي متفقا فيه مع زميله فيما تقدم قاصدا بالقول "أنّ الهدف من العملية الانقلابية هو ضرب الديمقراطية في لبنان والقضاء على الدستور والحياة النيابية" ، وأعرب في ختام حديثه عن الاهتمام بالجيش للقيام بواجباته في الحفاظ على السيادة والاستقلال(410).

وأبدى النائب جميل لحود(411) استغرابه لمساهمة بعض عناصر الجيش في هذه العملية الانقلابية الفاشلة مشيرا الى ضرورة ان "يشمل الاصلاح كما الاعمار هذه المؤسسة المهمة التي يعول عليها في الحفاظ على امن واستقرار البلاد بكافة مستوياته السياسية والاجتماعية والاقتصادية... " ، وعبر عن حرصه الشديد على "بقاء الجيش بعيداً عن السياسة " . وتتبعنا خلال هذه الجلسة للتداول في رؤية المجلس النيابي حول هذا الاعتداء على امن وسلامة لبنان فوجدناها متوافقة حيث الرؤية والاهداف لكافة النواب . إذ سُمح خلالها لأكثر من خمسة عشر نائبا في الحديث وابداء موقفهم الذي كان متفقا ومشروع الحفاظ على هوية لبنان وسلامته . حتى ان بعض النواب ايدوا كثيرا مشروع "ان يكون للمؤسسة العسكرية استقلاليتها وهيبتها وتجانسها الاجتماعى الذي يعتمد على مزج كافة ألوان الطيف الاجتماعية فيها ، وعبور مسألة ان (تصطبغ بلون واحد تبعا للمحاصصة السياسية) ، واعتبروا ان الجيش هو جيش لبنان لا جيش

(409) نهاد فارس بويز 1990-1908 : مواليد قضاء كسروان تلقى علومه الأولية والتكميلية في معهد الاخوة المريميين في جونبة والثانوية في معهد القديس يوسف ودرس الحقوق في جامعة القديس يوسف وتخرج عام 1935 . انتخب نائبا عن كسروان عام 1957 و 1960 و 1964 و 1968 . شارك في اعمال لجان نيابية عدة منها الشؤون الخارجية والإدارة والعدلية . عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ن المعجم النيابي اللبناني ، المصدر السابق ، ص84.

(410) م . م . ن . ل ، الدور التشريعي العاشر ، العقد الاستثنائي الثاني ، الجلسة (1) المنعقدة في(2) كانون الثاني 1962).

(411) جميل جرجس لحود 1901-1983: مواليد بلدة بعيدا في مدرسة بعيدا الوطنية ثم مدرسة الحكمة ثم دخل المدرسة الحربية في دمشق عام 1921 . انتخب نائبا عن المتن الشمالي في دورة 1960 و 1964 وعين وزيرا للعمل والشؤون الاجتماعية في 1966 . عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، المعجم النيابي اللبناني ، المصدر السابق ، ص 450.

طائفة او طيف معين" بغية الوقوف امام هكذا مؤامرات مستقبلية على حد تحليلنا للرؤى المطروحة في ذات الجلسة(412).

اثبت التحقيق ان وراء العملية تدخلات خارجية كالتدخل البريطاني الذي جاء رداً على رفض الحكومة اللبنانية برئاسة رشيد كرامي (31 تشرين الاول 1961-20 شباط 1964) قبل اسبوع تقريباً من الانقلاب طلباً بريطانيا مفاده نزول الأسطول البريطاني على الساحل اللبناني المواجه لبيروت . كما كشف التحقيق ان تواطئ داخلي مثله كميل شمعون والمخابرات البريطانية والأردن في التخطيط لهذه الحركة الانقلابية (413).

اكتسب اتفاق النواب على ضرورة ان يشمل الاعمار والاصلاح كافة المشروعات السياسية وان يتجاوز حدوده التي تتدرج في اطار البنى التحتية في مستواها الاجتماعي والاقتصادي ، فمنذ الوهلة الاولى لقراءة المصطلح وحتى قبل الخوض فيه نستشف ان المفهوم هذا كناية عن أسس ملموسة وشاخصة للعيان ، الا اننا ومن خلال تتبع هذين المفهومين نيابياً وجدنا انهما مفهومان عابرين حدود مساحة الوصف اعلاه الى حدود اوسع قُصِدَ منها الاصلاح والاعمار "للتوافقات السياسية غير الملموسة والقائمة على مساحة تاريخية من العيش المشترك في لبنان" . وهذا ما اثبته المجلس النيابي بعد اكثر من عام على الانقلاب الفاشل عندما أُثيرت ذات القضية في الجلسة النيابية المنعقدة يوم (9 كانون الثاني 1962) حيث أكد النواب أنفسهم أن "الانقلاب لم يكن فاشلاً بل ناجحاً لأنه أعطى الفرصة مرة أخرى للبنانيين كي يقفوا صفاً واحداً امام كل انقلاب أو محاولة انقلاب داعين المؤسسة التنفيذية والتشريعية في الحفاظ على الاستقلال اللبناني"(414).

(412) م . م . ن . ل ، الدور التشريعي العاشر ، العقد الاستثنائي الثاني ، الجلسة (1) المنعقدة في (2 كانون الثاني 1962) ص7.

(413) جريدة المستقبل ، العددان (347) و(349) في(10 و12 كانون الثاني 1962).

(414) م . م . ن . ل ، الدور التشريعي العاشر ، العقد الاستثنائي الثاني ، الجلسة (2) في (9 كانون الثاني 1962).

لفت الحراك الخارجي انتباه المجلس النيابي لإعادة النظر بالمشروعات الاصلاحية التي تصيب النظام السياسي والتي من شأنها ان تحقق مزيدا من الاستقرار للبنان وعلاقاته الداخلية التي يمثلها الطيف الاجتماعي . فعلى سبيل المثال لا الحصر نظر المجلس من زاوية منطقية الى ضرورة اعادة ترتيب اولويات التعيينات للوظائف المهمة ومنها القضاء التي لم تكن متوازنة بالنسبة للطائفة الشيعية . إثر استجواب نيابي قدمه كل من النائب محسن سليم⁽⁴¹⁵⁾ والنائب سميح عسيران⁽⁴¹⁶⁾ الذين اعترضوا على الية توزيع التعيينات من القضاة التي لم يصب الطائفة الشيعية منها الا بقاضي واحد من اصل ثلاثة وثلاثون قاضيا موزعين على الطوائف الاخرى . مطلبا وجدته رئاسة المجلس حقيقيا ومهما حيال ما يلتزم به المجلس النيابي من دور في تنفيذ مشاريع الاعمار والاصلاح السياسي⁽⁴¹⁷⁾. بل والاكثر من ذلك شهدنا ان المجلس نفسه راح للمصادقة على تعديل نظامه الداخلي بُغية تحقيق مزيدا من التوازن في الوظائف العامة لدرجة ان طالب النائبين شفيق مرتضى⁽⁴¹⁸⁾ وأمين الحافظ بزيادة اعضاء اللجنة الخارجية في مجلس النواب الى سبعة عشر عضوا بدلا من خمسة عشر اجراءات وجدتها المؤسسة التشريعية بالضرورية لأنها تسهم في احداث التوازن الباعث الى الاطمئنان السياسي الذي يفضي الى تعزيز العيش المشترك داخل بلد يُمتزج فيه ألوان اجتماعية عدة⁽⁴¹⁹⁾.

⁽⁴¹⁵⁾ محسن محمد سليم 1918-2000: مواليد حارة حريك تلقى تعليمه في الفرير ببيروت ودخل معهد الحقوق في الجامعة اليسوعية ليحصل على الاجازة فيها . انتخب نائبا عن بيروت عام 1960 وصار عضوا في لجان مختلفة منها الإدارة والعدلية والشؤون الخارجية . عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، المعجم النيابي اللبناني، المصدر السابق ، ص 276.

⁽⁴¹⁶⁾ سميح راشد عسيران 1924-1988: مواليد صيدا تلقى تعليمه في مدارس الفرير في صيدا والثانوية في مدرسة الحكمة ببيروت ودرس الحقوق في جامعة لوزان وانتخب نائبا لأول مرة في دورة 1960 و 1964 وشارك في اعمال لجان نيابية منها الإدارة والعدلية والتربية الوطنية والزراعة والنظام الداخلي . عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، المعجم النيابي اللبناني ، المصدر السابق ، ص 357.

⁽⁴¹⁷⁾ م . م . ن . ل ، الدور التشريعي العاشر ، العقد العادي الاول ، الجلسة (8) في (4 ايار 1962) ؛ المصدر نفسه ، العقد العادي الثاني ، الجلسة (4) ، (8 تشرين الثاني 1962).

⁽⁴¹⁸⁾ شفيق محسن مرتضى 1912-1990: مواليد بعلبك تلقى تعليمه في مدارس بعلبك والتكميلية والثانوية في المدرسة البطريركية للروم الكاثوليك . درس الحقوق في جامعة دمشق وانتخب نائبا عن البقاع عام 1957 وعام 1960 . كان عضوا في لجان الإدارة والعدلية والاشغال العامة والبريد والبرق والتربية الوطنية والنظام الداخلي . عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، المعجم النيابي اللبناني ، المصدر السابق ، ص 467.

⁽⁴¹⁹⁾ م . م . ن . ل ، الدور التشريعي العاشر ، العقد العادي الاول ، الجلسة (4) في (2 نيسان 1963).

ساهم هذا الامر في متابعة مشاريع اصلاحية تحمي بُنية النظام السياسي اللبناني امام هكذا هزات مستقبلية . فلجأ المجلس الى تعديل "قانون المطبوعات"⁽⁴²⁰⁾ كانت الحكومة قد احوالت للمجلس مشروع قانون بتاريخ (13 كانون الاول 1957) يتعلق بإلغاء المواد (41 و 42 و 43) من قانون المطبوعات الصادر بالمرسوم الاشتراعي رقم (4) في (22 تشرين الأول 1952) وكانت هذه المواد تُخضع الجرائم الصحفية لأصول المحاكمات العادية التي تعطي المتقاضين الحق ثلاث درجات للمحاكمة هي "البداية الاستئناف والتمييز" . وكان "التوقيف الاحتياطي" بجرائم المطبوعات غير جائز الا في الجرائم الواقعة على امن الدولة او بالتحريض على ارتكاب الجرائم او في حالة التعرض لشخص رئيس الدولة. وهنا اختلف النواب في الصيغة القانونية الخاصة بالتوقيف الاحتياطي الذي يؤمن حدود معينة للتعبير عن حرية الرأي فيما رأى نواب اخرون اهمية هذا التعديل خاصة في الظروف الاستثنائية التي تمر بها لبنان والتي تحتم تعديلا كالمصوص عليه للتفرغ في معالجة الحالات الاكثر حرجا التي تمس امن واستقرار النظام السياسي كجزء من مسيرة الاصلاح لهذا النظام⁽⁴²¹⁾.

وفي ذات المسار رصدنا سلفا من خلال اطلاعنا على محاضر المجلس النيابي اللبناني ومن خلال متابعتنا لمشاريع الاصلاح السياسي ان المجلس كان عازما على خلق مساحة من الطمأنينة والاستقرار عندما فوض الحكومة خلال الجلسة الاعتيادية التاسعة مشروع رقم (189) بمنح عفو عام عن الجرائم المرتكبة قبل (15 تشرين الاول 1958)⁽⁴²²⁾. كما وخول رئيس الجمهورية خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون ان يصدر بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء عفوا خاصا له مفاعيل العفو العام عن كل شخص محكوم او ملاحق بإحدى الجرائم السياسية . او التي ترتدي طابعا

(420) ينظم قانون المطبوعات عمل كلّ وسيلة تنشر معلوماتها ورقياً ويحدّد نظامها وإطارها القانوني. وقد حرص المشرع في هذا القانون على تحصين السلطة العامة (أي السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية) من توجيه أيّ اتهام أو استفهام أو اعتراض أو تعبير غاضب أو يائس تجاه ممارسات وسياسات هذه السلطة. ولقد تركزت هذه الحصانة في الحدود التي رسمها القانون من خلال فصول وموادّ . وصدر اول تعديل لقانون المطبوعات اللبناني وفق المرسوم الاشتراعي رقم (4) تاريخ (22 تشرين الاول 1952) عندما لم يعد يتلاءم ومقتضيات الواقع ، فقد رأت الحكومة بالاتفاق مع نقابة الصحافة أن تعد مشروعاً لقانون جديد للمطبوعات. وكانت النقابة قد أعدت مشروعاً مدروساً بدقة فعقدت على أثر إنجازه سلسلة من الاجتماعات بين ممثلي نقابتي الصحافة والمحربين ووزارة الإرشاد والانباء والسياحة كما صار درس المشروع مع التعديلات التي أدخلت عليه خلال تلك الاجتماعات في لجان وزارية. للمزيد من التفصيل عن التأسيسات الاولى لقانون المطبوعات اللبناني ومواده ونصوصه ينظر : ومواده ينظر : د.م ، قانون المطبوعات اللبناني ونصوص اخرى ذات علاقة بالصحافة ، (بيروت : المنشورات النقابية ، 1942).

(421) م . م . ن . ل ، الدور التشريعي التاسع ، العقد العادي الاول ، الجلسة (6) في (8 نيسان 1958).

(422) م . م . ن . ل ، الدور التشريعي التاسع ، العقد العادي الثاني ، الجلسة (7) في (9 كانون الاول 1958).

سياسيا ، وعد النائب كاظم الخليل هذا القانون من القوانين المهمة التي تخلق مساحة من الحرية والاطمئنان لدى ابناء الطيف اللبناني ، وبالتالي تعيد البلاد نحو الاستقرار السياسي ، واكد في معرض حديثه ان المشمولين بهذا المرسوم هم بالنتيجة ابناء بلدنا وربما غرر بهم نحو العمل ضده او ضد نظامه السياسي وبالتالي فهذا المرسوم يمكن اعتباره من المراسيم الاصلاحية المهمة التي تستهدف النظام السياسي⁽⁴²³⁾ .

راعى المجلس النيابي بحذر شديد تعديل القوانين ذات الصبغة السياسية والتي تحقق مزيدا من الاستقرار السياسي الداخلي وخاصة تلك التي تتعلق بالعقوبات ، فنجدد وخلال الدور التشريعي الحادي عشر من عام (1965) قد ناقش تعديلا سابقا على قانون العقوبات اللبناني فيما يخص الجرائم التي ينطبق عليها "حكم الاعدام" . فبسبب الظروف السياسية ساوى تعديل قانون العقوبات الصادر في (16 شباط 1959) بين القتل دون قصد والقتل عمداً . ففرض عقوبة الإعدام على من يرتكب جريمة القتل دون أن يراعي ظروف القتل وأسبابه ومنع منح الأسباب المخففة . بسبب الظروف الاستثنائية التي مرت بها البلاد بعد حوادث عام (1958) والتي فرضت اتخاذ مثل هذا القانون ، فالتعديل انف الذكر لم يلغ مواد قانون العقوبات المتعلقة بالقتل إنما علق تطبيقها لحين استتباب الأمن وتعود البلاد إلى حالتها الطبيعية . والآن بعد أن زالت الظروف أصبح من الطبيعي العودة إلى العمل بأحكام القانون العادي والتي يقر تشريعها عقوبة الإعدام والتي يجب ان تتميز بين القتل العمد او مع سبق الاصرار فتشدد في معاقبة الأول بالنسبة إلى الثاني . ونجمل الرأي النيابي حيال ذلك بما يتفق والرأي العام للنواب بـ: "رأى المجلس ان العودة بهذه القوانين الى سابق عهدها واحدا من المسارات المهمة في العملية السياسية . وتعطي من جانب اخر صورة ايجابية عن استقرار النظام السياسي وان رفع الحالة الطارئة مرهون بالاستقرار السياسي الناتج من زخم مشاريع الاصلاح السياسي التي يطرحها المجلس النيابي" على حد وصف مجمل لمجموعة من النواب الموافقين على مشروع القانون والذين وجدوا فيه ضرورة سياسية حقيقية لا يمكن تجاوزها من قبيل صناعة أمن واستقرار بعد ثبات التجربة السياسية اللبنانية على حد وصفهم⁽⁴²⁴⁾ .

فلا غرو أن نجده في جلسة نيابية أخرى تقريبا يلجأ المجلس الى منح "العفو العام عن جرائم المطبوعات" مبررة ذلك من خلال الاسباب الموجبة التالية :

⁽⁴²³⁾ م . م . ن . ل ، الدور التشريعي التاسع ، العقد العادي الثاني ، الجلسة (10) ، (22 كانون الاول 1958).

⁽⁴²⁴⁾ م . م . ن . ل ، الدور التشريعي الحادي عشر ، العقد العادي الاول ، الجلسة (6) ، (29 نيسان 1965).

" ولما كانت قد صدرت بحق بعض أعضاء الجسم الصحافي بعض الأحكام لمخالفته قانون المطبوعات ، إلا أنه نظراً للمواقف المشرفة التي تفقها الصحافة اللبنانية تجاه القضايا الدقيقة التي تواجهها البلاد ولعزمها الأكيد على معالجة مثل هذه القضايا بما يتفق ومصلحة البلاد العليا هذا العزم الذي انبثق عنه ميثاق الشرف. رأت الحكومة منح عفو عام عن جرائم المطبوعات المنصوص عنها في المواد 56 إلى 64 من قانون المطبوعات الصادر بتاريخ 14 أيلول 1962 والمرتبكة قبل 31 كانون الأول 1964."

عفوا نال مصادقة النواب بأكثريةهم المطلقة لما يمسه هذا المشروع من تقويم لحرية الصحافة والتي تمثل واحدة من مسارات استقرار السياسة اللبنانية . مشروعا عده الكثير من النواب بـ"الحيوي والفعال والمهم والمطمأن للشركاء السياسيين" على حد وصفهم⁽⁴²⁵⁾.

بل ووجد المجلس ان ضرورة العفو هذه ربما ترتعن بالظروف السياسية لاسيما إن لبنان بلد عُرف عنه الحراك السياسي على الصعيدين الداخلي والخارجي . وهنا شخصنا من خلال متابعتنا للمحاضر النيابية ان المجلس النيابي عاد مرة أخرى ليعفو عن جرائم المطبوعات التي حدثت بسبب احداث الحرب العربية الاسرائيلية عام (1967) فجاء في هذا المشروع ما نصه :

" لما كانت النصوص القانونية المعمول بها المتعلقة بالصحافة لا تسمح بنشر ما يسيء إلى العلاقات بين الدول العربية ، والتعرض إلى الملوك أو الرؤساء كما لا تسمح بالتعرض في الداخل إلى المراجع والمؤسسات المفروض عدم التعرض إليها. ونظراً للظروف التي مرت بها البلاد مؤخراً ورغبة من الحكومة في إفساح المجال أمام الصحافة لتكون دائماً على مستوى المهام الملقاة على عاتقها في هذه الظروف بالذات. فقد أعدت الحكومة مشروع قانون معجل مكرر للعفو عن جرائم المطبوعات المرتكبة قبل (31 كانون الاول 1967)"

مشروعاً نال تأييد الاغلبية النيابية التي رأت به مساحة رحبة في اعادة الاستقرار لمفهوم التوازن في العلاقات الخارجية للبنان ، والتي شهدت بسبب الحرب العربية الاسرائيلية عام (1967) مواقف مختلفة جسدتها طبيعة القضية الفلسطينية بالنسبة للبنان والتي تمتلك ابعاداً جغرافية ووجدانية تجعله

(425) م . م . ن . ل ، الدور التشريعي الحادي عشر ، العقد العادي الاول ، الجلسة (6) في (29 نيسان 1965).

مختلفا عن غيره من البلدان العربية على حد وصف مجمل للنواب المتدخلين إزاء المشروع الاصلاحي هذا⁽⁴²⁶⁾.

رأى المجلس النيابي ان عودة الاستقرار مرهون بعودة الحياة السياسية المستقرة والتي يمكن توفيرها من خلال خلق مساحة من الثقة بين النظام السياسي والجمهور اللبناني ، ورأي المجلس في ذات السياق ان دوره لا ينحصر في التشريع بقدر ما يجب ان يأخذ من دور يهيأ من خلاله لا الدور التشريعي فحسب ، بل والرقابي على ما تنفذه الحكومة من مشروعات قوانين تمس الصالح العام ومنها منح عفو عام عن الجرائم المرتكبة قبل اول كانون الثاني عام (1967) وعن جميع المخالفات وعن الجرائم الواقعة على امن الدولة الداخلي والجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات العسكري . عفو حمل الكثير من وجهات النظر النيابية بين مؤيد ومعارض ، فبعض النواب وجدوا فيه حالة سلبية يتم من خلالها عودة المجرمين الى ممارسة حياتهم الاجرامية خارج السجون وعلى رأسهم النائب نهاد بوزير . بينما كان لرئيس المجلس كلمته الصريحة جدا عندما قال ما نصه :

" اتني مع هذا القانون للعفو عن القوميين ولنسم الاشخاص بأسمائهم لأنني مع القاضي المدني الذي خالف الحكم الذي صدر بحقهم... فإنني اذن مع العفو عن القوميين، جميع القوميين مدنيين وعسكريين احقاقا للحق ونفيا للقلق الذي ساور بعض نفوس اللبنانيين عند صدور الحكم عليهم ، ولكنني اشدد هنا وسأتقدم باقتراحات عند بحث المواد ، على انه يجب ان لا تفرغ السجون ، لئلا تصبح البلاد سجنا كبيرا لمجرمين كثيرين لا يستحقون الرحمة"

مشروعها مهما حاول تحسين مسارات السياسة الحزبية في لبنان وخلق بيئة متناغمة سياسية لاسيما إن تلك المسارات تحمل في اوجهها أيولوجيات مختلفة منها القومية ذات الباع الطويل من العمل السياسي داخل لبنان . والتي لها ارتباطاتها الخارجية التي تحتتمها الظروف الجيوسياسية والاقليمية والدولية على حد وصف مجمل لقراءتنا في مداخلات النواب حيال مشروع العفو العام انف الذكر⁽⁴²⁷⁾.

(426) م . م . ن . ل ، الدور التشريعي الحادي عشر ، العقد العادي الاول ، الجلسة (4) في (30 كانون الثاني 1968)

(427) م . م . ن . ل ، الدور التشريعي الثاني عشر ، العقد العادي الثاني ، الجلسة (10) ، (17 كانون الاول 1968) ؛ الجلسة (11) ، (18 كانون الاول 1968) ؛ الجلسة (12) ، (19 كانون الاول 1968).

وجدنا أنَّ صيغة الاصلاح السياسي اختلفت مع عام (1974) عندما قدم مجموعة من النواب⁽⁴²⁸⁾ طلبا نيابيا راموا من خلاله أن: "لا يجوز التوقيف الاحتياطي في جميع جرائم المطبوعات حتى في حالة إعلان حالة الطوارئ أو المنطقة العسكرية في الأراضي اللبنانية أو في جزء منها. وتحال على حاكم المطبوعات بحالتها الحاضرة جميع دعاوى المطبوعات العالقة لدى المحاكم العسكرية أو المحاكم العادية." . ومن خلال متابعتنا لمداخلة النواب اصحاب الطلب اعلاه . بينوا في معرض طلبهم ان الاوضاع الاستثنائية التي يمر بها لبنان من التشنج السياسي تحتم على المؤسسة التشريعية الخوض في مشروعات مهمة للإصلاح السياسي كالمطروح على جدول الاعمال . ذلك ان قضية التوافق السياسي وان كانت حاضرة داخل المجلس النيابي ، الا ان على الاخير قراءة الحالة العامة والعلاقة الرابطة بين الشعب من جهة والمنظومة السياسية من جهة اخرى⁽⁴²⁹⁾.

شملت مشاريع الاصلاح السياسي تعديل الدستور لدرجة تحقيق مزيد من الاستقرار السياسي الناتج عن "انتخاب رئيس الجمهورية" ، فحال اقتراب نهاية المدة الدستورية لرئاسة فؤاد شهاب ونتيجة لمساحة الاستقرار السياسي الكبير الناتج من التوافق السياسي الكبير خلال مدة رئاسته اجمع مجلس النواب على تجديد الولاية له مرة ثانية ، وحيث أن المادة (49) من الدستور لا تجيز إعادة انتخاب رئيس الجمهورية إلا بعد مضي (6) سنوات على انتهاء مدة ولايته . تقدم عدد من النواب وعددهم احدى عشر نائبا⁽⁴³⁰⁾ في الجلسة النيابية يوم (26 ايار 1964) بعرائض منفردة إلى رئاسة المجلس اقترحوا فيها تعديل المادة (49) من الدستور بغية إعادة انتخاب فؤاد شهاب رئيساً للجمهورية مرة اخرى . ولتحقيق هذا المشروع الاصلاحى استلزم إقرار قانون دستوري استثنائي وخلافاً لأحكام الدستور يقضي بإعادة انتخاب اللواء فؤاد شهاب رئيساً للجمهورية ، على أن تتم

⁽⁴²⁸⁾ وهم كل من : النائب بيار الجميل والنائب صائب سلام والنائب ريمون اده والنائب كميل شمعون

⁽⁴²⁹⁾ م . م . ن . ل ، الدور التشريعي الثالث عشر ، العقد الاستثنائي الاول ، الجلسة الثانية الدورة الثانية في (27 حزيران 1974) .

⁽⁴³⁰⁾ هم كل من : صبري حماده ، رشيد الصلح ، مرشد الصمد ، محمد علم الدين ، بشير كيروز ، شهيد الخوري ، علي الحسيني ، أمين الحافظ ، سالم كباره ، شارل سعد ، معروف سعد .

عملية الانتخاب بصورة استثنائية خلال مدة عشرة أيام من صدور هذا القانون الدستوري ، وطلب النواب طرح الاقتراح على المجلس للتصويت عليه⁽⁴³¹⁾.

ناقش النواب الاقتراح مناقشة مستفيضة كانت الصبغة العامة مع تأييد الاقتراح⁽⁴³²⁾ ، واتفق الجميع على ضرورة تعديل الدستور من اجل إعادة انتخاب فؤاد شهاب ، اقتراحا حضي بتأييد (93) نائبا من اصل (99) ، وضمن الاقتراح تصويت (79) نائبا ، بينما عارضه (14) آخرين⁽⁴³³⁾ ، وحسب النظام الداخلي للمجلس حصل الاقتراح على الموافقة بالأغلبية النيابية ، إلا أن الرئيس فؤاد شهاب كان له رأي اخر عندما رفض التجديد لولاية ثانية ، ليتم ترشيح وزير التربية الوطنية شارل حلو لرئاسة الجمهورية⁽⁴³⁴⁾.

كان شارل حلو مرشحا وحيدا للرئاسة واجتمع مجلس النواب في جلسة (17 اب 1964) لانتخاب رئيس الجمهورية ، وياشر المجلس عملية الانتخاب بطريقة الاقتراع السري . اقترعا ضمن حضور كافة النواب بدون أي غياب تحت أي ظرف ، ونال شارل حلو (92) صوتا من اصل المجموع . عندها اعلن رئيس المجلس كامل الأسعد⁽⁴³⁵⁾ فوز شارل حلو برئاسة الجمهورية

(431) م . م . ن . ل ، الدور التشريعي الحادي عشر ، العقد العادي الأول ، الجلسة (5) في (26 أيار 1964) ، ص1 ؛ سليمان تقي الدين ، المسألة الطائفية في لبنان : الجذور والتطور التاريخي ، (بيروت: دار ابن خلدون ، د . ت) ، ص351 .

(432) م . م . ن . ل ، الدور التشريعي الحادي عشر ، العقد العادي الأول ، الجلسة (5) في (26 أيار 1964) ، ص2- ص18 ؛ احمد زين ، محاضر ومناقشات الدستور اللبناني وتعديلاته ، المصدر السابق ، ص443-ص480 .

(433) م . م . ن . ل ، الدور التشريعي الحادي عشر ، العقد العادي الأول ، الجلسة (5) في (26 أيار 1964) ، ص19 .

(434) باسم الجسر، الصراعات اللبنانية والوفاق 1920-1975، (بيروت : دار النهار ، 1981) ، ص93 .

(435) كامل الاسعد : سياسي لبناني من الطائفة الشيعية في قضاء مرجعيون بحافظة الجنوب ، انتخب نائبا عامي 1953 و1957، عُيّن وزيرا للتربية الوطنية في حكومة رشيد كرامي عام1961، أُعيد انتخابه نائبا عام1964 وانتخب رئيساً لمجلس النواب ، ثم عُيّن وزيرا للموارد المائية والكهربائية والصحة العامة عام 1966، انتخب رئيساً لمجلس النواب عام1968، وتولى رئاسة المجلس أيضا عام1971، أُعيد انتخابه للمرة الخامسة عام1972 وتولى رئاسة المجلس

اللبنانية . انتخابا حضري بتأييد الاوساط السياسية عامة ومنها رئيس الحكومة كما ألقى رئيس الوزراء حسين العويني الذي تقدم بكلمة هنا فيها الرئيس واشاد بالعملية الانتخابية التي تتم عن تطور الحياة الدستورية فضلا عن الحركة السياسية الرائعة التي قام بها المجلس النيابي والتي عدّها في قمم المساعي التوافقية عندما يتفق الوان الطيف النيابي على تعديل الدستور لصالح منصب رئيس الجمهورية . منوها ان هكذا مشروع اصلاحي يمس الوحدة الوطنية التي هي الأساس التي يجتمع عليها اللبنانيون . بينما رأى النائب سليمان فرنجية ان مشروع اختيار مجلس النواب لرئيس الجمهورية بهذه الطريقة التوافقية والشفافة دليل قاطع على نمو الحركة السياسية في لبنان وتطور مشاريعها الاصلاحية التي تهدف الاستقرار في لبنان بكافة اشكاله قائلا: "... فيضمن اللبنانيين حريتهم الغالية ويؤمن لهم العدالة التي توطد كيانهم، ويجعل من عهده عهد أمن واستقرار..." (436).

ثم ألقى الرئيس شارل حلو خطاباً رئاسياً تبعا للأعراف الدستورية أعرب فيه عن تقديره لثقة المجلس بانتخابه التي هي ثقة الشعب اللبناني والشعور بمسؤولية المنصب ، سائلاً الله أن يمدّه بالعون في إكمال رسالة الرئيس فؤاد شهاب وان يسدد خطاه لخدمة الوطن والحفاظ على استقلاله (437).

أدى الرئيس (شارل حلو) اليمين الدستورية أمام مجلس النواب في الجلسة النيابية المنعقدة بتاريخ (23 ايلول 1964) ، وألقى خطاباً وطنياً شاملاً عبّر فيه عن إيمانه بلبنان ووطناً ودولة، فبعد أن شكر للنواب ثقته التي رفعتة إلى كرسي الرئاسة ، وأثنى على ما تجلّى به عهد الرئيس فؤاد شهاب من طمأنينة واستقرار سياسي وازدهار اقتصادي وتقدم اجتماعي ، أكد على تمسكه

في نفس العام . علّام ، المصدر السابق ، ص 104 ، 107 ، 125 ، 149 ؛ حكومات لبنان ، ص 208 و ص 149.

(436) م . م . ن . ل ، الدور التشريعي الحادي عشر ، العقد العادي الثاني ، جلسة انتخاب رئيس الجمهورية شارل حلو المنعقدة في (18 آب 1964) .

(437) م . م . ن . ل ، الدور التشريعي الحادي عشر ، العقد العادي الثاني ، جلسة انتخاب رئيس الجمهورية شارل حلو المنعقدة في (18 آب 1964).

"بالوحدة الوطنية" وعلى حق الشعب اللبناني في العيش بحياة كريمة تتحقق فيها العدالة والمساواة بين جميع أطراف الشعب ، وتطرق إلى السياسة الخارجية التي أُرسيت منذ الاستقلال على قواعد متينة ، والتي تقوم على أسس التعاون مع الأقطار العربية والدول الصديقة على أساس المساواة ، ودعا المواطنين إلى مساندة الدولة في صيانة الحريات الفردية والجماعية ، وإيجاد الحلول للمشاكل التي تواجهها ، وأعرب في ختام خطابه عن أمله في أن يكون مجلس النواب والحكومة وتعلّق الشعب بالأرض اللبنانية عوناً للسير بلبنان على دروب العزة والكرامة ، وأثنى رئيس مجلس النواب على الرئيس الجديد مؤكداً حرص الجميع على الاستقلال والوحدة الوطنية والكرامة اللبنانية (438).

شخصنا فيما تقدم مجموعة من المنطلقات الخاصة بموضوع بحثنا (مشاريع الإصلاح السياسي) ان عملية الإصلاح السياسي كانت تسير بحذر كبير. لأنها مبنية على اسس التوافق السياسي التاريخي الناتج عن "مزاجية توافقية لا يمكن المساس بها" الا في حالات الضرر الجماعي ، إذ يذهب النواب الى الاتفاق على موضوعات الإصلاح و، لربما هذا الاتفاق يتم خارج منظومة المجلس النيابي وبالتحديد بين زعماء الكتل السياسية ليتم طرحه بطريقة توافقية داخل المجلس . وهذا ما ندلل عليه في ان اغلب هذه المشروعات قد تم التصويت عليها تلقائياً دون الذهاب الى مناقشات مستفيضة او حتى تسجيل كم كبير من الاعتراضات . بل كانت مناقشات سطحية بالقدر الممكن . ناهيك عن ان المجلس حاول جاهداً من خلال هذه المشروعات كسب الثقة الشعبية من جهة والسياسية الحزبية من جهة اخرى ، فنجده حازماً في اصدار القرارات والمشاريع التي تحاول "ضبط الايقاع السياسي" ، وفي مرحلة اخرى نجده تواقفاً في الوقوف الى جانب الحكومات اللبنانية من خلال منحها صلاحية اصدار المراسيم الاشتراعية لـ"فك عملية الاختناق السياسي عن ممارسي السياسة" عن طريق تخفيف او الغاء تلك القرارات والمشروعات نفسها ، وهذا ما لحضناه في قانون المطبوعات انف الذكر . المسألة الثالثة والمهمة ان هناك "فجوة نيابية" ان صح التعبير عنها . نجد ان المجلس النيابي قد انشغل في اقرار موضوعات خارج مألوف السياسة كان تكون تجارية خارجية خلال مدة البحث ، وهذا ما يدل لنا ان المجلس

(438) م . م . ن . ل ، الدور التشريعي الحادي عشر ، العقد العادي الثاني ، جلسة أداء اليمين الدستورية للرئيس شارل حلو المنعقدة في (23 أيلول 1964) ، ص1.

حاول طرح مشروعات الاصلاح السياسي عُقِيب وقوع الطوارئ السياسية فكانت معالجاته "آنية ومرحلية" تبعا للحدث السياسي . وحال انتهاءه وتجاوزه للالزمة يذهب باتجاه المصادقة على الغاءها او اعادة النظر بها من باب ردم الفجوة مع المتضررين . ولهذا لحظنا ان بعض الادوار التشريعية مثلت استقرارا سياسيا لم يشهد المجلس المصادقة على مشروعات اصلاحية . وهذا الامر قد نجده مختلفا الى حد كبير ومفهوم " الطائفية" الذي سنعالجه في ثانيا المبحث الاول من الفصل الثالث والذي مثل حلقة مفصلية في الديمقراطية التوافقية للنظام السياسي اللبناني . ذلك المفهوم الذي شكل حجر عثرة في علاقة اللبنانيين التاريخية مع بعضهم والذي سنتتبعها من خلال البيانات الوزارية خلال مدة البحث.

الفصل الثالث

المناقشات النيابية لبرامج الاعمار والإصلاح الحكومي 1958-

1975

❖ المبحث الأول : الديمقراطية التوافقية ورؤية المجلس النيابي

اللبناني الإصلاحية

❖ المبحث الثاني: مشاريع الإصلاح والاعمار في البيانات الوزارية

للحكومات اللبنانية

❖ المبحث الثالث : الاتفاقيات الدولية وانعكاساتها على مشاريع

الاعمار والإصلاح للمجلس النيابي اللبناني

الفصل الثالث : المناقشات النيابية لبرامج الاعمار والإصلاح الحكومي 1958-1975

المبحث الاول : الديمقراطية التوافقية ورؤية المجلس النيابي اللبناني الاصلاحية

مثلت الطائفية مرتكزا اساسيا في معادلة التوافق السياسي اللبناني حتى أنها صارت سمة بارزة في اسس الثقافة والتفاهم الاجتماعي والاستحقاق الاقتصادي والسياسي. لدرجة ان استخدمت فرنسا من خلالها سياسة التفاوت في التوزيع التمثيلي والنيابي للنواب اللبنانيين حسب وزنهم الطائفي . تلك السياسة التي جعلت اللبنانيين يشعرون دائما بمحاذير الخوف من العلاقة التي تربطهم اجتماعيا ، وهذا الخوف انعكس مباشرة على علاقتهم السياسية " التوافقية " التي أقرها ميثاق عام (1943) . هذا التخوف وجد مساحته الواسعة بعد خمسة عشر عاما تقريبا على الميثاق وتحديدا في عام (1958) في عهد الرئيس كميل شمعون ، والتي مثلت مفترق طريق أمام اللبنانيين شعبا وساسة بل وأكدت لهم أنّ التعايش اللبناني وإن كان صلبا في عملياته السياسية بشقيها التشريعي والتنفيذي . إلا أنه "تعايشا هشا" في حقيقته الواقعية بسبب الديمقراطية التوافقية "المهزوزة" التي وفرها ميثاق عام (1943) من خلال التركيبة السياسية الطائفية التي انعكست مؤثراتها على كافة مفاصل الدولة اللبنانية⁽⁴³⁹⁾ .

تتبعنا محاضر مجلس النواب اللبناني وتقصينا برؤية فكرية اهم المحطات التي ناقشت مشاريع الاصلاح النيابي للديمقراطية التوافقية من خلال مفهوم "الطائفية" التي شرعنت من خلالها المنظومة السياسية والاقتصادية اللبنانية . فخلال مناقشة البيان الوزاري لحكومة سامي الصلح⁽⁴⁴⁰⁾ (14 آذار 1958-24 أيلول 1958) اكد في جزء منه ان "...الجميع يعلم جليا حقيقة الطائفية اللبنانية وما تؤل اليه العلاقة بين الشركاء حال اي مساس بها ، ونحن نتفق جميعا على

⁽⁴³⁹⁾ عبد الرؤوف سنو ، حرب لبنان ، المصدر السابق ، ص148.

⁽⁴⁴⁰⁾ سامي الصلح(1887-1968) : مواليد عكا التابعة لولاية بيروت تلقى فيها العلوم الابتدائية والثانوية في بيروت كان له دور سياسي مميز خلال شبابه ، انتخب نائبا عن بيروت في دورات 1943 و 1947 و 1951 و 1953 و 1957 و 1964 و 1964 وشارك في اعمال لجان نيابية عدة . تقلد منصب رئيس الوزراء مرات عديدة بين عامي 1942-1958 عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، المعجم النيابي ، المصدر السابق ، ص314.

مخاطرها ولكن لا نجرأ على حل مشكلاتها بطريقة اصلاحية تنطلق من المجلس النيابي اللبناني "... ، وهنا طالب النائب فوزي الحص⁽⁴⁴¹⁾ من زملائه في المجلس النيابي ، وحتى اللجان النيابية أن يكون خطابهم وفق معادلة "الوزن الوطني والانتمائي للبنان لا الوزن الطائفي المحاصصاتي" . في معرض انتقاده لوزير التصميم جوزيف شادر⁽⁴⁴²⁾ الذي دافع علنا في المجلس النيابي بنفس طائفي واضح عن موظف حكومي ينتمي لذات طائفته . حادثة نعتها النائب فوزي الحص بالمخيبة للظنون عندما يكون النفس الطائفي يروج له بديلا عن النفس الوطني على حد تعبيره⁽⁴⁴³⁾. كما لم يبتعد كثيرا النائب سليم لحد⁽⁴⁴⁴⁾ عن مآسي الطائفية كونها مرتكزا كبيرا في مفهوم التوافق السياسي ، وطالب بضرورة ايجاد معالجات واضحة تمس الكثير من المحطات التي نختلف عليها في النظام السياسي . وطالب ان تكون المشروعات الاصلاحية لهذه الديمقراطية التوافقية نابعة من رؤية توافقية ايضا تؤسس الى "قوة الدولة ومسؤولية هيبتها" من جهة وعدم استخدام الطائفية كمشروع يستتر وراءه منافع سياسة حزبية⁽⁴⁴⁵⁾.

كان النائب أدور حنين⁽⁴⁴⁶⁾ اكثر موضوعية وجراً في رده النيابي حول انعكاسات الديمقراطية التوافقية على مستقبل المشروع السياسي اللبناني والحاجة الملحة الى تجاوزها من خلال

⁽⁴⁴¹⁾ فوزي الحص (1910-1966) : مواليد بيروت تلقى تعليمه في مدارس الارساليات الاجنبية ، له العديد من النشاطات المهنية في مجال الهندسة خاصة الطيران فكان من الرواد الاوائل في تأسيس شركة طيران الشرق الاوسط. انتخب نائبا عن بيروت عام 1957، وكان عضوا في لجنة الادارة والعدل . المصدر نفسه ، ص161.

⁽⁴⁴²⁾ جوزيف زكي شادر (1907-1977) : مواليد بيروت تلقى تعليمه بمراحله العديدة في معهد الفرير في بيروت تخرج من معهد الحقوق في فرنسا عام 1928 ، شارك في تأسيس حزب الكتائب اللبنانية انتخب نائبا عن بيروت في 1951 و 1953 و 1957 و 1960 و 1964 و 1968 و 1972 ، شارك في اعمال لجان نيابية متنوعة وتقلد مناصب وزارية في وزارة التصميم العام عام 1958 ووزيرا للدولة عام 1973، المصدر نفسه ، ص283.

⁽⁴⁴³⁾ م . م . ن . ل . الدور التشريعي التاسع ، العقد العادي الاول ، الجلسة (2) ، (25 آذار 1958) ، ص9.

⁽⁴⁴⁴⁾ سليم نسيب لحد (1910-1971) : مواليد بلدة بعبدا درس الابتدائية والثانوية فيها وسافر الى فرنسا لدراسة الهندسة الميكانيكية إذ تخرج عام 1932 . انتخب عن محافظة جبل لبنان عام 1954 خلفا لعمه اميل لحد واعيد انتخابه في دورات 1957 و 1964 و 1968 ، تقلد حقائب وزارية عدة بين عامي 1955 و 1957 . عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، المعجم النيابي اللبناني ، المصدر السابق ، ص452.

⁽⁴⁴⁵⁾ م . م . ن . ل . الدور التشريعي التاسع ، العقد العادي الاول ، الجلسة (3) ، (26 آذار 1958) ، ص6.

⁽⁴⁴⁶⁾ ادور حنين (1914-1992) : مواليد كفر شيما القريبة من بيروت ، تلقى علومه الابتدائية والتكميلية والثانوية في مدرسة الالباء اليسوعيين في بيروت ، ودرس الحقوق في الجامعة اليسوعية والمعهد الفرنسي للحقوق وتخرج منها عام 1933 ، انتمى الى حزب الكتلة الوطنية وانتخب امينا عاما للكتلة بين سنتي 1954 و 1971 ، انتخب

مشاريع اصلاحية يتقبلها الجميع المشارك في العملية السياسية متهما تيارات "فكرية وروحية داخلية" لم يسمها أثرت في طبيعة الوجود والتعايش الاجتماعي والتاريخي للبنان الذي سبق كثيرا مفهوم الصراع الطائفي الخفي . لدرجة أن ربط ذلك العمق التاريخي بالوجود المسيحي والإسلامي وعوامل التقاء الديانتين فكريا لا على مستوى لبنان فحسب وإنما عمم ذلك على المجتمعات المتنوعة اجتماعيا⁽⁴⁴⁷⁾.

لم يخلُ بيان حكومة (18 اب 1960-20 أيار 1962) رئيس الوزراء صائب سلام⁽⁴⁴⁸⁾ من ضرورات التعاون والتفاهم اللبناني ، مؤكدا ان الاصلاح للديمقراطية التوافقية ينطلق من ازالة "التنافر والشك والريبة" في العلاقات التي يجب ان يبدأ في اصغر حلقة توافقية وهي "الاسرة اللبنانية" التي عاشت الاختلاف مع نظيرتها الاخرى بسبب الاختلاف الطائفي على حد وصفه . كان البيان فرصة مناسبة لان يطرح النائب علي بزي⁽⁴⁴⁹⁾ في مداخلته ان مسارات التوافق اللبناني السياسي مبني على "وعي الشعب لا وعي السلطة" . مدلا على ذلك أن الهزات السياسية التي توفرها الطائفية تنطلق من الاختلاف السياسي لا الاختلاف الاجتماعي ، وطالب المجلس النيابي

نائبا عن جبل لبنان عام 1957 و 1960 و 1964 و 1968 و 1972 وظل نائبا حتى وفاته بحكم قوانين التمديد ، تقلد وزارات مهمة مثل العمل والشؤون الاجتماعية والتصميم والاقتصاد والتربية الوطنية بين عامي 1961 و 1972 ، مثل لبنان في مؤتمرات عدة مثل مؤتمر الجامعة العربية في ليبيا 1958 وفي مجلس الامن الدولي في نيويورك . عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، المعجم النيابي ، المصدر السابق ، ص1.

⁽⁴⁴⁷⁾ م . م . ن . ل . الدور التشريعي التاسع ، العقد العادي الاول ، الجلسة (3) ، (26 آذار 1958) ، ص10.

⁽⁴⁴⁸⁾ صائب سليم سلام (1905-2002) مواليد بيروت تلقى علومه في مدارس المقاصد الاسلامية ودرس الحقوق في الجامعة الامريكية في بيروت ، له العديد من النشاطات السياسية والمهنية المبكرة ، انتخب نائبا لأول مرة عن بيروت عام 1943 واعيد انتخابه عام 1951 و 1960 و 1964 و 1968 و 1972 ، شغل العديد من المناصب الوزارية ورئاسة الوزراء للمدة من 1946 وحتى عام 1972. عرف بمواقفه الوطنية الجريئة واشتهر بتأييده للمواقف العربية . الف عام 1975 مع ريمون اده ورشيد كرامي جبهة الاتحاد الوطني لمحاربة التقسيم وكذلك هيئة الحوار الوطني في ايلول من العام ذاته له العديد من المواقف التي تؤكد على نبذ الطائفية والاختلاف الاجتماعي في لبنان. عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، المعجم النيابي اللبناني ، المصدر السابق ، ص273-276

⁽⁴⁴⁹⁾ علي الحاج حسن بزي (1912-1985) : مواليد بنت جبيل درس الابتدائية في مدارسها والثانوية في دمشق ، انتخب نائبا عن الجنوب عام 1951 واعيد انتخابه في دورات 1957 و 1960 ، عين وزيرا للداخلية والانتباء عام 1959 ووزيرا للصحة عام 1961 ثم سفيرا في الكويت عام 1964 ولعام واحد فقط وسفيرا في الاردن عام 1966-1970 . عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، المعجم النيابي اللبناني ، المصدر السابق ، ص72.

ايجاد مشاريع اصلاحية لهذه الديمقراطية التوافقية مبينا أنّ خُطى الاصلاح السياسي يجب أن تبدأ من المنظومة السياسية لا المنظومة الاجتماعية (450).

وحدد النائب عدنان الحكيم⁽⁴⁵¹⁾ مرتكزين اساسيين للوضع السياسي في لبنان الأول : الاصرار للاحتفاظ بالصفة الطائفية غير معلنة بصورة رسمية لكنها حقيقية يمارسها لبنان الرسمي تلقائيا ، اما المرتكز الثاني : فيتمثل بالنسبة غير العادلة في التمثيل النيابي والتي وصفها بـ"الاعتباطية" صورت التمثيل النيابي بأنه تمثيلا طائفا وهي حقيقة لا يمكن انكارها على حد تعبيره⁽⁴⁵²⁾.

كان النائب سميح عسيران أكثر واقعية عندما طرح مشروعا اصلاحيا هاما مبدأه الاساسي هو تحقيق "العدالة الاجتماعية" ، والتي أوجب تحقيقها على أساس عنصر المواطنة اللبنانية لا الطائفية اللبنانية . وتمنى على الحكومات السابقة وحتى اللاحقة أن يكون من ضمن برامجها الحكومية ترسيخ لهذا المفهوم (العدالة الاجتماعية) لأنه وحسب رأيه يوفر "الاطمئنان الكبير للشركاء ويُقلص حجم الاحتقان الطائفي الخفي" بسبب الاختلاف السياسي الذي يفضي الى اختلاف اجتماعي حيث تتكرر الظروف سواء الخارجية منها أو نظيرتها الداخلية . وطالب أن تُبنى مشاريع الاصلاح للديمقراطية التوافقية من داخل المجلس النيابي لا خارجه بين زعماء العملية وقادة الكتل السياسية⁽⁴⁵³⁾.

رأى النائب جعفر شرف الدين⁽⁴⁵⁴⁾ أنّ الديمقراطية التوافقية باتت سمة شعارية تنسم بها العملية السياسية اللبنانية ، وصارت لها امتداداتها خارج حدود السياسة مدللا في ذلك أنّ عوامل

(450) م . م . ن . ل . الدور التشريعي العاشر ، العقد الاستثنائي الاول ، الجلسة (2) ، (18 اب 1960) ، ص4.
(451) عدنان مصطفى الحكيم (1914-1990) مواليد بيروت درس في المقاصد الاسلامية وتخرج منها عام 1930 ، قام بدور مهم في مرحلة الاستقلال اللبناني عام 1943 ، انتخب نائبا عن بيروت عام 1960 و 1968 وشارك في اعمال اللجان النيابية ، عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، المعجم النيابي ، المصدر السابق ، ص163.
(452) م . م . ن . ل . الدور التشريعي العاشر ، العقد الاستثنائي الاول ، الجلسة (2) ، (18 اب 1960) ، ص9.
(453) م . م . ن . ل . الدور التشريعي العاشر ، العقد الاستثنائي الاول ، الجلسة (2) ، (18 اب 1960) ، ص18.
(454) جعفر عبد الحسين شرف الدين (1920-2001) : مواليد قضاء صور تلقى علومه الاولى في مدارس صور ثم انتسب الى الكلية الشرعية في بيروت والتي كان يرعاها الشيخ حسن خالد مفتي الجمهورية اللبنانية ، ودرس الآداب في معهد الآداب الشرقية في جامعة القديس يوسف ونال الاجازة فيها عام 1926 . انتخب نائبا لأول مرة عام 1960 و 1964 و 1968 وشارك في اعمال لجان نيابية عدة له العديد من الاعمال الادبية والبحوث والمقالات

خارجية اسهمت الى ترسيخ الانقسام الطائفي بـ"صبغة اقتصادية" في لبنان ومنها على سبيل المثال لا الحصر الشركات الأجنبية وسياستها الاقتصادية التي وفرتها لصالح طائفة في لبنان على حساب اخرى . ووضح ان المعالجات التي وفرها الاستقلال اللبناني عام (1943) والتي اقتصر على المظهر لا الجوهر . وهنا طالب النائب نفسه أن مشاريع الاصلاح لهذه الديمقراطية يجب أن تطل "الجوهر لا المظهر"⁽⁴⁵⁵⁾. طرحا مهما اتفق الى حد كبير وما جاء به زميله النائب رينيه معوض⁽⁴⁵⁶⁾ أن للطائفية مساوئ لا نهاية لها اولها : هو "تشويه سمعة لبنان ، وهي دائما اداة هدم في لبنان" ، وان على المجلس النيابي مسؤولية اسمها بـ"التأريخية التي ترسم مستقبل الاجيال اللبنانية" . وهو اقرار المشاريع الاصلاحية لتغيير مسارات الديمقراطية التوافقية من المسارات الطائفية الى مسارات العدالة الاجتماعية في كل المجالات⁽⁴⁵⁷⁾. طروحات مهمة ربما شكلت ضغطا معيناً لطرح مسؤولية الاصلاح الحكومي الذي رأيناه واضحا في حكومة صائب سلام (20 ايار 1960-31 تشرين الاول 1960) عندما اجري تعديلا في كابينتها الوزارية بتقليص عدد الوزراء من (18) وزيرا الى (8) وزراء دون المساس بالقيمة العددية للوزارات بحيث حاول من خلال هذا المشروع الاصلاحى "تعميق اوضح لمشروع الاصلاح في المنظومة التوافقية الوزارية وتقليل اسرع للنفقات التي يجلبها هذا المنصب التوافقي على الاسس الطائفية" . تعديلا هاما نال استحسان النواب الذين اعتبروه اصلاحيا واضحا ومهما . لكنهم في ذات الوقت استمروا في تشخيصهم لـ(مشكلة الطائفية) في النظام السياسي التوافقي معتبرين ذلك الاصلاح رغم اهميته إلا أنه اصلاح سطحي ما دامت مشكلة الطائفية قائمة في النظام السياسي اللبناني جاء ذلك على لسان النائب كامل

التي نشرت في صحف ومجلات عدة . عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، المعجم النيابي ، المصدر السابق ، ص287.

⁽⁴⁵⁵⁾ م . م . ن . ل . الدور التشريعي العاشر ، العقد الاستثنائي الاول ، الجلسة (2) ، (18 اب 1960) ، ص20.
⁽⁴⁵⁶⁾ رينيه انيس معوض (1925-1989) :مواليد زغرتا تلقى دروسه الاولى في معهد الفرير في طرابلس ، ثم اكمل دروسه التكميلية والثانوية في معهد الالباء العازريين في عينطورة وتخرج من كلية الحقوق عام 1947 . دخل المعتزك السياسي عام 1951 وانتخب نائبا لأول مرة عام 1957 و عام 1960 و 1964 و 1968 و 1972 واستمر في النيابة بحكم قوانين التمديد حتى عام 1989 إذ انتهت الحرب الاهلية اللبنانية ، شارك في اعمال لجان نيابية عدة وتقلد حقائب وزارية بين عامي 1961 و عام 1980 . انتخب رئيسا للجمهورية اللبنانية في عام 1989 واغتيل بعد سبعة عشر يوما من انتخابه. عدنان حسن ضاهر ورياض غنام ، المعجم النيابي اللبناني ، المصدر السابق ، ص484.

⁽⁴⁵⁷⁾ م . م . ن . ل . الدور التشريعي العاشر ، العقد الاستثنائي الاول ، الجلسة (2) ، (18 اب 1960) ، ص26.

الأسعد الذي أشار الى فقدان الشعب ثقته بالنظام السياسي . جاء ذلك في معرض رده على النائب بهيج تقي الدين⁽⁴⁵⁸⁾ التي أكد فيه أهمية الديمقراطية التوافقية كنظام سياسي تفاهمي مثلت الطائفية سمة أساسية فيه . تصريحاً خطيراً اثار امتعاض عدد كبير من النواب الذين طالبوا الرئاسة العدول عنه خاصة وان النائب كامل الأسعد نفسه عدّ هكذا طروحات لا تُبنى من خلالها المجتمعات لأنها تفقد العدالة الاجتماعية في توزيع كل شيء ، وتؤكد ما اسماه بـ"الرواسب والعقد الفكرية والسياسية التقليدية"⁽⁴⁵⁹⁾.

عارض النائب عدنان الحكيم ما طرحه النائب بهيج تقي الدين مبيناً ما نصه : "...نحن نقف ضد التصنيف الطائفي في السياسة ونعارض الطبقة العائلية في الميدان الاجتماعي. والذي في ضوءهما وزعت مرافق البلاد وثرواتها على عدد معين من العائلات وفئة خاصة من الشعب..." . طرحاً كان واضحاً وجريئاً عندما بين أنّ صيغة الحكم في ظل الطائفية ما هي إلا "عملية تخدير للرأي العام وتشويه لمعالم القضية الوطنية الاجتماعية" ، وطرح من جانبه مشروعاً اصلاحياً لهذه الديمقراطية التوافقية مبني على الغاء التمايز الطبقي والاجتماعي والسياسي⁽⁴⁶⁰⁾.

تتبعنا البيانات الوزارية بجملتها خلال ثلاث اعوام خلت فشخصنا تطوراً في مفاهيم الديمقراطية التوافقية ، وهذا حسب رأينا انعكاس حقيقي للضغط النيابي على الحكومات لتمرير مشاريع يصح ان نطلق عليها "اصلاحية" . هذا ما جاء في البيان الوزاري لحكومة رشيد كرامي (31 تشرين الاول 1961-20 شباط 1964) عندما أكد أنّ مفهوم "العدالة الاجتماعية" هو من أولويات حكومته في كافة المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية⁽⁴⁶¹⁾. في خطوة عدها النائب جميل لحود بـ"الاصلاحية والايجابية في استبدال أساليب الحكم والابتعاد عن السياسات

⁽⁴⁵⁸⁾ بهيج محمود تقي الدين (1909-1980): مواليد بعقلين تلقى علومه الاولى فيها وانهى دراسته الثانوية في بيروت ، وتخرج من الحقوق من جامعة القديس يوسف عام 1931 . انتخب نائباً عن جبل لبنان عام 1947 و 1951 و 1964 و 1968 و 1972 واستمر بعدها نائباً بحكم قوانين التمديد حتى تأريخ وفاته ، شغل عدة حقائب وزارية بين عامي 1949 و 1980 ترأس لجنة الادارة والعدل النيابية عدة مرات وله العديد من الدراسات لمشاريع القوانين . عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، المعجم النيابي ، المصدر السابق ، ص100.

⁽⁴⁵⁹⁾ م . م . ن . ل . الدور التشريعي العاشر ، العقد الاستثنائي الاول ، الجلسة (15) ، (30 ايار 1961) ، ص13.

⁽⁴⁶⁰⁾ م . م . ن . ل . الدور التشريعي العاشر ، العقد الاستثنائي الاول ، الجلسة (15) ، (30 ايار 1961) ، ص15.

⁽⁴⁶¹⁾ م . م . ن . ل . الدور التشريعي العاشر ، العقد العادي الثاني ، الجلسة (2) ، (16 تشرين الثاني 1961) ، ص3.

الطائفية والحزبية والشخصية" وتحقيق العدل والمساواة في التعامل بين أطراف الشعب اللبناني⁽⁴⁶²⁾.

وقال النائب الياس الخوري⁽⁴⁶³⁾ إن مشاكل الطائفية تجاوزت المستوى الاجتماعي ووصلت الى التمثيل الحكومي والمحاصصة الحزبية لأنها توزع المهام الحكومية على اسس طائفية لا مواطنة او على اسس الاستحقاق المهني . وهو أمر دفع بنتائجه الى التناحر والانقسام بين المشاركة في الحكم من عدمها وانعكس سلبا على هيبة الدولة⁽⁴⁶⁴⁾. طرحا اتفق كثيرا وما جاء به النائب البير مخيبر⁽⁴⁶⁵⁾ الذي قال ان الطائفية أفرزت ديمقراطية توافقية حولت هذا المفهوم الى "دكاكين السياسة" في اشارته الى اليات توزيع الحقائق الوزارية التي تنافي حقيقة الاستحقاق والوزن التمثيلي⁽⁴⁶⁶⁾. ورأى النائب عدنان الحكيم بضرورة طرح مشاريع اصلاحية سماها بـ"الجريئة" منها : "...تعديل الدستور ، وإجراء الإحصاء العام ، وإلغاء الطائفية أو إقرار المناصفة..."⁽⁴⁶⁷⁾.

يبدو لنا واضحا من خلال مقارنتين مهمتين تتبعنا فيهما طبيعة الردود النيابية التي اقتنصناها من جلسات المجلس النيابي خلال مدة البحث ان مشروعات الاصلاح للنظام السياسي التوافقي ارتكزت على مبدئين اساسيين اولهما الغاء الطائفية السياسية التي شرّعت بإرادة خارجية

⁽⁴⁶²⁾ م . م . ن . ل . الدور التشريعي العاشر ، العقد العادي الثاني ، الجلسة (2) ، (16 تشرين الثاني 1961) ، ص9.

⁽⁴⁶³⁾ الياس الخوري (1896-1978): مواليد قضاء عالية ، درس في مدرسة الحكمة في بيروت ودرس الطب في معهد الطب الفرنسي في بيروت وتخرج عام 1922 انتخب نائبا عام 1947 واعيد انتخابه عام 1951 و1960 و1964 ، تقلد حقائب وزارية عدة عام 1946 و عام 1961 ، عرف الياس الخوري بإنسانيته ومواقف الوطنية والقومية والخيرية . عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، المعجم النيابي ، المصدر السابق ، ص199.

⁽⁴⁶⁴⁾ م . م . ن . ل . الدور التشريعي العاشر ، العقد العادي الثاني ، الجلسة (2) ، (16 تشرين الثاني 1961) ، ص16.

⁽⁴⁶⁵⁾ البير سليم مخيبر (1912-2002): مواليد بيروت وتلقى علومه المختلفة فيها ودرس الطب في لوزان انتخب نائبا عام 1957 و1960 و1964 و 1972 واستمر نائبا بحكم قوانين التمديد الى عام 1992 ليعود وينتخب مرة ثانية عام 2000 ، انتخب عضوا في لجان نيابية عدة ن حمل حقيبة وزارة الصحة عام 1958 فضلا عن مواقع وزارية اخرى تقلدها بالوكالة عام 1972 و 1973. عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، المعجم النيابي اللبناني ، المصدر السابق ، ص462.

⁽⁴⁶⁶⁾ م . م . ن . ل . الدور التشريعي العاشر ، العقد العادي الثاني ، الجلسة (2) ، (16 تشرين الثاني 1961) ، ص18.

⁽⁴⁶⁷⁾ م . م . ن . ل . الدور التشريعي العاشر ، العقد العادي الثاني ، الجلسة (2) ، (16 تشرين الثاني 1961) ، ص24.

زمن الاحتلال الفرنسي . وقد انتفت الحاجة اليها حال نيل لبنان استقلاله عام (1943) وخروج اخر القوات الفرنسية عام (1946) . هذا التطور كان واضحا في مطالبة الحكومة الابتعاد عن تطبيق مفاهيم الطائفية داخل النظام السياسي والشروع نحو مشاريع اصلاحية لهذا النظام مبنية على اسس جديدة مرتكزها " العدالة الاجتماعية" التي طالب فيها النواب صراحة وفق مساحة من الحرية التي وفرها لهم النظام الداخلي للمجلس . الأمر الذي دفع بصائب سلام تقليص عدد الوزراء الى الثلث تقريبا في خطوة اصلاحية اولية حاول من خلالها تغيير بعض مسارات المشروع التوافقي اللبناني وطمأنته من خلال طرح مفهوم "العدالة الاجتماعية" لأول مرة في تأريخ البيانات الوزارية اللبنانية هذا أولا . اما المسار الثاني الذي شخصناه هو خلو بيان بعض الحكومات مفهوم "الطائفية" دون الجرأة على الغائها وهذا ما نلاحظه في بيان حكومة حسين العويني في أدناه . وهذا دليل على ان الضغط النيابي صوب المؤسسة التنفيذية بتعديل مسارات السياسة التوافقية على أسس مذهبية في برنامج اصلاحي واضح.

خلا البيان الوزاري لحكومة حسين العويني⁽⁴⁶⁸⁾ (20 شباط 1964-25 ايلول 1964) من مفهوم الطائفية واليات معالجتها ،خطوة جديدة قابلتها امتعاضا نيابية لهذه السابقة التي عدها البعض بالخطيرة . قرأنا تلك الانعكاسات النيابية الكثيرة والتي تمحورت فيما ادرجنا مفاده حقيقة استقرار النظام السياسي في لبنان هو راجع لدور الشعب اللبناني في تجاوز الازمات الطائفية لا دور ما اسموهم "تجار السياسة" و "اللاهثين وراء مكاسبهم السياسية" . كما شخصنا على ضرورة الحذر من اللعب على "وتر الطائفية في لبنان بحجة تأريخية هذا المفهوم" والحذر من ما اسموهم "المتربصين بلبنان" الذين يحاولون استثمار حالات الضعف والهشاشة التي توفرها الطائفية في البلاد لصالح مصالحها⁽⁴⁶⁹⁾. مفارقة تكررت في بيان حكومة حسين العويني (25 ايلول 1964-18 تشرين الثاني 1964) جعل المطالبات النيابية اكثر جرأة عندما تداخل النائب عبد اللطيف بيضون⁽⁴⁷⁰⁾ مبينا أن سكوت الحكومات الحالية بعينها عن معالجاتها للطائفية أثر على عدالة

⁽⁴⁶⁸⁾ حسين احمد العويني (1900-1971): مواليد بيروت تلقى دروسه الابتدائية والتكميلية في مدرسة مار يوسف والمدرسة البطريركية ، ساهم عام 1951 في تأسيس بنك لبنان والمهجر ، انتخب نائبا عام 1947 تقلد حقائب وزارية عدة بين عامي 1948-1958 ورئيسا لمجلس الوزراء لثلاث مرات عام 1964 ثم وزيرا لحقيبة الخارجية والمغتربين والعدل والدفاع والاقتصاد الوطني عام 1968. عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، المعجم النيابي اللبناني ، المصدر السابق ، ص379.

⁽⁴⁶⁹⁾ م . م . ن . ل . الدور التشريعي الحادي عشر ، العقد العادي الاول ، الجلسة (4) ، (21 ايار 1964) ، ص5.

⁽⁴⁷⁰⁾ عبد اللطيف محمد بيضون (1909-1948) : مواليد بنت جبيل تلقى علومه في المدرسة الدينية في البلدة انتخب نائبا عام 1964 واعيد انتخابه عام 1972 واستمر بحكم قوانين التمديد حتى نهاية الحرب الاهلية اللبنانية ، عرف

التوافق والتعايش اللبناني مدللاً على ذلك بالقول: "...إنَّ فقدان العدالة الاجتماعية انتج فقدان للاستحقاق الوظيفي الذي طال التعيينات غير المتوازنة والتي بخست الطائفة الشيعية حقوقها رغم انها تشكل ثقلًا اجتماعيًا كبيراً...". طرحاً أيده إلى حد كبير زميله النائب عبد الكريم الزين⁽⁴⁷¹⁾ الذي شكى هو الآخر من تطاول الطائفية على حقوق ومكتسبات طائفته الشيعية واستبعادها من ميزان العدالة المهنية في توزيع الوظائف . مطالباً الجميع بضرورة إجراء حملة اصلاحية للمشروع السياسي اللبناني وتحويله من تفاهات ديمقراطية مبنية على أسس طائفية إلى ديمقراطية مبنية على أسس توافقية⁽⁴⁷²⁾. وهذا الطرح غير كثيراً من خارطة المرتكزات التي تُبنى عليها البيانات الوزارية ، فنجد حكومة رشيد كرامي (25 تموز 1965-9 نيسان 1966) طرحت في برنامجها الحكومي مفاهيم "العدالة والمساواة والعمل والانتاج شعارات يسيطر فيه الاحترام الكامل للأنظمة والقوانين" لكن النائب محمد عباس ياغي⁽⁴⁷³⁾ كان محبطاً من هكذا مفاهيم سماها بـ"موروثات الحكومات". فقال إنَّ الطائفية اخذت مأخذها من جميع مفاصل الدولة وخاصة السياسية مدللاً في ذلك من سياسة عدم الموازنة في توزيع الحقائق الوزارية التي لم تراعى الانصاف بين الطوائف⁽⁴⁷⁴⁾. بينما النائب كمال جنبلاط ذهب الى أبعد من ذلك عندما وصف التمثيل النيابي بـ"التمثيل الطائفي الضيق" وهو لا زال في دور الطفولة لم ولن ترتقي إلى الأدوار النموذجية كباقي المجتمعات المتعددة ، وطالب الحكومة أن تعديلاتها من حيث برنامجها الحكومي يجب ان يتخطى دور التمثيل

بدفاعه عن قضايا الفلاحين والفقراء والمعوزين وكان عضواً في كتلة نواب الجنوب التي يرأسها كامل الاسعد آنذاك.

عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، المعجم النيابي ، المصدر السابق ، ص86.

⁽⁴⁷¹⁾ عبد الكريم يوسف الزين (1927-1998): هو شقيق النابيين عبد اللطيف وعبد المجيد الزين مواليد بلدة كفر رمان تلقى علومه في مدرسة بيت الحكمة ثم دخل المدرسة الحربية وتخرج منها برتبة ملازم في الامن الداخلي ، انتخب نائباً عن الجنوب في دورة 1964 وشارك في عضوية اللجان النيابية فكان عضواً في لجنة المال والموازنة ولجنة الزراعة . عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، المعجم النيابي ، المصدر السابق ، ص246 .

⁽⁴⁷²⁾ م . م . ن . ل . الدور التشريعي الحادي عشر ، العقد الاستثنائي الاول ، الجلسة (1) ، (29 ايلول 1964) ، ص6.

⁽⁴⁷³⁾ محمد عباس ياغي (1922-1997): مواليد مدينة بعلبك تلقى علومه الاولى في الكلية الوطنية في عالية ، انتخب رئيساً لبلدية بعلبك عام 1953 ثم 1963 ، ثم كان له شرف رفع علم لبنان على سراي الحكومة بعد معركة الاستقلال عام 1943 . وانتخب نائباً عام 1964 على لائحة صبري حمادة ، شغل عضوية لجنة المال والموازنة والاشغال العامة ، وكان عضواً في الحزب التقدمي الاشتراكي وفي جبهة النضال الاشتراكي . عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، المعجم النيابي ، المصدر السابق ، ص539.

⁽⁴⁷⁴⁾ م . م . ن . ل . الدور التشريعي الحادي عشر ، العقد الاستثنائي الثاني ، الجلسة (1) ، (12 اب 1965) ، ص8.

الديمقراطي التوافقي الى مستوى ايجاد برامج اصلاحية لسياسات اجتماعية واقتصادية جديدة تتلاءم ومستوى تعقيدات المجتمع اللبناني الذي تسوده الطائفية⁽⁴⁷⁵⁾.

تصدر مفهوم "الوحدة الوطنية" برنامج عبد الله اليافي برنامج الوزارى (9 نيسان 1966- 6 كانون الاول 1966) مفهوما ردّ إزاءه النائب ممدوح العبد الله⁽⁴⁷⁶⁾ بضرورة إحداث "ثورة اصلاحية" تبدأ من "إزالة الغبن الطائفي" وتحقيق "العدالة والمساواة" بين الجميع و "الاهتمام بالمشاريع التي تمثل وحدة اقتصادية وتاريخية لجميع اللبنانيين"⁽⁴⁷⁷⁾.

تميز النائب كمال جنبلاط بالجرأة الكبيرة في طروحاته النيابية التي مثلت طروحات اصلاحية حاول فيها منفردا الخروج من مسارات العملية التوافقية برمتها عندما رأى ان المعادلة السياسية اللبنانية يجب أن لا ترتفع على أسس الموروثات السياسية والاستحقاقية في التوزيع ، وانما على الاسس التي تنطلق من الاستحقاقات العددية للطوائف . وقال في ذلك ما نصه:

"... نظموا الطائفية إذا شئتم على أسس جديدة ، أو عدلوها أو ألغوها ، كما نقترح ذلك دائماً وأبداً. ولتكن الكفاءة هي القاعدة لاختيار الرؤساء والحكام والوزراء والنواب وصدقوني ما من خوف على لبنان، لأن لبنان سيبقى بعد زوال هذا النظام الطائفي الرجعي المقيت إنما الذين سيتضررون من جراء ذلك هم بعض مستغلي هذه الطائفية السياسية وتجارها."⁽⁴⁷⁸⁾.

⁽⁴⁷⁵⁾ م . م . ن . ل . الدور التشريعي الحادي عشر ، العقد الاستثنائي الثاني ، الجلسة (1) ، (12 اب 1965) ، ص9.

⁽⁴⁷⁶⁾ ممدوح خنجر العبد الله (1923-2008): مواليد بلدة الخيام تلقى علومه الابتدائية فيها والثانوية في صيدا ، بدأ حياته موظفا في وزارة البريد ثم انتقل الى السلك الاداري في مجلس النواب ، انتخب نائبا عن محافظة الجنوب في عام 1964 واعيد انتخابه في دورة 1968 وكان عضوا في لجان الاقتصاد الوطني والتصميم والاشغال العامة والزراعة كما شغل مقررية لجنة الزراعة النيابية . عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، المعجم النيابي ، المصدر السابق ، ص342 .

⁽⁴⁷⁷⁾ م . م . ن . ل . الدور التشريعي الحادي عشر ، العقد العادي الاول ، الجلسة (3) ، (27 نيسان 1966) ، ص7 ؛ م . م . ن . ل . الدور التشريعي الحادي عشر ، العقد العادي الاول ، الجلسة (4) ، (28 نيسان 1966) ، ص13.

⁽⁴⁷⁸⁾ م . م . ن . ل . الدور التشريعي الحادي عشر ، العقد العادي الثاني ، الجلسة (10) ، (20 كانون الاول 1966) ، ص8.

كلف عبد الله اليافي اجراء انتخابات نيابية للدور التشريعي الثاني عشر (1968-1972) بوزارته (8 شباط 1966-12 تشرين الاول 1968) واستخدم مفهوم "الوحدة الوطنية" مرة اخرى لطمانت العملية السياسية وادواتها من احزاب وساسة ونواب ووزراء وصحافة ورأي عام . هذه الانتخابات التي حذر منها النائب كمال جنبلاط من أن تشوبها عمليات التزوير والتضليل لأنها أوسع أبواب التمثيل الطائفي في البلاد ، كما حذر من "الرشى" التي يتواطأ بها بعض السياسيين مع جهات خارجية لم يسما لتغيير معادلة الديمقراطية التوافقية التي طالما دعا النواب الى اصلاحها متمنيا على المجلس النيابي الجديد في دوره الثالث عشر إيجاد صيغ جديدة لمشروعات اصلاحية تخلص البلاد من هذه الديمقراطية التي "هششت أصر العلاقات التاريخية بين اللبنانيين" (479).

أعلنت نتائج الانتخابات النيابية يوم (12 نيسان) وعقد المجلس أولى جلساته يوم (24 نيسان) انتخابات لم تخلُ من الانتقادات بسبب سياسة الحكومة في تحريك نتائجها ، مطالبين بتعديل قانون الانتخاب واصلاح النظام الانتخابي كجزء من مشروع اصلاح المنظومة السياسية التي "غُفّت نتائجها بالطائفية" خروقات لم يستطع رئيس الوزراء في جلسة (29 ايار) الاستجوابية عدم الاشارة اليها ضمناً قائلاً: "... أردنا بإخلاص أن تكون الانتخابات مثالية ، غير انه جابهتنا مصاعب عديدة من الأوضاع السياسية والاجتماعية السائدة في البلاد ..." (480). خيبة عاد امامها النائب كمال جنبلاط والذي طالب هذه المرة الى الغاء "الطائفية السياسية من الدستور ومن قوانين الانتخابات" ، معتبرا ان وجودها هو "تشويه اخر بحرية الناخبين" (481). يبدو لنا ونحن نتابع الطروحات النيابية في المطالبة بإصلاح المنظومة السياسية قد اخذت جرأتها الى المطالبة بـ"تعديل المقدرات السياسية" على حد تعبيرنا في استخدام هذا المصطلح في وجود حالة سياسية كالحالة اللبنانية . وهذا ما نؤكد في تطور الطروحات الى المطالبة بتعديل الدستور ، وهذه المرة جاء على لسان النائب بهيج تقي الدين المجلس النيابي تعديل الدستور لدرجة الغاء المادة (95) منه والتي نصت على التعامل مع الدستور بصورة مؤقتة (482) خاصة في موضوع الطائفية ، كذلك تعديل

(479) م . م . ن . ل . الدور التشريعي الحادي عشر ، العقد الاستثنائي الثاني ، الجلسة (1) ، (16 شباط 1968) ، ص4 و ص10.

(480) (جاسم محمد خضير الجبوري ، المصدر السابق ، ص66.

(481) م . م . ن . ل . الدور التشريعي الثاني عشر ، العقد العادي الاول ، الجلسة (4) ، (29 ايار 1968) ، ص5.

(482) المادة (95) من الدستور (بصورة مؤقتة وعملا بالمادة الاولى من صك الانتداب ، والتماسا للعدل والوفاق تمثل الطوائف بصورة عادلة في الوظائف العامة وتشكيل الوزارة دون ان يؤول ذلك الى الاضرار بمصلحة الدولة)

المراسيم الاشتراكية⁽⁴⁸³⁾. وفي معرض رد النائب سليم حيدر⁽⁴⁸⁴⁾ على طروحات النائب كمال جنبلاط مطالباً الجميع من الشركاء بضرورة السعي لتغيير ثقافة التوافق والتوجه نحو "الاتفاق على بناء الدولة الحديثة"⁽⁴⁸⁵⁾. إنَّ إتفاق الآراء في ضرورة الإصلاح لم تكن سائدة بالمطلق ، بل كان للمجلس رؤية أخرى تعاكس التوجه العام يمكن تشخيصها من خلال طروحات النائب نهاد بوير فرأى موضوع الطائفية والتوافقية السياسية من زاوية أخرى مختلفة. طالب هو ومن يتفق معه من النواب (المسيحيين) البقاء على الطائفية في كل مفاصلها الاجتماعية والسياسية معللاً أنها قَدَرُ لبنان وتاريخه . فلبنان "بلد الاقليات" وان "...تبقى الطائفية على ما هي في لبنان واقول ذلك لان لبنان بلد الاقليات..."⁽⁴⁸⁶⁾. بيد ان الطرح هذا لم يكن متخصصاً بالشركاء المسيحيين ، بل كان رأياً اسلامياً يمكن وصفه بالمعتدل مثله بعض النواب . اجتزأنا من خلال متابعتنا للمحاضر النيابية نموذج منه جاء على لسان النائب النائب حسن الرفاعي⁽⁴⁸⁷⁾ الذي عدَّ الطائفية من "ضرورات الوحدة الوطنية"⁽⁴⁸⁸⁾ . ولربما لن نخرج بعيداً إنَّ حللنا وفق رؤية شخصية ما ذهب اليه النائب الاخير في أنَّ ما طُرِحَ أعلاه من مطالب هي "اشبه بالمستحيلية" ، وهذا ما نتفق معه كثيراً ، بدليل ان كل تلك المطالب لم تَوَتَّ أكلها بل ولم تصمد أمام موروثات العملية السياسية التاريخية

⁽⁴⁸³⁾ م . م . ن . ل . الدور التشريعي الحادي عشر ، العقد الاستثنائي الثاني ، الجلسة (1) ، (16 شباط 1968) ، ص7.

⁽⁴⁸⁴⁾ سليم نجيب حيدر (1911-1980) : مواليد بعلبك تلقى دروسه الاولى في مدرسة الالباء البيض في بعلبك والتكميلية في الجامعة الوطنية في عالية والثانوية في معهد اللايك في بيروت ، ودرس الحقوق في جامعة السوربون حاصلاً على الدكتوراه فيها ، واجازة في الاداب ودبلوما في العلوم السياسية . انتخب نائباً عن قضاء بعلبك عام 1953 و 1968 وكان عضواً في لجان نيابية مهمة . عين وزيراً لأكثر من مرة بين الاعوام 1952 و 1855 ، كان من دعاة الإصلاح له العديد من الانشطة السياسية والثقافية والمؤلفات والدراسات والمحاضرات السياسية والاجتماعية . عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، المعجم النيابي ، المصدر السابق ، ص178 .

⁽⁴⁸⁵⁾ م . م . ن . ل . الدور التشريعي الحادي عشر ، العقد الاستثنائي الثاني ، الجلسة (1) ، (16 شباط 1968) ، ص18.

⁽⁴⁸⁶⁾ م . م . ن . ل . الدور التشريعي الحادي عشر ، العقد الاستثنائي الثاني ، الجلسة (1) ، (16 شباط 1968) ، ص20.

⁽⁴⁸⁷⁾ حسن خالد عبد الرؤوف الرفاعي (1923-1982) : مواليد بعلبك تلقى دروسه في مدرسة المطران في بعلبك والتكميلية في الكلية الشرقية في زحلة وتخرج من الحقوق عام 1949 من جامعة دمشق ، انتخب نائباً عن بعلبك في دورة 1968 واعيد انتخابه في دورة 1972 ، شارك في اعمال لجان نيابية مختلفة ، تقلد حقيبة وزارية وحيدة هي حقيبة التصميم العام عام 1973 ، امتاز بمواقفه البناءة والجريئة حتى انه انضم الى صفوف المعارضة النيابية . عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، المعجم النيابي ، المصدر السابق ، ص236.

⁽⁴⁸⁸⁾ م . م . ن . ل . الدور التشريعي الحادي عشر ، العقد الاستثنائي الثاني ، الجلسة (1) ، (16 شباط 1968) ، ص25.

ببعديها الطائفي والتوافقي . وهذا ما جعل النائب حسن الرفاعي يقرأها بمنطقية أكبر عندما وجد أن أي مساس بهذه العملية يعني مساس بالتعايش ومساس بالعلاقات ، ومساس بتركيبة المنظومة السياسية . خاصة وأن الطرح هذا يتفق والتصعيد السياسي الذي انعكس بموقف اللبنانيين من الحرب العربية الاسرائيلية عام (1968).

شهدنا مفارقة سياسية أوضح في تصدير مشروع اصلاحي جديد للعملية السياسية التوافقية عندما شكل عبد الله اليافي حكومته (20 تشرين الاول 1968-15 كانون الثاني 1969) بأربعة وزراء فقط⁽⁴⁸⁹⁾ رأى النائب سليم حيدر أنه مؤشر سلبي كبير لا يفضي الى ما نحتاجه من تفاهات حول الاصلاح ، وعدّه مقدمة لانعكاس سيء من انعكاسات الطائفية المتمثل في "الانقسام الديني" . تصريح خطير جدا لدرجة ان تخوّف النائب في هذا الإجراء من "هضم حقوق الطوائف الاخرى في لبنان" على حد وصفه . مشيرا في ذلك الى طائفته الشيعية التي لم تتقلد حقيبة وزارية في هذه الحكومة⁽⁴⁹⁰⁾ قائلا : "... أخشى ما أخشاه ايها السادة وامل الا يحدث ان يقال عنا ان طائفتين اثنتين قد انبرتتا تمثل كل منهما سائر طوائف دينها فتخلص من التنافس الطائفي الى انقسام ديني ..."⁽⁴⁹¹⁾ . طرحا وجد ضالته في مساندة مهمة من النائب ادمون رزق⁽⁴⁹²⁾ الذي اوجب ان يكون التمثيل في الوزارة على "أساس وطني لا على أساس طائفي"⁽⁴⁹³⁾ .

⁽⁴⁸⁹⁾ تألفت الوزارة من عبد الله اليافي رئيسا للوزراء ووزيرا للمالية والتربية والعمل والشؤون الاجتماعية والانباء . وحسين العويني وزيرا للخارجية والعدل والدفاع الوطني والاقتصاد الوطني . بيار الجميل وزيرا للداخلية والصحة والسياحة والبريد والبرق والهاتف . ريمون اده وزيرا للاشغال العامة والموارد المالية والكهربائية والزراعة والتصميم .
⁽⁴⁹⁰⁾ تمثلت الحكومة بوزيرين مسلمين سننين وهما عبد الله اليافي بالاضافة الى رئاسته الوزارة وحسين العويني ووزيرين مسيحيين مارونيين هما بيار الجميل وريمون اده .
⁽⁴⁹¹⁾ م . م . ن . ل . الدور التشريعي الثاني عشر ، العقد العادي الثاني ، الجلسة (2) ، (31 تشرين الاول 1968) ، ص 6 .

⁽⁴⁹²⁾ ادمون امين رزق (1934-....) : مواليد جزين اكمل دراسته الابتدائية والتكميلية فيها والثانوية في بيت الحكمة في بيروت ، درس الحقوق في جامعة القديس يوسف وفي الاكاديمية اللبنانية للفنون الجميلة ، انتخب نائبا عن الجنوب عام 1968 واعيد انتخابه في عام 1972 وضل نائبا حتى عام 1992 بحكم قوانين التمديد للمجلس ، شارك في اعمال لجان نيابية عدة وتقلد حقائب وزارية مهمة بين عامي 1973 و 1989 ، مثل لبنان في مؤتمرات خارجية مهمة في فرنسا ومصر والجزائر ، له مجموعة ادبية من المؤلفات ، وهو من دعاة العلمنة المؤمنة بديلا عن الطائفية الكافرة واعتماد الكفاءة في الاختصاص . عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، المعجم النيابي ، المصدر السابق ، ص 234 .

⁽⁴⁹³⁾ م . م . ن . ل . الدور التشريعي الثاني عشر ، العقد العادي الثاني ، الجلسة (2) ، (31 تشرين الاول 1968) ، ص 9 .

هذه الجراءة في الطروحات الاصلاحية أعادت الكرة مرة أخرى للتثقيف بمفهوم العدالة الاجتماعية ، بل وتصديرها لا في المشروعات السياسية فحسب وإنما في المشروعات الاقتصادية والاجتماعية . هذا ما اكده رشيد كرامي في بيان حكومته (15 كانون الاول 1969-25 تشرين الثاني 1969) توسعا الزمه النائب انطوان سعادة⁽⁴⁹⁴⁾ بالتحول في الخطاب من الاقوال الى الافعال ، وشدد أن كل الحكومات التي تشكلت جاءت بنفس الخطابات الاصلاحية تجاه الطائفية لكن دون جدوى⁽⁴⁹⁵⁾. وأضاف النائب عبد المجيد الزين⁽⁴⁹⁶⁾ أن دوراً خفياً يمارسه الاعلام في خلق شرخا اجتماعيا بين التثقيف للبقاء على الوزن السياسي المتوارث من خلال النظام السياسي القائم ، وبين ادوات اعلامية اخرى تحاول التثقيف بأنه نظام غير عادل ويفقد عنصر الاطمئنان في التوزيع المهني للاستحقاقات السياسية . وأكد أن كلا المسارين ينتجان ضعف في مسيرة الدولة السياسية ويضعف الى حد كبير موقف الحكومات برمتها⁽⁴⁹⁷⁾. وحسب اطلاقنا على مجريات المداخلات النيابية هذه شخصنا أن ما يقصده النائب هو الاعلام الحزبي الذي أفقد الثقة الشعبية بالاعلام الحكومي . وهذا ما اتفق ورؤية النائب كمال جنبلاط الذي حث الحكومة والمؤسسة التشريعية تجاوز كلاسيكيات السياسة والشروع بإصلاح الواقع اللبناني من خلال الاعتماد على مجموعة متغيرات مهمة منها الاعتماد على الشباب الواعي والمتقف للمشاركة بالعملية السياسية بشقيها التنفيذي والتشريعي قائلا: "...اسمحوا لي أن اقترح... حتى نظامنا لم يعد لائقا ببلد كلبان لأن كثيرا من هؤلاء الشباب عندهم طموح ولهم الحق في ان يطمحوا..."⁽⁴⁹⁸⁾. هذه الطروحات الجريئة نجدها على حد متابعتنا للجلسات التشريعية التي اكتتفتها المطالبات بالإصلاح للعملية السياسية

⁽⁴⁹⁴⁾ انطوان خليل سعادة (1917-1990) : مواليد كسروان ، تلقى علومه في مدرسة الاءاء اليسوعيين في غزير ، واكمل دراسته الثانوية في مدرسة الفرير بجونيه ، ودرس الحقوق في جامعة القديس يوسف ، انتخب نائبا عن كسروان عام 1968 ، عن لائحة الحلف الثلاثي ، وانتخب عضوا في لجان منها التربية الوطنية والدفاع الوطني والبريد والبرق والهاتف والعمل والشؤون الاجتماعية . عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، المعجم النيابي ، المصدر السابق ، ص256.

⁽⁴⁹⁵⁾ م . م . ن . ل . الدور التشريعي الثاني عشر ، العقد الاستثنائي الاول ، الجلسة (1) ، (30 كانون الاول 1969) ، ص14.

⁽⁴⁹⁶⁾ عبد المجيد يوسف الزين (1924-2004) : مواليد كفر رمان تلقى علومه في مدرسة الحكمة ثم انتسب الى المدرسة الحربية في حمص وتخرج منها ضابطا في قوى الامن الداخلي وتدرج في السلك العسكري الى رتبة عقيد ن انتخب نائبا عن بيروت 1968 ، كما انتخب عضوا في لجنة الشؤون الخارجية ولجنة الدفاع الوطني . عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، المعجم النيابي ، المصدر السابق ، ص247.

⁽⁴⁹⁷⁾ م . م . ن . ل . الدور التشريعي الثاني عشر ، العقد الاستثنائي الاول ، الجلسة (1) ، (30 كانون الاول 1969) ، ص19.

⁽⁴⁹⁸⁾ م . م . ن . ل . الدور التشريعي الثاني عشر ، العقد العادي الاول ، الجلسة (6) ، (24 نيسان 1969) ، ص5.

أنها أجبرت تلك الحكومات على تغيير بعض من مساراتها السياسية . بل واللجوء الى تضمين جزء من تلك المطالبات في برامجها الحكومية ، وأن لا تعوّل على "سحنة الرؤى في البرامج الحكومية" ، وحسب رأينا هي حالة صحية جدا عندما نجد أنّ تلك المطالب تشكل ضغوط سياسية تُحجّم من مساحة الحكومات . وهذا ما شخصناه في البيان الوزاري لحكومة رشيد كرامي (25 تشرين الثاني 1969-13 تشرين الاول 1970) والتي شكلها من شخصيات سياسية وفكرية واجتماعية تمتاز بالكفاءة . شكلت عنده حافزا معنويا للقيام بالتعديل لبعض القوانين التي تحتاج الى تحديث ، امرا يتفق وكفاءة الحكومة هذه⁽⁴⁹⁹⁾ . إجراء عدّه النائب شفيق الوزان⁽⁵⁰⁰⁾ بالمهم امام متفاقمات ما تولده الطائفية من ازمات تؤدي الى "الانفجار الشعبي ضد فئة الاربعة بالمائة" في اشارة الى عدم التكافؤ الطائفي للمجتمع اللبناني⁽⁵⁰¹⁾. فيما عدّ النائب أدور حنين أنّ ترسيخ الطائفية في الديمقراطية التوافقية عملت على "تذويب الوحدة الوطنية" وجعلت من اللبنانيين ينظرونها "كذوبة العصر المقيتة" . وطالب بتبديل كل قديم وكلاسيكي في النظام السياسي ومنها الطائفية التي دخل مفهومها في بطاقة الهوية الشخصية وتعديل كل المواد الدستورية التي تشير اليها ضمنا ، وتعديل قانون الانتخاب "الذي يجعل من لبنان دائرة انتخابية واحدة"⁽⁵⁰²⁾. وهذا المطلب الهام هو ما عملت عليه حكومة صائب سلام (13 تشرين الاول 1969-27 ايار 1972) التي اوضحت بصراحة سعيها الى تعديل قانون الانتخابات بما يضمن إشراك الاجيال الواعدة في الحكم بشكل يقلل من تدخل الطائفية الصارخ⁽⁵⁰³⁾. ولربما هذا الاحساس كان الأقرب الى الشخصيات التي تقلدت رئاسة الوزراء ومنهم على سبيل المثال لا الحصر النائب عبد الله اليافي

⁽⁴⁹⁹⁾ م . م . ن . ل . الدور التشريعي الثاني عشر ، العقد العادي الثاني ، الجلسة (2) ، (4 كانون الاول 1969) ، ص3.

⁽⁵⁰⁰⁾ شفيق الوزان (1925-1999) : مواليد بيروت تلقى علومه حتى نهاية الثانوية في مدرس المقاصد الاسلامية ودرس الحقوق في الجامعة اليسوعية وتخرج منها عام 1947 ، تدرج في عدة مهام منها رئيس المجلس الاسلامي وعضوا في الهيئة الوطنية ، انتخب نائبا عن بيروت عام 1968 وكان عضوا في لجنة الادارة والعدل النيابية ، تقلد وزارة العدل عام 1969 ورئيسا لمجلس الوزراء ووزيرا للداخلية عام 1980 و 1982 ، وكان رئيسا للحكومة زمن الاحتلال الاسرائيلي للبنان عام 1982 . عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، المعجم النيابي ، المصدر السابق ، ص536.

⁽⁵⁰¹⁾ م . م . ن . ل . الدور التشريعي الثاني عشر ، العقد العادي الثاني ، الجلسة (2) ، (4 كانون الاول 1969) ، ص12.

⁽⁵⁰²⁾ م . م . ن . ل . الدور التشريعي الثاني عشر ، العقد العادي الثاني ، الجلسة (2) ، (4 كانون الاول 1969) ، ص26.

⁽⁵⁰³⁾ م . م . ن . ل . الدور التشريعي الثاني عشر ، العقد الاستثنائي الاول ، الجلسة (1) ، (17 تشرين الاول 1970) ، ص5.

الذي كرر موقفه الصريح والواضح من الطائفية السياسية وآثارها السلبية على المجتمع وضورة الغاها ببرنامج اصلاحي نيابي تتفق عليه الكتل النيابية برمتها والذهاب إلى التفاهم مع الطوائف اللبنانية التي تتخوف من مشروع الغائها مبينا ذلك بالقول: "... يجب ان نسعى اليه بالتفاهم مع إخواننا الذين يخافون من الغاء الطائفية. ماذا يمنع لو ألقنا لجنة كبرى من كبار المفكرين في هذا البلد وعلماءهم ومن السياسيين تدرس لنا هذا الموضوع دراسة جدية وتهدينا الى الرأي السديد في كيفية التخلص منها..."⁽⁵⁰⁴⁾.

تكررت هذه الرؤية البناءة مع الرئيس السابق والنائب شفيق الوزان في طرح التناقضات المنعكسة من الطائفية في النظام السياسي كان اولها خلق الانقسام بين جيلين القديم المؤمن بالطائفية والجديد الذي يحاول نبذها ، وثانيا انها انقلت مؤسسات الحكم بمشاكل لا يمكن تجاوزها ، وثالثا كانت الطائفية أضعفت الحراك الحزبي داخل لبنان لأنها أمتت الشغل الشاغل لمسارات السياسة الاخرى ، رابعا عدّ الطائفية مصطلحا ومضمونا "مرحليا التقى مع الميثاق الوطني لعام 1943" تزول أهميتها وتتناقص الشركاء على الغاء الميثاق الوطني⁽⁵⁰⁵⁾.

وطالب النائب عثمان الدنا⁽⁵⁰⁶⁾ أن تبدأ مسارات الاصلاح من قانون الانتخاب الخالي من الشوائب والمعوقات على حد وصفه والذي يعتمد على المواطنة الصالحة بديلا عن الطائفية التاريخية دون "...الولاء فيه للإقطاع السياسي والقبلي والعائلي والطائفي..."⁽⁵⁰⁷⁾.

⁽⁵⁰⁴⁾ م . م . ن . ل . الدور التشريعي الثاني عشر ، العقد الاستثنائي الاول ، الجلسة (1) ، (17 تشرين الاول 1970) ، ص23.

⁽⁵⁰⁵⁾ المصدر نفسه.

⁽⁵⁰⁶⁾ عثمان مصباح الدنا (1921_2021) : مواليد بيروت تلقى دروسه الابتدائية والثانوية في مدارس المقاصد الاسلامية ، درس الحقوق في جامعة القديس يوسف ونال الاجازة فيها عام 1946 ، اسس عام 1965 حركة العمل الوطني وكان رئيسا لها ، انصرف الى العمل السياسي عام 1960 وانتخب نائبا عن دورات 1960 و 1964 و 1968 و 1972 واستمر نائبا بحكم قوانين التمديد حتى عام 1992 . التحق بعضوية لجان نيابية عدة منها الزراعة والادارة والعدل والصحة العامة والشؤون الخارجية ، تقلد حقائب وزارية عدة بين عامي 1960 و 1973 منها الاشغال العامة والتصميم والمالية والانباء والصحة . عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، المعجم النيابي ، المصدر السابق ، ص225.

⁽⁵⁰⁷⁾ م . م . ن . ل . الدور التشريعي الثالث عشر ، العقد الاستثنائي الاول ، الجلسة (1) ، (8 حزيران 1972) ، ص5.

*الجدير بالذكر ان النائب ورد اسمه في كل جلسات المحضر بصيغة عبود عويدات في حين وجد الباحث ان اسمه الصريح هو (عبد الحليم احمد عويدات) وللموضوعية نجهل حقيقة الاختلاف وعليه اقتضى التنويه

ودعا النائب عبدو عويدات⁽⁵⁰⁸⁾ إلى دراسة الأسباب التي تدعو اللبنانيين لاستخدام الطائفية كمشروع سياسي وعدم القدرة على تجاوزها ، هذه القدرة التي لا يمكن فهمها ما لم نفهم أسباب استخدامها كمشروع وطني يمكن عدّه اصلاحيًا لا تهديميًا للعلاقات اللبنانية فقال متسائلًا: "... إذا ألغينا الطائفية؟ هل يمكن انتخاب مسلم في منطقة مسيحية، أو انتخاب مسيحي في منطقة إسلامية؟..."⁽⁵⁰⁹⁾. طرحا شابه الكثير من المحذورات جاءت على لسان النائب ميخائيل الزاهر من اختراق الطائفية الى المؤسسة القضائية اللبنانية بحجة العمل بمبدأ التوازن بين الطوائف اللبنانية في موضوع الوظائف واصفا ذلك بالكارثة السياسية والمهنية عندما يتخلّى لبنان عن مسؤوليته تجاه اهم مؤسسة تحفظ الامن والسلم الاجتماعي⁽⁵¹⁰⁾.

ظهرت انعكاسات المشروع السياسي الطائفي في لبنان بوضوح خلال حكومتي تقي الدين الصلح⁽⁵¹¹⁾ (8 تموز 1973-31 تشرين الاول 1974) وحكومة رشيد الصلح (31 تشرين الاول 1974-23 ايار 1975) التي واكبت بدايات الحرب الاهلية اللبنانية . فكان من ملامح البيان الوزاري للحكومة الاولى محبطا للغاية عندما شخص بوضوح شديد "ان مسألة الغاء الطائفية ما

⁽⁵⁰⁸⁾ عبد الحليم احمد عويدات (1908-2001) مواليد الشوف تلقى علومه الابتدائية والثانوية في مدرسة الفرير في صيدا ونال الاجازة في الحقوق من جامعة القديس يوسف عام 1930 ، انتخب نائبا عن قضاء الشوف عام 1972 وظل كذلك حتى عام 1992 بحكم قوانين التمديد حتى عام 1992 وتلوى حينها عضوية لجان العدل والدفاع الوطني والنظام الداخلي ، ساهم في ابصار العديد من القوانين منها قانون الاجارات وله العديد من المؤلفات منها النظم الدستورية وامراض الدولة في لبنان وعدد كبير من المقالات الحقوقية التي نشرت في لبنان والخارج . عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، المعجم النيابي ، المصدر السابق ، ص 378 .

⁽⁵⁰⁹⁾ م . م . ن . ل . الدور التشريعي الثالث عشر ، العقد الاستثنائي الاول ، الجلسة (1) ، (8 حزيران 1972) ، ص 6.

⁽⁵¹⁰⁾ م . م . ن . ل . الدور التشريعي الثالث عشر ، العقد الاستثنائي الاول ، الجلسة (1) ، (8 حزيران 1972) ، ص 22.

⁽⁵¹¹⁾ تقي الدين منح الصلح (1907-1988) : مواليد بيروت تلقى علومه الابتدائية في مدرسة الشيخ احمد عباس الازهري والثانوية في العلمانية الفرنسية والجامعية في معهد الاداب الشرقية حيث حصل على الاجازة في الادب العربي . شغل منصب المستشار في الجامعة العربية عند تاسيسها عام 1945 ، انتخب نائبا في دورة 1957 و 1964 وشارك في اعمال لجان نيابية عدة منها رئاسة لجنة التربية الوطنية والفنون الجميلة ومقررا للجنة الدفاع الوطني ورئيسا للجنة الشؤون الخارجية ن عين وزيرا للداخلية في عام 1964 ورئيسا لمجلس الوزراء ووزيرا للمالية في ذات الوقت من عام 1973 ، كلف بتأليف الحكومة عام 1980 وتوقف بعد 18 يوم من التكليف ، كان من رواد حركة الاستقلال عام 1943 . عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، المعجم النيابي ، المصدر السابق ، ص 310 .

هي إلا أمنية يصعب تحقيقها⁽⁵¹²⁾ . ونظرا لحراجه المرحلة التاريخية التي مرّ بها لبنان بسبب ما حقته الطائفية من اثار سلبية ضربت صيغة التعايش السلمي اللبناني . دعا النائب صائب سلام الى الابتعاد عن الفوارق الطائفية والاعتراف بحقيقة الغبن والحرمان الذي أصاب بعض الطوائف اللبنانية دون غيرها وان المرحلة التي يمر بها لبنان غاية في التعقيد⁽⁵¹³⁾ . وقال النائب زاهر الخطيب⁽⁵¹⁴⁾ ان الطائفية لها ما يُمكنُها من الضمانات الدستورية ك"الدستور وقانون الانتخابات والمحاكم المذهبية والميثاق الوطني والشرعية التي على الحكومات مبكرا العمل على اصلاحها" . إن حراجه المرحلة التاريخية التي مرّ بها لبنان أدّت الى تصاعد أعمال العنف والاقنتال الطائفي غير المُعلن رسميا والذي شهدته حكومة رشيد الصلح التي حاولت بشتى الطرق انهاءه من خلال طلبها مساندة المجلس النيابي بكافة اطيافه للوقوف إلى جانب الحكومة بما يمليه عليه الشرف الوطني. ودعا النائب بطرس حرب الحكومة الى التعامل بسواسية في تنفيذ القانون وأن لا يكون هناك تمايز بين افراد الشعب ، مبينا أن ضعف الدولة يتجه بالبلاد الى ضعف القانون وبالتالي "ينبغي كل شخص الى اخذ حقه بيده" . وعدّ النائب علي الخليل أن أساس تصاعد الازمة هو اجتماعي ينطلق من الطائفية التي رسمت منطلقات التوافق السياسي ، وأكد أنّ هناك رأيان في لبنان أولهما يدعو الى ازالة الطائفية من الدستور والقوانين التي تؤمنها والثاني متمسكا بها تحت طائلة انها تؤمن الاستقرار والتوازن . بينما أتهم النائب عثمان الدنا الميثاق الوطني (1943) كونه من مسببات الاختلاف اللبناني لأنه كرس صيغة التعايش الطائفي في البلاد ، وحول الولاء من الوطن الى الطائفة على حد تعبيره⁽⁵¹⁵⁾ .

⁽⁵¹²⁾ م . م . ن . ل . الدور التشريعي الثالث عشر ، العقد الاستثنائي الاول ، الجلسة (1) ، (25 تموز 1974) ، ص5

⁽⁵¹³⁾ المصدر نفسه ، ص7 .

⁽⁵¹⁴⁾ زاهر انور الخطيب (1940-...) : مواليد اقليم الخروب تلقى علومه الابتدائية في مدرسة مار نقولا ومار افرام في زحلة ، والتكميلية والثانوية في مدرسة اللايك في بيروت ، وتخرج من الجامعة اللبنانية حاملا الاجازة في الحقوق عام 1964 . انتخب نائبا خلفا لوالده في الانتخابات الفرعية التي جرت عام 1970 واعيد انتخابه عام 1972 واستمر نائبا بحكم قوانين التمديد حتى عام 1992 . شارك في اعمال لجان مهمة عنيت بالتوفيق والتقارب بين لبنان والخارج . رفض اتفاق 17 ايار وثقف للمقاومة المسلحة بديلا مهما لاجراج الاحتلال الصهيوني من الاراضي اللبنانية والعربية . عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، المعجم النيابي ، المصدر السابق ، ص190 .

⁽⁵¹⁵⁾ م . م . ن . ل . الدور التشريعي الثالث عشر ، العقد الاستثنائي الثالث ، الجلسة (1) ، (15 تموز 1975) ، ص5 و ص12 .

يتبين لنا عبرَ ما تقدم من طروحات تتبعناها بدقة واستوفينا المهم منها والتي تمحورت جميعها في مآثر الديمقراطية التوافقية على النظام السياسي اللبناني ، أنَّ الطائفية كانت لُبَّ هذا النظام لدرجة أنَّ انسحبت إنعكاساتها على ثقافة التعايش "الحذر" في لبنان . ووجدنا ان الكل سواء كانوا فرقاء او متآلفين داخل هذا النظام أو خارجه من أحزاب وكتل سياسية ادركوا مليا حجم الآثار السلبية التي تحققها الطائفية داخل هذا النظام . لكنهم في ذات الوقت لم يملكوا الجرأة على الخلاص منها في ضوء تعديلات دستورية ولربما سياسية يتفقوا عليها كما اتفقوا على مفارقات عام (1943) وهذا ما جعل مجمل الطروحات الكثيرة التي وجدناها والتي اقتتنصنا المهم منها طروحات لم تتجاوز مفهوم الإصلاح الحقيقي او العملي . بل كانت طروحات نظرية لاسيما إنَّ هذا المشروع الاصلاحي يحتاج إلى تعديل دستوري وليس إلى قانون أو نص تشريعي لا يشغل حيز التنفيذ كالتعديل الدستوري . وهو ما قاد الى أزمة سياسية كبيرة كانت البداية لنفق الحرب الاهلية اللبنانية (1975-1990) .

المبحث الثاني: مشاريع الإصلاح والإعمار في البيانات الوزارية للحكومات اللبنانية 1975-1958

تشكّلت خلال مدة البحث (1958-1975) ما عدده (31) حكومة لبنانية⁽⁵¹⁶⁾ مختلفة الطيف الاجتماعي والحزبي اللبناني ، وبطبيعة الحال كان واجبا وحسب الأعراف الدستورية أن تقدم كل حكومة بيانها الوزاري أمام مجلس النواب اللبناني لتتال التصويت على الثقة . هذا التصويت الذي لم يمر دون أن يضع المجلس بصماته النقاشية على ذلك البيان بالانتقاد أو بالتأييد ، ولم تكن تخلو كل البيانات الوزارية من روح الإصلاح ومناهج الإعمار ، وأن كانت منقوصة التنفيذ ، وعليه ارتأينا ومن باب الوقوف على هذا المفصل المهم تتبعنا في بحثنا هذا مجمل البيانات الوزارية المهمة التي جاءت بطروحات مختلفة عن نظيرتها في مفردة الإصلاح والإعمار . فرغم وسعها وكثرت عددها وقفنا على ما نراه مناسبا للطرح وما يتفق ومفهوم الإصلاح والإعمار⁽⁵¹⁷⁾.

ناقش سامي الصلح بيان حكومته السابعة (14 اذار 1958-24 ايلول 1958)⁽⁵¹⁸⁾ ، إذ طرح مجموعة من المؤشرات الايجابية الداعية للإصلاح على كافة المستويات ومنها الوحدة الوطنية في اشارة الى الظروف الاستثنائية التي مر بها لبنان خلال أحداث عام (1958) قائلا ما نصه : "... صيانة الوحدة الوطنية وتوطيد دعائم التضامن والتآخي وتثبيت مبادئ الميثاق الوطني. فلا حزبية ولا تحيز ولا اجحاف ولا محاباة ولا تمييز ولا تفرقة ولا انقسام ولا انتقام، انما عدل وعدالة ومساواة واخاء ورعاية صادقة مخلصة لمصلحة هذا الوطن ومصلحة هذا الشعب، واحترام كلي لسلطة القانون والنظام العام والطمأنينة العامة. ولاسيما لغير القانون الذي يجب

⁽⁵¹⁶⁾ سوف نكتفي بطرح مدة الاستيزار للحكومات اللبنانية دون التعريف بها لأسباب تتعلق أولا : ان بعضها تم التعريف بها في ثنايا المباحث السابقة . وثانيا للمحافظة على مبدأ التوازن بين الفصول . وسنشير في ذلك للقارئ الى الموقع الرسمي لمجلس الوزراء اللبناني المطروح في الهامش رقم (2) في ادناه.

⁽⁵¹⁷⁾ لمتابعة كل البيانات الوزارية وتشكيل الحكومات اللبنانية خلال مدة البحث ومراسيم التشكيل ، فضلا عن توزيع الحقائق الوزارية حسب المدد الرئاسية ينظر : الموقع الرسمي لمجلس الوزراء اللبناني على شبكة الانترنت pcm.gov.lb

⁽⁵¹⁸⁾ كلف الرئيس سامي الصلح بتأليف الحكومة بموجب المرسوم رقم 19141 تاريخ (14 اذار 1958) تشكلت الحكومة بموجب المرسوم رقم (19142) وبنفس التاريخ اعلاه. نالت الحكومة 38 صوتا ضد 15 صوتا. ولا بد من الاشارة ان لوحده سامي الصلح شكل ما يقارب على (48%) من مجموع الحكومات اللبنانية خلال مدة حكم الرئيس كميل شمعون (1952-1958) بينما توزعت النسب الباقية بواقع (29%) عبد الله اليافي ، و (10%) خالد شهاب ، و (8%) رشيد كرامي ، و (5%) صائب سلام.

ان يكون فوق الجميع ولخير الجميع..." . وفي قراءة دقيقة لهذا النص نجده أشار ضمنا إلى مجموعة من المفاهيم السياسية التي تُعد مرتكزا مهما من مرتكزات إصلاح العملية السياسية. وأوضح إنّ مسؤولية الحكومة كبيرة خاصة في مشاريع العلاقات الخارجية التي ترتبط في أسسها على العلاقات الداخلية بين اللبنانيين في إشارة منه إلى التدخلات الخارجية وطبيعة المرحلة التي يمر بها لبنان ، وأوضح في ذلك منهجا اصلاحيا من مبادئ ثلاث قوامها "الاستقلال والتعاون والتقدم" والتي عدّها البيان "ثالوث صيانة الوحدة الوطنية" و "مشروع اصلاح الواقع اللبناني" ، موضحا عزمه على اعادة النظر بكل علاقات لبنان الخارجية وفق هذا الثالوث. وأشار في هذا البيان الى مفصل مهم جداً رأت الحكومة ضرورة العمل عليه إذا ما أرادت النهوض بالمشاريع الاصلاحية والإعمارية وهو أن تضع في أولوياتها برامج مدروسة علميا ومهنيا في ضوء اعطاء مساحة واسعة لوزارة التصميم التي وصف دورها بـ"الخطير" في "تهضمتنا العمرانية العامة وتركيز دعائم الاقتصاد الوطني" لأنها "ستعزز أجهزة مجلس التصميم العام وصلاحياته ليتمكن من وضع تصميم شامل يوجه وينسق الاعمال الانشائية ومن تحقيق الأهم والأكثر فائدة للبلاد في ميادين الانتاج والبناء والتجهيز"⁽⁵¹⁹⁾ . وحسب رأينا انها خطوة فريدة من نوعها عندما يُطرح في بيان وزاري بداية مهنية لتطوير البلاد وفق مسارات حقيقية تبدأ من دور وزارة التصميم في تلك المشاريع.

وخلال مناقشة البيان الوزاري من قبل النواب اقتنعنا ما هو مؤثر من مداخلات النواب حياله . وبطبيعة الحال هي مداخلات متنوعة بين الایجاب والقبول وبين التحفظ والتحذير فهذا النائب علي بزي تداخل في موضوع غاية في الاهمية وجه الحكومة من خلاله الى ضرورة أن تبدأ في الاصلاح الداخلي قبل الاصلاح على المستوى الخارجي فقال : "...مشكلة لبنان الحقيقية هي تفسخه الداخلي. فاذا انهار من الداخل اعني اذا فقد ابناءؤه ثقتهم فيه، مشكلة لبنان إذن هي جمع الصفوف وتصفية القلوب..". فيما كان للنائب فوزي الحص رأيا أكثر جرأة عندما اوضح أنّ مشاريع الاصلاح الداخلية تبدأ بشكل حقيقي من اعتماد أسس الحكم الوطني لا الحكم الطائفي كأساس في مشاريع الاصلاح على كافة مستوياتها مشيرا في ذلك القول "تريد الحكم وطنيا في هذا البلد، ولا نريده طائفيا . من هنا يبدأ الاصلاح والاعمار للبنان"⁽⁵²⁰⁾.

(⁵¹⁹) م . م . ن . ل . الدور التشريعي التاسع ، العقد العادي الاول ، الجلسة الثانية ، (25 اذار 1958).

(⁵²⁰) م . م . ن . ل . الدور التشريعي التاسع ، العقد العادي الاول ، الجلسة الثانية ، (25 اذار 1958).

تمثلت خلال حكم الرئيس فؤاد شهاب سبعة حكومات لبنانية⁽⁵²¹⁾ منها حكومة رشيد كرامي الثانية (24 ايلول 1958 - 14 تشرين الاول 1958) والتي اشار في بيانها الوزاري الى اهمية تشكيلها في وقت استثنائي حتى أنه صرح علناً أمام النواب أنها "حكومة انقاذ وطني" في اشارة مهمة الى رؤيتها الاصلاحية التي تتقد الواقع اللبناني من محطات وصفها البيان بـ "محطات التمزق" وأشار البيان الى "...وعندما نقول انقاذ وطني فنحن نعني كل ما تتضمنه هذه الكلمة من معنى وما ترمي اليه من أهداف وسنعمل ونتساند ونتكاتف لازالة الشكوك التي علفت في النفوس وذلك بالعمل المجرد لتحقيق فكرة المساواة بين الجميع في ظل سيادة القانون واشاعة روح العدل...". وأشار البيان كسابقه الى ضرورة العمل على تأكيد روح التأخي من خلال الارتكاز على المبادئ التي وضعها ميثاق عام (1943) كصيغة للتعايش السلمي بين اللبنانيين . وأشار البيان الى ضرورة أن تُعزز الثقة بين المواطن والدولة من خلال بناء اسس اصلاحية مهمة تقوي هذه العلاقة لأنّ "الدولة هي الانسان اولاً". هذا المصطلح نال رضا واستحسان النواب عامتهم لدرجة أن اعلت القاعة الهتافات بالتأييد والتصفيق لهذا بينا وصفته الحكومة بالمقتضب والشافى⁽⁵²²⁾.

يبدو لنا ومن الوهلة الاولى أنّ التأييد المطلق لهذا بيان وزاري قد لا نبالغ في وصفه بـ "الاستثنائي" انه استند في طرحه على الثقة الكبيرة التي عوّ عليها اللبنانيين شعباً وحكومة ومجلساً نيابياً من خلال شخصية الرئيس كميل شمعون . هذه الشخصية التي امتلكت "كاريزما سياسية مؤثرة" على الواقع السياسي ، وكانت بحق استثنائية في وقوفها الى جانب الحكومة داعمة لكل مشاريعها الاصلاحية . التي جاءت في مجمل البيان الوزاري رغم انها لم تستمر في الاستيزار سوى عشرون يوماً فقط.

كُلف صائب سلام بتشكيل حكومته الثالثة (1 اب 1960 - 20 ايار 1961)⁽⁵²³⁾ ، وجاء في بيانها الوزاري إشارات مهمة لأسس الاصلاح والاعمار التي أوجب أن تبدأ من الداخل

⁽⁵²¹⁾ احتلت الحكومات التي شكلها رشيد كرامي (65%) من مجموع الحكومات السبعة وجاء بعدها حكومات صائب سلام بواقع (21%) ثم حسين العويني (10%) واخيراً احمد الداعوق (4%).

⁽⁵²²⁾ م . م . ن . ل . الدور التشريعي التاسع ، العقد الاستثنائي الثاني ، الجلسة الوحيدة ، (17 تشرين الاول 1958).
⁽⁵²³⁾ الحكومة الرابعة في عهد الرئيس فؤاد شهاب كلف الرئيس صائب سلام بتأليف الحكومة بموجب المرسوم رقم 4943 تاريخ (1 اب 1960) ، تشكلت الحكومة بموجب المرسوم رقم (4944) وبذات التاريخ ، نالت الحكومة (78) صوتاً ضد (9) اصوات وامتناع (1)

الاجتماعي قبل السياسي والاقتصادي ، ووصف البيان إنّ لا اصلاح ولا إعمار للدولة اللبنانية دون أن يكون هناك ايمان مطلق بمفهومين تأريخين هما "الوحدة والميثاق" وهذا ما يؤسس الى "لبنان واحد لا لبنانيين" في اشارة الى اختلاف التوجهات اللبنانية في السياسة الخارجية بين الطوائف المشاركة في الحكم . هذه الوحدة التي عبر عنها البيان بما نصه "...نسعى بكل ما نستطيع إلى إزالة التباعد والتنافر والشك والحذر من علاقات أعضاء الأسرة اللبنانية بعضهم مع بعض ليحل محلها ثقة وتسامح وتعاون وتضامن بينهم جميعاً..." . مؤيدا في هذا الاقتباس لما تقدم من المفهومين أعلاه . وأورد البيان رؤية مهنية تستخدمها الحكومة لتمرير مشروعاتها الاصلاحية وما يتناسب وحجم التحديات التي يمر فيها لبنان متخذاً من "ترسيخ هبة الدولة" المنطلق الأول في تنفيذ كافة المشاريع الاصلاحية المطروحة على طاولة البحث النيابي . واكد ان المجلس النيابي شريكا فعليا في تمرير مشاريع الاصلاح التي ستكون "مشاريع عرجاء" حال تصديرها من قبل المؤسسة التنفيذية دون التشريعية. وحد البيان مسارات المشاريع الاصلاحية بـ

" العدالة الاجتماعية والحقوق والواجبات واصلاح اجهزة الدولة والعناية بشؤون التفتيش لعمل الوزارات إنجاز التصميم الشامل للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وإكمال تجهيزات مكتب الإحصاء المركزي و إعادة النظر في التنظيم القضائي وفي نظام القضاة والسعي إلى رفع مستوى القضاء المادي والمعنوي، وكذلك تعزيز التفتيش القضائي وإعادة النظر في تشكيل مجلس القضاء الأعلى مع المحافظة على استقلال القضاء تعديل الأنظمة الضريبية ومعدلات الضرائب والرسوم على وجه يجعلها متلائمة مع تطور الاقتصاد ومتطلبات الحياة على ضوء مبدأ حرية التعامل في لبنان تنفيذ القانون المتعلق بإنشاء مجلس النقد والتسليف وضع مخطط عام لإتمام شبكة الطرق في البلاد وإعطاء كل منطقة حقها من الاعتمادات على أساس حاجاتها الحقيقية وضرورة تطويرها. متابعة سياسة تشييد أبنية للدولة وبالتالي الإسراع في إتمام أشغال قصر العدل والمطار الدولي ومدرسة التعليم المهني والسجن الحديث والمستشفيات والمستوصفات العديدة في سائر المناطق . تحقيق الضمان الاجتماعي بما فيه خصوصاً الضمان الصحي مكافحة الغلاء والاحتكار نشر التعليم الابتدائي المجاني وتوسيع التعليم الثانوي والمهني في المناطق كافة متابعة درس توحيد المناهج من أجل تنفيذه في المرحلة الابتدائية تخفيض أسعار الكتب المدرسية. تعزيز الجامعة

اللبنانية ، إنشاء متحف للفنون اللبنانية والعربية ، معالجة مشاكل الصناعة مع مراعاة مركز لبنان التجاري ، المزيد من العناية بشؤون السياحة والاصطياف والاشتاء والمواقع الأثرية ، ورفع مستوى التعليم الزراعي ، وتنظيم التعاونيات الزراعية على أسس حديثة ، وتحقيق مشروع الصندوق التعاوني للموظفين ، و النهوض بشؤون البلديات ، وتنظيم العاصمة تنظيماً عصبياً ، ومطالبة الصحافة بمسؤولياتها والتعاون مع نقابة الصحافة للنهوض بالرسالة الصحفية⁽⁵²⁴⁾.

اشرنا فيما تقدم ومن خلال البيان الوزاري هذا ولربما للمرة الاولى يُطرح بيان وزاري يحمل رؤى اصلاحية "منقوطة"⁽⁵²⁵⁾ . تجربة لم تتكرر في البيان الوزاري لحكومة صائب سلام الرابعة (20 ايار 1961 – 31 تشرين الاول 1961)⁽⁵²⁶⁾ ، الذي جاء مقتضبا الى حد كبير ، ولم يشر الى اي نوع من الاصلاح سوى الاشارة ضمنا الى موجباته الاساسية التي تنطلق من "الوحدة الوطنية" ، هذه الوحدة التي شكلت عائقا في تنفيذها امام الرؤى اللبنانية المختلفة في توجهاتها الخارجية . الامر الذي دفع صوب ، و اشار البيان الوزاري ان مشاريع الاعمار والاصلاح "على اختلاف منهاجها لا يمكن فرضها على ارض الواقع دون تكاتف جميع ألوان الطيف الحكومي والتنفيذي" . لان الاختلاف مدعاة الى التفرقة وبالتالي الى القصور في اداء الواجبات الدستورية التي تتسحب الى القصور في انجاز الخدمات المرجوة للشعب⁽⁵²⁷⁾ . تداخل النائب يوسف سالم عقب قراءة البيان الوزاري في ضرورة ان يكون البيان هو امتداد للبيان الوزاري لحكومة صائب سلام الثالثة . "وهو المهم لتحقيق الاصلاح" على حد وصفه ، و اشار الى نقطة غاية في الاهمية وهو "تعهد الحكومة إلى تأمين معاهد الحقوق جميعها، الإفريقية منها والعربية" ، ويرى ان لا اصلاح منشود مع وجود مؤسسات داخل لبنان تسهم في تفرقة اللبنانيين بسبب وجهات النظر إزاءها ومنها معاهد الحقوق . بينما ذهب النائب شفيق مرتضى الى ابعد من ذلك في تحقيق

⁽⁵²⁴⁾ م . م . ن . ل . الدور التشريعي العاشر ، العقد الاستثنائي الاول ، الجلسة الثانية ، (18 اب 1960) .
⁽⁵²⁵⁾ من خلال متابعتنا للبيانات الوزارية مدة البحث وجدنا ولأول مرة يأتي بيان وزاري بصيغة المتسلسلة ، بينما دأبت البيانات الوزارية على ادراج برامجها من خلال سياق الكلام بشكل عام ولم تدخل في حيثياته التخصيص والتركيز مثل البيان اعلاه .

⁽⁵²⁶⁾ ألحكومة الخامسة في عهد الرئيس فؤاد شهاب ، كلف الرئيس صائب سلام بتأليف الحكومة بموجب المرسوم رقم (6784) تاريخ (20 ايار 1961) ، تشكلت الحكومة بموجب المرسوم رقم (6785) بذات التاريخ ونالت الحكومة (46) صوتا ضد (44) صوتا وامتناع (1) .

⁽⁵²⁷⁾ م . م . ن . ل . الدور التشريعي العاشر ، العقد الاستثنائي الاول ، الجلسة الخامسة عشر ، (30 ايار 1961) .

مشاريع الاعمار والاصلاح التي يجب ان تكون خارج دائرة المحاصصة الحزبية والطائفية . في اشارة الى الحكومة بالنصيحة فيما نصه : "...فهل وجدت من الحكمة أن تعمم الحزبية في جميع وزارات الدولة؟ وهل كان من الحكمة، وقد شاعت الحزبية في وزارة التربية؟ هل كان من الحكمة أن تنتقل الحزبية نفسها إلى وزارة الأشغال؟ أيروقك يا سيدي الرئيس أن ينتقل المندوبون الحزبيون من وزارة التربية التي عاثوا فيها إلى وزارة الأشغال ليعيثوا فيها من جديد؟..." . فيما رأى النائب موريس الجميل⁽⁵²⁸⁾ ضرورة "خلق المواطنة التي تقضي على الزعامات التقليدية التي تحتكر السلطات في الدولة كجزء اساسي من نجاح مشاريع الاعمار والاصلاح على كافة المستويات"⁽⁵²⁹⁾ .

الف رشيد كرامي حكومته الرابعة (31 تشرين الاول 1961 - 20 شباط 1964)⁽⁵³⁰⁾ ، فلم يختلف بيانه عن سابقاته من الحكومات اللبنانية خاصة في مجال السياسة الخارجية القائمة على الاعتدال والتوازن مع المحيط العربي والعلاقات الدولية "ضمانا لاستقرار الداخل اللبناني ذا التوجهات المختلفة ، هذه السياسة التي تنصب في مصلحة لبنان الوطنية لا المصلحة الفئوية والحزبية" . كما حمل البيان ذات الاعتدال في السياسة الحكومية الداخلية وخاصة فيما سماه "الاصلاح المعنوي قبل الاصلاح المادي" الذي وضحه بأصطلاح "طمأنة النفوس ورضاءها" لأنه مدعاة لبعث الطمأنينة والاستقرار اللبناني الذي يفضي الى الاصلاح والاعمار والتطور في كافة المجالات . وقال في ذلك ما نصه : "... اما في الداخل، فسياستنا العامة، تهدف في الدرجة الأولى، الى تأمين قسط أكبر من العدالة الاجتماعية، وتخفيف التفاوت في مجالات الاقتصاد اللبناني وتضييق الفوارق في التطور والنمو بين مختلف المناطق والفئات اللبنانية..." . ووضح البيان الوزاري سياسته الاعمارية من خلال سياسة واضحة تقوم على "... انشاء ما يزيد على 200 مصنع جديد تفوق الرساميل المعد توظيفها فيها 60 مليون ليرة لبنانية. وإعداد احصاءات صناعية كاملة واعداد دراسات عن المواد الغذائية التي تنتجها البلاد ، واقامة معرض لبنان

⁽⁵²⁸⁾موريس الياس الجميل 1910-1970: مواليد المنصورة في مصر درس في مدرسة الفرير بالمنصورة وثم انتقل الى لبنان عام 1920 ودرس الحقوق في باريس . انتخب نائبا عن جبل لبنان في دورات 1960 و 1964 و 1968 وعين وزيرا دون صلاحيات عام 1960 ووزيرا للتصميم 1969 . عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، المعجم النيابي ، المصدر السابق ، ص 122.

⁽⁵²⁹⁾م . م . ن . ل . الدور التشريعي العاشر ، العقد الاستثنائي الاول ، الجلسة الخامسة عشر ، (30 ايار 1961).
⁽⁵³⁰⁾الحكومة السادسة في عهد الرئيس فؤاد شهاب ، كلف الرئيس رشيد كرامي بتأليف الحكومة بموجب المرسوم رقم (7991) (31 تشرين الاول 1961) ، وتشكلت بذات المرسوم وبذات التأريخ ، ونالت الحكومة 63 صوتا ضد 18 صوتا وامتناع 1.

الدولي الدائم. وانتهجت الحكومة سياسة بترولية ترمي الى تشجيع صناعة البترول المحلية ، وتحديد الاستيراد من البلدان الاجنبية وفي سبيل تحقيق ذلك عقدت في الثاني عشر من شهر أيار سنة 1962 اتفاقاً مع شركة نفط العراق لإنشاء مصفاة جديدة في طرابلس⁽⁵³¹⁾. اما في حقل التجارة. فلكي تؤدي الحكومة واجبها في تنشيط هذا القطاع قامت بإعفاء بعض المواد من الرسوم الجمركية...⁽⁵³²⁾.

وضح النائب البير مخيبر رؤيته حيال البيان وخاصة في ميدان السياسة الخارجية التي اختلف فيها مع سياسة الحكومة في عدم الانحياز والتوازن في علاقات لبنان الخارجية . موضحا انها سياسة "غير منطقية" و "غير مؤثرة" لان مصلحة لبنان يجب ان تنصدر على كل المصالح الاخرى ، ووضح ما نصه : "... فقد جاء في بيان الحكومة ان السياسة الخارجية التي انتهجتها الحكومة تقوم على الحياد ونحن نقول بعدم الحياد لأننا نعتقد ان السياسة الخارجية يجب أن تكون متحركة ولكن الحكومة أصرت على القول انها تظهر ما تضرر. وانها على الحياد... " ، فلا اعمار ولا اصلاح يمكن ان يضطلع به المجلس مع وجود "تكتيف للأيدي والصلاحيات بهذا برنامج حكومي" ⁽⁵³³⁾.

عهد الرئيس فؤاد شهاب الى حكومة حسين العويني الثانية (20 شباط 1964-25 ايلول 1964)⁽⁵³⁴⁾ اجراء الانتخابات النيابية للدور التشريعي الحادي عشر (1964-1968) وتبعاً للأعراف الدستورية حال انتهاء الانتخابات والمصادقة على نتائجها استقالت الحكومة ليُعيد حسين

⁽⁵³¹⁾ تتألف المنشآت من موقعين هما المصب والمصفاة. وفقاً للامتياز المصادق عليه في القانون الذي صدر بتاريخ (23 ايار 1931) قامت شركة نفط العراق بنقل النفط الخام المنتج في حقل كركوك وذلك من خلال خطوط أنابيب النفط الممتدة من العراق عبر سوريا إلى المصب في طرابلس لبنان لتصديره بعد تصفيته . وفي عام (1940) ، تم إنشاء المصفاة لتصفية النفط الخام المستورد عبر خطوط أنابيب من حقول كركوك في العراق، بسعة (21000) برميلاً في اليوم. وفي عام (1973) تولت الحكومة اللبنانية إدارة هذه المنشآت. غير أن الحرب اللبنانية عام (1975). للمزيد من التفصيل عن الاتفاقات اللبنانية العراقية وتطورها حول المصفاة ينظر : الجريدة الرسمية اللبنانية ، قانون رقم (68) في (22 كانون الاول 1971) ، العدد (102) ، في (23 كانون الاول 1971) ، ص 11-ص 19.

⁽⁵³²⁾ م . م . ن . ل . الدور التشريعي العاشر ، العقد العادي الاول ، الجلسة الثانية ، (18 تشرين الاول 1962).

⁽⁵³³⁾ م . م . ن . ل . الدور التشريعي العاشر ، العقد العادي الاول ، الجلسة الثانية ، (18 تشرين الاول 1962).

⁽⁵³⁴⁾ (الحكومة السابعة في عهد الرئيس فؤاد شهاب كلف الرئيس حسين العويني بتأليف الحكومة بموجب المرسوم رقم

(1) في (20 شباط 1964) نالت الحكومة (75) صوتاً ضد (7) اصوات وامتناع (1) .

العويني تشكيلها من جديد (25 ايلول 1964 – 18 تشرين الاول 1964)⁽⁵³⁵⁾ كأول حكومة في عهد الرئيس شارل حلو من مجموع الحكومات اللبنانية التي تشكلت في عهده والبالغة عشر حكومات⁽⁵³⁶⁾. فجاء في بيانها الوزاري محطات هامة بخصوص موقفها من مشاريع الاعمار والاصلاح التي تنوي طرحها على المجلس النيابي لنيل الثقة النيابية رغم ملاحظتنا على البيان بأنه كان مقتضبا جدا شرح فيه الاليات المعتمدة في الانتخابات ومستوى تدخل الحكومة وتأمينها لها ، فضلا عن الحرية الشعبية في اختيار من يمثلهم بشفافية ، وأشار ان هذه الاجراءات سارت وفق مرتكزات مهمة منها الثقة بين الحكومة والمجلس من جهة والشعب اللبناني من جهة اخرى . وأوضح في بيانه حيال طموحات الحكومة في مشاريع الاعمار والاصلاح والتي يروم تحقيقها بعد نيل الثقة أولا ومساندة المجلس بالوقوف الى جانب المجلس ثانيا بـ "... تأمين إجراء انتخابات نيابية سليمة حرة تنفيذاً للمهمة الأساسية لوجودنا في الحكم. ولقد حرصنا إلى جانب ذلك على التمرس بمهام الأحكام الأخرى وفي طليعتها تنفيذ مشاريع التنمية ضمن المخطط العام والمناهج الإصلاحية الشاملة التي رسمها هذا العهد..." . بيانا لم يخل من انتقادات نيابية واسعة خاصة في موضوع الانتخابات التي تفرز دائما عدم ثقة في نتائجها على طول المسيرة الانتخابية اللبنانية . إلا أنّ النائب قبلان عيسى الخوري كان له رأي آخر شخصناه بما يليق بعنوان مبحثنا عندما افرد جزءا من مداخلته النيابية بأن الاعمار والاصلاح وكل المشروعات الحكومية لا يمكن اسناد نجاحها على قوة الحكومة او المجلس فحسب ، منوهاً أنّ وحدة الشعب وتكاتفه هي الحافز الاول والاخير في ديمومة العملية الانتخابية للمجلس النيابي وديمومة العملية الدستورية لاختيار الحكومة . وحذر من خسارة هذا الدعم الجماهيري من خلال فسح المجال بسبب الاختلافات النيابية لما اسماه "تفرقة الجهد الجماهيري الداعم للعملية الدستورية برمتها وبالتالي فإن لا إصلاح ولا إعمار بدون هذه العملية"⁽⁵³⁷⁾. فيما عدّ النائب مانويل يونس ، وأنّ ما تقدم به النائب إعلاه هو "رهان على الجماهير" وانه "تمثيل المخطط الإصلاحي" الذي اتسم في طابعه هذا العهد. فكل الحكومة تهتم في الحفاظ على الاستقرار في لبنان وفي الحفاظ على وحدة اللبنانيين⁽⁵³⁸⁾.

⁽⁵³⁵⁾الحكومة الاولى في عهد الرئيس شارل حلو كلف الرئيس حسين العويني بتأليف الحكومة بموجب المرسوم رقم (2) تاريخ (25 ايلول 1964) نالت الحكومة (54) صوت ضد (33) صوتا وامتناع (1).

⁽⁵³⁶⁾شكل رشيد كرامي (60%) من مجموع الحكومات العشرة . بينما جاء بالمرتبة الثانية عبد الله اليافي بنسبة (26%) واخيرا حسين العويني بنسبة (14%).

⁽⁵³⁷⁾م . م . ن . ل . الدور التشريعي الحادي عشر ، العقد العادي الاول ، الجلسة الرابعة ، (25 تشرين الاول 1964).

⁽⁵³⁸⁾المصدر نفسه.

شكل رشيد كرامي حكومته الاولى (25 تموز 1965-9 نيسان 1966)⁽⁵³⁹⁾ ، في دورة استثنائية بموجب المرسوم المرقم (2424) لغرض دعوة مجلس النواب إلى عقد دورة استثنائية تبدأ في (9 آب سنة 1965) وتنتهي في غاية (31) منه. مهامها طرح البيان الوزاري وعرض مشاريع القوانين المحالة على مجلس النواب وهي في جُلها مشروعات قوانين اصلاحية وإيمارية تهم المصلحة اللبنانية في سابقة مهمة قل ما تحمل الجلسات النيابية شاكلتها . فحمل جدول الاعمال :

" مشروع القانون المتعلق بإنشاء مجلس تأديبي عام للموظفين . ومشروع القانون المتعلق بإجازة تعيين قضاء مجلس شورى الدولة وقضاة ديوان المحاسبة في ملاك القضاء العدلي. ومشروع قانون بأحداث مديرية عامة للأمن العام ومديرية عامة للشباب والرياضية . ومشروع القانون المتعلق بإعطاء الحكومة صلاحية إعادة النظر بالمصالح المستقلة . ومشروع قانون بإجازة إبرام الاتفاق المعقود بين لبنان وفرنسا بشأن إقامة محطة نقالة لمراقبة الأجرام العلمية في لبنان . ومشروع قانون بتحديد موعد تطبيق قانون الرسوم البلدية الموضوع موضع التنفيذ . ومشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون تسهيل إسكان المعوزين وذوي الدخل المتواضع والدخل المحدود ."⁽⁵⁴⁰⁾ .

بينما جاء في البيان الوزاري للحكومة امام المجلس النيابي في ذات الجلسة محطات مهمة تشير الى ما تعترز الحكومة اجراءه من اصلاحات اقتبسنا للتدليل على ذلك فيما نصه:

"... ان السياسة التي تنوي انتهاجها في مختلف الميادين الإصلاحية والاجتماعية والاقتصادية تسهم في تدعيم نهضة ، آمله منكم التأييد لتنصرف إلى التنفيذ.... تدرك الحكومة أهمية الإصلاح المنشود وتقدر الواجب المطلوب منها في هذا السبيل، لذلك فهي تتعهد بالعمل على تنفيذ المشاريع التي أحيلت إلى مجلسكم الكريم بالروح والنص ... أما في القضاء، فإن حكومتنا ستبذل قصارى الجهد لإصلاح شؤون القضاء وفقاً للأنظمة والقوانين القضائية المرعية ، واصلاح القانون المتعلق بتعديل تشكيل هيئة مجلس القضاء الأعلى وتكليفها النظر بأوضاع القضاة وبإنهاء خدمتهم عند الاقتضاء... وتطوير التشريع الضريبي في ضوء مقتضيات العدالة والإنماء مع توفير ما أمكن من الإعفاءات

⁽⁵³⁹⁾ألحكومة الثالثة في عهد الرئيس شارل حلو . كلف الرئيس رشيد كرامي بتأليف الحكومة بموجب المرسوم رقم (2421) تاريخ(25 تموز 1965) ، نالت الحكومة (61) صوتاً ضد (32) صوتاً وامتناع (1) .

⁽⁵⁴⁰⁾م . م . ن . ل . الدور التشريعي الحادي عشر ، العقد الاستثنائي الاول ، الجلسة الاولى ، (12 اب 1965).

والتسهيلات الضريبية التي تحرك الحافز الشخصي وتشجع التوظيف والاستثمار في مختلف ميادين الإنتاج وعلى الأخص الصناعية والسياحية منها...".

وهذا البيان تداخل إزاءه النائب سامي الصلح بموضوعية كبيرة منتقدا مسار الاعمار والاصلاح الذي تتبناه الحكومة في بيانها بالقول: "... إن الإدارة الحكومية في هذا البلد مشلولة ولا أريد أن أقول إنها فاشلة . لأنّ الصلاحيات ضائعة بين الوزراء والمديرين والموظفين. نريد الإصلاح الأكثرية والأقلية ، والبلاد كلها من بابها إلى محرابها تريد الإصلاح وتطالب بالإصلاح..." وشدد على المجلس والحكومة فيما إذا أرادت الاصلاح الحقيقي ان تبدأ بإصلاح الدستور لما يتناسب وحاجة المجتمع على حد وصفه ، فالدستور هو المشروع الاول في الاصلاح على كافة المستويات (541).

شكل الرئيس عبد اليافي حكومته الاولى (9 نيسان 1966-6 كانون الاول 1966)⁽⁵⁴²⁾ ، فكان بيانه الوزاري اكثر دقة من سابقه في شان الاعمار والاصلاح النيابي لدرجة ان حدد بعضا من المنطلقات انفة الذكر بنصها عندما اورد :

"... لن يتحقق الاصلاح والاعمار دون شرطان أساسيان وهما: الإصلاح واستتباب الأمن . فمع وجود أداة إدارية وفنية مستوفاة عنصري الكفاءة والأخلاق يحتم علينا متابعة العمل الإصلاحى الشامل مستهدفين لا إصلاحات إدارية فحسب بأشخاص موظفيها ، بل إصلاح الأنظمة والقوانين ذاتها وأوضاع المصالح المستقلة وسائر الدوائر الفنية . علماً بأن الإصلاح الإداري يبقى مقصراً على صعيد الشعب إن لم يرافقه ويكمله إصلاح في ميادين التربية الوطنية وإصلاح في ميادين الإعلام، بل إصلاح في مفاهيم الحكم ... وكذلك لا يمكن أن تهيأ لهذا العمل

(541) م . م . ن . ل . الدور التشريعي الحادي عشر ، العقد الاستثنائي الاول ، الجلسة الاولى ، (12 اب 1965).

(542) الحكومة الرابعة في عهد الرئيس شارل حلو . كلف الرئيس عبدالله اليافي بتأليف الحكومة بموجب المرسوم رقم

(4451) ، وتشكلت الحكومة بموجب المرسوم رقم (44521) بذات التاريخ اعلاه ونالت الحكومة (55) صوتاً

ضد (20) صوتاً وامتناع (14) صوتاً.

الإنمائي والإصلاحي والاجتماعي الأسباب والأجزاء الصالحة إن لم يخيم على البلاد جميعها أمن وعدل...⁽⁵⁴³⁾ .

أشار النائب عثمان الدنا⁽⁵⁴⁴⁾ الى نقطة في غاية الاهمية وجدها بعض النواب بالجهرية وهو ان لا اصلاح ولا اعمار يمكن ان يتحقق في لبنان مالم ترفق تلك الرؤية التي تحملها البيانات الوزارية بـ"خطة خمسية" يمكن من خلالها تقييم الواقع الاصلاحي والاعماري في ضوء منطلقات مدروسة من قبل مختصين وفنيين لبنانيين او شركاء اجانب في ذات الاختصاص . وتأسف على عدم اعتماد الحكومات اللبنانية لهكذا خطط تعتمد على كل دول العالم في تقييم مسارات اصلاح الحكومي⁽⁵⁴⁵⁾ .

قبل أن يدلى بالبيان الوزاري لحكومة عبد الله اليافي الثانية (8 شباط 1968-12 تشرين الاول 1968)⁽⁵⁴⁶⁾ ومن باب الدور النيابي الاصلاحي للنواب تداخل النائب بيار الجميل⁽⁵⁴⁷⁾ بمشروع عده بالمهم مطالباً الحكومة ان تمثل وزاراتها على حسب التمثيل الفئوي لمجلس النواب . ذلك للاضطلاع بالدور الاصلاحي المتداخل في المؤسسات التشريعية والتنفيذية على حد سواء ، فأوضح ذلك بالقول : "... فان المجلس النيابي يمثل الأمة، ويمثل البلاد، ويوجد في هذا المجلس، من خمسة إلى ستة أو إلى سبعة فئات على الأكثر، طلبنا أن تمثل الفئات السبعة بهذه الحكومة وهم الذين يعملون الانتخاب، وهم يشرفون على الانتخاب بكل معنى الكلمة..." في اشارة مسبقة للمشاركة النيابية الوزارية في الاعداد للانتخابات المزمع اجراءها . ولم يحمل البيان أي وجهة نظر

⁽⁵⁴³⁾ م . م . ن . ل . الدور التشريعي الحادي عشر ، العقد العادي الاول ، الجلسة الثالثة ، (26 نيسان 1966) .
⁽⁵⁴⁴⁾ عثمان مصباح الدنا 1921-2021 : مواليد بيروت درس الابتدائية والثانوية في المقاصد الإسلامية والحقوق في جامعة القديس يوسف وانتخب نائبا لدورات 1960 و 1964 و 1968 و 1972 وشغل عضوية لجان عدة منها الزراعة والإدارة والعدل والصحة والشؤون الخارجية . وعين وزيرا للشغال والتصميم والمالية والموارد المائية والانباء والصحة العامة بين عامي 1960 و 1973 . عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، المعجم النيابي اللبناني ، المصدر السابق ، ص 225 .

⁽⁵⁴⁵⁾ م . م . ن . ل . الدور التشريعي الحادي عشر ، العقد العادي الاول ، الجلسة الثالثة ، (26 نيسان 1966) .
⁽⁵⁴⁶⁾ الحكومة السادسة/السابعة في عهد الرئيس شارل حلو . كلف الرئيس عبدالله اليافي بتأليف الحكومة بموجب المرسوم رقم (9431) تاريخ (8 شباط 1968) ، وتشكلت الحكومة بموجب المرسوم رقم (9432) بذات التاريخ ونالت الحكومة (85) صوتا ضد (4) صوتا .

⁽⁵⁴⁷⁾ بيار امين الجميل 1905-1984: مواليد المنصورة في مصر تلقى تعليمه الاولي في مدرسة العائلة المقدسة في بيروت ونال الشهادة في الصيدلة عام 1927 . وانتخب نائبا عن بيروت في دورة 1960 و 1964 و 1968 و 1972 . ولم يشترك فيلجان المجلس . عين وزيرا للشغال العامة والمالية والداخلية بين عامي 1958 و 1969 . وترغم حزب الكتائب . عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، المعجم النيابي ، المصدر السابق ، ص 120 .

اصلاحية سوى الاتفاق على اجراء انتخابات نيابية مطمئنة للشارع والجمهور اللبناني⁽⁵⁴⁸⁾. بيانات وزارية لم تختلف في خططها الاصلاحية سوى المظهر ، وهذا ما شخصناه بدقة عند الحكومات اللبنانية التي يترأسها ذات رئيس الوزراء ، ومنهم عبد الله اليافي الذي تشابهت خطابه النيابية من حيث المضمون وإن اختلفت في مظهرها عن حكوماته السابقة⁽⁵⁴⁹⁾.

شكل رشيد كرامي حكومته الثالثة (15 كانون الثاني 1969-25 تشرين الثاني 1969)⁽⁵⁵⁰⁾ في جلسة لم تختلف مقدماتها عن نظيرتها في جلسة الثقة لحكومة عبد الله اليافي الثانية انفة الذكر ، وهنا شخصنا أن النائب أحمد اسبر قد سبق البيان الوزاري بمداخلة حملة وجهة نظر نيابية اصلاحية سبقت بيان الحكومة عندما طالب من الرئاسة نقل وقائع الجلسات النيابية مباشرة قاصدا في ذلك بالقول : "... أما أن تنقل الاذاعة واجهزة التلفزيون جميع وقائع الجلسة فتعطي الحق للمعارضة بإبداء رأيها للرأي العام ، واما ان تلغي نقل هذه الوقائع حتى تكون المساواة حقيقية وحتى نستطيع ان نمارس الديمقراطية على حقيقتها، فاذا سمع صوت الحكومة، فليسمع صوت المعارضة..." في خطوة جديدة رام من خلالها بعض النواب ومنهم النائب محمود عمار الذي طالب أن تكون وقائع الجلسات مباشرة على اجهزة التلفاز لا البيان الوزاري وحده . مطلبين وقفت الرئاسة بالصد منها كونهما خلاف الاعراف المعتاد عليها في المجلس النيابي ، الامر الذي دفع بالرئاسة الى إفراغ القاعة من كافة الاجهزة. ورصدنا في البيان الوزاري مجموعة من المراكز الاصلاحية منها :

"... إعداد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في السنوات الخمس المقبلة ، وتنفيذ المشاريع التي تدعم النمو الاقتصادي واخذ التدابير

⁽⁵⁴⁸⁾ م . م . ن . ل . الدور التشريعي الحادي عشر ، العقد الاستثنائي الثاني ، الجلسة الاولى ، (6 شباط 1968).
⁽⁵⁴⁹⁾ شكل عبد الله اليافي حكومته الثالثة والرابعة على التوالي بموجب المرسومين : الحكومة الثامنة في عهد الرئيس شارل حلو . وكلف الرئيس عبدالله اليافي بتأليف الحكومة بموجب المرسوم رقم (بلا) بتاريخ (12 تشرين الاول 1968) ، وتشكلت الحكومة بموجب المرسوم (بلا) بذات التاريخ ولم تمثل امام المجلس النيابي . اما الحكومة الرابعة فهي الحكومة التاسعة في عهد الرئيس شارل حلو . وكلف الرئيس عبدالله اليافي بتأليف الحكومة بموجب المرسوم رقم (11226) بتاريخ (20 تشرين الاول 1968) ، وتشكلت الحكومة بموجب المرسوم رقم (11227) بالتاريخ نفسه ، ونالت الحكومة (65) صوتا ضد صوتين وامتناع (2).

⁽⁵⁵⁰⁾ الحكومة العاشرة في عهد الرئيس شارل حلو . وكلف الرئيس رشيد كرامي بتأليف الحكومة بموجب المرسوم رقم (11859) بتاريخ (15 كانون الثاني 1969) ، وتشكلت الحكومة بموجب المرسوم رقم (11860) بذات التاريخ ، ونالت الحكومة (60) صوتا ضد (30) صوتا وتغيب (9).

لربط الموازنة بالخطّة ، وفسح المجال في ذلك لوزارة التصميم العام في تنسيق المشاريع وضبط الانفاق والاستعمال الاحسن للموارد العامة ، وتحقيق مشروع مصرف الانماء من أجل توفير التسليف المتوسط والطويل الأجل للقطاعات الانتاجية من صناعية وسياحية ، وتطبيق القوانين الضريبية وتوزيع العبء الضريبي على أساس تصاعدية الضريبة ومعالجة الثغرات الموجودة في تطبيق القوانين الضريبية وتأمين للعدالة في تطبيق القوانين الضريبية ، ومعالجة القضايا التربوية وانشاء مجلس اعلى للشبيبة . ورفع مستوى الإدارة ، ودخول فرع المرض لصندوق الضمان الاجتماعي ، وزيادة نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الدخل القومي. والاهتمام بوزارة السياحة بتعزيز الدعاية في الخارج وعقد الاتفاقات مع الدول العربية الشقيقة والدول الاخرى الصديقة...»⁽⁵⁵¹⁾.

لهذا البيان من الخصوصية الكبيرة كونه جاء متزامنا نوعا ما مع حادثة مهمة وهي الغارة الاسرائيلية على مطار بيروت عام (1968)⁽⁵⁵²⁾ ، فجاءت الردود النيابية محملة بالشجب والاستنكار . إلا أنّ النائب ميشال ساسين كان له رأي اخر عندما انهى شجبه واستنكاره بالمطالبة بـ"ثورة اصلاحية لا اصلاح تقليدي" قائلا في ذلك ما نصه : "... فالمطلوب ثورة لا عند الشعب بل ثورة في الحكم لا تعتمد التضميد الوقتي . ثورة تردم الهوة بين العامل وصاحب العمل. ثورة اصلاحية تؤمن للمواطن بدلا للضرائب . ثورة اصلاحية تعيد النظر بالجهاز الاداري الذي يبتلع سنويا نصف ميزانية الدولة. ثورة اصلاحية لخلق جامعة لبنانية وطنية..."⁽⁵⁵³⁾ . فيما رأى النائب ادمون رزق⁽⁵⁵⁴⁾ أنّ الوقت قد حان لإصلاح جذري لا اصلاح ترقيعي على حد وصفه ، ودعا

⁽⁵⁵¹⁾ م . م . ن . ل . الدور التشريعي الحادي عشر ، العقد الاستثنائي الاول ، الجلسة الاولى ، (30 كانون الثاني 1969).

⁽⁵⁵²⁾ في شهر (كانون الأول 1968) ، دخلت وحدة كوماندوس إسرائيلية مطار بيروت وأصقت عبوات ناسفة بطائرات الشرق الأوسط التابعة للبنان وفجرت 13 طائرة مدنية ، وقد كان ضمن تلك الوحدة بنيامين نتنياهو ، وقيل وقتها أنّ الهجوم جاء ردا على عملية اختطاف طائرة كانت متجهة من تل أبيب إلى روما نفذتها المقاومة الفلسطينية.

⁽⁵⁵³⁾ م . م . ن . ل . الدور التشريعي الحادي عشر ، العقد الاستثنائي الاول ، الجلسة الاولى ، (30 كانون الثاني 1969).

⁽⁵⁵⁴⁾ ادمون امين رزق 1934-.... : مواليد جزين تلقى علومه الأولية والثانوية في مدرسة مشموشة في جزين ودرس الحقوق في جامعة القديس يوسف وعمل في الصحافة بين عامي 1951 و 1968 . انتخب نائبا عام 1968 و

الحكومة والمجلس على حد سواء ضرورة أن يبدأ الإصلاح من الحفاظ على هوية الدولة وسيادتها خاصة مع التصعيد العسكري الاسرائيلي ، وطالب ان يكون للبنان تجنيدا إجباريا ، وإصلاح المؤسسة العسكرية وابعادها من المهارات السياسية والطائفية . واصفا تقوية الجبهة الداخلية من خلال مشروعات اصلاح واعمار حقيقية فهي جبهة متصدعة ، فلا إعمار ولا اصلاح بدون مشروعات تُماسك الجبهة الداخلية أولا لتصمد امام الاخطار الخارجية كالعدوان الاسرائيلي الاخير على المطار⁽⁵⁵⁵⁾ .

شكل رشيد كرامي حكومته الرابعة (25 تشرين الثاني 1969 - 13 تشرين الاول 1970)⁽⁵⁵⁶⁾ ، إذ ربط البيان الوزاري التداعيات الخارجية المتعلقة بالصراع العربي الاسرائيلي وموقف لبنان من المقاومة الفلسطينية المتواجدة على اراضيه ، والتي كانت سببا مباشرا للعدوان على السيادة اللبنانية . فأوضح أنّ الظروف التي تُظهر الترابط الوثيق القائم بين الأوضاع الداخلية من جهة وبين القضايا الخارجية من جهة ثانية . وأوضح البيان أنّ السياسة التي تنتهجها الحكومة في الحقل الخارجي نابعة من واجب المحافظة على الوحدة الوطنية في الداخل ، وهو جزء مهم من مشاريع الاعمار والاصلاح التي يحتاجها البلد لتدعيم الوحدة الوطنية . وتعزيز الإصلاح لمؤسسات مهمة حسب طبيعة المرحلة ومنها مؤسسة الجيش التي يقع على عاتقها مسؤولية السيادة اللبنانية ، وتأمين الدعائم الصحيحة للاستقرار الاقتصادي ، و التوسع في الانفاق على مشاريع التجهيز والمشاريع الانمائية ، و تأمين الدعائم الاساسية لزيادة طاقة البلاد الانتاجية ، وبتطبيق القوانين الضريبية وبتطوير النظام الضريبي ، وستعمل الحكومة على تطور الاجهزة القضائية وعناصرها بحيث يصبح متلائماً مع الاتجاهات الاجتماعية الحديثة ، وتعزيز الامن الداخلي ، والتركيز على التنمية ، واصلاح وتنقية اجهزة الادارة.⁽⁵⁵⁷⁾ عقّب النائب بشير العثمان في مداخلة نيابية على فحوى البيان الوزاري واصفا اياه بالبيان "غير العادل" ذلك أنّ التمثيل الوزاري في حكومة رشيد كرامي لم يكن تمثيلا وزاريا عادلا ، الامر الذي طالب من خلاله ذات النائب أن يكون الإصلاح للمنظومة السياسية يتصدر مشاريع الإصلاح والاعمار التي تضمنها البيان . مبينا ان

1972 ، وشارك فيلجان الإدارة والعدل والطعون والنظام الداخلي ، وعين وزيرا للتربية الوطنية عام 1963. عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، المعجم النيابي اللبناني ، المصدر السابق ، ص 234.

⁽⁵⁵⁵⁾ م . م . ن . ل . الدور التشريعي الحادي عشر ، العقد الاستثنائي الاول ، الجلسة الاولى ، (30 كانون الثاني 1969).

⁽⁵⁵⁶⁾ لحكومة الحادية عشرة في عهد الرئيس شارل حلو . كلف الرئيس رشيد كرامي بتأليف الحكومة بموجب المرسوم رقم (13414) بتاريخ (25 تشرين الثاني 1969) ، وتشكلت الحكومة بموجب المرسوم رقم (13415) بذات التاريخ ونالت الحكومة (58) صوتا ضد (30) صوتا وامتناع (3).

⁽⁵⁵⁷⁾ م . م . ن . ل . الدور التشريعي الثاني عشر ، العقد العادي الثاني ، الجلسة الثانية ، (4 كانون الاول 1969).

"لا إصلاح يعلو على الإصلاح السياسي" منوها ان كل مشاريع الإصلاح تنطلق من الاتفاقات السياسية التي شبهها النائب بداعمة الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي . وبين أنّ منهج الإصلاح السياسي "مفقود" بسبب فقدان "العدالة الاجتماعية" التي تؤسس لمسارات الإصلاح المختلفة . فيما وصف النائب بهيج تقي الدين الوضع في لبنان بـ"الشاذ" لما له من انعكاسات سلبية تطرقت البيانات الوزارية الى اغلبها . بينما شخص النائب نفسه هذه المشاريع الإصلاحية التي تنطلق من خطة الحكومة في البيان الوزاري بانها "عرجاء" ما لم تنطلق في اسسها من إصلاح وضع الشباب الذين غفلت حقوقهم اغلب البيانات الوزارية اللبنانية . وعرج النائب نفسه الى محطة ضرورية تحتاج أن تكون في مقدمات الإصلاح وهو "قانون الانتخابات الذي افقد التوازن في التمثيل" (558)

كان للنائب عدنان الحكيم رأي آخر في مشاريع الإصلاح عندما طالب المجلس والحكومة عن ضرورة الترخيص للأحزاب اللبنانية المحصورة في خطوة عدها بالإصلاحية ذلك من مبدأ تحملها المسؤولية السياسية امام المؤسستين التشريعية والتنفيذية قائلا ما نصه : "... ونطالب أيضاً بالتريخيص لجميع الاحزاب الممنوعة في البلاد لأن في ذلك تطبيقاً لأبسط القواعد الديمقراطية التي نسمح بالإعراب عن المعتقد والرأي وتساوي الجميع في الحقوق والواجبات، لتصبح هذه الاحزاب مسؤولة أمام الدولة مباشرة... نطالب بوجوب الغاء الطائفية السياسية على كل المستويات أو اجراء احصاء عام... " (559).

تشكلت في عهد الرئيس سليمان فرنجية (23 ايلول 1970-23 ايلول 1976) (560) سبعة حكومات لبنانية (561) كان من ضمن اطار البحث وحتى اندلاع الحرب الاهلية خمسة منها (562) .

(558) م . م . ن . ل . الدور التشريعي الثاني عشر ، العقد العادي الثاني ، الجلسة الثانية ، (4 كانون الاول 1969) .
(559) م . م . ن . ل . الدور التشريعي الثاني عشر ، العقد العادي الثاني ، الجلسة الثانية ، (4 كانون الاول 1969) .
(560) سليمان قبلان فرنجية 1910 - 1992: مواليد اهدن درس الأولية في الفرير بطرابلس ثم تابعها في عينطورة وانتخب نائبا عن زغرتا في دورات 1960 و 1964 و 1968 . عين وزيرا للبرق والبريد والداخلية والاشغال العامة والاقتصاد الوطني . عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، المعجم النيابي اللبناني ، المصدر السابق ، ص 409 .
(561) وهي حكومات كل من صائب سلام بنسبة (42%) و حكومات رشيد كرامي (23%) وحكومات تقي الدين الصلح (21%) وحكومات رشيد الصلح (9%) وحكومة امين الحافظ (3%) وحكومة نور الدين الرفاعي (2%)
(562) وهي كل من حكومة صائب سلام (13 تشرين الاول 1970-27 ايار 1972) و (27 ايار 1972-25 نيسان 1973) ، وحكومة امين الحافظ (25 نيسان 1973 - 8 تموز 1973) ، وحكومة تقي الدين الصلح (8 تموز 1973 - 31 تشرين الاول 1974) ، وحكومة رشيد الصلح (31 تشرين الاول 1974 - 23 ايار 1975)

فشكل صائب سلام وزارته (27 ايار 1972 - 25 نيسان 1973) وخلال البيان الوزاري لفت انتباه النواب فقرة مهمة عدها بعض النواب بـ"المؤثرة" عندما قال "...واننا ندرك أن لا ديمقراطية سياسية إن لم تلازمها وترافقها ديمقراطية اجتماعية بمعناها الشامل والعميق...". ناهيك عن ما حمل البيان بين طياته مرتكزات اصلاحية مهمة منها "خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية واستحداث مركزين وزاريين هامين يعنيان بشؤون الإسكان والتعاونيات والصناعة وشؤون البترول وتعزيز مكانة العملة الفدية اللبنانية وتعزيز الاستثمار الدولي والفردى وتنفيذ المشاريع الإنمائية الواردة في خطة التنمية السداسية...". وهذا البيان تداخل إزاءه النائب عثمان الدنا عندما عبر بالقول عن احباطه من العملية السياسية التي لم يلتمسها الاصلاح مطلقا . واصفا ذلك انها علمية "تغيير في الوجوه وليس في النظام" وقال ان لا ديمقراطية في لبنان في كلام خطير خالف الاعراف الخطابية المعتادة بالمجلس النيابي . مطالباً بالقول "...بأن الديمقراطية البرلمانية لا تمارس في لبنان حسبما نص عليه الدستور وكرسته الأعراف الدستورية. وأنه لو مورست كذلك لكان الحكم للأغلبية النيابية سواء أكانت هذه الأغلبية النيابية هي لحزب الأكثرية في المجلس أو للأحزاب المؤتلفة والمتفقة فيما بينها على برنامج محدد في الحقول السياسية والاقتصادية والاجتماعية..." وطالب النائب من الحكومة اذا ما ارادت اعتماد برنامج اصلاح سياسي أن تعدّ العدة الى دستور خالٍ من الطائفية يحقق العدالة الاجتماعية ويؤمن حياة اقتصادية قائمة على الاقتصاد الحر⁽⁵⁶³⁾.

مشروع حكم الاكثرية الذي طرحه النائب الدنا اتفق كثيرا وما طرحه النائب عبود عويدات عندما وجد أنّ مصير لبنان لم يتغير طيلة السنوات التي خلت بسبب "الديمقراطية التوافقية القائمة على المحاصصة الطائفية" ، ولربما كنا دقيقين الى حد كبير عندما طرحنا هذا الرأي كعنوان في المبحث الاول من الفصل هذا . لما للطائفية من اثر كبير على تعطيل مشاريع الاعمار والاصلاح بكافة مستوياتها تلك المشاريع التي تتحول من مشاريع وطنية حاضنة الى مشاريع فئوية طائفية حزبية مناطقية ، وليس بالضرورة يمكن انجازها ما دام عدم التوافق مرهون بالاختلاف السياسي لا الاتفاق الاجتماعي على حد تعبيرنا . وطالب ذات المطلب اعلاه ان يكون الحكم في لبنان حكم الاكثرية وعلى الاقلية أن تذهب صب المعارضة النيابية كما معهود في كل دول العالم . ورأى ان ذلك هو السبيل الوحيد لتنفيذ البرامج الاصلاحية التي ترعاها الحكومة. بينما النائب بهيج تقي الدين كان له رأي مقارب عندما طالب الحكومة ان تبدأ بمشاريعها الاصلاحية من "حرية التعددية الحزبية" لأنّ التضيق على الافكار السياسية داخل لبنان نهايته التوجه فكريا نحو "تشكيل

(563) م . م . ن . ل . الدور التشريعي الثالث عشر ، العقد الاستثنائي الاول ، الجلسة الاولى ، (8 حزيران 1972).

جميعات سرية مناوئة للسياسة العامة في البلاد وبالتالي اقحامها بقنوات تعطل عملية الاصلاح والاعمار⁽⁵⁶⁴⁾.

شكل امين الحافظ حكومته (25 نيسان 1973 – 8 تموز 1973)⁽⁵⁶⁵⁾. حكومة وصفت بالحساسة لدرجة ان اتفق النواب والحكومة على عدم نقل وقائعها اعلاميا على حد موافقة النواب بأجمعهم على ذلك . فجاء في البيان عبارات دقيقة جدا نصها : "... ترعى حكومتنا برنامجا اصلاحيا واعماريا قائما لا على المشاركة تقسيم المغام بل هي مساواة في الحقوق والواجبات . وتعميم خدمات الدولة ومؤسساتها ومرافقها على جميع المناطق ، وتخصيص المحروم منها . ولا ننظر إليها من أساس تنازع منافع بين طوائف ، ولكننا ننظر إليها ونعالجها من منطلق وطني ومن روح الميثاق..."⁽⁵⁶⁶⁾.

فلا غرو ان نربط طبيعة المرحلة الحساسة التي مر بها لبنان وقتئذ بتحليل موضوعي نابع من تشخيصنا تصاعد الاحداث وتأزمها . خاصة فيما لمسناه من مفردات "دقيقة وحساسة" في بياني حكومة صائب سلام الاخيرة وحكومة امين الحافظ موضوع البحث . فالبيان الاول انتقد الديمقراطية التوافقية المبنية على البعد الطائفي ، فيما شخص البيان الثاني بين جنباته مفردة "المغام" للدلالة على "سباق سياسي نحو الاستحقاق الطائفي والحزبي والفئوي الذي استهدف تمزيق الوحدة الوطنية وحولها الى وحدة محاصصته عابرة لمفهوم التعايش التاريخي الطائفي في لبنان" . وهذا ما نؤكد به دليل تأريخي واضح نقتبسه من نص بيان حكومة صائب سلام الثالثة (1 اب 1960-20 ايار 1961) في اعلاه . عندما اورد في جزء من برنامجه الاصلاحى انه يسعى الى المحافظة على "لبنان واحد لا لبنانيين" ، هذا التمزق بدا اكثر وضوحا منذ الحرب العربية الاسرائيلية عام (1967) عندما اختلف الداخل اللبناني حول مصير الفصائل الفلسطينية المتواجدة في لبنان ومؤثراتها المستقبلية على طبيعة التعايش التاريخي اولا ، وتأثيرها على وحدة وسيادة لبنان ثانيا ، ومستوى الاختلاف بين اللبنانيين الذي انعكس سلبا على مشاريع الاعمار والاصلاح التي تنبأها المجلس النيابي.

⁽⁵⁶⁴⁾ م . م . ن . ل . الدور التشريعي الثالث عشر ، العقد الاستثنائي الاول ، الجلسة الاولى ، (8 حزيران 1972).
⁽⁵⁶⁵⁾ الحكومة الثالثة في عهد الرئيس سليمان فرنجية . كلف الرئيس امين الحافظ بتأليف الحكومة بموجب المرسوم رقم (5512) تاريخ (25 نيسان 1973) ، وتشكلت الحكومة بموجب المرسوم رقم (5513) بذات التاريخ ، ولم تمثل امام المجلس النيابي.

⁽⁵⁶⁶⁾ م . م . ن . ل . الدور التشريعي الثالث عشر ، العقد الاستثنائي الثاني ، الجلسة الاولى ، (12 تموز 1972).

تداخل النائب صائب سلام حيال البيان الوزاري مشددا ان يكون مسار الحكومة الجديدة مكملا لمسارات الاصلاح التي رسمتها حكومته السابقة ، فهي "مسارات اصلاحية دقيقة مبنية على رؤية مهنية قائمة على مجموعة تحديات حتمتها المرحلة التاريخية التي يمر بها لبنان" . وهي مداخلة طويلة تخللتها انتقادات واسعة من قبله للبيان الوزاري الذي جاء بصيغة "مثيرة للجدل" على حد وصف النائب صائب سلام الذي لم يكن منتقدا لوحدة بل اشترك معه النائب نديم نعيم⁽⁵⁶⁷⁾ عندما وجه الاتهام للحكومة ان لا اصلاح ولا تخطيط ولا اعمار عندما يتفق الجميع في الظاهر ويختلفون في الجوهر . مشيرا الى "فقدان الديمقراطية عندما تتبنى الحكومة مشاريع اصلاحية تجعلها جزءا من التوافقية السياسية التي تتعارض مع مفهوم المعارضة السياسية المفقودة في لبنان" على حد تعبيره⁽⁵⁶⁸⁾.

نري ان البيان الوزاري لحكومة تقي الدين الصلح (8 تموز 1973-31 تشرين الاول 1974)⁽⁵⁶⁹⁾ . قد جاء بكم كبير من المشروعات الاصلاحية على مختلف المستويات ، ولحظنا ان مجموع ما مطروح هو نتيجة طبيعية لمشاريع اصلاحية مطروحة في حكومات سابقة . حاول البيان ان يستخلص حاجة لبنان من تلك المشاريع وي طرحها في برنامج حكومي اكثر تفصيلا . ولحظنا ان التركيز السريع على تلك المشاريع ناتج من خطورة المرحلة التاريخية التي مر بها لبنان قبيل الحرب الاهلية اللبنانية (1975-1990). وفي باب المناقشة سمى النائب علي الخليل هذه الحكومة بحكومة "مفترق الطرق" في اشارة واضحة الى حرجية المرحلة التاريخية التي يمر بها لبنان . منوها ان الاصلاح والاعمار في هذه الحكومة صعب جدا لأسباب داخلية وخارجية على حد سواء. ودعا لاتخاذ خطوات جريئة وسريعة في كافة مجالات الإصلاح ، بينما رأى النائب بيار دكاش موقفا مشابها عندما شخص ان الهوة باتت واسعة بين الاصلاح والاعمار ووعود الحكومة

⁽⁵⁶⁷⁾ نديم وديع نعيم 1919-1987 : مواليد الشياح تلقى دروسه في مدراس الإباء اليسوعيين وتابعها في مدرسة الحكمة والحقوق في الجامعة اليسوعية وكان عضوا فيلجان المجلس ومنها الإدارة والعديلية والتربية الوطنية والبريد والبرق والدفاع الوطني وعين وزيرا للعمل والشؤون الاجتماعية عام 1974. عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، المعجم النيابي اللبناني ، المصدر السابق ، ص 516.

⁽⁵⁶⁸⁾ م . م . ن . ل . الدور التشريعي الثالث عشر ، العقد الاستثنائي الثاني ، الجلسة الاولى ، (12 تموز 1972).
⁽⁵⁶⁹⁾ الحكومة الرابعة في عهد الرئيس سليمان فرنجية . كلف الرئيس تقي الدين الصلح بتأليف الحكومة بموجب المرسوم رقم(5765)تاريخ (8 تموز 1973) ، وتشكلت الحكومة بموجب المرسوم رقم (5766) بذات التاريخ ، ونالت الحكومة (78) صوتا ضد صوت وامتناع (2) .

وثقة الشعب ، منوها ان زعزعة تلك الثقة في احد جوانبه هو عدم الوفاء في تنفيذ مشروعات اعمار حقيقية خارج اطار الوعود الحكومية⁽⁵⁷⁰⁾.

جاء بيان حكومة رشيد الصلح (31 تشرين الاول 1974 - 23 ايار 1975)⁽⁵⁷¹⁾ مشابها الى حد كبير البيان السابق لحكومة تقي الدين الصلح في ما مطروح من مشاريع الاعمار والاصلاح الذي شمل البنى التحتية في كافة مستوياتها الاجتماعية والاقتصادية ، كما شمل البرنامج الحكومي فسح المجال امام وزارة التخطيط لتنفيذ خطط اصلاحية على المستويات اعلاه وايلاء المهم منها اولوية خاصة تلك التي تمس مصلحة المواطن⁽⁵⁷²⁾ . ومن تقييما لهذا البيان وبيان حكومة رشيد كرامي وجدنا انها بيانات لم تختلف في مضمونها ورؤيتها الاصلاحية بل وجدنا انها بيانات حملت ذات التمنيات التي بقيت بفجوة عدم التنفيذ على ارض الواقع بسبب عناصر وفرها النظام السياسي كالمحاصصة والطائفية والحزبية . وابقى على لبنان مجزئا بين طموحات الاصلاح المتأخر ومشروعاته التي لم تتجاوز حدود التطبيق . وهذا ما لحضناه بدقة في التركيز من خلال البيانات على مفهوم الاصلاح بكافة مستوياته وبين ارتفاع سقف المناكفات النيابية خلال المراحل الاخيرة من انشقاق للنسيج الاجتماعي والسياسي اللبناني قبيل الحرب الاهلية اللبنانية . الامر الذي وجدنا من خلاله الفرصة مناسبة لان نطقس مجمل مشاريع الاعمار والاصلاح في مستوى الاتفاقيات الحكومية الخارجية وعلى كافة الصعد في ثنايا المبحث الثالث والاخير من الفصل هذا.

⁽⁵⁷⁰⁾ م . م . ن . ل . الدور التشريعي الثالث عشر ، العقد الثاني الثاني ، الجلسة الثانية ، (21 تشرين الثاني 1974).

⁽⁵⁷¹⁾ الحكومة الخامسة في عهد الرئيس سليمان فرنجية . كلف الرئيس رشيد الصلح بتأليف الحكومة بموجب المرسوم رقم (9371) بتاريخ (31 تشرين الاول 1974) ، وتشكلت الحكومة بموجب المرسوم رقم (9372) بذات التاريخ ، ونالت الحكومة (66) صوتا ضد (14) صوتا وامتناع (2) .

⁽⁵⁷²⁾ م . م . ن . ل . الدور التشريعي الثالث عشر ، العقد الاستثنائي الثالث ، الجلسة الاولى ، (25 تموز 1975).

المبحث الثالث : الاتفاقيات الدولية وانعكاساتها على مشاريع الاعمار والإصلاح للمجلس

النيابي اللبناني

لم تكن مشاريع الاعمار والاصلاح مقتصرة على جهود المجلس النيابي في المستوى الداخلي وحسب ، بل كان المجلس حاضرا وبقوة في اقرار مشروعات الاعمار والاصلاح التي ترتبط بالمستوى الخارجي وعلى كافة الصعد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . والتي رصدناها حسب التسلسل التاريخي للجلسات لا على اساس وحدة الموضوع ، فقام المجلس النيابي بوضع مشروع قانون اجاز زيادة التخصيصات المالية التي تتعلق بمشاركة لبنان في المؤتمرات الخارجية ومنها مؤتمرات الامم المتحدة بالشكل الذي يرتقي بقيمة لبنان المعنوية امام الدول العربية والغربية ، لاسيما إنّ لبنان يمتاز بأهميته التنظيمية لهذه المؤتمرات سواء داخل لبنان او خارجه . وهنا اشار بعض النواب الى ضرورة ان يواكب لبنان الدور الريادي للدول الاخرى في مسؤولية تنظيم المؤتمرات والاستعانة بالخبراء الاجانب في عملية التنظيم الداخلي لتلك المؤتمرات الدولية . حاجة وجدها المجلس ضرورية في زيادة التخصيص المالي وعليه وافق النواب بمجموعهم على زيادة المبلغ الى (1861) الف وثمانمائة وواحد وستون ليرة لبنانية وجعل صندوق المؤتمرات الدولية صندوقا مستقلا⁽⁵⁷³⁾. الا ان التخصيص هذا ارتفع بشكل ملحوظ عام (1959) لأسباب تعلقة بالظروف الدولية الحرجة على حد وصف التقرير النيابي ليصل الى (100000) مائة الف ليرة لبنانية لتغطية نفقات الوفد اللبناني في دورة الامم المتحدة المنعقدة في ذات العام . بغية تمثيل لبنان بمستوى يناسب قيمته المعنوية امام البلدان ، ورأى النواب عامتهم بعد تصويتهم على التخصيص ان من ضروريات العمل الدبلوماسي اللبناني في الخارج ان يكون حضور لبنان الرسمي بمستوى الدول الكبرى ، وعدوا ذلك من اولويات مشاريع الاصلاح الدبلوماسي في الحقل الخارجي والتي من شأنها ان تعزز ثقة المفاوض اللبناني خارجيا في مسائل مهمة تنعكس ايجابا على مكانة لبنان الدولية⁽⁵⁷⁴⁾.

(⁵⁷³) م . م . ن . ل ، الدور التشريعي التاسع ، العقد العادي الثاني ، الجلسة الخامسة ، (2 كانون الاول 1958)

(⁵⁷⁴) م . م . ن . ل ، الدور التشريعي التاسع ، العقد العادي الاول ، الجلسة الرابعة ، (2 نيسان 1959).

والاكثر من ذلك كانت رؤية المجلس منطقية في ذلك ان بناء لبنان لمنظومة من العلاقات الدولية ستعكس ايجابا على واقع لبنان الداخلي في شتى المجالات . هذه الرؤية لمسناها بدقة من خلال إجازة المجلس للحكومة اللبنانية إبرام الاتفاق المعقود بين الصندوق الخاص للأمم المتحدة⁽⁵⁷⁵⁾ وحكومة الجمهورية اللبنانية بشأن تقديم المساعدة إليها الموقع في بيروت بتاريخ (7 ايار 1960). وأبرز ما نص عليه الاتفاق هو وضع الخطوط الأساسية لتقديم المساعدة وكيفية تنفيذ المشاريع. من ذلك أنه يتم وضع مخطط تنفيذي لكل مشروع يراد تنفيذه وتكلف إحدى وكالات الأمم المتحدة أو غيرها من المؤسسات للقيام بهذا التنفيذ على أن يمول الصندوق المشروع ، وتقوم الحكومة من جهتها بدفع المبالغ اللازمة لتقديم اليد العاملة والمواد والمعدات واللوازم الموجودة محلياً كما تتعهد بتأمين التسهيلات المتوجبة لتنفيذ برنامج الأعمال كالمكاتب والخدمات الإدارية والمكتبة المحلية وانتقال الموظفين والنفقات المحلية لمعيشة الخبراء والموظفين المنتمين للعمل مع الخبراء الدوليين . مشروعا وجده النائب خاتشيك بابيكان بالمهم عندما قال ما نصه : " وأرجو من المجلس التصديق عليه بالنسبة لأهميته الكبرى. إذ يرجى من وراء هذا المشروع إنشاء فروع للتعليم المهني وتعزيز هذا النوع من التعليم الذي ثبت حتى الآن أنه الأساس الذي يمكن أن يبنى عليه في المستقبل قسم من التعليم في لبنان"⁽⁵⁷⁶⁾ .

هذا التطور في المشاريع الاصلاحية الخارجية زاد من ثقة المجلس بوزارة الخارجية لدرجة اضاف زيادة للتخصيصات المالية لوزارة الخارجية والمغتربين دعما للمؤتمرات الطارئة غير المجدولة ومنها على سبيل المثال لا الحصر ان المجلس وافق عام (1960) على مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم (4835) والذي يقضي بفتح اعتماد إضافي في موازنة وزارة الخارجية والمغتربين لعام (1960) قدره (75000) ليرة لبنانية خمسة وسبعون ألف ليرة لبنانية⁽⁵⁷⁷⁾.

⁽⁵⁷⁵⁾ أنشئ الصندوق الخاص بموجب قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثالثة عشرة سنة (1958) كي يقوم بتقديم المساعدة للبلدان الأقل تقدماً في سبيل تنفيذ المشاريع التي تهدف إلى إزالة العقبات التي تعيق تقدمها. ومن أهم هذه المشاريع: الدراسات الشاملة المفصلة للموارد الطبيعية واليد العاملة والمهارات الفنية والإمكانيات الصناعية.

⁽⁵⁷⁶⁾ م . م . ن . ل ، الدور التشريعي العاشر ، العقد العادي الاول ، الجلسة السادسة عشر ، (30 ايار 1960) .

⁽⁵⁷⁷⁾ م . م . ن . ل ، الدور التشريعي العاشر ، العقد الاستثنائي الاول ، الجلسة السادسة ، (13 ايلول 1960) .

ويشكل يعزز الادوار النيابية التي اكدت على حرص المجلس النيابي اللبناني على تأكيد دور لبنان الدبلوماسي واصلاح مشروعاته الخارجية من خلال بناء منظومة دبلوماسية جيدة لا تخرج عن الاطر والاعراف الدستورية التي يمتلكها المجلس النيابي من خلال دوره الرقابي في المتابعة والانتقاد والتقييم وعلى اعلى المستويات . ولنا في هذا الطرح مثالا حيا عندما خصص المجلس النيابي جلسة نيابية لانتقاد رئيس الحكومة في قضية دبلوماسية دولية هامة جاءت بناء على طلب لجنة الشؤون الخارجية فيما نصه :

" بوصفه رئيساً لوفد لبنان لهيئة الأمم المتحدة لاستيضاحه حول بعض الأمور الهامة المتعلقة بوقف وفد لبنان حيال القضايا الخارجية والتي أحال معالي وزير الخارجية الجواب عليها على رئيس الوفد، ونظراً إلى امتناع رئيس الحكومة عن حضور جلسة اللجنة بدون عذر بالرغم من تبلغه موعدها فإن اللجنة الخارجية تعلن أسفها لهذا الموقف الذي تعتبره خروجاً على التقاليد البرلمانية وانتقاصاً لكرامة المجلس وتقرر رفع هذا الأمر إلى المجلس الكريم ليصير تلاوته والمناقشة فيه في جلسة اليوم الواقع في (13 تشرين الثاني 1960) ، المختصة بمناقشة السياسة العامة للحكومة وتطلب من المجلس أيضاً أن يقرر تأجيل البحث في السياسة الخارجية إلى ما بعد تنفيذ رئيس الحكومة قرارها المتعلق بحضوره أمام اللجنة للإجابة عن الأسئلة والإيضاحات التي لم يتمكن معالي وزير الخارجية من الإجابة عليها"⁽⁵⁷⁸⁾.

هذا المثال في الدور الرقابي للمجلس حيال مشاريع الاصلاح والاعمار بمستواها الخارجي جعل منه يعيد النظر ويتابع بدقة تفاصيل تستهدف القيمة المعنوية والقيمة المادية في الاصلاح الدبلوماسي ، وهذا ما شخصناه عبر اطلعنا على محاضر المجلس النيابي في ذات الدور التشريعي ان المجلس كان حريصا على الاهتمام بهذا النوع من الاصلاح معتبرا انه مس وجه لبنان الخارجي . فدأب على اعادة النظر في توزيع السفارات اللبنانية والقنصليات لدرجة ان رأى النواب بعامتهم أنّ مثل هكذا اصلاح ضروري جدا لأنه يستهدف قيمة لبنان الخارجية حيث الاهمية الدبلوماسية . وهذا ما رأيناه في الجلسة النيابية السادسة المنعقدة يوم (21 نيسان 1959) في

(⁵⁷⁸) م . م . ن . ل ، الدور التشريعي التاسع ، العقد العادي الثاني ، الجلسة الرابعة ، (3 تشرين الثاني 1960) .

مصادقة المجلس النيابي وبموافقة الجميع على نقل تخصيصات مالية مهمة من موازنة وزارة الخارجية والمغتربين لموظفي السلك الدبلوماسي المنقولين من السفارات اللبنانية في بعض الدول الى قنصليات في دول اخرى منذ عام (1956) . ورأى النائب نعيم مغبغب⁽⁵⁷⁹⁾ رئيس اللجنة المالية والموازنة في المجلس النيابي ان تمنح وزارة الخارجية اعتمادا اضافيا لهذا الغرض لسد العجز في موازنتها منذ ثلاث سنوات خلت⁽⁵⁸⁰⁾ .

هذا التطور الاصلاحي المهم قاد الى نتائج ايجابية وصفها النواب بالمهمة في تنظيم وشائج العلاقات الدولية ، فذهبوا متفقين صوب اقرار اتفاقية تجارية مع اليونان بأبعاد دبلوماسية قنصلية ترجع اصولها الى عام (1948) عندما عقدت في بيروت بين لبنان واليونان معاهدة قنصلية لشؤون الإقامة والتجارة والملاحة سارية المفعول . ورغبة من المجلس النيابي في تطوير هذه الاتفاقية المهمة وجعلها اكثر نشاطا دأب الفريقان اقرار مشروع اتفاق تجاري تم التوقيع عليه في أثينا في الثالث من شهر (تموز 1958) . استهدفت هذه الاتفاقية منح التسهيلات في اصدار اجازات الاستيراد والتصدير وفقاً للنظم المرعية الاجراء في كل من البلدين . ومعاملة الأمة أكثر رعاية فيما يتعلق بالرسوم وهذا النص هو لصالح لبنان أكثر منه لصالح اليونان باعتبار أن البضائع اليونانية تستفيد في لبنان على كل حال من التعريف الجمركية العادية . وتألّف لجنة مشتركة لبنانية _ يونانية لمتابعة سير العلاقات الاقتصادية بين البلدين وتقديم الاقتراحات اللازمة لتحسينها وتذليل الصعوبات التي تعترض تنفيذ الاتفاق⁽⁵⁸¹⁾ .

كان للنائب ميشيل الضاهر⁽⁵⁸²⁾ رؤية فنية تجاه هكذا اتفاق مشيراً الى حقيقة مهمة يجب على لبنان ان يسلكها اذا ما اراد تطوير ذاته واصلاح برامجه الدبلوماسية الخارجية على مختلف الصعد ، وهو ان يأخذ بعين الاعتبار التركيز في تلك الاتفاقيات مع البلدان التي تتناسب وطبيعة

⁽⁵⁷⁹⁾ نعيم فؤاد مغبغب 1911-1959 : مواليد القاهرة ودرس الابتدائية الثانوية في المدرسة البطريركية ببيروت والحقوق من مصر في كلية الحقوق الفرنسية . انتخب نائباً عن دورة 1953 و 1957 وعين وزيراً للشغال العامة 1954 وشارك في تأسيس حزب الوطنيين الاحرار عام 1959 . عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، المعجم النيابي ، المصدر السابق ، ص 488 .

⁽⁵⁸⁰⁾ م . م . ن . ل ، الدور التشريعي التاسع ، العقد العادي الاول ، الجلسة الثانية ، (19 اذار 1959) .

⁽⁵⁸¹⁾ م . م . ن . ل ، الدور التشريعي التاسع ، العقد العادي الاول ، الجلسة الثالثة ، (20 نيسان 1960) .

⁽⁵⁸²⁾ ميشيل رشيد الضاهر 1909-2001 : مواليد بلدة القبيات تلقى علومه في مدارس الشمال وانتخب نائباً عن الشمال عام 1957 وعضواً في لجان الإدارة والعدل والمال والموازنة . عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، المعجم النيابي اللبناني ، المصدر السابق ، ص 320 .

لبنان الجيوسياسية ، فلبنان حسب رأيه من البلدان التي تمتلك سواحل بحرية تمكنها من حرية التجارة العالمية وفق ما يشهده البلد من نظام اقتصادي رأسمالي يتناسب والدول الرأسمالية ذات الطبيعة الجيوسياسية البحرية كاليونان⁽⁵⁸³⁾.

ورأى المجلس ان مشاركة لبنان الدولية في المؤتمرات لا تقتصر على زيادة التخصيص المالي فحسب ، بل ضرورة الانتباه ان يُربط لبنان بجسور جوية لمختلف المصالح المدنية والتجارية مما يعطي البلاد صفة الاستقرار السياسي امام دول العالم خاصة وهو قبلة رأسمالية كبيرة في الشرق الاوسط . وهذا الامر دفع بالمجلس الى التشجيع على عقد الاتفاقيات الخاصة بالنقل الجوي ومنها بين لبنان والنرويج على غرار الاتفاقية المعقودة بين لبنان والدانيمارك عام (1956)⁽⁵⁸⁴⁾. وهذا ما شجع المجلس النيابي اللبناني متابعة مشروعات القوانين المهمة التي تصب في مصلحة ربط لبنان خارجيا وفي شتى حقول الاختصاص ومنها النقل الجوي المدني والتجاري ، لدرجة ان وجد النائب جورج عقل ضرورة الانتباه الى حقيقة مهمة مفادها "...كلما كان لبنان حريصا على الاهتمام بالروابط الخارجية في مستويها العربي والعالمي ، كلما كان هناك انطباع ايجابي كبير في ان يحتل لبنان مستوى القرارات المتقدمة الناتجة عن الملتقيات الدولية ، ويكون في القوائم المتقدمة لتلك الدول لا في ذيلها..." ووجه النائب نفسه "...ان الدبلوماسية في الحقل الخارجي لا تقتصر في التفاوض حول القضايا المشتركة عربيا وعالميا بل ان الدبلوماسية هي كيفية جذب الدول المختلفة للاستثمار وبالتالي توثيق العلاقات المتبادلة بين لبنان وبينها من خلال مشروعات اصلاحية ربما تتعلق بتسهيل الاجراءات التي تبدأ من عمل شركات الطيران الوافد الى لبنان وانتهاء بالمفاوضات الدبلوماسية..."⁽⁵⁸⁵⁾.

اما في الجلسة الثانية من العقد العادي الاول لعام (1959) كان لها تميزا كبيرا من قبيل انها حملت مجموعة من المشروعات المعجلة والتي جاءت على شكل مراسيم تخصصت للمصادقة على مشاريع الاعمار والاصلاح في الحقل الخارجي ومنها على سبيل المثال لا الحصر : مرسوم رقم (625) الخاص بإبرام اتفاقية لإنشاء مجلس التعاون الجمركي . والرسوم رقم (735) لإجازة ابرام اتفاقية السكر . والرسوم المرقم (868) منح الحكومة حق التشريع في الحقل

⁽⁵⁸³⁾ م . م . ن . ل ، الدور التشريعي التاسع ، العقد العادي الاول ، الجلسة الثالثة ، (20 نيسان 1960) .

⁽⁵⁸⁴⁾ م . م . ن . ل ، الدور التشريعي التاسع ، العقد العادي الاول ، الجلسة السابعة ، (9 كانون الاول 1958)

⁽⁵⁸⁵⁾ م . م . ن . ل ، الدور التشريعي التاسع ، العقد العادي الاول ، الجلسة السادسة ، (21 نيسان 1959)

الجمركي بمراسيم تتخذ بمجلس الوزراء⁽⁵⁸⁶⁾. ولأن موضوع الجمارك من الموضوعات الهامة فقد أولى المجلس النيابي اهمية خاصة له . خاصة بعد تأثر هذا القطاع الحيوي المهم بأحداث لبنان عام (1958) خاصة بما يتعلق بالمراكز الجمركية مع سوريا ، ولأن هذا المشروع مرتبط بإصلاح واقعين مهمين الاول اقتصادي والثاني سياسي خارجي يتعلق بالعلاقات اللبنانية السورية ، فقد وجد المجلس النيابي ضرورة المضي بالمصادقة على اصلاح اوضاع المتعلقة بالعلاقات الجمركية مع سوريا كجزء من مشروع الاصلاح في الحقل الخارجي⁽⁵⁸⁷⁾. لاسيما إن بعض النواب قد دأبوا على متابعة مشاريع الاصلاح في الحقل الخارجي وخاصة الاقتصادية منها ، فهذا النائب بشير العثمان اخرج الحكومة بسؤال نيابي عن مصير الضرائب التي يجب ان تستوفيها الدولة من الشركات الاجنبية منذ عام (1952) والتي تقدر بعشرين مليون ليرة لبنانية ، وقال في ذلك ما نصه : "... علمنا أن دولته أوعز بتأليف لجنة من الخبراء للمفاوضات ، إننا نريد أن نعلم من دولته أسماء أولئك الخبراء ، وأين وصلت مراحل المفاوضات . وعرفنا مؤخراً أن دولته اجتمع مع مدير إحدى تلك الشركات. فالدبلوماسية لا تنطبق على العلاقات الخارجية فحسب ، بل انها تنطوي على العلاقات الداخلية من هذا القبيل خاصة وان هذا النوع من العلاقات بين لبنان وتلك الشركات الاجنبية فيه مجموعة من المسارات الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية وربما تنبراً من خلالها حذاقة المفاوضات اللبناني...". وأشار الى المجلس ضرورة ان يجد لسؤاله جواباً منطقياً لان في هذه المشاريع الاصلاحية مصالح وصفها بـ"القومية"⁽⁵⁸⁸⁾. ولأهمية هذا الطرح في ميدان الاصلاح النيابي فقد اجاز المجلس النيابي التصويت بمادة وحيدة " تمنح الحكومة لمدة سنة اعتباراً من أول نيسان 1959 حق التشريع في الحقل الجمركي بمراسيم تتخذ في مجلس الوزراء، وللحكومة أن تمارس هذا الحق مباشرة أو أن تنيب المجلس الأعلى للجمارك لممارسته فيما يتعلق بالتعريفات الجمركية" وجاء هذا التطور في ميدان الاصلاح في السياسة المالية الخارجية بناء على مجموعة من الاسباب الموجبة التي اقتنصنا من بينها ما نصه :

" إن الرسم الجمركي ضريبة من نوع خاص لا تقصد منها جباية أموال الخزينة فحسب بل تفرضها ضرورات الاقتصاد الوطني كما تفرض تعديلها تبعاً لتطورات الحالة الاقتصادية مع العلم بأن فرض هذه الضريبة وتعديلها يستوجبان من الخبرة والدروس الفنية والمراقبة المستمرة ما لا يمكن أن تضطلع به غير هيئة مختصة تتابع سير هذه

⁽⁵⁸⁶⁾ م . م . ن . ل ، الدور التشريعي التاسع ، العقد العادي الاول ، الجلسة الثانية ، (19 اذار 1959) .

⁽⁵⁸⁷⁾ م . م . ن . ل ، الدور التشريعي التاسع ، العقد العادي الاول ، الجلسة العاشرة ، (5 ايار 1959) .

⁽⁵⁸⁸⁾ م . م . ن . ل ، الدور التشريعي التاسع ، العقد العادي الاول ، الجلسة الثانية عشر ، (19 ايار 1959) .

الأمر بحكم عملها اليومي. وإن التدابير الجمركية تستدعي في أغلب الأحيان سرعة ومبادرة لا تتفقان مع الأصول البرلمانية وما تقتضيه هذه الأصول من معاملات. وإن إعداد التشريع الجمركي لا سيما فيما يتعلق بتعديل التعريفات يستوجب الكتمان الأمر الذي يتناقض مع المناقشات التي تجري في اللجان البرلمانية وعلنية الجلسات النيابية. وإن إعطاء صلاحية التشريع للحكومة فيما يختص بالأمر الجمركية أمر سائد في أكثر بلدان العالم وقد كرسته المؤلفات العالمية الحديثة".

وهذا تشريع اصلاحيّ وجده النواب ضرورياً ويجب الاستمرار في اقراره حال انتهاء المدد القانونية لما ينطلي عليه من سياسة اصلاحية مهمة على مستوى التعامل الخارجي للبنان الامر الذي نال من خلاله المشروع تصويت الاغلبية النيابية دون تسجيل أي اعتراض يذكر⁽⁵⁸⁹⁾.

وهذا الامر دفع بالمجلس النيابي متابعة البحث في الاتفاقيات الدولية الخاصة في الحقل الجمركي ، فناقش في جلسة (17 تشرين الثاني 1959) موضوع توقيع أكثر من عشرين دولة في بروكسل . اتفاقية إنشاء مجلس للتعاون الجمركي عام (1950) هدفها تمكين الدول الموقعة من تنسيق أنظمتها الجمركية ودراسة المشاكل الناجمة عن تطوير التقنية الجمركية والتشريع العائد لها. وقد تبين للمجلس أن التجارة الدولية تجني فوائد جمة من جراء هذا التعاون، وإن لبنان يتوخى من الانضمام إلى هذه الاتفاقية متابعة تطور التنظيم الجمركي والاشتراك في أعمال مجلس التعاون للوقوف على الأبحاث والاختبارات التي حققتها الدول المتطورة والاطلاع على كافة التعديلات التي يتم إدخالها على جداول التعريفات وتفسيره ، ولا سيما أن المجلس الأعلى للجمارك يتابع اسعار التعريفات الجمركية الدولية الموضوعة بموجب اتفاقية بروكسل . هذا ما اكد اهميته مقرر لجنة الشؤون الخارجية والدفاع الوطني النائب قبلان عيسى الخوري . بان قيمة تلك التعريفات الدولية مهمة في ربط لبنان مع دول الجوار العربي والاقليمي وكذلك الدولي الخارجي مما يعزز مكانته الاقتصادية ، مشيراً إلى أنّ إقرار هكذا موضوعات من شأنه ان يضع مشروعات الاصلاح في

(589) م . م . ن . ل ، الدور التشريعي التاسع ، العقد العادي الاول ، الجلسة الرابعة عشر ، (28 ايار 1959) .

الحقل الخارجي بالمسار الصحيح⁽⁵⁹⁰⁾ . هذا الاصلاح المهم دفع بالمجلس النيابي الى اقرار اتفاقيات اقتصادية مع القاهرة ونيس في ذات الجلسة النيابية⁽⁵⁹¹⁾.

لم تكن مشاريع الاعمار والاصلاح في مستواها الخارجي مقتصرة على تنظيم العلاقات الاقتصادية فحسب ، بل ومن خلال بحثنا وجدنا ان المجلس النيابي اللبناني كان امام التزام اخلاقي واضح وصريح في حيال قضايا دولية ذات طابع انساني رصدنا واحدة منها عندما تقدم النائب تقي الدين الصلح في جلسة (19 نيسان 1960) بمقترح نيابي الى المجلس أقترح :

"أن يتخذ المجلس النيابي الكريم موقفاً يتناسب مع القيم الانسانية والايمان بالمساواة بين بني الانسان وذلك باستنكار وشجب التمييز العنصري البشع والبغيض الذي تمارسه في القرن العشرين حكومة جنوب افريقيا والذي ذهب ضحيته عشرات القتلى ومئات الجرحى لا لذنوب إلا لون بشرتهم، ويدعو حكومة افريقيا الجنوبية إلى الاقلاع عن هذا التمييز المخالف لشرعة حقوق الانسان ولأبسط مبادئ الحرية والعدالة والمساواة بين بني الانسان"⁽⁵⁹²⁾.

موقفا وصفه النائب بشير الاعور بـ"الثقافة النيابية" التي يجب ان يدأب عليها المجلس من باب اصلاح النفوس وتنقيفها بثقافة الانسانية التي يجب ان تسود في المجتمعات ، واعرب في ثنايا حديثه ان حقيقة الاصلاح والاعمار "انما هو اصلاح واعمار مبادئ الانسانية التي باتت تتلاشى في مجتمعات يسودها الحقد والعداء" ، وأشار الى حقيقة مهمة اذا ما اردنا ان نبني المجتمعات ومنها المجتمع اللبناني علينا ان نصلح ونعمر العلاقات الاجتماعية قبل السياسية والاقتصادية . ولعل النائب ذاته كان يروم في طرحه هذا توضيح فلسفة مهمة في ان الاعمار والاصلاح ليس بالضرورة ان يستهدف البنى التحتية للدول ، بل الاهم من ذلك يجب ان يستهدف البنى الاجتماعية فهي الاساس في تطور المجتمعات واصلاحها. وانسجاما مع الطرح الانساني هذه ذهب المجلس النيابي صور اقرار مشروع قانون معجل وارد بالمرسوم رقم (8301) يتعلق بإعطاء الرعايا الأجانب الذين لم يسددوا الرسوم عن إجازات العمل في السنوات السابقة . رأى رئيس المجلس اهمية كبيرة في

⁽⁵⁹⁰⁾ م . م . ن . ل ، الدور التشريعي التاسع ، العقد العادي الثاني ، الجلسة الرابعة ، (5 تشرين الثاني 1959) .
⁽⁵⁹¹⁾ ناقش الاتفاقية الخارجية الاقتصادية مع القاهرة بموجب مشروع القانون المرقم (998) ، ومع نيس بموجب مشروع القانون المرقم (626) م . م . ن . ل ، الدور التشريعي التاسع ، العقد العادي الاول ، الجلسة الرابعة عشر ، (28 ايار 1959) .

⁽⁵⁹²⁾ م . م . ن . ل ، الدور التشريعي التاسع ، العقد العادي الاول ، الجلسة الثانية ، (19 نيسان 1960) .

هذا المشروع من باب تطبيق الدبلوماسية العملية المتوازنة التي يجب ان تطبقها الدول الاخرى على الرعايا اللبنانيين ولمنع أثار احتجاج السفارات الأجنبية إذ كان من الواجب إعفاء رعايا الدول التي تعفي اللبنانيين من هذا الرسم ، لأن عدم إعفائهم يخلق جواً لا يكون في صالح اللبنانيين المغتربين الذين يعملون في خارج لبنان، كما أنه خلق وقعاً لا يتسم بطابع العدالة والمساواة لجميع الأجانب الذين يتوجب عليهم هذا الرسم لأن بعضهم ترك لبنان ويتعذر استيفاء الرسم المتوجب منهم. ولهذا قرر المجلس بإعفاء جميع الأجانب العاملين في لبنان الذين لم يسددوا رسوم إجازات العمل عن السنوات السابقة لسنة (1961) حفاظاً على مكانة العمال اللبنانيين في الخارج من المعاملة بالمثل⁽⁵⁹³⁾ . كما طرح في ذات الجلسة مشروع قانون معجل وارد بالمرسوم رقم (8528) تعلق بالدخول إلى لبنان والإقامة فيه والخروج منه. وكذلك مشروع قانون معجل وارد بالمرسوم رقم (8564) تعلق باللجوء السياسي ، هذا القانون المعجل المهم والذي له ارتباطه بالواقع السياسي الخارجي فجاء في بعض اسبابه الموجبة "ومن مميزات هذا المشروع أنه يحدد الأجنبي ويجمع في نص واحد القواعد المتعلقة بدخول وإقامة وعمل الأجانب وبمرورهم وخروجهم وإخراجهم وفقاً للأوضاع الجديدة والتطورات الحديثة كما يحدد معاملة أعضاء السلكين السياسي والقنصلي وفقاً للعرف والتقاليد الدوليين ."⁽⁵⁹⁴⁾

يبدو ان لقانون اللجوء لسياسي اهمية كبيرة من بين مشاريع الاصلاح الدبلوماسي الخارجي لدرجة اننا رصدنا ان المجلس قد تابع بدقة الجنبات الاصلاحية فيه ، فهذه الجلسة النيابي المعقودة (19 حزيران 1962) تناولت اقرار تطور جديد للقانون هذا من خلال ما جاء في الاسباب الموجبة " ليس في لبنان تنظيم لقضية اللجوء السياسي وكانت السلطة تطبق في هذا الموضوع المبادئ القانونية العامة. وقد رأت الحكومة أن الضرورة تقضي بإيجاد نظام قانوني يكرس هذه المبادئ العامة يستوحى من العرف الدولي والأنظمة المعمول بها في بعض البلدان كسويسرا وسواها". فصار التعديل ان كل أجنبي موضوع ملاحقة أو محكوم عليه بجرم سياسي من سلطة غير لبنانية ، أو مهددة حياته أو حريته لأسباب سياسية يمكنه أن يطلب منحه حق اللجوء السياسي إلى لبنان. وحدد المجلس الحالات التي يرفض فيها اللجوء إذا قضت بذلك مصلحة البلاد. وإذا رأت السلطة بما لها من حق التقدير المطلق ، أن العمل المنسوب إلى الطالب لا يشكل جرماً

(593) م . م . ن . ل ، الدور التشريعي العاشر ، العقد العادي الاول ، الجلسة السابعة ، (3 ايار 1962) .

(594) م . م . ن . ل ، الدور التشريعي العاشر ، العقد العادي الاول ، الجلسة السابعة ، (3 ايار 1962) .

سياسياً . وإذا كان الطالب مسؤولاً عن أعمال مشينة تجعله غير أهل للإفادة من حق اللجوء في لبنان . وإذا كان الطالب بمواقفه ونشاطه قد يمس أو يهدد المصالح اللبنانية⁽⁵⁹⁵⁾.

لم يتوان المجلس عن عقد جلسات استثنائية لمناقشة السياسة الخارجية للبنان على كافة المستويات وتقييم المسارات الاصلاحية فيها وهي جلسات كثيرة ارتأينا ان نستدل على واحدة منها. تلك الجلسة الاولى المنعقدة في (9 من اب 1962) من العقد الاستثنائي الثالث ، فاوردنا مقتطفات من بيان الحكومة بهذا الصدد ومنه على سبيل المثال لا الحصر " أن تكوين لبنان الداخلي كان وما برج يفرض تلازماً وترابطاً وثيقين بين الأوضاع الداخلية والسياسة الخارجية. فقواعد السياسة الخارجية لا بد أن تنعكس على وحدة الرأي في الداخل. هذا الواقع لا تستطيع الحكومات تبديله بل عليها أن تراعيه دائماً وتتأيد به ، بل أن على من يلي الحكم في لبنان أن يراقب بعين ما يجري في الخارج ويسمر عينه الأخرى في الداخل. هذا الواقع جزء من ميثاقنا الوطني ، ذلك الميثاق الركن في بناء وطننا والضمان للاستقرار والتضامن الداخلي. فعلى الصعيد الدولي لا يلزم لبنان نفسه إلا بشرعة الأمم المتحدة ، فلا قواعد ولا أحلاف ولا امتياز لدولة على أخرى ولا انتساب لكتلة من الدول بل تعاون مع الجميع على أساس الاحترام والمصلحة المتبادلين. وعلى الصعيد العربي: يلزم لبنان نفسه بميثاق جامعة الدول العربية ويسعى إلى تعزيز الجامعة وزيادة فعاليتها كما يلزم نفسه بميثاق الدفاع المشترك العربي والتعاون الاقتصادي"⁽⁵⁹⁶⁾.

رد النائب جورج هراوي⁽⁵⁹⁷⁾ حيال البيان الحكومي هذا موضحاً ان سياسة لبنان الخارجية يجب ان تبقى متوازنة ومتزنة في ذات الوقت مع الجميع على المستوى العربي والدولي ، وهذا نابع من جغرافية لبنان وتركيبته الطوائفية المتعددة التي تحتم عليه الاستمرار في هذه السياسة المهمة . بينما اوضح النائب محمود عمار اتفاقاً كبيراً مع البيان الوزاري لدرجة ان بين أي خلل في سياسة لبنان الخارجية ينعكس سلباً على مستوى الترابط الثقافي والفكري والاجتماعي الداخلي لان في لبنان امتدادات اجتماعية خارجية مختلفة . بينما رأى النائب حبيب مطران ان الجميع مسؤول في

⁽⁵⁹⁵⁾ م . م . ن . ل ، الدور التشريعي العاشر ، العقد الاستثنائي الاول ، الجلسة السابعة ، (19 حزيران 1962) ؛ المصدر نفسه ، الجلسة الرابعة ، (21 حزيران 1962).

⁽⁵⁹⁶⁾ م . م . ن . ل ، الدور التشريعي العاشر ، العقد الاستثنائي الثالث ، الجلسة الاولى ، (9 اب 1962).
⁽⁵⁹⁷⁾ جورج خليل هراوي 1908-1964: مواليد رحلة تلقى علومه الابتدائية في الكلية الشرقية ثم الثانوية في الفير واكمل الحقوق في الكلية اليسوعية انتخب نائباً عن البقاع عام 1953 و 1957 وشارك في اعمال اللجان النيابية ومنها المالية والموازنة والاقتصاد والزراعة والسياحة . عين وزيراً للداخلية والصحة بين عامي 1954 و 1955 ومثل لبنان في منظمة الفاو العالمية عام 1953 . عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، المعجم النيابي ، المصدر السابق ، ص 528.

موازنة سياسة لبنان على الصعيدين الداخلي والخارجي ذلك لترابطهما الكبير وان أي اختلاف في أي من الجوانب يعني خلل في الجانب الآخر لا على المستوى السياسي فحسب بل والاجتماعي والاقتصادي ، ووصف النائب نفسه ان من يسلك سلوك الاختلاف يجب وصفه بـ"الخيانة"⁽⁵⁹⁸⁾ .

اهمية السياسة الخارجية دفعت بالمجلس النيابي الى زيادة اعضاء لجنة الشؤون الخارجية بناء على اقتراح نيابي⁽⁵⁹⁹⁾ اسوة بأعضاء اللجنة المالية في مجلس النواب اللبناني البالغ عددها سبعة عشر عضوا بدلا من خمسة عشر عضوا . جاء هذا الاقتراح من اهمية الدور الذي تؤديه اللجنة في مناقشة القضايا التي تخص الشؤون الخارجية على مختلف الاصعدة ، ورغم بعض الاعتراضات النيابية على المقترح هذا الا ان رئيس المجلس وقف الى جانبه مبينا ان ارتفاع عدد النواب في المجلس من (66) الى (99) نائبا يوجب إزاءه زيادة عدد اعضاء اللجان وخاصة اللجنة انفة الذكر ، الامر الذي استدعى من النواب الموافقة على هذا المقترح وتمريه واعتباره مقترحا اصلاحيا مهما ، يستهدف اصلاح الواقع السياسي والدبلوماسي الخارجي⁽⁶⁰⁰⁾ .

كان المجلس النيابي منسجما في رؤيته لا في القضايا التي تستهدف الاصلاح الداخلي للقضايا الخارجية بل وحتى الخارجية التي ارتبط فيها مسبقا ومنها على سبيل المثال لا الحصر تعديل دستور منظمة الدولية المتعلق برفع عدد اعضاء مجلس ادارة منظمة العمل الدولية من الاربعين إلى ثمانية واربعين عضوا . جاء ذلك الموقف الاصلاحى من قبيل رؤيته ان تزايد اعضاء الدول المنتمة الى المنظمة يستوجب زيادة عدد اعضائها مما يسهل طرح رؤى دولية جديدة من شأن لبنان ان يتخذ فيها سقا مهنية ودبلوماسية اذا ما تبنى سياسة خارجية متوازنة تقضي بالنتيجة الى بناء مسارات هادئة من السياسة الداخلية اللبنانية ، وهذا ما وجدناه منطقيا الى حد كبير من خلال ما طرح من حيثيات في الاسباب الموجبة والتي جاء في نصها :

" ان لبنان سوف يجني فوائد عملية مباشرة وغير مباشرة_ اهمها امكان اشتراكه بمجلس ادارة مكتب العمل الدولي من تعديل دستور المنظمة المرتبطة ارتباطا وثيقا بأمور العمال. كما ان هذا التعديل ينطبق على سياسة الحكومة الرامية الى توسيع تمثيل الدول المستقلة جديدا في

⁽⁵⁹⁸⁾ م . م . ن . ل ، الدور التشريعي العاشر ، العقد الاستثنائي الثالث ، الجلسة الاولى ، (9 اب 1962).

⁽⁵⁹⁹⁾ تقدم به كل النائب شفيق مرتضى والنائب امين الحافظ.

⁽⁶⁰⁰⁾ م . م . ن . ل ، الدور التشريعي العاشر ، العقد العادي الاول ، الجلسة الثالثة ، (28 اذار 1963).

المنظمات الدولية والاشتراك بكل منها وسوف يأتي تصديقه بمثابة خطوة ايجابية على صعيد التطور الدولي في نطاق شؤون العمال⁽⁶⁰¹⁾.

هذا الانفتاح الدبلوماسي الخارجي حدد مسارات اصلاحية جيدة بالنسبة الى المجلس النيابي وهذا ما رصدناه من خلال مجموعة الاتفاقيات الدولية التي صادق المجلس على ابرامها مع دول عدة وفي تخصصات مختلفة في جلسة واحدة وهي سابقة نيابية لم نرصد نظيرتها خلال تعاملنا مع محاضر المجلس النيابي خلال مدة البحث⁽⁶⁰²⁾.

كذا الحال في عام (1965) الذي شهد مجموعة من الاتفاقيات الخارجية وفي مختلف التخصصات الامر الذي وجده النواب بعامتهم من الحالات الصحية التي يمارس فيها المجلس النيابي دوره الرقابي والتشريعي والاصلاحي لمسارات السياسة الخارجية للبلاد⁽⁶⁰³⁾. الملاحظة

⁽⁶⁰¹⁾ م . م . ن . ل ، الدور التشريعي العاشر ، العقد العادي الثاني ، الجلسة التاسعة ، (23 كانون الاول 1963).

⁽⁶⁰²⁾ منها : بحث وتصديق المشروع رقم 14506 المتعلق بإجازة إبرام الاتفاقية المتممة لاتفاقية فرصويا. و بحث وتصديق المشروع رقم 8395 المتعلق بإجازة إبرام الاتفاق الجوي بين لبنان وليبيريا. و بحث وتصديق المشروع رقم 11559 المتعلق بإجازة إبرام اتفاقية بتبادل المساعدة الفنية بين لبنان والكاميرون. و بحث وتصديق المشروع رقم 12147 المتعلق بإجازة إبرام اتفاقية التجارة والمدفوعات بين لبنان وغينيا. و بحث وتصديق المشروع رقم 11782 المتعلق بإجازة إبرام انضمام لبنان إلى الاتفاقيات الدولية البحرية. و بحث وتصديق المشروع رقم 12148 المتعلق بإجازة إبرام اتفاقية التعاون الفني والمهني بين لبنان وغينيا. و بحث وتصديق المشروع رقم 12615 المتعلق بإجازة إبرام اتفاقية النقل الجوي بين لبنان والمانيا الاتحادية. و بحث وتصديق المشروع رقم 14787 المتعلق بإجازة إبرام معاهدة تحريم تجارب الأسلحة النووية. و بحث وتصديق المشروع رقم 15483 المتعلق بإجازة إبرام اتفاق النقل الجوي بين لبنان وغانا. و بحث وتصديق المشروع رقم 16290 المتعلق بإجازة إبرام اتفاق التجارة والإقامة بين لبنان والمملكة العربية السعودية. و بحث وتصديق المشروع رقم 16291 المتعلق بإجازة إبرام معاهدة تسليم المجرمين بين لبنان والمملكة البلجيكية. و بحث وتصديق المشروع رقم 16294 المتعلق بإجازة إبرام اتفاق النقل الجوي بين لبنان والباكستان. و بحث وتصديق المشروع رقم 16419 المتعلق بإجازة إبرام الاتفاق الثقافي بين لبنان والمملكة المغربية. و بحث وتصديق المشروع رقم 16463 المتعلق بإجازة إبرام البروتوكول والكتب المتبادلة بين لبنان والاتحاد السوفياتي. م . م . ن . ل ، الدور التشريعي الحادي عشر ، العقد العادي الثاني ، الجلسة الثانية ، (27 تشرين الاول 1964).

⁽⁶⁰³⁾ ومنها : بحث وتصديق مشروع القانون رقم 330 المتعلق بالتبادل التجاري بين البلاد العربية. و بحث وتصديق مشروع القانون رقم 770 بإجازة إبرام الاتفاق الثقافي بين لبنان وباكستان. و بحث وتصديق مشروع القانون رقم 679 بإجازة إبرام ايقاف الخدمات الجوية بين لبنان والهند. و المشروع رقم 1631 بانضمام لبنان الى الاتفاقية الدولية لقمع تزيف النقد. و المشروع رقم 17008 بإجازة إبرام الاتفاق الثقافي بين لبنان وتركيا. و بحث وتصديق

الدقيقة التي يمكن تشخيصها في استعراضنا التاريخي هذا ان المجلس النيابي قد دأب في السنوات الاخيرة للتركيز على الاتفاقيات الخارجية على "التعاون الثقافي في مستواه الدولي" وهذا يؤكد لنا اهمية ذلك التعاون خاصة عندما يرتبط بالأمم المتحدة من خلال مشروع القانون المعجل المكرر الوارد بالمرسوم رقم (3663)الرامي إلى إبرام الاتفاق المعقود في بيروت بتاريخ (3 كانون الثاني 1966) بين حكومة الجمهورية اللبنانية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة⁽⁶⁰⁴⁾. بل شهد المجلس المصادقة على مجموعة من الاتفاقيات اللبنانية _العربية مع الجمهورية العربية المتحدة الخاصة بالشأن الاقتصادي وفي ذات الجلسة مع الاردن وبالشأن نفسه⁽⁶⁰⁵⁾ . واتفاق اخر مع السعودية وُقِع فيها بتاريخ (4 ايار 1967) غايته تعزيز العلاقات مع المملكة العربية السعودية الشقيقة ويؤمن مصلحة لبنان⁽⁶⁰⁶⁾ واتفاقية اقتصادية اخرى مع العراق . وقد نصت هذه الاتفاقية بصورة خاصة على إعفاء جميع المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية المتبادلة بين البلدين من الرسوم الجمركية، كما منحت كثيراً من المنتجات الصناعية معاملة تفضيلية من الرسوم الجمركية. وتضمنت الاتفاقية مزايا أخرى عديدة، فتناولت تنظيم شؤون الترانزيت والنقل وتسهيل استيراد البضائع من المناطق الحرة في كلا البلدين، كما نصت على التعاون الفني والسياحي في كافة مجالاته عن طريق تبادل البحوث والخبرات وتسهيل الدعاية السياحية بمختلف الوسائل⁽⁶⁰⁷⁾. إن الأهمية التي اكتسبها المجلس النيابي اللبناني في بلورة مشاريع الإصلاح والاعمار في مستواها الخارجي وقبلها الداخلي جعلته محطة مهمة من محطات الخبرة الدولية التي قلما تتصف بها الكثير من البلدان العربية والعالمية ، وهذا ما لحضناه من خلال اعتماد الامم المتحدة في اشراك لبنان

المشروع رقم 678 بإجازة ابرام الاتفاقية المعقودة بين لبنان والصندوق الخاص التابع للأمم المتحدة. م . م . ن . ل ، الدور التشريعي الحادي عشر ، العقد العادي الثاني ، الجلسة الخامسة ، (9 تشرين الثاني 1964).

⁽⁶⁰⁴⁾ م . م . ن . ل ، الدور التشريعي الحادي عشر ، العقد العادي الاول ، الجلسة الخامسة ، (5 ايار 1966).

⁽⁶⁰⁵⁾ جاء وفق مشروع قانون بحث وتصديق المشروع الوارد بالمرسوم رقم 3123 بإجازة ابرام المحادثات التي دارت بين لبنان والجمهورية العربية المتحدة. و بحث وتصديق المشروع الوارد بالمرسوم رقم 2113 بإجازة ابرام اتفاق تنظيم التبادل الاقتصادي بين لبنان والاردن. م . م . ن . ل ، الدور التشريعي الحادي عشر ، العقد الاستثنائي الاول ، الجلسة الثالثة الدورة الثانية ، (13 كانون الثاني 1966).

⁽⁶⁰⁶⁾ بحث وتصديق مشروع القانون المعجل المكرر بإجازة إبرام اتفاق الإقامة والتجارة بين لبنان والمملكة السعودية. م . م . ن . ل ، الدور التشريعي الحادي عشر ، العقد العادي الاول ، الجلسة العاشرة ، (16 ايار 1967).

⁽⁶⁰⁷⁾ م . م . ن . ل ، الدور التشريعي الحادي عشر ، العقد العادي الاول ، الجلسة العاشرة ، (16 ايار 1967).

في التعديلات التي تجريها الأمم المتحدة على ميثاقها الدولي⁽⁶⁰⁸⁾. وهذا ما نؤكد من خلال دعوة لبنان للانضمام الى اتفاقية فينا للعلاقات الدبلوماسية بموجب مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم (9390). اتفاقية جاء في اسبابها الموجبة اهمية بالغة بالنسبة للبنان ونصها :

"اعترفت جميع دول العالم، منذ القدم بمركز المبعوثين الدبلوماسيين، وكان لا بد ان تعير هيئة الأمم المتحدة هذه الظاهرة الهامة اهتمامها البالغ لتعزيز العلاقات الدبلوماسية بين افراد اسرتها لذلك وضعت في الثامن عشر من شهر نيسان عام 1961 اتفاقية فينا للعلاقات الدبلوماسية التي تدعو الدول الاعضاء لأنماء العلاقات الودية فيما بينها ولتنسيق تبادل التمثيل الدبلوماسي وارساء الحصانات الدبلوماسية التي يتمتع بها المبعوثون الدبلوماسيون على اسس واضحة وثابتة، وبما انه يقتضي انضمام لبنان الى الاتفاقية المذكورة لما يمتلكه من خبرة واسعة في الفقه القانوني الدبلوماسي المبني على رؤى اصلاحية داخلية وخارجية"⁽⁶⁰⁹⁾.

برأينا الخاص ان لبنان حريص على اقامة علاقات دبلوماسية مثمرة مع دول لها تأثير اقليمي ومنها الجمهورية العربية المتحدة ، متخذة من الاعتبارات اللوجستية والجيوسياسية اهمية خاصة ، مع علمنا ان للجغرافية دور في تقوية اواصر تلك العلاقات الخارجية وخاصة ان لسوريا حدود مشتركة مع لبنان بالإضافة الى ما تتمتع به سوريا من ثقل اقليمي ، فهي شريك فعلي في التأريخ والجغرافية مع لبنان . هذا الامر حتم على المجلس النيابي نتيجة هذه الاعتبارات واخرى كثيرة الى توقيع الى بروتوكول يهدف إلى تسهيل التبادل التجاري بين البلدين عن طريق منح التخفيضات الجمركية على بعض السلع وينص على ضرورة إنشاء مراكز تجارية وأسواق ومعارض الأمر الذي يعزز العلاقات الاقتصادية بين لبنان والجمهورية العربية المتحدة. كذا الحال تكرر ولذات الاسباب اعلاه مع دولة اخرى مؤثرة في الوسط العربي وهي جمهورية العراق عندما وافق المجلس النيابي بعامته على مصادقة اضافة بروتوكول تجاري للاتفاقية التجارية المعقودة بين البلدين عام (1969) انفة الذكر . ورأى المجلس النيابي ان التصديق على عقد هكذا بروتوكول

(608) م . م . ن . ل ، الدور التشريعي الثاني عشر ، العقد العادي الثاني ، الجلسة الرابعة ، (19 تشرين الثاني 1968).

(609) م . م . ن . ل ، الدور التشريعي الثاني عشر ، العقد الاستثنائي الاول ، الجلسة الثانية ، (12 كانون الاول 1971).

يعد خطوة مهمة من خطوات اصلاح الواقع اقتصادي بشكل تتداخل فيه المسارات الدبلوماسية ونظيرتها الاقتصادية بما ينعكس ايجابا على مشاريع الاعمار والاصلاح التي يسعى المجلس النيابي تحقيقها على كافة المستويات⁽⁶¹⁰⁾.

هذا التطور في التشريع النيابي لمشاريع الاصلاح في القطاع الدبلوماسي والخارجي نجده شمل متابعة القوانين الادارية لهذا السلك المهم ومنها على سبيل المثال لا الحصر مصادقته على مشروع القانون المعجل الوارد بالمرسوم رقم 15662 الرامي مساواة موظفي السلك الدبلوماسي من اللبنانيين والاجانب العاملين في البعثات الدبلوماسية اللبنانية في الخارج بذات الحقوق والامتيازات . وبما أن هناك تبايناً بين القوانين اللبنانية والقوانين الأجنبية لجهة التعيين وزيادة الأجور والإجازات وتعويض الصرف من الخدمة، مما يجعل البعثات اللبنانية في الخارج في وضع قانوني حرج، ويؤدي إلى تمييز بين الموظفين في البعثة الواحدة. إيجاد حلول سريعة لتسوية الأوضاع الإدارية والمالية لهؤلاء الموظفين العاملين في البعثات اللبنانية كافة، ومعاملتهم جميعاً بالمساواة وعدالة لا تجعل من التمييز باباً لوجود فوارق تؤثر على الاداء الدبلوماسي⁽⁶¹¹⁾. هذا التطور الاداري قادنا الى تشخيص تطور نيابي جديد جاء من خلال مصادقة المجلس على اجازة الحكومة الانضمام إلى الاتفاقية المتعلقة بأصول المحاكمات المدنية المعقودة في لاهاي بتاريخ (آذار 1954)⁽⁶¹²⁾ . وبما أن أحكام قانون أصول المحاكمات اللبناني تعطي الأجانب غالبية الامتيازات التي تنص عليها اتفاقية لاهاي المذكورة، فمن المستحسن أن ينضم لبنان إلى هذه الاتفاقية ليتمكن اللبنانيون من الاستفادة من الامتيازات التي تتضمنها اسوة بما يفيد منه الأجانب في لبنان سواء انضم لبنان

⁽⁶¹⁰⁾ م . م . ن . ل ، الدور التشريعي الثاني عشر ، العقد الاستثنائي الاول ، الجلسة الثانية ، (12 كانون الاول 1971).

⁽⁶¹¹⁾ م . م . ن . ل ، الدور التشريعي الثاني عشر ، العقد الاستثنائي الاول ، الجلسة الرابعة ، (28 كانون الثاني 1971).

⁽⁶¹²⁾ نصت الاتفاقية على طرق ووسائل ابلاغ الوثائق القضائية وغير القضائية إلى الأشخاص الموجودين في الخارج وطرق تنفيذ الاستنابات القضائية وتسوية الصعوبات التي تنتج من جراء ذلك بالطرق الدبلوماسية وتنص الاتفاقية أيضاً على اعفاء رعايا الدول المتعاقدة من كفالة النقاضي والتأدية التي قد تفرض على المستدعين والمتدخلين بغية ضمان المصاريف القضائية، كما تنص على حق رعايا احدى الدول المتعاقدة في الاستفادة من المعونة القضائية في سائر الدول المتعاقدة وإمكانية حصولهم على نسخ مجانية من وثائق الأحوال الشخصية وعدم جواز تطبيق الحبس الإكراهي في القضايا المدنية والتجارية إلا في الحالات التي يطبق فيها على رعايا البلد.

إلى اتفاقية لاهاي ام لم ينضم إليها⁽⁶¹³⁾. او ما شابهها من اتفاقيات مهمة نختتمها باتفاقية فينا للعلاقات القنصلية دونت وحددت القواعد والأعراف الدولية المتبعة منذ القدم في العلاقات القنصلية بين الدول. وغايتها ارساء هذه العلاقات على أسس واضحة وثابتة بغية إنماء العلاقات الودية بين الأمم، تمشياً مع مبادئ الأمم المتحدة. وقد نصت هذه الأحكام على كيفية إنشاء العلاقات القنصلية والقيام بها وحددت الأعمال القنصلية وشروط ممارستها، كما كرست الحصانات والامتيازات والاعفاءات العائدة للدور القنصلية والتي يتمتع بها الموظفون القنصليون ، وفقاً لشروط معينة. وبما أنه يقتضي تنظيم أوضاع القنصليات الأجنبية في لبنان المسلكية والفخرية، وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية، وكذلك تأمين استفادة القنصليات اللبنانية في الخارج من هذه الأحكام⁽⁶¹⁴⁾.

تبين لنا من خلال ما تقدم في المبحث الأخير من الدراسة هذه ، ان المجلس النيابي اللبناني كان حريصاً في المحافظة والمتابعة لكافة تفاصيل مسارات الدولة اللبنانية في مستوياتها الداخلية والخارجية . هذه المستويات التي تابعناها بدقة في محاضر مجلس النواب اللبناني ووجدناه متفاعلاً الى حد كبير في ارساء مشاريع الاعمار والاصلاح التي من شأنها ان تحدث تغيير في الواقع اللبناني عن سابقه . انطلاقاً من التطور الكبير الذي شهدته التجربة الدستورية اللبنانية خلال مدة البحث (1958-1975) . هذه التجربة التي مرت بمراحل تاريخية هي الاخرى مثلت انتقالات فكرية وثقافية وإدارية واقتصادية وسياسية واجتماعية ، وعليه فأن مسؤولية اقرار مختلف هذه المشاريع الاصلاحية هي مسؤولية جمعية لا تقتصر على طائفة او دين او لون من ألوان الطيف الاجتماعي اللبناني . وهذا ما سجلناه ايجاباً على المؤسسة التشريعية اللبنانية التي تعاملت مع تلك المشاريع بروح وطنية بعيدة عن الفئوية والمحاصصة الطائفية . ولربما كان تشخيصنا دقيقاً في الموضوع الذي عالج المبحث الأخير هذا لدرجة ان رصدنا حالة بمنتهى الايجابية عندما مررت كافة مشروعات القوانين بسرعة كبيرة دون تعقيدها بمناقشات ومناكفات واختلافات نيابية .

(613) م . م . ن . ل ، الدور التشريعي الثالث عشر ، العقد العادي الثاني ، الجلسة السابعة ، (28 كانون الثاني 1971).

(614) م . م . ن . ل ، الدور التشريعي الثالث عشر ، العقد الاستثنائي الاول ، الجلسة الثانية الدورة الثانية ، (27 حزيران 1974).

الخاتمة والاستنتاجات

1. عملت فرنسا ومنذ بواكير سيطرتها على سوريا ولبنان في تشكيل مجلس تمثيلي كجزء أساسي من سياستها في إدارة الانتداب خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى (1914-1918). يهدف الى ترسيخ سيطرتها من جهة وتقسيم المنطقة على أسس طائفية من جهة أخرى ، تُمكنها من خلق كيانات سياسية ضعيفة والعمل على تمهيد الطريق لإدارة مناطق جديدة تحت نفوذها بناء على اتفاقية سايكس بيكو وقرارات عصبة الأمم المتحدة. فلم تكن المسارات المستخدمة في السياسة الفرنسية تجاه لبنان وليدة الفكر الفرنسي ، بل كانت امتداد طبيعي لذات المسارات التي استخدمتها الدولة العثمانية في السيطرة على جبل لبنان ومحاولة حكمه بصورة غير مباشرة من خلال أنظمة ذكرناها انفا رسخت الى حد كبير الابعاد الطائفية وخلقت "تناشرا" بين اللون الطيف الاجتماعي اللبناني . ووجدت فرنسا في استتساخ التجربة العثمانية ضرورة حتمية لخلق مؤسسة تمثيلية أوسع بإطار مدني من خلال المجلس التمثيلي الأول والمجلس التمثيلي الثاني اللذين إذ مثلاً أولى خطوات فرنسا لأحداث تجربة تمثيلي ثم نيابية ترسخت بشكل كبير عقب إقرار الدستور اللبناني عام (1926).

2. نلاحظ من خلال التركيبة الاجتماعية للمجلس انها تركيبة متفاوتة الى حد كبير ، وهذا امر طبيعي مع تكرار تدخل المفوض السامي الفرنسي بطبيعة الانتخابات ومساراتها في فرض قرارات تنظيمية لتلك الانتخابات تتلاءم والمصالح الفرنسية حتى صارت تلك القرارات اسساً تنظيمية لقوانين انتخابية منها قانون الانتخابات اللبنانية لعام (1960) .

3. لم يؤثر الوزن الانتخابي اللبناني في طبيعة التركيبة الاجتماعية للمجلس النيابي اللبناني فحسب بل اثر حتى في الوزن التمثيلي للبنانيين في الحكومات والتي كانت عبارة عن مؤسسة قلما نجدها متفقة مع مسارات المجلس النيابي الإصلاحية ، وذلك بسبب التأثير الخارجي تارة والتخوف من فقدان الحقوق التاريخية تارة أخرى والشعور بالغبن عند مساحة واسعة من الطيف الإسلامي اللبناني .

4. عدم الاستقرار في الوزن التمثيلي نتيجة ترسيخ فرنسا لثقافة التقديرات السكانية وعدم الرضوخ للمطالب الشعبية بأن يكون التمثيل على أساس التعداد السكاني انعكس بشكل أوسع على موروثات العملية السياسية كافة . الامر الذي خلق عدم اطمئنان وشكوك مفرطة بعدم نزاهة التجارب الانتخابية خاصة في زمن الاستقلال ، هذه الشكوك لها مؤثراتها داخل المجلس النيابي من خلال المعارضة النيابية .

5. بناءً على هذه المعطيات تتبعنا مشاريع الاعمار والإصلاح للمجلس النيابي اللبناني (1958-1975) فوجدنا انها اختلفت في صيغة طرحها تبعا لتطور المرحلة التاريخية فالخطاب النيابي واليات طرح التشريعية ومساحة الإصلاح ونتائج الإصلاح كانت واضحة الى حد كبير . ولنا في ذلك ما يؤشر إيجابية رؤيتنا من خلال ما تناولنا في المبحث الثالث من الفصل الأول "التركيبة الاجتماعية والمهنية" ، فلم يكونوا ذات طيف اجتماعي متنوع فحسب ، بل طيف مهني مختلف شكل التحصيل الدراسي النادر ك"المحاماة" الصادرة منه . الامر الذي انعكس إيجابا على طبيعة المناقشات النيابية التي اتصفت بالطابع القانوني ، وحتى النواب من طبقة الملاكين كانوا ذا الوان ومشارب مهنية خدمت كثيرا المؤسسة التشريعية.
6. اتسمت غالبية الجلسات النيابية بالمصادقة على مشاريع الاعمار والإصلاح لأسباب تعلق بالاتفاقات السياسية خارج أروقة البرلمان . او لأن بعضا من هذه المشاريع تحاكي المصلحة العامة ، ولربما بعضا اخر دخل في مضمار الاتفاق لاسباب طائفية ومناطقية.
7. كانت مجمل مشاريع الاعمار والإصلاح المطروحة في مجلس النواب سريعة وتتم المصادقة عليها بالأكثرية النيابية ، وحسب رأينا لذلك أسبابه المنطقية على اعتبار ان مدة الدراسة شكلت من اهم مراحل بناء الدولة خاصة مع وسائل الاستقرار الدولية والعربية التي تمتع بها لبنان منذ منتصف الخمسينات.
8. شكلت مشاريع الاعمار والإصلاح السياسي حلقة مهمة من حلقات موضوع بحثنا . ورغم محاولات المجلس النيابي تمريرها الا انها بقيت عُرفا تقليديا لم تحركها المطالبات النيابية في الإصلاح والتغيير . لان فيها مساس بالحقوق التاريخية التي وفرتها الطائفية من خلال الدستور اللبناني. وهذا ما نجده يقينا في الاختلاف حول الطائفية السياسية كمشروع توافقي لإدارة الدولة.
9. البيانات الوزارية هي الأخرى لم تخرج من اطار التنظير لمشاريع الاعمار والإصلاح ، فهي بيانات تكاد تكون متشابهة ورغم تعالي الاعتراضات والمناقشات النيابية لكننا لم نسجل أي سابقة تاريخية نيابية امتنعت عن منح الثقة لاي حكومة رغم الإخفاق الحكومي في تنفيذ مشاريع الاعمار والإصلاح .

قائمة المصادر

أولاً : الوثائق غير المنشورة:

1- د.ك.و، م/311/2648، الانتخابات اللبنانية، كتاب وزارة الخارجية المرقم ش/233/8/233 ، 1943/9/29 ، و39.

2- د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، ملفه رقم (311,2685) ، تقارير المفوضية العراقية في بيروت ، تقرير المفوضية إلى وزارة الخارجية المرقم (س/3/1503/1503/663) والمؤرخ في (4/أيلول/1953) ، الوثيقة (76) .

3- د.ك.و، ملفات البلاط الملكي ، ملفه رقم (311,2685) ، تقارير المفوضية العراقية في بيروت ، تقرير المفوضية عن (الانتخابات النيابية لعام 1953) إلى وزارة الخارجية المرقم (س/201/113/113/1) والمؤرخ في (11/آب/1953) ، الوثيقة (24).

4- د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، ملفه رقم (311,2685) ، تقارير المفوضية العراقية في بيروت ، تقرير المفوضية إلى وزارة الخارجية المرقم (س/3/1201/1201/76) والمؤرخ في (1/حزيران/1953) ، الوثيقة (11).

5- د . ك . و ، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، تسلسل 4808، تقرير للمفوضية الملكية العراقية في بيروت، المرقم 1/10 ، في 6 تشرين الثاني 1948.

ثانياً: محاضر مجلس النواب اللبناني:-

محاضر الدور التشريعي الخامس :

1-م.م.ن، ل. الدور التشريعي الخامس العقد العادي، محضر الجلسة الثالثة والمنعقدة بتاريخ 1943\2\8 والمخصصة لتعديل بعض مواد الدستور .

2-م.م.م . ن . ل، محضر الجلسة الأولى لمجلس النواب اللبناني ، المنعقدة بتاريخ 21 أيلول عام 1943.

3-م.م.م . ن ، محضر الجلسة الثالثة لمجلس النواب اللبناني، والمنعقدة بتاريخ 1943\11\8 والمخصصة لتعديل بعض مواد الدستور .

4-م.م. ن. ل، الدور التشريعي الخامس، العقد العادي الثاني، الجلسة (1) ، المنعقدة في 19 تشرين الأول 1943 .

محاضر الدور التشريعي السادس :

5-م.م. ن. ل، الدور التشريعي السادس، العقد العادي الثاني، الجلسة (1) المنعقدة في 21 تشرين الأول 1947 .

6-م.م. ن. ل، الدور التشريعي السادس، العقد العادي الاول، الجلسة (10)، المنعقدة في 22 ايار 1948.

محاضر الدور التشريعي السابع :

7-م.م. ن. ل، الدور التشريعي السابع، العقد العادي الثاني، الجلسة (1) المنعقدة في 16 تشرين الأول 1951 .

محاضر الدور التشريعي الثامن :

8-م.م. ن. ل، الدور التشريعي الثامن، العقد العادي الثاني، الجلسة (1) المنعقدة في 20 تشرين الأول 1953.

9-م.م. ن. ل، الدور التشريعي الثامن، العقد العادي الاول، الجلسة 5، في 3 نيسان 1957.

محاضر الدور التشريعي التاسع:

10-م.م. ن. ل، الدور التشريعي التاسع، جلسة اعلان النتائج الانتخابية 1957، المنعقدة في (22 آب 1957) .

11-م.م. ن. ل، الدور التشريعي التاسع، العقد العادي الثاني، الجلسة (1) المنعقدة في 22 تشرين الثاني 1957 .

12-م.م. ن. ل، الدور التشريعي التاسع، العقد العادي الاول، الجلسة الاولى، 18 اذار 1958.

13-م.م. ن. ل، الدور التشريعي التاسع، العقد العادي الاول، الجلسة الثانية، 25 اذار 1958.

- 14-م. م. ن. ل، الدور التشريعي التاسع، العقد العادي الاول، الجلسة (3)، (26 آذار 1958).
- 15-م. م. ن. ل، الدور التشريعي التاسع، العقد العادي الاول، الجلسة الرابعة، 1 نيسان 1958.
- 16-م. م. ن. ل، الدور التشريعي الثالث عشر، العقد العادي الاول، الجلسة الخامسة ، (3 نيسان 1958).
- 17-م. م. ن. ل، الدور التشريعي التاسع، العقد العادي الاول، الجلسة (6) في (8 نيسان 1958).
- 18-م. م. ن. ل، الدور التشريعي التاسع، العقد العادي الاول، الجلسة السابعة، 15 نيسان 1958.
- 19-م. م. ن. ل، الدور التشريعي التاسع، العقد العادي الاول، الجلسة التاسعة، 2 ايار 1958.
- 20-م. م. ن. ل، الدور التشريعي التاسع، العقد العادي الاول، الجلسة العاشرة، 7 ايار 1958.
- 21-م. م. ن. ل، الدور التشريعي التاسع، العقد الاستثنائي الثاني، الجلسة الوحيدة، (17 تشرين الاول 1958).
- 22-م. م. ن. ل، الدور التشريعي التاسع، العقد العادي الثاني، الجلسة الرابعة، 25 تشرين الثاني 1958.
- 23-م. م. ن. ل، الدور التشريعي التاسع، العقد العادي الثاني، الجلسة الخامسة، (2 كانون الاول 1958).
- 24-م. م. ن. ل، الدور التشريعي التاسع، العقد العادي الاول، الجلسة السابعة، (9 كانون الاول 1958).
- 25-م. م. ن. ل، الدور التشريعي التاسع، العقد العادي الثاني، الجلسة السابعة، 9 كانون الاول 1958.
- 26-م. م. ن. ل، الدور التشريعي التاسع، العقد العادي الثاني، الجلسة (10)، (22 كانون الاول 1958).

- 27-م. م. ن. ل، الدور التشريعي التاسع، العقد العادي الاول، الجلسة الثانية، (19 اذار 1959).
- 28-م. م. ن. ل، الدور التشريعي التاسع، العقد العادي الاول، الجلسة الرابعة، 2 نيسان 1959 .
- 29-م. م. ن. ل، الدور التشريعي التاسع، العقد العادي الاول، الجلسة الخامسة، 14 نيسان 1959.
- 30-م. م. ن. ل، الدور التشريعي التاسع، العقد العادي الثاني، الجلسة السادسة، 21 نيسان 1959.
- 31-م. م. ن. ل، الدور التشريعي التاسع، العقد العادي الاول، الجلسة الثامنة، 28 نيسان 1959.
- 32-م. م. ن. ل، الدور التشريعي التاسع، العقد العادي الاول، الجلسة التاسعة، 30 نيسان 1959.
- 33-م. م. ن. ل، الدور التشريعي التاسع، العقد العادي الاول، الجلسة العاشرة، 5 ايار 1959.
- 34-م. م. ن. ل، الدور التشريعي التاسع، العقد العادي الاول، الجلسة الثانية عشر، (19 ايار 1959).
- 35-م. م. ن. ل، الدور التشريعي التاسع، العقد العادي الاول، الجلسة الرابعة عشر، (28 ايار 1959).
- 36-م. م. ن. ل، الدور التشريعي التاسع، العقد العادي الثاني، الجلسة الرابعة، 5 تشرين الثاني 1959.
- 37-م. م. ن. ل، الدور التشريعي التاسع، العقد العادي الثاني، الجلسة الخامسة، 12 تشرين الثاني 1959.
- 38-م. م. ن. ل، الدور التشريعي التاسع، العقد العادي الثاني، الجلسة السابعة، 24 تشرين الثاني 1959 .
- 39-م. م. ن. ل، الدور التشريعي التاسع، العقد العادي الثاني، الجلسة الثامنة، 1 كانون الاول 1959.

- 40-م. م. ن. ل، الدور التشريعي التاسع، العقد العادي الثاني، الجلسة الحادية عشر، 10 كانون الاول 1959.
- 41-م. م. ن. ل، الدور التشريعي التاسع، العقد العادي الثاني، الجلسة الثانية عشر، 22 كانون الاول 1959.
- 42-م. م. ن. ل، الدور التشريعي التاسع، العقد العادي الثاني، الجلسة الرابعة عشر، 28 كانون الاول 1959.
- 43-م. م. ن. ل، الدور التشريعي التاسع، العقد الاستثنائي الثاني، الجلسة السادسة، 25 كانون الثاني 1960.
- 44-م. م. ن. ل، الدور التشريعي التاسع، العقد العادي الاول، الجلسة الثانية، (19 نيسان 1960).
- 45-م. م. ن. ل، الدور التشريعي التاسع، العقد العادي الاول، الجلسة الثالثة، (20 نيسان 1960).
- 46-م. م. ن. ل، الدور التشريعي التاسع، العقد العادي الاول، الجلسة الرابعة، 28 نيسان 1960.

محاضر الدور التشريعي العاشر:

- 47-م. م. ن. ل، الدور التشريعي العاشر، العقد العادي الاول، الجلسة السادسة عشر، (30 ايار 1960).
- 48-م. م. ن. ل، الدور التشريعي العاشر، العقد الاستثنائي الاول، الجلسة الثانية، (18 اب 1960).
- 49-م. م. ن. ل، الدور التشريعي العاشر، العقد الاستثنائي الاول، الجلسة السادسة، (13 ايلول 1960).
- 50-م. م. ن. ل، الدور التشريعي العاشر، العقد الاستثنائي الاول، الجلسة (7)، (14 ايلول 1960).
- 51-م. م. ن. ل، الدور التشريعي العاشر، العقد العادي الثاني، الجلسة (1) المنعقدة في 18 تشرين الأول 1960 .

- 52-م. م. ن. ل، الدور التشريعي التاسع، العقد العادي الثاني، الجلسة الرابعة، (3 تشرين الثاني 1960).
- 53-م. م. ن. ل، الدور التشريعي العاشر، العقد العادي الثاني، الجلسة (15)، (22 كانون الاول 1960) .
- 54-م. م. ن. ل، الدور التشريعي العاشر، العقد العادي الثاني، الجلسة الثامنة، 29 تشرين الثاني 1960.
- 55-م. م. ن. ل، الدور التشريعي العاشر، العقد العادي الاول، الجلسة الخامسة، 13 نيسان 1961 .
- 56-م. م. ن. ل، الدور التشريعي العاشر، العقد العادي الاول، الجلسة السادسة، 14 نيسان 1961.
- 57-م. م. ن. ل، الدور التشريعي العاشر، العقد العادي الاول، الجلسة السابعة، 20 نيسان 1961.
- 58-م. م. ن. ل، الدور التشريعي العاشر، العقد العادي الاول، الجلسة الثامنة، 24 نيسان 1961.
- 59-م. م. ن. ل، الدور التشريعي العاشر، العقد الاستثنائي الاول، الجلسة الخامسة عشر، (30 ايار 1961).
- 60-م. م. ن. ل، الدور التشريعي العاشر، العقد العادي الاول، الجلسة السادسة عشر، 31 ايار 1961.
- 61-م. م. ن. ل، الدور التشريعي العاشر، العقد العادي الثاني، الجلسة (2)، (16 تشرين الثاني 1961) .
- 62-م. م. ن. ل، الدور التشريعي العاشر، العقد العادي الثاني، الجلسة الرابعة، (23 تشرين الثاني 1961).
- 63-م. م. ن. ل، الدور التشريعي العاشر، العقد العادي الاول، الجلسة الخامسة، 28 تشرين الثاني 1961.
- 64-م. م. ن. ل، الدور التشريعي العاشر، العقد العادي الاول، الجلسة السادسة، 30 تشرين الثاني 1961.

65-م. م. ن. ل، الدور التشريعي العاشر، العقد العادي الثاني، الجلسة السابعة، 5 كانون الاول 1961.

66-م. م. ن. ل، الدور التشريعي العاشر، العقد الاستثنائي الثاني، الجلسة (1) المنعقدة في (2 كانون الثاني 1962).

67-م. م. ن. ل، الدور التشريعي العاشر، العقد الاستثنائي الثاني، الجلسة (2) في (9 كانون الثاني 1962).

68-م. م. ن. ل، الدور التشريعي العاشر، العقد العادي الاول، الجلسة السابعة، (3 ايار 1962).

69-م. م. ن. ل، الدور التشريعي العاشر، العقد العادي الاول، الجلسة (8) في (4 ايار 1962).

70-م. م. ن. ل، الدور التشريعي العاشر، العقد العادي الاول، الجلسة التاسعة، 8 ايار 1962.

71-م. م. ن. ل، الدور التشريعي العاشر، العقد العادي الاول، الجلسة الحادية عشر، 28 ايار 1962.

72-م. م. ن. ل، الدور التشريعي العاشر، العقد الاستثنائي الاول، الجلسة السابعة، (19 حزيران 1962).

73-م. م. ن. ل، الدور التشريعي العاشر، العقد الاستثنائي الاول، الجلسة الرابعة، (21 حزيران 1962).

74-م. م. ن. ل، الدور التشريعي العاشر، العقد الاستثنائي الثاني، الجلسة الخامسة، 28 حزيران 1962.

75-م. م. ن. ل، الدور التشريعي العاشر، العقد الاستثنائي الثالث، الجلسة الاولى، (9 اب 1962).

76-م. م. ن. ل، الدور التشريعي العاشر، العقد الاستثنائي الثالث، الجلسة الثانية، 14 اب 1962.

77-م. م. ن. ل، الدور التشريعي العاشر، العقد الاستثنائي الرابع، الجلسة الاولى ، 28 اب 1962.

78-م. م. ن. ل، الدور التشريعي العاشر، العقد العادي الاول، الجلسة الثانية، (18 تشرين الاول 1962).

79-م. م. ن. ل، الدور التشريعي العاشر، العقد العادي الثاني، الجلسة الثالثة، 6 تشرين الثاني 1962.

80-م. م. ن. ل، الدور التشريعي العاشر، العقد العادي الثاني، الجلسة (4)، (8 تشرين الثاني 1962).

81-م. م. ن. ل، الدور التشريعي العاشر، العقد العادي الثاني، الجلسة السادسة، 27 تشرين الثاني 1962.

82-م. م. ن. ل، الدور التشريعي العاشر، العقد العادي الاول، الجلسة الثالثة، (28 اذار 1963).

83-م. م. ن. ل، الدور التشريعي العاشر، العقد العادي الاول، الجلسة (4) في (2 نيسان 1963).

84-م. م. ن. ل، الدور التشريعي العاشر، العقد العادي الاول، الجلسة (5)، المنعقدة (9 نيسان 1963).

85-م. م. ن. ل، الدور التشريعي العاشر، العقد العادي الاول، الجلسة (6)، (18 نيسان 1963).

86-م. م. ن. ل، الدور التشريعي العاشر، العقد العادي الثاني، الجلسة الخامسة، 19 تشرين الثاني 1963.

87-م. م. ن. ل، الدور التشريعي العاشر، العقد العادي الثاني، الجلسة التاسعة، (23 كانون الاول 1963).

محاضر الدور التشريعي الحادي عشر:

88-م. م. ن. ل، الدور التشريعي الحادي عشر، العقد العادي الأول، الجلسة 1 المنعقد في 8 أيار 1964 .

89-م. م. ن. ل، الدور التشريعي الحادي عشر، العقد العادي الاول، الجلسة (4)، (21 ايار 1964).

- 90-م.م. ن. ل، الدور التشريعي الحادي عشر، العقد العادي الأول، الجلسة (5) في (26 أيار 1964).
- 91-م.م. ن. ل، الدور التشريعي الحادي عشر، محضر الجلسة المخصصة لانتخاب رئيس الجمهورية المنعقدة في 18 آب 1964.
- 92-م.م. ن. ل، الدور التشريعي الحادي عشر، العقد العادي الثاني، جلسة أداء اليمين الدستورية للرئيس شارل حلو المنعقدة في (23 أيلول 1964).
- 93-م.م. ن. ل، الدور التشريعي الحادي عشر، العقد الاستثنائي الأول، الجلسة (1) ، (29 أيلول 1964) .
- 94-م.م. ن. ل، الدور التشريعي الحادي عشر، العقد العادي الأول، الجلسة الرابعة، (25 تشرين الأول 1964).
- 95-م.م. ن. ل، الدور التشريعي الحادي عشر، العقد العادي الثاني، الجلسة الثانية، (27 تشرين الأول 1964).
- 96-م.م. ن. ل، الدور التشريعي الحادي عشر، العقد العادي الثاني، الجلسة الثالثة، (29 تشرين الأول 1964).
- 97-م.م. ن. ل، الدور التشريعي الحادي عشر، العقد العادي الثاني، الجلسة الرابعة، (3 تشرين الثاني 1964).
- 98-م.م. ن. ل، الدور التشريعي الحادي عشر، العقد العادي الثاني، الجلسة الخامسة، (9 تشرين الثاني 1964).
- 99-م.م. ن. ل، الدور التشريعي الحادي عشر، العقد الاستثنائي الأول، الجلسة الخامسة عشر، (30 كانون الثاني 1965).
- 100-م.م. ن. ل، الدور التشريعي الحادي عشر، العقد العادي الأول، الجلسة الرابعة، (1 نيسان 1965).
- 101-م.م. ن. ل، الدور التشريعي الحادي عشر، العقد العادي الأول، الجلسة السادسة، (29 نيسان 1965).
- 102-م.م. ن. ل، الدور التشريعي الحادي عشر، العقد العادي الأول، الجلسة الثامنة، (13 أيار 1965).

- 103-م. م. ن. ل، الدور التشريعي الحادي عشر، العقد الاستثنائي الاول، الجلسة الاولى،
(12 اب 1965).
- 104-م. م. ن. ل، الدور التشريعي الحادي عشر، العقد الاستثنائي الثاني، الجلسة (1)،
(12 اب 1965) .
- 105-م. م. ن. ل، الدور التشريعي الحادي عشر، العقد الاستثنائي الثاني، الجلسة الثانية،
17 اب 1965.
- 106-م. م. ن. ل، الدور التشريعي الحادي عشر، العقد العادي الثاني، الجلسة السادسة،
11 تشرين الثاني 1965.
- 107-م. م. ن. ل، الدور التشريعي الحادي عشر، العقد العادي الثاني، الجلسة السابعة، 15
تشرين الثاني 1965.
- 108-م. م. ن. ل، الدور التشريعي الحادي عشر، العقد العادي الثاني، الجلسة التاسعة، 18
تشرين الثاني 1965.
- 109-م. م. ن. ل، الدور التشريعي الحادي عشر، العقد العادي الثاني، الجلسة العاشرة، 25
تشرين الثاني 1965.
- 110-م. م. ن. ل، الدور التشريعي الحادي عشر، العقد الاستثنائي الاول، الجلسة الثالثة
الدورة الثانية، (13 كانون الثاني 1966).
- 111-م. م. ن. ل، الدور التشريعي الحادي عشر، العقد العادي الاول، الجلسة الثالثة، (26
نيسان 1966).
- 112-م. م. ن. ل، الدور التشريعي الحادي عشر، العقد العادي الاول، الجلسة (3)، (27
نيسان 1966) .
- 113-م. م. ن. ل، الدور التشريعي الحادي عشر، العقد العادي الاول، الجلسة (4)، (28
نيسان 1966) .
- 114-م. م. ن. ل، الدور التشريعي الحادي عشر، العقد العادي الاول، الجلسة الخامسة، (5
ايار 1966).
- 115-م. م. ن. ل، الدور التشريعي الحادي عشر، العقد العادي الاول، الجلسة السادسة، 10
ايار 1966 .

- 116-م.م.ن.ل، الدور التشريعي الحادي عشر، العقد العادي الاول، الجلسة السابعة، 12 ايار 1966.
- 117-م.م.ن.ل، الدور التشريعي الحادي عشر، العقد الاستثنائي الاول، الجلسة الخامسة، 28 تموز 1966.
- 118-م.م.ن.ل، الدور التشريعي الحادي عشر، العقد العادي الثاني، الجلسة (10)، (20 كانون الاول 1966) .
- 119-م.م.ن.ل، الدور التشريعي الحادي عشر، العقد العادي الاول، الجلسة الثانية، 6 نيسان 1967.
- 120-م.م.ن.ل، الدور التشريعي الحادي عشر، العقد العادي الاول، الجلسة الخامسة، 18 نيسان 1967.
- 121-م.م.ن.ل، الدور التشريعي الحادي عشر، العقد العادي الاول، الجلسة السادسة، 25 نيسان 1967.
- 122-م.م.ن.ل، الدور التشريعي الحادي عشر، العقد العادي الاول، الجلسة السابعة، 5 ايار 1967 .
- 123-م.م.ن.ل، الدور التشريعي الحادي عشر، العقد العادي الاول، الجلسة الثامنة، 8 ايار 1967 .
- 124-م.م.ن.ل، الدور التشريعي الحادي عشر، العقد العادي الاول، الجلسة التاسعة بعد الظهر، 8 ايار 1967 .
- 125-م.م.ن.ل، الدور التشريعي الحادي عشر، العقد العادي الاول، الجلسة العاشرة ، 16 ايار 1967.
- 126-م.م.ن.ل، الدور التشريعي الحادي عشر، العقد الاستثنائي الاول، الجلسة الثالثة، 25 كانون الثاني 1968 .
- 127-م.م.ن.ل، الدور التشريعي الحادي عشر، العقد العادي الاول، الجلسة (4) في (30 كانون الثاني 1968).
- 128-م.م.ن.ل، الدور التشريعي الحادي عشر، العقد الاستثنائي الثاني، الجلسة الاولى ، (6 شباط 1968).

129-م.م. ن. ل، الدور التشريعي الحادي عشر، العقد الاستثنائي الثاني، الجلسة (1)،
(16 شباط 1968) .

محاضر الدور التشريعي الثاني عشر :

130-م.م. ن. ل، الدور التشريعي الثاني عشر، العقد العادي الأول، الجلسة (1) المنعقدة
في 9 أيار 1968 .

131-م.م. ن. ل، الدور التشريعي الثاني عشر، العقد العادي الاول، الجلسة (4)، (29 ايار
1968).

132-م.م. ن. ل، الدور التشريعي الثاني عشر، العقد الاستثنائي الثاني، الجلسة الاولى ،
6 اب 1968.

133-م.م. ن. ل، الدور التشريعي الثاني عشر، العقد العادي الثاني، الجلسة (2)، (31
تشرين الاول 1968) .

134-م.م. ن. ل، الدور التشريعي الثاني عشر، العقد العادي الثاني، الجلسة الرابعة، 19
تشرين الثاني 1968.

135-م.م. ن. ل، الدور التشريعي الثاني عشر، العقد العادي الثاني، الجلسة السادسة، 3
كانون الاول 1968.

136-م.م. ن. ل، الدور التشريعي الثاني عشر، العقد العادي الثاني، الجلسة (10)، (17
كانون الاول 1968) .

137-م.م. ن. ل، الدور التشريعي الثاني عشر، العقد العادي الثاني، الجلسة (11)، (18
كانون الاول 1968) .

138-م.م. ن. ل، الدور التشريعي الثاني عشر، العقد العادي الثاني، الجلسة (12)، (19
كانون الاول 1968).

139-م.م. ن. ل، الدور التشريعي الحادي عشر، العقد الاستثنائي الاول، الجلسة الاولى،
(30 كانون الثاني 1969).

140-م.م. ن. ل، الدور التشريعي الثاني عشر، العقد العادي الاول، الجلسة (6)، (24
نيسان 1969) .

- 141-م.م. ن. ل، الدور التشريعي الثاني عشر، العقد العادي الثاني، الجلسة الرابعة، 25 نيسان 1969.
- 142-م.م. ن. ل، الدور التشريعي الثاني عشر، العقد الاستثنائي الاول، الجلسة (1)، 30 كانون الاول 1969 .
- 143-م.م. ن. ل، الدور التشريعي الثاني عشر، العقد الاستثنائي الاول، الجلسة (1)، 17 تشرين الاول 1970 .
- 144-م.م. ن. ل، الدور التشريعي الثاني عشر، العقد الاستثنائي الاول، الجلسة الرابعة، (28 كانون الثاني 1971).
- 145-م.م. ن. ل، الدور التشريعي الثالث عشر، العقد العادي الثاني، الجلسة السابعة، (28 كانون الثاني 1971).
- 146-م.م. ن. ل، الدور التشريعي الثاني عشر، العقد العادي الثاني، الجلسة الثانية، 4 تشرين الثاني 1971.
- 147-م.م. ن. ل، الدور التشريعي الثاني عشر، العقد العادي الثاني، الجلسة الثالثة، 16 تشرين الثاني 1971.
- 148-م.م. ن. ل، الدور التشريعي الثاني عشر، العقد الاستثنائي الاول، الجلسة الثانية، (12 كانون الاول 1971).

محاضر الدور التشريعي الثالث عشر :

- 149-م.م. ن. ل، الدور التشريعي الثالث عشر، العقد العادي الاول، محضر الجلسة الرابعة ، المنعقدة في 19 ايار 1972 .
- 150-م.م. ن. ل، الدور التشريعي الثالث عشر، العقد الاستثنائي الاول، الجلسة الاولى، (8 حزيران 1972).
- 151-م.م. ن. ل، الدور التشريعي الثالث عشر، العقد الاستثنائي الثاني، الجلسة الاولى، (12 تموز 1972).
- 152-م.م. ن. ل، الدور التشريعي الثالث عشر، العقد العادي الاول، الجلسة الثانية، 29 اذار 1973.

- 153-م. م. ن. ل، الدور التشريعي الثالث عشر، العقد العادي الثاني، الجلسة الثالثة، (16 تشرين الثاني 1973).
- 154-م. م. ن. ل، الدور التشريعي الثالث عشر، العقد العادي الاول، الجلسة الثانية، (26 اذار 1974).
- 155-م. م. ن. ل، الدور التشريعي الثالث عشر، العقد العادي الاول، الجلسة السادسة، 16 ايار 1974.
- 156-م. م. ن. ل، الدور التشريعي الثالث عشر، العقد الاستثنائي الاول، الجلسة الاولى، 18 حزيران 1974.
- 157-م. م. ن. ل، الدور التشريعي الثالث عشر، العقد الاستثنائي الاول، الجلسة الثانية الدورة الثانية في (27 حزيران 1974).
- 158-م. م. ن. ل، الدور التشريعي الثالث عشر، العقد الاستثنائي الاول، الجلسة (1)، (25 تموز 1974).
- 159-م. م. ن. ل، الدور التشريعي الثالث عشر، العقد الثاني، الجلسة الثانية، (21 تشرين الثاني 1974).
- 160-م. م. ن. ل، الدور التشريعي الثالث عشر، العقد الاستثنائي الاول، الجلسة الاولى، 18 حزيران 1975.
- 161-م. م. ن. ل، الدور التشريعي الثالث عشر، العقد الاستثنائي الثالث، الجلسة (1)، (15 تموز 1975).
- 162-م. م. ن. ل، الدور التشريعي الثالث عشر، العقد الاستثنائي الثالث، الجلسة الاولى، (25 تموز 1975).
- 163-م. م. ن. ل، الدور التشريعي الثالث عشر، العقد الاستثنائي الرابع، الجلسة الثانية، 12 اب 1975.

ثالثاً: مذكرات الشخصية:-

- 1- فؤاد بطرس، المذكرات ، (بيروت : دار النهار، 2009).
- 2- كميل شمعون، مذكراتي ، (بيروت : د.م ، 1969).

رابعاً: الرسائل والاطاريح الجامعية:-

1_ الرسائل:

- 1- ايمان عباس حمزة المعموري، كميل شمعون واعضاء حزب الوطنيين الاحرار في المجلس النيابي اللبناني (1934-1987)، "رسالة ماجستير غير منشورة"، (جامعة كربلاء : كلية التربية للعلوم الانسانية، 2021).
- 2- بكر عبد الحق رشيد الراوي، فؤاد شهاب ودوره العسكري والسياسي حتى عام 1964 ، رسالة ماجستير، (جامعة بغداد : كلية التربية ابن رشد للعلوم الانسانية ، 2012).
- 3- بلقيس خليل محسن خطاب، غسان تويني ودوره الفكري والسياسي في لبنان 1926-1999، "رسالة ماجستير غير منشورة"، جامعة بغداد : كلية التربية للبنات ، 2024 .
- 4- حسن عبد الامير طلال الركابي، النواب السُّنة في المجالس النيابية اللبنانية 1926-1958، "رسالة ماجستير غير منشورة"، (جامعة كربلاء: كلية التربية للعلوم الانسانية، 2020) .
- 5- زينب شاكر عبد الرزاق، سليم الحص ودوره السياسي في لبنان 1976-1980، "رسالة ماجستير غير منشورة"، (جامعة البصرة : كلية التربية للبنات، 2013).
- 6- سعد محسن عبد العبيدي، رياض الصلح ودوره السياسي حتى عام 1951، "رسالة ماجستير"، (الامانة العامة لاتحاد المؤرخين العرب: معهد التاريخ العربي والتراث العلمي ، 2001) .
- 7- شاكر ضيدان جابر السويدي، السياسة الامريكية تجاه لبنان 1946-1958، "رسالة ماجستير"، (جامعة بغداد : كلية الاداب ، 2004) .
- 8- صفا رعد فاضل سلطان، شفيق الوزان ودوره السياسي في لبنان 1925-1999، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة واسط : كلية التربية ، 2020).
- 9- عداي ابراهيم مجيد حوران الجنابي، كميل شمعون ودوره السياسي في لبنان 1900-1987 ، "رسالة ماجستير غير منشورة"، (جامعة الانبار : كلية الآداب، 2011) .

- 10-علاء رياض عبد الغانمي، النواب الشيعة في المجلس النيابي اللبناني 1943-1975 دراسة في التمثيل والمواقف، "رسالة ماجستير"، (جامعة كربلاء: كلية التربية للعلوم الانسانية ، 2018) .
- 11-علي شخير نفل العتبي، الحركة الوطنية في لبنان من عام 1943-1961، رسالة ماجستير، (بغداد : معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا ، 2003) .
- 12-فاضل حايك كاظم غربي السلطاني، صائب سلام ودوره السياسي في لبنان حتى عام 2000، "رسالة ماجستير"، (جامعة بابل : كلية التربية للعلوم الانسانية، 2014) .
- 13-لطيف ثجيل لطيف الصافي، التنوع الطائفي في لبنان واثره على الحياة السياسية (1958-1974)، "رسالة ماجستير غير منشورة"، (جامعة ذي قار : كلية التربية للعلوم الانسانية ، 2018) .
- 14-لمياء احمد محسن، لبنان دراسة في الجغرافية السياسية والجيولوجيا، "رسالة ماجستير غير منشورة"، (جامعة بغداد : كلية التربية للبنات ، 2004) .
- 15-ماجد حمدان بهير، متصرفية جبل لبنان 1861-1914، "رسالة ماجستير" ، (جامعة بغداد : كلية الآداب، 2006) .
- 16-محمد رضوي فجر الحميداوي ، الازمة السياسية عام 1943 في لبنان والموقف الدولي منها ، رسالة ماجستير غير منشورة (كلية التربية جامعة ذي قار، 2010).
- 17-محمد عبد الله حسين خضيرات، التنافس البريطاني الفرنسي واثره في استقلال دولة لبنان الكبير 1939-1946، "رسالة ماجستير غير منشورة"، (جامعة اليرموك: كلية الآداب، 1999).
- 18-محمود صالح سعيد عبد الله، السياسة العثمانية تجاه متصرفية جبل لبنان 1861-1918، "رسالة ماجستير"، (جامعة الموصل: كلية الآداب ، 2003) .
- 19-نهى فوزي عداي شرهان، الامير فريد شهاب ودوره الامني والسياسي في لبنان حتى عام 1958، "رسالة ماجستير غير منشورة"، (جامعة بغداد: كلية التربية للبنات، 2023) .

2_ الاطاريج:

- 1- باسم احمد هاشم الغانمي موقف مجلس النواب اللبناني من الحرب الاهلية اللبنانية 1975-1990، "اطروحة دكتوراه"، (جامعة الكوفة : كلية الآداب ، 2014) .
- 2- جاسم محمد خضير الجبوري، مجلس النواب اللبناني دراسة تأريخيه، "اطروحة دكتوراه غير منشورة"، (جامعة الموصل: كلية الآداب، 2006) .
- 3- صالح جعيول جويعد السراي، فرنسا ولبنان دراسة في تأريخ العلاقات السياسية 1936-1946 ، "اطروحة دكتوراه غير منشورة"، جامعة البصرة ، كلية الاداب ، 2007).
- 4- قاسم جباري لطيف المرشدي، المؤسسة العسكرية اللبنانية وتطور دورها السياسي (1945-1976)، "اطروحة دكتوراه" غير منشورة، (جامعة ذي قار: كلية الآداب، 2017).
- 5- محمد رضوي فجر محمد الحميداوي، الموارنة ودورهم في الحياة السياسية اللبنانية (1919-1958)، اطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة المستنصرية، 2015.

خامساً: الكتب العربية والمعرية :-

- 1- ابراهيم جميل بدران، نحو منظومة صحية ربية متكاملة، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، 2008).
- 2- احمد خليل محمودي، لبنان في جامعة الدول العربية، دراسة تاريخية سياسية ، (بيروت : المركز العربي للأبحاث والتوثيق، 1994) .
- 3- احمد خليل محمودي، لبنان في جامعة الدول العربية 1945-1958 دراسة تأريخيه سياسية ، (بيروت : المركز العربي للأبحاث والتوثيق ، 1994).
- 4- احمد زين، الحياة النيابية 3 ايار 1972-15 تشرين الاول 1992، (بيروت : هادي بريس ، 1994) .
- 5- احمد زين، محاضر مناقشات الدستور اللبناني وتعديلاته 1926-1990، (مجلس النواب: المديرية العامة للدراسات والابحاث، 1993).
- 6- احمد زين، سوابق واجتهادات نيابية، (بيروت: مجلس النواب المديرية العامة للدراسات والمعلومات ، د.ت) .
- 7- احمد ملي، السياسة الامريكية تجاه لبنان، الحياة النيابية، مجلد 91 ، (حزيران 2014) .

- 8-ادمون رباط، التكوين التاريخي للبنان السياسي والدستوري، الجزء الاول، (بيروت : منشورات الجامعة اللبنانية، 2002) .
- 9-ادمون رباط ، التكوين التاريخي للبنان السياسي والدستوري، الجزء 2، ترجمة حسن قبيسي ، (بيروت: دار النهار ، 2002) .
- 10-ادمون رباط، الوسيط في القانون الدستوري، (بيروت: دار العلم للملايين، 1970).
- 11-اصدقاء اللواء جميل لحود، جميل لحود، جندي في خدمة لبنان والديمقراطية نشاته حياته العسكرية حياته السياسية، (بيروت: دم، 1971) .
- 12-انور الخطيب، الاصول البرلمانية في لبنان وسائر البلاد العربية، (بيروت: مؤسسة عاصي للأعلام والتوزيع، 1970).
- 13-باتريك سيل، رياض الصلح والنضال من اجل الاستقلال العربي، ترجمة عمر سعيد الايوبي ، (بيروت : الدار العربية للعلوم ناشرون ، 2010) .
- 14-باسم الجسر، الصراعات اللبنانية والوفاق (1920-1975)، (بيروت: دار النهار، 1981) .
- 15-باسم الجسر، ميثاق 1943 لماذا كان وكيف سقط، (بيروت: دار النهار، 2018) .
- 16-باسم الجسر الميثاق الوطني لعام 1943 "مقدماته، ولادته، مضمونه، تطبيقه" في مركز الحرير الثقافي، ابحاث وتوثيق ، لبنان في تأريخه وتراثه، المجلد الثاني، الفصل الثامن عشر .
- 17-باسم الجسر، الصراعات اللبنانية والوفاق 1920-1975، (بيروت: دار النهار، 1981)
- 18-بدر الدين عباس الخصوصي، القضية اللبنانية في تاريخها الحديث والمعاصر، مطبعة الهلال، د0م، 1978 .
- 19-بشارة الخوري، حقائق لبنانية من 10 اب 1890-30 ايلول 1943، الجزء الاول، (بيروت: منشورات اوراق لبنانية، د.ت) .
- 20-بيار زيادة، التأريخ الدبلوماسي لاستقلال لبنان مع مجموعة من الوثائق، (بيروت : الدار العربية للنشر، 1981) .
- 21-بيار زيادة، تاريخ لبنان الدبلوماسي الاستقلال، (بيروت: دم ، 1987) .

- 22-البيانات الوزارية اللبنانية ومناقشتها في مجلس النواب 1926-1984، المجلد الأول 1926-1966، (إعداد وتحقيق: يوسف قزما الخوري)، ط1، مؤسسة الدراسات اللبنانية، (بيروت ، 1986).
- 23-البيانات الوزارية ومناقشتها، مج2 ، (1966-1974) .
- 24-تشارلز هنري تشرشل، بين الدروز والموارنة في ظل الحكم التركي 1840-1860، ترجمة افندي الشعار، (بيروت: دار المروج ، 1984) .
- 25-تمام حمدان، تأريخ المجلس النيابي، (بيروت: دار صادر ، 2001) .
- 26-ثيودور هانف، لبنان تعايش في زمن الحرب من انهيار الدولة الى انبعاث الامة ، ترجمة موريس صليبا، (باريس: مركز الدراسات العربي - الاوربي ، 1993) .
- 27-جاسم محمد خضير الجبوري، الليدي سبيرز، قصة الاستقلال في سوريا ولبنان، ترجمة منير البعلبكي، (بيروت، دار العلم للملايين، 1974) .
- 28-جان شرف، السلطة والديموغرافيا في دولة لبنان الكبير، بحث في كتاب دولة لبنان الكبير 1920-1996، (بيروت: منشورات الجامعة اللبنانية ، 1996) .
- 29-الجنرال كاترو، في معركة المتوسط، مصر - المشرق - افريقيا الشمالية 1940-1946 شهادات وتعليقات، (باريس : 1949).
- 30-جورج فريحة وجورج المر، مسارات التربية في لبنان، (بيروت : دم ، 2009).
- 31-جورج قرم، لبنان المعاصر تأريخ ومجتمع، (بيروت: المكتبة الشرقية، 2004).
- 32-جورج نقاش، الشهابية، (بيروت: منشورات الندوة اللبنانية، 1960) .
- 33-جون ر. سيرل، بناء الواقع الاجتماعي من الطبيعة الى الثقافة، ترجمة حسنة عبد السميع، (القاهرة : المركز القومي للنشر، 2012).
- 34-حسان حلاق، المؤرخ العلامة محمد جميل بيهم 1887-1978، (بيروت : دار النهضة العربية ، 1980) .
- 35-حسان حلاق، تاريخ لبنان المعاصر 1913-1943، (بيروت: دار النهضة العربية ، 1985) .
- 36-حسان حلاق، دراسات في تأريخ لبنان المعاصر 1918-1943 من جمعية بيروت الاصلاحية الى الميثاق الوطني، (بيروت: دار النهضة العربية، 1985) .

- 37-حسان حلاق، دراسات في المجتمع اللبناني دراسة سياسية اجتماعية اقتصادية تربوية ديمغرافية، (بيروت: دار النهضة العربية، 2001).
- 38-حكمة ابو زيد، رؤساء حكومات لبنان كما عرفتهم، (بيروت: دار النهار، 2003).
- 39-خالد سعد وانصاري يوسف، الوظيفة التشريعية لمنظمة الصحة العالمية، (بيروت : دار الجامعة الجديدة، 2012).
- 40-دم، قانون المطبوعات اللبناني ونصوص اخرى ذات علاقة بالصحافة، (بيروت: المنشورات النقابية، 1942).
- 41-دعد سعد، التعدد الطائفي والنشاط الاقتصادي في لبنان، جدارة الجامعة اللبنانية/معهد العلوم الاجتماعية الفرع الثاني 1981-1982.
- 42-دومينيك شوفالييه ، مجتمع جبل لبنان في عصر الثورة الصناعية في اوربا، ترجمة منى عبد الله عاقوري، (بيروت، دار النهار، 1994).
- 43-رشيد شقير، مفاهيم الدولة والنزاعات (دراسة في ايدلوجيات القوى السياسية اللبنانية، (بيروت : 1992) .
- 44-رغيد الصلح، لبنان والعروبة الهوية الوطنية وتكوين الدولة، (بيروت: دار الساقى، 2006) .
- 45-رياض الصمد، الطائفية ولعبة الحكم في لبنان، (بيروت : دم، 1977) .
- 46-رياض غنام، المقاطعات اللبنانية في ظل حكم الامير بشير الشهابي الثاني ونظام القائمقاميتين 1788-1861، (بيروت: دار بيسان للنشر والتوزيع والاعلام، 1998) .
- 47-زحل محمد الامين، القانون الدستوري والنظم السياسية، (بيروت: دار النهضة العربية، 2011).
- 48-زكي النقاش، لبنان بين الحقيقة والظلال، المكتب التجاري، (بيروت، دم، 1965) .
- 49-زهير شكر، النظرية العامة للقضاء الدستوري، (بيروت : دار بلال، 2014) .
- 50-زهير شكر، الوسيط في القانون الدستوري اللبناني نشأة ومسار النظام السياسي والدستوري، المؤسسات الدستورية، (بيروت: دار بلال، 2001) .
- 51-سامي الصلح، احتكم الى التاريخ (بيروت : دار النهار ، 1970) .
- 52-سامي الصلح، لبنان العبث السياسي والمصير المجهور، (بيروت: دار النهار، 2008).

- 53-سليمان تقي الدين ، المسألة الطائفية في لبنان : الجذور والتطور التاريخي، (بيروت : دار ابن خلدون، 1985) .
- 54-سليمان تقي الدين، المسألة الطائفية في لبنان: الجذور والتطور التاريخي، (بيروت: دار ابن خلدون، د.ت).
- 55-شارل حلو، حياة في ذكريات، الطبعة 3 ، (بيروت : دار النهار ، 1997).
- 56-شفيق جحا، معركة مصير لبنان في عهد الانتداب الفرنسي 1918-1946، (بيروت : د.م، 1995) .
- 57-شوقي عطية، السكان في لبنان من الواقع السياسي الى التحول الاجتماعي، (بيروت : دار نلسن، 2014).
- 58-صلاح حسن جانين، السلطة في لبنان، (بيروت: مطبعة العطار، 2016).
- 59-صمويل هنتجتون، النظم السياسية في مجتمعات متغيرة ، ترجمة: حسام نايل، (بيروت: دار التنوير، 2017).
- 60-ضاهر غندور، النظم الانتخابية، المركز الوطني للمعلومات والدراسات، (بيروت، 1992).
- 61-عارف العبد، لبنان والطائف تقاطع تاريخي ومسار غير مكتمل، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001) .
- 62-عارف زيد الدين، قوانين ونصوص العقوبات في لبنان، (بيروت: منشورات الحلبي، 2004).
- 63-عبد الرؤوف سنو، حرب لبنان 1975-1990 تفكك الدولة وتصدع المجتمع، المجلد الاول، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2008) .
- 64-عبد الرؤوف سنو، لبنان الطوائف في دولة ما بعد الطائف اشكالية التعايش والسيادة وادوار الخارج ، (بيروت: المعهد الالماني للابحاث الشرقية، 2014) .
- 65-عبد الله ابراهيم سعيد، العلاقات الاقتصادية والاجتماعية في الارياف اللبنانية 1861-1914 ، (بيروت : دار الفارابي ، 2003).
- 66-عبد يوسف صادر، مجموعة المراسيم الاشتراعية والمراسيم التنظيمية، (بيروت : مطبعة صادر، 1961).

- 67- عبدة عويدات، النظم الدستورية في لبنان والبلاد العربية والعالم، (بيروت: منشورات عويدات، 1961) .
- 68- عبدة عويدات، النظم الدستورية في لبنان والبلاد العربية، (بيروت: منشورات عويدات، 1961).
- 69- عدنان الامين، التعليم في لبنان زوايا ومشاهد، (بيروت: دار الجديد، 1994).
- 70- عدنان الامين ، التعليم في لبنان زوايا ومشاهد ، (بيروت: دار الجديد ، 1994).
- 71- عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، اللجان النيابية في لبنان، (بيروت: دار بلال، 2001) .
- 72- عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، اللجان النيابية في لبنان دراسة توثيقية تتناول تشكيلها وانتخاب اعضاءها وكيفية عملها واهم القوانين التي درستها واقرها المجلس النيابي 1922-2006، (بيروت: دار بلال للطباعة والنشر، 2007).
- 73- عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، مجلس النواب في ذاكرة الاستقلال اللبناني (بيروت : د.م، 2002) .
- 74- عصام نعمان، الى اين يسير لبنان، (بيروت: دار الطليعة للنشر، 1979) .
- 75- عصام نعمة اسماعيل، النظام السياسي والدستوري اللبناني، (الجامعة اللبنانية: منشورات كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2022) .
- 76- عمر زين، تقي الدين الصلح سيرة حياة وكفاح، (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2007) .
- 77- غسان سلامة ، المجتمع والدولة في المشرق العربي، (بيروت، 1987) .
- 78- فريد الخازن، تجربة الاحزاب السياسية في لبنان، في كتاب انطوان مسرة (ادارة)، الاحزاب والقوى السياسية في لبنان (التزام واستراتيجية سلام وديمقراطية للمستقبل) (بيروت: المؤسسة اللبنانية للسلم الاهلي الدائم، 1996) .
- 79- فؤاد الخوري، النيابة في لبنان نشؤها، أطوارها، آثارها، أعلامها من 1860-1977، (بيروت : د.م، 1980) .
- 80- فوزي أبو ذياب، لبنان والأمم المتحدة، (بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1971) .

- 81- فيغان العلم، المجالس التمثيلية في دولة لبنان الكبير 1920-1926، بحث منشور في كتاب دولة لبنان الكبير 1920-1996، (بيروت: منشورات الجامعة اللبنانية، 1999)
- 82- قولاً ناصيف، جمهورية فؤاد شهاب، (بيروت: دار النهار، 2008) .
- 83- اللايدي سبيرز، قصة الاستقلال في سوريا ولبنان، ترجمة منير البعلبكي، (بيروت: دار العلم للملايين ، 1947) .
- 84- مجموعة المحررات السياسية والمفاوضات الدولية عن سوريا ولبنان، ترجمة فريد وفليب الخازن، (بيروت: دار الرائد اللبناني، 1983) .
- 85- مجموعة مؤلفين، قضايا الجامعة اللبنانية واصلاحها، (بيروت: دار النهار، 1999).
- 86- مجموعة مؤلفين، قضية النظام الصحي في لبنان، (بيروت: المركز اللبناني للدراسات السلسلة ، 1998).
- 87- محمد الاغا، الاتجاهات السياسية في لبنان 1920-1982، دراسة علمية موثوقة مع تبين موقف المسلمين من الكيان اللبناني والمواقف الدولية منه، (بيروت 1991).
- 88- محمد المجذوب، القانون الدستوري والنظام السياسي في لبنان وأهم النظم الدستورية والسياسية في العالم، ط4، منشورات الحلبي الحقوقية، (بيروت، 2002) .
- 89- محمد سكير الشمري، الحياة النيابية في لبنان 1926-1943، (الامانة العامة للاتحاد المؤرخين العرب: معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، 2003) .
- 90- محي الدين القيسي، القانون الاداري العام، (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 1990)
- 91- مصطفى سوييف، المخدرات والمجتمع، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1998).
- 92- ميشال مرقص ، الجمهورية قبل ان تنهار، (بيروت: دار النهار، 1987) .
- 93- نادين كاظم نور الدين، السياسة الصحية في لبنان مقارنة مع بعض الانظمة الصحية العربية والعالمية ، (بيروت : رشاد بريس، 2013).
- 94- نصري سلهب، الاسباب التاريخية للاحباط الماروني "المسالة المارونية"، (بيروت: بيسان للنشر والتوزيع والاعلام، 2000) .
- 95- نقولا ناصيف، كميل شمعون اخر العمالقة، (بيروت، دار النهار، 1988) .
- 96- نقولا ناصيف وروزانا منصف، المسرح والكواليس، (بيروت: دار النهار، 1996).

97-نهاد حشيشو، الاحزاب في لبنان، (بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، 1998) .

98-الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية، الدولة والتعليم في لبنان ، (بيروت : الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية ، 1997).

99-واكيم بو لحدو، فؤاد شهاب القائد والرئيس، (بيروت: دم، 1966) .

100-ياسر طالب الخزاعلة، تأريخ الازمة السياسية في لبنان، 1957-1958، (بيروت : دار الخليج للنشر والتوزيع ، 2017).

101-يوسف قزما الخوري، مشاريع الاصلاح والتسوية في لبنان، (بيروت : دار الحمراء للطباعة والنشر، 1989) .

102-يوسف مزهر تأريخ لبنان العام ، الجزء 2 ، (دم : 1947) .

سادساً: الكتب الاجنبية :-

1- Foreign Relation Of The United States 1958-1960, Volume.Xi, Lebanonand Jorden ,Document 327 .

2- Halim barakat ,A Secular Vision Of Lebanon : Transformation From A Mosaic To An Integrated Socaity . Washington 1988.

3- London ,14,17 Juny 1943, FO226/240/9/VII,Beirut To London ,16 July 1943.

4- Pour Preparer, Faciliter Ou Executer Un Delit, Ou Pour Favoriser La Fuite Ou Assurer L'impunite Des Insti- Gateurs, Auteurs Ou Complices De Ce Delit.

5- Quiconque Aura Intentionnellement Donne La Mort A Autrui Sera Puni Des Travaux Forces De Quinze A Vingt Ans

6- S.Khalaf, Changing Froms Of Political Patronage In Lebanon In E

.Gellner And J.Watwrbury, Eds. P197-200

7- United State , Dapartment Of Lebanon In Ternaland Foreign Affairs

, 1940-1944 , Telegram The American Legation To The Secretary

Of State,16 ,August , 1943 , Washington.

سابعاً: الدوريات:-

1-احمد زين، الجمع بين النيابة والوزارة في النظرية والتطبيق، الحياة النيابية، المجلد 17

كانون الاول 1995.

2-احمد زين، من التأريخ النيابي: النواب والأدوار، "الحياة النيابية"، (مجلة)، مجلس النواب

اللبناني، بيروت، المجلد الثامن والثلاثون، آذار، 2000.

3-باسم احمد هاشم وايمان عباس حمزة المعموري، كميل شمعون حياته وبواكير نشاطه العلمية

والسياسية 1934-1900، "الباحث"، (مجلة)، جامعة كربلاء، كلية التربية للعلوم

الانسانية، المجلد 41، العدد الرابع، الجزء الاول.

4-حسين عبد الحسين الزهيري، عادل عسيران وأثره السياسي في لبنان 1936-1952، مجلة

جامعة ذي قار العلمية، مج 10، العدد4، كانون الاول 2015.

5-خالد عمر محمد حمود، التحولات الكبرى في عكار 1943-1952، المجلة العربية للعلوم

الانسانية والاجتماعية، العدد 26، آب 2024 .

6-رياض غنام، الكتلة الدستورية بين النشأة والاستقلال صفحة مضيئة في تاريخ البرلمان

اللبناني، الحياة النيابية ، مج 93 ، ايلول 2008.

7-زينب مطشر خضير وفاهم نعمة ادريس الياسري، دور المسيحيين في نمو التيارات الفكرية

والسياسية في الولايات العربية وتأثيرها على العراق، " دراسات في التأريخ والاثار"، (مجلة)

، جامعة بغداد، كلية الاداب، ملحق العدد 75، حزيران 2020.

8-سلام عبد العزيز مهدي، ازمة المرسومين (49) و (50) وتداعياتهما الطائفية سنة 1943

، "صدى العلوم"، (مجلة)، بيروت، السنة الاولى، العدد الثاني، تشرين الاول 2023 .

- 9-صالح جعيول جويعد السراي وفاطمة عبد الجليل ياسر الغزي، ريمون إده ودوره السياسي في لبنان 1918-1975، مجلة جامعة ذي قار، المجلد 12، العدد 3 ، ايلول 2017 .
- 10-عبد العزيز نوار، الحرب الأهلية وأبعادها الطائفية، السياسة الدولية ، القاهرة (مجلة) ، العدد (43)، عام (1976) .
- 11-عبير محمود حمادة، ثورة العام 1958 اسبابها ونتائجها وابعادها اللبنانية والعربية، "المانفذ الثقافية"، (مجلة) ، العدد 48 ، خريف 2024 .
- 12-العرفان ، "مجلة"، (بيروت) ، اب 1950، الجزء 8 .
- 13-علاء حسين عبد الامير الرهيمي وعدنان حسن علي، انتفاضة لبنان عام 1952 قراءة اولية في العوامل المحركة للتطورات السياسية اللبنانية المعاصرة ، مجلة الكلية الاسلامية الجامعة ، العدد الخامس ، السنة الثانية ، 2008 .
- 14-عمار خالد رمضان الربيعي، الانقسام الوطني اللبناني في عهد الانتداب الفرنسي (1920-1943)، (دراسات تاريخية)، مجلة، العدد 16، حزيران 2014 .
- ليزابيث بيكارد، وألكسندر رامسبوتاهم، المصالحة والمصالح والصمود: سلام إيجابي من أجل لبنان: (المجلة الدولية لمبادرات السلام)، لندن، العدد (24)، (2012).
- 15-فهد عباس سلمان السبعوي، موقف بريطانيا من الازمة السياسية في لبنان 1943، "آداب الفراهيدي" ، (مجلة)، (جامعة كركوك: كلية الاداب)، المجلد الثاني، العدد 16، ايلول 2013 .
- 16-ماجد خليل ماجد، الانتخابات النيابية وتطور احكامها 1922-1992، الحياة النيابية، (مجلة)، بيروت، المجلد السابع عشر، كانون الاول، 1995 .
- 17-مبروك ساحلي، الديمقراطية التوافقية كآلية لحل النزاعات الداخلية: لبنان أنموذجاً مجلة البحوث والدراسات، (الجزائر)، المجلد (16)، العدد (2)، صيف (2019).
- 18-مسعود ظاهر، مدخل لدراسة تطور التعليم الجامعي في لبنان، الحلقة الاولى، جريدة السفير العدد الصادر في 10 شباط 1978 والحلقة الثانية في ذات الجريدة العدد الصادر في 11 شباط 1978.

ثامناً: الجرائد:-

- 1-الجريدة الرسمية، العدد 2116 في 19 تشرين الاول 1927 .
- 2-الجريدة الرسمية ، العدد 2234 في 8 ايار 1929.
- 3-الجريدة الرسمية ، سنة 79، العدد 3737 في 2 تشرين الثاني 1939 .
- 4-الجريدة الرسمية ، العدد4104 في 27 تشرين الاول 1943.
- 5-الجريدة الرسمية للجمهورية اللبنانية ، العدد40 ، 2 تشرين الاول 1946.
- 6-الجريدة الرسمية ، العدد 5 ، 18 كانون الاول 1946.
- 7-الجريدة الرسمية ، قانون رقم (0) في 24 شباط 1948 .
- 8-الجريدة الرسمية، العدد 9، في 3 اذار 1948. الجامعة اللبنانية ، مركز المعلوماتية القانونية.
- 9-الجريدة الرسمية اللبنانية، العدد 50، في 10 كانون الاول 1952 .
- 10-الجريدة الرسمية اللبنانية، العدد 26، في 27 حزيران 1956 .
- 11-الجريدة الرسمية للجمهورية اللبنانية، العدد 18 في 25 نيسان 1957.
- 12-الجريدة الرسمية للجمهورية اللبنانية، العدد20 في 8 ايار 1957.
- 13-الجريدة الرسمية اللبنانية، العدد 35، في 4 تموز 1959 .
- 14-عدد الجريدة الرسمية، العدد 43 في 29 تموز 1959 .
- 15-عدد الجريدة الرسمية، 66 في 19 كانون الاول 1959 .
- 16-الجريدة الرسمية للجمهورية اللبنانية العدد180 في 27 نيسان 1960.
- 17-الجريدة الرسمية اللبنانية، العدد 46، ايار 1960 .
- 18-جريدة المستقبل، العدد (343) في (4 كانون الثاني 1962).
- 19-جريدة المستقبل، العددان (347) و(349) في(10 و12 كانون الثاني 1962).
- 20-الجريدة الرسمية اللبنانية، العدد 31، 1 اب 1962 .
- 21-الجريدة الرسمية اللبنانية، نوع المصادقة "دولية"، العدد بلا، العدد الصادر في 4 ايلول 1962 .
- 22-الجريدة الرسمية للجمهورية اللبنانية، العدد 15 في20 شباط 1964 .

- 23-الجريدة الرسمية للجمهورية اللبنانية، العدد 17 في السابع والعشرون من شباط 1964.
- 24-الجريدة الرسمية اللبنانية، العدد 34، في 29 نيسان 1965.
- 25-الجريدة الرسمية اللبنانية، العدد 98، 9 كانون الاول 1965.
- 26-الجريدة الرسمية ذي العدد 65، في 14 اب 1967 .
- 27-الجريدة الرسمية للجمهورية اللبنانية، العدد 15 في 19 شباط 1968 .
- 28-الجريدة الرسمية اللبنانية، قانون رقم (68) في (22 كانون الاول 1971)، العدد (102) ، في (23 كانون الاول 1971) .
- 29-الجريدة الرسمية للجمهورية اللبنانية، العدد 21 في 13 آذار 1972 .
- 30-جريدة النهار ، ملحق النهار ، الانتخابات 50 سنة وسنة ، رأس السنة 1972 .

تاسعاً: القواميس والموسوعات والمعاجم:-

1. حسان حلاق، موسوعة العائلات البيروتية الجذور التاريخية للعائلات البيروتية ذات الاصول العربية واللبنانية مع صور ووثائق ومعلومات نادرة، مج3، (بيروت: دار النهضة العربية، 2012) .
2. خيرالدين الزركلي، الاعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعمرين والمستشرقين، ط7، ج3، (بيروت: دار العلم للملايين، 1986) .
3. عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، ج1/2، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر) .
4. عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، معجم الحكام والرؤساء 1842-2012 سيرة وتراجم حكام لبنان ورؤساء الجمهورية والمجالس النيابية والحكومات خلال 170 سنة (بيروت: دار بلال للطباعة والنشر، 2012) .
5. عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، المعجم النيابي اللبناني، سيرة وتراجم اعضاء المجالس النيابية واعضاء مجالس الادارة في متصرفية جبل لبنان 1861-2006، (بيروت: دار بلال للطباعة والنشر، 2007) .

عاشراً: مؤتمرات:-

وقائع مؤتمر انماء لبنان التربوي، (29-30 ايار 1992)، (بيروت: مركز الدراسات في المجلس الاسلامي الاعلى - مركز الدراسات والتوثيق والنشر .

مؤتمر الساحل والاقضية الاربعة، 1936: مناقشات جلسة المؤتمر والقرارات، مع نصوص ووثائق المؤتمرات الوحيدة منذ عام 1920-1936، تقديم ودراسة حسان علي حلاق، (بيروت : الدار الجامعية، 1983).

احد عشر: ندوة علمية :-

1- منشورات المؤسسة اللبنانية للسلم الاهلي الدائم، الاحزاب والقوى السياسية في لبنان : وقائع الندوة الدولية الثانية عشرة في 7-8 اذار 1997، اشرف انطوان مسرة، (بيروت : 1998).

اثنا عشر: مقابلات شخصية:-

1- مقابلة شخصية اجراها الباحث مع الدكتور باسم احمد هاشم الغانمي يوم الاحد 24 تشرين الثاني 2024 الساعة 12:43 مساءً حول مفهوم الطائفية والطوائف واثرها على صناعة الانظمة السياسية في المجتمعات المتنوعة اثنيًا ودينيًا .

2- مقابلة خاصة مع الدكتور باسم احمد هاشم الغانمي ، يوم 20 كانون الثاني 2025، جامعة بغداد ، كلية التربية للبنات، قسم التاريخ.

3- مقابلة الكترونية مع الدكتور عبد الرؤوف سنو للاستفسار عن تعدد القوانين الانتخابية في لبنان . يوم 8 كانون الثاني 2025 الساعة 11:25.

ثلاثة عشر: المواقع الالكترونية:-

1. الموقع الرسمي لمجلس الوزراء اللبناني

www.Pcm.gov.lb

2. الموقع الرسمي لمجلس الوزراء اللبناني

www.Pcm.gov.lb

3. موقع اتحاد الموانئ البحرية العربية على شبكة الانترنت

Aspf.Org.eg

4. الموقع الرسمي لمجلس الوزراء اللبناني على شبكة الانترنت

Pcm.Gov.lb

5. الموقع الرسمي لمصرف لبنان

Bdl.Gov.lb Customs.gov.lb

Abstract :

Democratic constitutional systems, in their structural composition, agree on a tripartite political system based on the legislative branch, the executive branch, and the presidency. The nature of the relationship within this tripartite system is often fundamentally based on the nature of social representation. Indeed, no political system can function properly without underlying societal harmony, clearly manifested in representation within these institutions. Lebanon represents one of the most important of these constitutional experiences, deriving its significance from its distinctive social and ethnic diversity, which was directly reflected in parliamentary representation and subsequently in governmental representation. This diversity revealed, on the one hand, the bonds within the constituent social fabric, and on the other hand, the shared relationship between constitutional institutions. The reconstruction and reform projects, whose impact we have observed in parliamentary debates and across various levels, serve as a vivid example of the nature of these bonds between social strata and the shared relationship between constitutional institutions. The relationship, though not always stable throughout its history, remained resilient in the face of repeated external shocks, including the events of 1958, to name just one example. Despite this, the Parliament demonstrated a positive and commendable approach in passing reconstruction and reform projects with a national vision that avoided sectarianism and instead embraced broader national interests. This indicates that the majority of these projects did not target any specific group, ethnicity, or region, but

rather Lebanon as a whole, a homeland for all. The Parliament's stance on these projects was characterized by consensus and a lack of discord during both regular and extraordinary sessions held throughout the five legislative terms under consideration. This reflects a clear and positive desire among the diverse segments of Lebanese society represented in the legislative body—a historical spectrum unaffected by external and regional pressures. This leads to the important and positive perception that the strength of the constitutional experience is contingent upon its historical context, a fact Lebanon has witnessed from the Ottoman era to the French Mandate. Experiences that bore fruit with great ease through the passage of reconstruction and reform projects without major disputes during the years (1958 -1975)

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Kerbala
College of Education for Human Sciences
Department History



The Role of the Lebanese Parliament in Reconstruction and Reform Projects(1958-1975)

by:

Shahab Ahmed Rashid Al-Masoudi

A Thesis Submitted to the Council of College of Education for
Human Sciences/ Kerbala University as a Partial Fulfillment for
the Requirements of Master Degree in Modern and
Contemporary History .

The supervisor:

Prof. Dr. Hatem Rahi Nasser

2025 A.D

1447 H